وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الآداب / قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

نَقض أدلَّة الصّناعة النَّحوية الإجمالية عند أبي البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ) في كتابَيْه الإنصاف وأسرار العربية

رسالة تقدَّم بها الطالب

موفق دلف كصب الجنابي

إلى مجلس كلية الآداب بجامعة بابل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

أ.د. صالح كاظم عجيل الجبوري

١٤٤٤هـ ٢٠٢٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَاءِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٧٤﴾
وَنَزَعْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا فَقُلْنَا هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ فَعَلِمُوا أَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ
وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة القَصص :٧٤-٧٥

الإهداء

- إلى روح والدي، وهو في دار الآخرة،
- ومَنْ جعل الله الجنة تحت قدميها، التي كانت تدعو،

لي دومًا بالتوفيق، برّاً ووفاءً،

- ومَنْ شاركتني هموم البحث ومصاعبه، حبيبة القلب ورفيقة الدرب

زوجي الفاضلة،

- وينابيع الأمل وزينة الحياة أولادي:

مُهيمن

ومُهند

ومِهاد

إقرار المشرف ورئيس القسم

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (نقض أدلّة الصناعة النحوية الإجمالية عند أبي البركات الانباري في كتابَيْه (الإنصاف وأسرار العربية) التي تقدَّم بها الطالب (موفق دلَف كصب) قد جرى بإشرافي في قسم اللغة العربية/ كليّة الآداب/ جامعة بابل لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية / اللغة .

الإمضاء

الاسم: أ.د. صالح كاظم عجيل الجبوري

(المشرف)

التأريخ:

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

الإمضاء

الاسم: أ.م.د. حيدر غضبان محسن الجبوري

(رئيس قسم اللغة العربية)

التأريخ:

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٢-٦
التمهيد: مدخل إلى النقض التأسيس والاجراء	٨-٢٢
أولا: نشأة أبي البركات وثقافته	٨-١١
ثانيًا: نقض الأدلة الإجمالية عند المدرستين	١٢-١٩
ثالثًا: منهج أبي البركات في نقض الأدلّة	٢٠-٢٢
الفصل الاول: نقض دليل النقل	٢٤-٩٢
المبحث الأول: نقض الدليل القرآني والقرائي	٢٥-٥٣
المطلب الأول: نقضهما في الاسماء	٢٦-٣٨
أولًا: نقض الدليل القرآني (تقديم خبر ليس عليها)	٢٩-٢٨
ثانيًا: نقض الدليل القرائي (الفصل بين المتضايفين)	٢٩-٣٢
ثالثًا: النقض بالدليل القرائي (بناء غير على الفتح)	٣٢-٣٨
المطلب الثاني: نقضهما في الأفعال	٣٩-٤٨
أولا: النقض بالدليل القرآني (تنازع العاملين)	٣٩-٤٢
ثانيًا: نقض الدليل القرائي (مجيء الفعل الماضي حالًا)	٤٣-٤٨
المطلب الثالث: نقض الدليل القرآني في الحروف (مجيء إلا بمعنى الواو)	٤٩-٥٣
المبحث الثاني: نقض الدليل النبوي الشريف	٥٤-٦٧
أولًا: النقض بالدليل النبوي (مجيء ألفاظ الإشارة أسماء موصولة)	٥٥-٥٨
فعل الأمر بين البناء والإعراب	٥٩-٦٣
ثالثًا: نقض الدليل النبوي ("أفْعَلَ" التعجب بين الإسمية والفعلية)	٦٣-٦٧
المبحث الثالث: نقض دليل العرب شعرًا ونثرًا	٦٨-٩٢
المطلب الأول نقضهما في الأسماء	٦٩-٧٥
أولًا: نقض الدلَّيل الشعري (تقديم التمييز على عامله)	٦٩-٧٢
ثانيًا: النقض بالدلَّيل النثري (تقديم الخبر على المبتدأ)	٧٢-٧٥

ترخيم المضاف	٧٥-٧٩
المطلب الثاني نقضهما في الأفعال	٨٠-٨٨
أولًا: نقض الدلَّيل الشعري (حاشا في الاستثناء)	٨٠-٨٣
ثانيا: نقض الدلَّيل النثري (علة بناء "الآن")	٨٤-٨٨
المطلب الثالث نقض الدلَّيل الشعري في الحروف (عمل "أن" المصدرية)	٨٩-٩٢
الفصل الثاني: نقض الدليل القياسي	٩٤-١٦٠
المبحث الأول: نقض قياس العلة	٩٦-١٢٨
المطلب الأول: نقضه في الأسماء	٩٧-١٠٤
تقديم الحال على عامله	٩٧-٩٩
الضمير في إياك وأخواتها	١٠٠-١٠٤
المطلب الثاني: نقضه في الأفعال	١٠٥-١١٧
أصل اشتقاق الفعل	١٠٥-١١١
بناء فعل التعجب من البياض والسواد	١١٢-١١٧
المطلب الثالث: نقضه في الحروف	١١٨-١٢٧
عمل "ما" الحجازية في خبرها	١١٨-١٢٢
لام لعلَّ بين الأصالة والزيادة	١٢٣-١٢٨
المبحث الثاني: نقض قياس الشّبه	١٢٩-١٦٠
المطلب الأول: نقضه في الأسماء	١٣١-١٣٨
تقديم خبر مازال وأخواتها عليهن	١٣١-١٣٤
تحمُّل الخبر الجامد ضمير المبتدأ	١٣٥-١٣٨
المطلب الثاني: نقضه في الأفعال	١٣٩-١٤٧
علَّة إعراب الفعل المضارع	١٣٩-١٤٢
رافع المضارع	١٤٣-١٤٧
المطلب الثالث: نقضه في الحروف	١٤٨-١٦٠

عمل واو ربَّ	١٤٨-١٥٢
ناصب المضارع بعد لام التعليل	١٥٢-١٥٦
تقديم معمول خبر "ما" النافية عليها	١٥٧-١٦٠
الفصل الثالث: نقض دليلي الإجماع واستصحاب الحال	١٦٢-٢٢٠
المبحث الأول: نقض دليل الإجماع	١٦٤-١٩٠
المطلب الأول: نقضه في الأسماء	١٦٥-١٧٣
إعراب الأسماء الستّه	١٦٥-١٦٩
إعراب الصفة المقترنة بالظرف المكرّر	١٧٠-١٧٣
المطلب الثاني: نقضه في الأفعال ("عليك ودونك" تقوم مقام الفعل)	١٧٤-١٧٨
المطلب الثالث: نقضه في الحروف	١٧٩-١٩١
النصب بـ "حتّى"	١٧٩-١٨٤
معاني "من"	١٨٤-١٨٧
العطف بـ "لكن" بعد الإيجاب	١٨٨-١٩٠
المبحث الثاني: النقض بدليل استصحاب الحال	١٩١-٢٢٠
المطلب الأول: نقصه في الأسماء	١٩٣-٢٠٤
إضافة العدد المركب إلى مثله	١٩٥-١٩٦
صرف أفعل التفضيل	١٩٦-١٩٩
"كم" بين التركيب والافراد	٢٠٠-٢٠٤
المطلب الثاني نقضه في الأفعال (نِعمَ وبِئسَ)	٢٠٥-٢١٠
المطلب الثالث: نقضه في الحروف	٢١١-٢٢١
حذف حرف القسم مع بقاء عمله	٢١١-٢١٥
"أو" بمعنى الواو وبل	٢١٥-٢٢٠
الخاتمة	٢٢٢-٢٢٤
المصادر والمراجع	٢٢٦-٢٤٣

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله الذي لا يُستفتح بأفضل من اسمه كلام، ولا يستنتج بأحسن من صنعه مرام والصلاة والسلام على محمدٍ أتمُّ بَرِيَّته خيرًا وفضلًا، وأطيبُهم فرعًا وأصلًا، وعلى آله الذين عظّمهم توقيرًا وطهّرهم تطهيرًا وعلى أصحابه الطيبين الأخيار المنتجبين الأبرار...

أما بعد...

فلقد حظيت اللغة العربية بعناية ربّانية، فهي الوعاء الذي أُنزِل فيه القرآن الكريم، فشرفُها من شرفه، فهو الذي يمنحها الخلود في فصاحتها والتمسّك بأصولها وأدلّتها والدقة في معانيها، فتناولها علماؤنا الأخيار دراسةً وتمحيصًا خوفًا عليها، وطمعًا برفعتها وتألّقها؛ لذا اخترت أن يكون الاشتغال بأصول النحو العربي مورد بحثي علِّي أروي شيئًا من ضمئي وأنا ألجُ هذا الميدان الوعر والدقيق.

والدّليلُ النّحويُّ له مكانةٌ كبيرةٌ في تحقيق مسائل الصناعة النحوية، فهو الكلام النافع والبرهان الساطع والسلطان القاطع الذي يحدّدُ مجالَ التحليل ووضع مسار أفكار الواضعين، ويرسم معالم الآراء، ويكشف عن صحّة الأقوال والمذاهب، إذ احتجَّ النحويون بالأدلّة الإجمالية المتمثلة بالنقل والقياس والإجماع واستصحاب الحال في جميع الموضوعات النحوية واعتمدوا عليها اعتمادًا كبيرًا؛ لأنَّها القلعة التي تحصِنُ مسائلهم وسبيلهم للوصول إلى نتائج صحيحة تخدم العربية وأهلها.

وليست جميع هذه الأدلَّة على درجة واحدة من الأهميّة، فهناك الدّليل القطعي الذي يعدُّ من الأدلّة التي لا يمكن لأحد من النحويين إنكاره، وهنالك أدلّة لا يقبل بها الجمهور، إذ يذهب إليه بعضهم فتتعارضُ الرؤى وتعدَّدُ الاجتهادات لينتهي بهم المطاف إلى التفاوت بين القبول والرفض ومن هنا ينشأ نقض الخالفين لذلك الدليل وانتفاء الاحتجاج به.

ولم أقف على دراسة من الدراسات الكثيرة التي تناولت أبا البركات اعتنت بهذا الاتجاه، إذ اكتفت تلك الدراسات بتناول حيثيات الصناعة النحوية وما يتخلّلها من آثار في توجيه الخلاف من المسائل النحوية إعرابًا وبناءً وغير ذلك من أساليب الصنعة، وإن كانت تلك الموضوعات تدلُّ بعنوانها على معالجة الأدلَّة النحوية ونقضها، كدراسة: (نقض الدليل النحوي في كتب الخلاف النحوي)، وهي أطروحة دكتوراه مقدمَّة إلى جامعة مؤتة، إذ عَنيتْ الدراسة بالكشف عن الأحكام النحويّة التي وضعها مصنّفو كتب الخلاف النحوي، فلم تقتصر على كتاب بعينة أو عَلَم معيَّن، فأغفلت الدراسة التعمّق في الدّاعي لإطلاق هذا الحكم وهو الدّليل النحوي وما يعتريه من ضوابط وضعها النحويون والتزموا بها وقعّدوا عليها قواعدهم وبنوا عليها أفكارهم وتوجّهاتهم في بناء القاعدة النحوية.

تكمن أهمّية موضوعنا هذا إنَّ أصول النحو صعب التناول لم يُكتب فيه الكثير، وكان نصيبه من جهود القدماء قليلًا إذا ما قُورن بجهودهم في مسائل علم النحو، ولم تكن جهود المحدثين في الشأن نفسه بأوفر حظًا من الجهود السابقة، فعقدت العزم بإمداد المكتبة العربية بهذه الدراسة عنه، كما أنَّ الموضوع يهتك الحجاب بين أصول الفقه وأصول النحو، من حيث أنَّ أصول الفقه اتُّخِذت قالبًا لأصول النحو، فسمة التأثر والتأثير تُلتمس من عرضه للمسائل الخلافية بأسلوب حجاجي، ومن ثمَّ فإن الاشتغال فيه لا يقف عند الحكم النحوي كالصِّحة والفساد وغيرها من الأحكام التي أطلقها أبو البركات، إنّما تهتم بالدليل النحوي وبيان مدى مقبوليته ومطابقته لتلك الأحكام، ومن ثمَّ الوقوف على ما جاءت به تلك المصنفات التي حاكمها أبو البركات لأثبات تلك الاستدلالات أو نفيها أو إثبات عكسها انسجامًا مع البيئة اللغوية التي انطلقت منها تلك الأدلّة، ويقفني في هذا المضمار أمران مهمّان هما:

١- إنَّ الموضوع يتعلّق بالدّليل النَّحوي من جهة الأصل مع الأخذ بنظر الاعتبار منهج مشايخ المدرستين في التّعامل مع هذا الدّليل من جهة التشدّد والتوسّع

٢- ليس غرضي من هذه الدراسة أن أجمع مسائل الخلاف النحوي، أو انتصر لمذهب نحوي معيّن دون غيره من تلك المسائل، أنّما أسعى جاهدًا لجمع كل ما يصلح أن يكون مسلكًا سلكه

النحويون سواء أكانوا بصريين كانوا أم كوفيين من أجل الانتصار لآراءهم النحوية، متتبّعا مواقف الفريقين من أدلّتهم الإجمالية، بالرجوع إلى مصنفاتهم النّحوية وبيان صحّة ما نقله عنهم أبو البركات ومنطلقاً بذلك إلى مناقشة تلك المسائل، وبيان تلك الآراء فيها، فكان ذلك جديرًا بإخراج تصوّر واضح عن حقيقة كثير من المسائل الخلافية التي طالما تناولها النحويون قديمًا والدارسون حديثًا على أنَّها مسائل خلافية بين المدرستين.

وهذا ما دفع أستاذي المشرف إلى أن يوافقني على عنوان رسالتي هذه بعد أن هذَّبه واختار ميدانه ليكون: (نقض أدلَّة الصناعة النحوية الإجمالية عند أبي البركات الأنباري في كتابَيْه الإنصاف وأسرار العربية)، مهتديًا بتوجيهات مشرفي(حفظه الله) الذي كان موجّها ومقومًا للعمل، ومن هنا فإنَّني لا أتغافل عن سبب اختيار هذين الكتابين حينما أرعيتهما بصَري، إذ رصدتُ فيهما ما يجذب عنان الحجة إلى القول بريادته في هذا الفن، إذ حوى كتاب الانصاف أشهر القضايا الخلافية بين النحويين وأدلتهم بعد أن كانت متفرقة، فتناولها بالعرض والتحليل والنقد، وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أنَّ الخلاف النحوي يقوم على الاجتهاد والاجتهاد يستند إلى العلة، فيتبين من هاهنا أنَّ الاختيار لكتاب (الإنصاف) كان بصحبة كتاب (أسرار العربية) لأنَّه كتابٌ وُضع للعلة والتعليل والعلّة هيه الدليل، فالطبيعة الاجتهادية تفرض ذلك بوصف العلة تفسيرًا.

وقد شرعتُ في كتابة هذا البحث الذي اقتضت طبيعته أن يجيء على مقدمّة وتمهيد وثلاثة فصول متبوعة بخاتمة لأهمَّ النتائج التي توصل إليها البحث، وهي على النحو الآتي:

- **التمهيد جاء بعنوان: مدخل إلى النقض التأسيس والإجراء وضم ثلاثة محاور:**
  - أولًا: نشأة أبي البركات وآثاره.
  - ثانيًا: أصول النّحو في نظر المدرستين.
  - ثالثًا: منهج أبي البركات في نقض الأدلَّة النّحوية.
- **الفصل الأول: عقدناه لنقض الدليل النَّقلي وتضمَّن ثلاثة مباحث:**
  - المبحث الأول: نقض الدّليل القرآني والقرائي.

- المبحث الثاني: نقض الدليل النبوي، إذ لم يذكر أبو البركات هذا الدليل في الاحتجاج إلّا في مواطن قليلة، إذ احتجَّ بسبعة أحاديثَ نبويةٍ في (الإنصاف)، وكرّرها في (الأسرار)، وزادها حديثين ليكونَ مجموعُها تسعةَ أحاديث، ثلاثة منها في مسألة واحدة، واخترنا منها ثلاث مسائل؛ لنبيّن موقفه من النقض في هذا النوع من الأدلّة.
- المبحث الثالث: نقض دليل كلام العرب شعرًا ونثرًا.

- **الفصل الثاني: عقدناه لنقض الدليل القياسي واشتمل على مبحثين:**

- المبحث الأول: نقض قياس العلّة
- المبحث الثاني: نقض قياس الشّبه

- **الفصل الثالث: عقدناه لنقض دليلي الإجماع واستصحاب الحال.**

- المبحث الأول: نقض دليل الإجماع.
- المبحث الثاني: نقض بدليل استصحاب الحال

واتبّع الباحث في بحثه المنهج الوصفي التحليلي في معالجة المسائل التي تضمَّنها المصنّفان عينتا الدراسة، معتمدًا على أهم المصادر والمراجع في ذلك، وأولها القرآن الكريم ثم على أمّات الكتب النحوية التي كان لها الأثر الكبير والرئيس في إيضاح ما خفي من تلك الآراء المنسوبة لهم، ومنها كتاب سيبويه (ت:١٨٠هـ)، ومعاني القرآن للفرّاء (ت:٢٠٧هـ)، ومعاني القرآن للأخفش (ت:٢١٥هـ)، والمقتضب للمبرِّد (ت:٢٨٥هـ)، والأصول في النحو لابن السّراج (ت:٣١٦هـ)، وغيرها الكثير من المصنّفات التي أغنت البحث بالأدلَّة القاطعة والقول الفصل عند عرض آرائهم بمنهجية داخلية مسايِرةً لمنهجية أبي البركات عند عرضه للمسائل، إذ يقوم منهجنا على الآتي:

١- عرض رأي كلا الفريقين بشكل عام عند توجيههم للمسائل الخلافية.

٢- آلينا على أنفسنا أن نتتبَّع الآراء المنسوبة إلى المدرستين في مصنفاتهم وعزوها إلى قائلها كوفيًا كان أو بصريًا، متقدّما كان أو متأخرًا ما استطعنا إلى ذلك سبيلا، لننطلق بعد ذلك إلى حيثيات تلك المسألة بما تضمنته من أدلّة نقلية أو عقلية منسوبة إليهم، إيجابًا أو نفيًا.

٣- عرض حجج الفريقين الكوفيين ثم البصريين على غرار ما تمّ عرضه في المصنّفين عيّنتي الدراسة، ثم مناقشة تلك الأدلَّة التي استدلَّ بها الفريقان في مصنفاتهم، ثم بعد ذلك عرض آراء النحويين القدامى كالخليل بن أحمد(ت:١٧٠هـ)، ويونس(ت:١٨٢هـ)، وسيبويه، وغيرهم؛ لتكون كلمتهم الفصل في توجيه المسألة، ثمَّ ذيّل الباحث دراسةً لتلك الأدلّة وما اعتراها من خلاف ونقض وتحليل ليرجَّح الأصوب منها معتمدًا على ميزان الاستدلال، وهو الذي يزن به الباحث رأيه فما كان موافقًا لقوانين الاستدلال رجّحناه وما كان مخالفًا لذلك تركناه، فالباحث يعي بأنَّ إبداء الرأي بين آراء هؤلاء العلماء جرأة منه، وعذره أنّه إذا خالف بعضهم فببعضهم اقتدى، وإن رجّح قولًا فبنور علمهم اهتدى، فما هو إلا جامع لأقوالهم.

وفي الختام الشكر لله والفضل له أولًا وآخرًا أن يسرّ لي ووفقني وهداني لهذا السبيل، ثم الشكر والامتنان موصول لشيخي الجليل الاستاذ الدكتور صالح كاظم عجيل الجبوري الذي أنضج لي هذا الموضوع فما هو إلا ثمرة فكره ونتاج إرشاده وتوجيهه فجزاه الله عني كل خير.

هذا والحمد لله رب العالمين.

الباحث

التمهيد

أبو البركات الأنباري ونقض الأدلة

المطلب الأول: نشأة أبي البركات وثقافته

المطلب الثاني: نقض أدلَّة الصناعة النحوية عند المدرستين

المطلب الثالث: منهج أبي البركات في نقض الأدلَّة

أولًا: نشأة أبي البركات وثقافته

اسمه وحياته:

هو عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن محمد بن أبي السعادات عبيد الله بن أبي سعيد أبي البركات كمال الدين الأنباري النحوي[١]، يُكنّى بأبي البركات ويلقب بالكمال أو كمال الدين وذلك لأخلاقه التي تمّيزت بالتقوى والصلاح، ولِد بالأنبار سنة ثلاث عشرة وخمسمئة للهجرة، قدم بغداد وسكنها في صباه[٢]، إذ كان مقيمًا برباط له في الخاتونية شرقي بغداد[٣]، وقيل: إنَّه لم يفارق بغداد إلى أن مات[٤]، بيد أنّه في بغية الوعاة ورد أنّه ((دخل الأندلَّس فذكره ابن الزبير في الصِّلَة))[٥]، وتُجمِع المصادر التي ترجمت له أنّه كان رجلًا صالحًا ذا ورع ودين متين زاهدًا عمّا يشغل الناس من مال الدنيا وملذّاتها، فكان محمود السّيرة فقيها لا يأخذ من أحد شيئًا منشغلًا بالعلم والعبادة، إذ انقطع آخر عمره ملتزمًا بيته تاركًا الدنيا وأهلها، وتوفي ببغداد ليلة الجمعة التاسع من شعبان من سنة سبع وسبعين وخمسمئة وله أربع وستون سنة[٦]، ودُفن بباب "أبرز" بتربة الشيخ أبي اسحاق الشيرازي[٧].

---

(١) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي:١٦٩/٢، والبداية والنهاية، ابن كثير:٥٥٥/١٦، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادي:١٨٣.

(٢) ينظر: إنباه الرواة:١٦٩/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:١٧٠/٣.

(٤) ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان:١٣٩/٣ .

(٥) بغية الوعاة، السيوطي:٨٦/٦.

(٦) ينظر: إنباه الرواة:١٦٩/٢، ووفيات الأعيان:١٣٩/٣، وطبقات الشافعية الكبرى، السّبكي:١٥٦/٧

(٧) ينظر: وفيات الأعيان:١٣٩/٣، وبغية الوعاة:٨٦/٦.

ثقافته وآثاره

كان أبو البركات ذا ثقافة عالية وعلم غزير، ولاسيّما في النحو والأدب، إذ تفقّه في المذهب الشافعي على يد شيخه علي بن أحمد الرَّزاز(ت:٥١٠هـ) بالمدرسة النّظامية، وحصّل طرفًا صالحًا من الخلاف الفقهي[١]، ثم قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي(ت:٥٤٠هـ) ولازم ابن الشجري(ت:٥٤٢هـ)، وصار من المشار إليهم في النحو، وسمِع بالأنبار من أبيه، ومن خليفة بن محفوظ المؤدِّب (ت:٥٥٠هـ)[٢]، وبرع في الأدب وتبحّر فيه حتى صار شيخ العراق وقيل شيخ زمنه، وأقرأ النحو في المدرسة النظامية قبل أن يعتكف في بيته، إذ تردّد إلى أبي البركات طلبة كُثُر أخذوا عنه واستفادوا منه وصاروا علماء، وكان نَفَسُه مباركًا ما قرأ عليه أحد إلّا تميّز[٣]، ومن أشهر من تتلمذ عليه علي بن منصور بن عبيد الله بن علي الخطيبي المعروف بالأجلّ اللغوي(ت:٦٢٢هـ)[٤]، والمبارك بن المبارك بن سعيد بن الدّهان أبي بكر بن بن أبي طالب بن أبي الأزهر النحوي الضرير(ت:٥٦٩هـ)[٥]، ومكي بن ريّان بن شبّة بن صالح أبي الحزم الماكسيني المقرئ النحوي الضرير الملقب صائن الدين(ت:٦٠٣هـ)[٦].

وكان لدراسة أبي البركات للفقه وأصوله وتفقّهه على مذهب الشافعي وتعمّقه فيه إلى درجة أن يضع فيه بعض المصنفات، أثرٌ كبيرٌ في اتجاهه إلى التأليف في أصول النحو والإبداع فيه؛ لِما بينهما من المناسبة ما لا يُخفى، فتوسّع في موضوعة خلاف المذاهب الفقهيّة ولا سيّما بين الشافعي وأبي حنيفة[٧]، ممّا كان له أكبر الأثر فيما بعد في دراساته النحوية، إذ وضع كتابه (الإنصاف) محتذيًا فيه خطى الفقهاء في أساليب العرض والمعالجة والترجيح[٨].

---

(١) ينظر: إنباه الرواة: ١٦٩/٢، ووفيات الأعيان:١٣٩/٣، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان، اليافعي:٣٠٨/٣، وطبقات الشافعية الكبرى:١٥٦/٧.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات، الصفدي:١٤٨/١٨، ومعجم المؤلفين، عمر كحاله:١٨٣/٥ .

(٣) ينظر: إنباه الرواة:١٦٩/٢، ووفيات الأعيان:١٣٩/٣، مرآة الجنان:٣٠٨/٣.

(٤) ينظر: إنباه الرواة:٣١١/٢، وبغية الوعاة:٢٠٧/٢.

(٥) ينظر: طبقات الشافعية: ٣٥٤/٨، والبلغة: ٢٤٥.

(٦) ينظر: الوافي بالوفيات، ٣٢/٢٦، وبغية الوعاة:٢٩٩/٢.

(٧) ينظر: اشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي اليماني:١٨٥.

(٨) ينظر: ابن الانباري وجهوده في النحو، جميل علوش:٧٥ .

لم يكن أبو البركات ملمًّا بعلوم الفقه واللّغة والنحو فحسب، بل كان أيضًا عالمًا في العقيدة وعلم الكلام والأديان، ولو تأمّلنا في مصنفه (الداعي إلى الإسلام) الذي كشف عن وجه جديد من شخصية أبي البركات النحوي وثقافته الواسعة، نجده قد جمع زيادة على اللغة والأدب والنحو وعلوم القرآن والقراءات والحديث والفقه والأصول والخلاف والتاريخ والتربية والأخلاق، علم الأديان والأدب الجدلّي، فهو في "الداعي" متكلّم نظّار صاحب معرفة شاملة بالفلسفة اليونانية ومعرفة عميقة، مع أدب جمٍّ ومنطق في الجدل[١].

أمّا آثاره في علوم العربية فكثيرة، إذ صنّف في شتّى موضوعاتها وميادينها، ومن أشهر هذه الميادين التي صنف فيها:

١- أصول النحو: وله فيها كتابا: لُمع الأدلَّة، والفصول في معرفة الأصول[٢].

٢- جدل الإعراب: وله فيه: كتاب الإغراب في جدل الإعراب.

٣- الخلاف النحوي: وله فيه: كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف.

٤- العلّة والتعليل: وله فيهما: كتاب أسرار العربية، وجزء من لمع الأدلة.

٥- إعراب القرآن: وله فيه: كتاب البيان في غريب إعراب القرآن.

٦- له كتبٌ في أبواب النحو والقواعد النحويّة منها: عقود الإعراب وحواشي الإيضاح، ومنثور الفوائد، ومفتاح المذاكرة، وكتاب كلا وكلتا، وميزان العربية[٣].

٧- له مؤلفات في علم الصرف، منها: الوجيز في التصريف.

٨- له مؤلفات في علم العروض، منها: المقبوض في علم العروض.

---

(١) ينظر: مقدمة الدّاعي إلى الإسلام، سيد حسين باغوجان:٩٩.

(٢) ينظر: كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة:١٢٧١/٢.

(٣) ينظر: وفيات الأعيان:١٣٩/٣، والوافي بالوفيات: ١٨/ ١٤٨ .

٩- له مؤلفات في صنعة الشعر وعلم البلاغة، منها: اللّمعة في صنعة الشعر[١].

والذي يعنينا من هذا التراث الزاخر مصنفان يمثّلان عينة الدراسة، وهذان المصنفان هما:

١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: يضمّ هذا المصنّف أشهر المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، إذ جمع أبو البركات هذه المسائل وناقشها وعرض أدلَّة الفريقين فيها مرجّحًا ما بدا له صحيحًا وناقضًا ما رآه فاسدًا.

وتلقّف العلماء والباحثون من غير العرب هذا الكتاب بالدراسة والتمحيص، ومحاولة إظهاره يدلُّ دلالة قاطعة على أهميته الكبرى، لما حواه من أصول الجدل وقواعد الحِجاج، إذ إنَّهم أفادوا منه كثيرًا في بحوثهم ودراساتهم.

٢- أسرار العربية: اشتمل هذا المصنّف على علل الإعراب وأسباب تسمية كثير من المصطلحات النّحوية، إذ كان يطرح التساؤل ثم يجيب عنه بطريقة سلسة مختصرة تنمّ على سرعة بديهة، تحيل إلى تمكّنه واطلاعه على أصول المذهبين الكوفي والبصري، إذ بنى أحكامه في الإجابة عن تلك التساؤلات بما رآه هو صوابًا في ضوء معرفته بأصول ومقاييس الفريقين، وما يميّز هذا الكتاب أنّه كان مختصرًا موجزًا كثيرًا ما يحيل فيه إلى كتابه (الإنصاف)، ممّا يدلّ على أنّه صنّف (الإنصاف) قبل (الأسرار).

---

(١) **ينظر: الوافي بالوفيات: ١٤٨/١٨.**

ثانياً: نقض الأدلة الاجمالية عند المدرستين

ماهية نقض الدليل

النقض لغةً: إفساد ما أُبرم من بناء، أو هو اسم لبناء منْقُوضُ، وقيل النقض يأتي بمعنى الكسر[١]. وفي اصطلاح الأصوليين: هو بيان تخلّف الحكم المُدّعَى ثبوته، أو نفيه عن الدليل المُساق الدّال عليه في بعض صور الاستدلال[٢]، والنقض يسير بمسلكين أحدهما: إذا جاء لمنع شيء من مقدمات الدليل على الإجمال سمّي نقضًا إجماليًا، والآخر: إن وقع بالمنع المجرد، أو مع السند سمي نقضًا تفصيليًا؛ لأنَّه منع قاعدة معينة[٣]، واستعمل أبو البركات هاتين الصورتين في نقض أدلَّة الخصم وتوجيه المسائل الخلافية ومن ذلك يمكننا القول إنَّ أبا البركات اتَّجَهَ في الاستدلال ونقضه باتجاهين:

الأول: إثبات الدّليل لترجيح مسألة ونقض دليل الخالفين ويَرِدُ في هذا الاتّجاه تدرّج تلك الأدلَّة إذ تتعارض فيحدث الاختيار بترجيح أحدها ونقض ما يراه فاسدًا بحسب قوّة الأدلّة وضعفها ويقينها وظنِّها

والثاني: نقض الدّليل ورفض المذهب أو الرأي لانتفاء ذلك الدّليل، لمخالفته أصول النحو العربي وقواعده، ولكن ما يُشارُ إليه في هذا المقام أنَّه ينقض بعض المسائل بطريقة جدليّة تؤدي إلى نوع من التداخل الذي يؤدي إلى بعض التعقيدات نظرًا لتعدد الأدلّة، فصار هذان الاتجاهان محور الدراسة.

---

(١) ينظر: العين، (ق ض ن):٥/٥٠، وتهذيب اللغة، (ق ض ن):٨/٢٦٩.

(٢) ينظر: التعريفات:٢٤٥، والتعريفات الفقهية، محمد البركتي:٢٣١.

(٣) ينظر: التعريفات:٢٤٥.

والدليل لغةً: دلَّ يدلُّ دلالة فالدليل هو أمارة في الشيء والدليل هو ما يُستدلُّ به لإثبات شيء[١]، واستدلَّ عليه أي: طلب أن يدلَّ عليه ودلَّ بالشيء على الشيء اتخذه دليلًا عليه، والدليل هو المرشد وما به الإرشاد[٢].

واصطلاحًا: الاستدلال طلب الدليل كما أنّ الاستعلام طلب العلم وذكر أبو البركات ذلك بقوله: ((والدليل عبارة عن معلوم يتوّصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في مستقر العادة اضطرارًا))[٣]، فالدليل ((هو الذي يلزم مع العلم به العلم بشيء آخر)) [٤]، ولا يكون ملزمًا للخصم سواء أكان مسلّمًا به عند ذلك الخصم أم غير مسلّم، إذن إقامة الدليل إنَّما تأتي لإثبات المطلوب، وأكثر ما يُذكر في مواضع الخلاف "الاحتجاج" وهو مصدر الفعل "احتجَّ"، على الرغم من تقارب المعنيين أو اتحادهما في نظر بعضهم فهما اسمان يدلَّان على صحّة الدعوى، فالحجَّة مقطوعةٌ ومسلّمٌ بها، أمّا الدليل فهو عملية استخراج جواب او نتيجة قد تكون صحيحة أو خاطئة، إذ نجد ذلك واضحًا عند أبي البركات عند عرضه لمسائل الخلاف بين أهل المدرستين بذكر "الاحتجاج" بدلا من "الاستدلال.

ومن صور الاستدلال بالنقل (السماع): المعارضة: وهي إقامة دليل على خلاف ما قام عليه دليل الخصم، وذكر الجّرجاني(ت:٨١٦هـ) صورًا من معارضة الدليل عندما قال: ((ودليل المعارض، إن كان عين دليل المعلل، يسمّى: قلبًا، وإلّا فإن كانت صورتَه كصورتِه يسمّى معارضة بالمثل وإلّا فمعارضة بالغير))[٥] فلا معارضة إلّا بدليل، ويختلف المتخاصمون في صور ذلك الدليل، وذهب قوم إلى إنكار المعارضة بالدليل؛ لِما يحدثه من اختلاف في رتبة السائل عن المسؤول، بيد أنّه مقبول عند أبي البركات؛ لأنّ التعليل الذي يَسلَمُ من معارضةٍ لا تعويل عليه، فالمعارضة عنده تتمثَّل بوجهين، أحدهما: أنْ يبطل الخصم دليل خصمه بدليل

---

(١) ينظر: العين، الخليل: (الدال واللام):٨/٨، وتهذيب اللغة، الأزهري(دلَّ):٤٨/١٤، والمحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده: (دلَّ ل):٢٦٩/٩-٢٧٠، ولسان العرب، ابن منظور (دلَّل):٢٤٧/١١، والتعريفات، الجرجاني:١٠٤.

(٢) ينظر: معجم اللغة العربية، أحمد مختار عمر (د ل ل):٧٦٤/١ .

(٣) الاغراب في جدلَّ الإعراب، أبو البركات الأنباري:٤٥.

(٤) التعريفات:١٠٤، وينظر: الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، زكريا الأنصاري:٨٠ .

(٥) التعريفات:٢١٩.

موافق له كما بينّا، والثاني: أن يرجّح دليله على المعارضة بوجه من وجوه الترجيح.[١]، إذ ذكر أبو البركات للاعتراض على الاستدلال بالقياس سبعة أوجه:[٢].

الأول: فساد الاعتبار: أي أن يستدلَّ بالقياس على مسألة في مقابل نصٍّ عن العرب كما في مسألة ترك صرف ما لا ينصرف.

والثاني: أنْ يتعلّق على العلّة ضد المقتضى كما في مسألة التعجب من السّواد والبياض.

والثالث: القول بالموجب: وهو أن يُسلّمَ للمستدلِّ بما اتخذه موجبًا للحكم من العلّة مع استبقاء الخلاف، كما في مسألة تقديم الحال على عامله.

والرابع: المنع للعلّة، وقد يكون في الأصل والفرع كما في مسألة إعراب الفعل المضارع في منع الأصل.

والخامس: المطالبة بتصحيح العلّة، ويُشترط لذلك شيئان، التأثير، وشهادة الأصول، وسنفصل ذلك في موضعه.

والسادس: النقض، وهو وجود علّة بلا حكم، إذ يجيب أبو البركات على ذلك بقوله: ((والجواب عن النّقض أن يمنعَ مسألةَ النقضِ إن كان فيها منع، أو يدفع النقض باللفظ أو بمعنى في اللفظ))[٣]. فمثلًا أن يُقال في المنع، إنَّما جاز النصب في قولك: " يا زيدُ الظريفَ" حملًا على الموضع؛ لأنّه وصف لمنادى مفرد مضموم، فيقال له: هذا ينتقض بقولهم: "يا أيّها الرجل" فإن "الرجل" وصف لمنادى مفرد مضموم ولا يجوز فيه النصب، فيقول لا أُسلِّمُ؛ لأنّه لا يجوز فيه النصب

والسابع: المعارضة، وهو أن يعارض بعلّة مبتدأة، وتنطبق أحكام المعارضة في القياس على أحكامها في النقل كما بيّنا.

---

(١) ينظر: الإغراب:٥٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه:٥٤-٦٠.

(٣) الإغراب:٦٠.

ماهيّة الأدلّة الإجمالية

حدَّ أبو البركات أصول النحو بقوله: ((أصول النحو أدلَّة النحو التي تفرَّعت منها فروعه وأصوله))[١]، وعند السيوطي(ت:٩١١هـ) أنَّ أصول النحو ((علم يُبحث فيه عن أدلَّة النحو الإجمالية من حيث هي أدلّته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدلّ))[٢]، وأُريد بالإجمالية: تلك الأدلّة غير المنطبقة على فروع متفرّقة؛ إذ إنَّ الإجمال إيراد الكلام على وجه يحتمل أمور متعدّدة[٣].

فتخصيص هذه الأدلّة بالإجمالية احترازًا من تلك التفصيلية التي تُعنى في استخدامها تقعيد القواعد وتخريجها، إلى غير ذلك ممّا يمتُّ إلى علم النحو بصلة[٤]، على الرغم من أنّ المدرستين كلتيهما استعملتا الأصول نفسها، واستخدموا الوسائل نفسها في معالجاتهم لتلك الأصول إلّا أنّ لكل منهما فهمه الخاص وطريقته في التعامل مع تلك الأصول، إذ جعلوا من النقل والقياس والإجماع واستصحاب الحال أصولًا وأدلّةً، وتمسَّكوا بهذه الأصول الإجمالية بيد أنّهم اختلفوا في نظرتهم إليها وانعكس ذلك الاختلاف في تقعيد قواعد الصناعة النحوية باختلاف نظرة كل فريق لهذه الأصول، ويمكن تلمّس ذلك في الآتي:

١- النَّقل: يعرّفه أبو البركات بقوله: ((هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج من حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة))[٥]، ولا يتوقع القارئ من الباحث غفلة عن تجانف استعمال أبي البركات لفظ "السماع" واستبداله بلفظ "النقل"، إذ النظرة العجلى قد توحي أنَّ ذلك متأتٍ من ثقافته الفقهية باستحضار تسمية السماع نقلا، أما النظرة الفاحصة والمتأنية فتوحي لنا أنَّه عمَد إلى ذلك؛ لأنَّ عصره لم يعد عصر مشافهة للأَعراب، ومن ثمَّ لم يسمع منهم مباشرة فآثر استعمال "النقل"، هذا من جانب ومن جانب آخر أنَّه يأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك في أنَّه لم ينظر النظرة المتسامحة التي تفرض الثقة في الرواية والراوي، فإذا ما كان السماع يتطلب

---

(١) لمع الأدلة، أبو البركات الأنباري:٨٠.
(٢) الاقتراح، السيوطي:٢٥.
(٣) ينظر: دستور العلماء، أحمد نكري:٣٣/١.
(٤) ينظر: الاقتراح: ٢٧
(٥) لمع الأدلة:٨١.

المشافهة والمشافهة تكون في الأفواه إلى الأسماع، فإن النقل عرضة للتغير فقد يحصل من الرواة خطأ أو خلط، إذ أورد الخليل قولًا: ((فإن النحارير منهم ربَّما ادخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللَّبس والتَعنّيت))[١]. وقال ابن فارس: ((فَلْيَتَحرّ آخذ اللغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة، فقد بلغنا من أمر بعض مشيخة بغداد مَا بلغنا))[٢]. ، إذ تشدَّد البصريون بالأخذ بالمسموع من كلام العرب غاية التشدُّد في استخدامه والاعتماد عليه فلا يأخذون إلّا ممّن ثبتت أصالته واشتهرت فصاحته، إذ حصروا الأخذ بقبائل معينة دون أن يتجاوزوها إلى غيرها ممّن كان لها الاحتكاك والاتصال بالأمم الأخرى من فرسٍ وهنودٍ وأقباط وغيرهم[٣]، أمّا الكوفيون فقد ترخّصوا بالأخذ بالمسموع فأخذوا دون تحفّظ أو احتياط، إذ أخذوا من سكنة الأرياف والبراري[٤] ، وقيل إنَّ الكسائي وهو من أئمة الكوفة كان يسمع الشاذ ويقيس عليه لتأسيس قاعدة وإثباتها كأخذه من أعراب الحُطمة التي سكنت أطراف بغداد[٥]، على الرغم الرغم من أنَّ هذا التصوّر مردودٌ عند كثير من الباحثين الذين أثبتوا أنَّ هذا التسامح في الأخذ بالمسموع لم يكن ثابتًا على الكوفيين.

أمَّا مصادر النقل الأخرى كالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، فقد استبعد البصريون من منهجهم الاستشهاد بالقراءات الشاذة إلّا إذا كان ثمّة شعر يدعمها، أو كلامٌ عربيٌ يؤيدها أو قياس يسندها، واستبعدوا كذلك من منهجهم الاعتماد على الحديث النبوي الشريف، فهو عندهم في حكم المسكوت عنه في تقعيد القواعد في حين أنّ الكوفيين كانوا أكثر توسعًا في كل ذلك، ومن أهمّها القراءات، إذ لم يتردّدوا بالأخذ بالقراءات الشاذة والقياس عليها[٦].

٢-القياس: هو عملية فكرية يقدِم عليها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة لغوية، ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطّرد في هذه الجماعة[٧]، وقد عرّفه النحويون تعريفات كثيرةً

---

(١) العين: ٥٣/١

(٢) الصاحبي في فقه اللغة: ٣٤

(٣) ينظر: المزهر، السيوطي:١٦٧/١، وأصول النحو العربي، محمود أحمد نحله:٥٨.

(٤) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف:١٦٠.

(٥) ينظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي:١٧٤٤/٤، وإنباه الرواة:٢٧٤/٢.

(٦) ينظر: القرآن الكريم أثره في الدراسات النحوية، عبد العال مكرم:٩٦.

(٧) ينظر: توجيه اللمع ، ابن الخباز:٤٠.

متقاربة من أهمها قولهم: ((حمل فرع على أصل بعلّة وإجراء حكم الفرع على الأصل))[١]، فلا شك أنّ المراد بالقياس هو الاستدلال الذهني واستنباط القواعد وتعليلها[٢]، إذ إنَّه هو مدار علم النحو عند علماء العربية، إذ يقول أبو البركات عند ردّه على من أنكر القياس: ((اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأنَّ النحو كلّه قياس))[٣]، وقيل إنّ الكسائي(ت:١٨٩هـ) كان أقرب إلى الوصف منه إلى التشدّد في الأخذ بالقواعد العقلية والمنطقية فالبصريون أكثر تشددًا بالأخذ بالقياس من الكوفيين الذين سلكوا طريق التسهيل استنادًا على ما توسعوا فيه من المسموع[٤]، فطالما تناقل النحويون مقولة إنَّ للبصريين القدرة الفائقة على الاستدلال بالأقيسة المنطقية والحجج العقلية والعلل الفلسفية، فالواضح أنّهم تنبهوا لهذه الظاهرة في وقت مبكر على يد عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي(ت:١١٧هـ) الذي قيل إنّه أوّل من بعج النحو ومدّ القياس والعلل[٥]، فكان أشدّ تجريدًا للقياس من عيسى بن عمر(ت:١٤٩هـ) وأبي عمر بن العلاء(ت:١٥٤هـ) وغيرهم من الرعيل الأول من علماء العربية، وما تلاهم من أعلام نحويي الأمّة.

أمّا الكوفيون فكانوا أقلَّ استعمالًا للأقيسة العقلية المنطقية والعلل الجدلية وأساليب علم الكلام، ومردُّ ذلك –كما يرى أحدهم– أنّهم كانوا أهل رواية فابتعدوا عن تلك الأساليب الذهنية، فالمعلوم أنّ منهج الكوفيين قائم على الرّواية كما مرّ، فهم يأخذون بروايات الأعراب الذين لم يعتدّ البصريون بروايتهم، وإذا ثبت أنّهم يعتدون بالقياس فقياسهم لم يكن قائمًا على أسس فلسفية كقياس البصريين المعتمد على علم الكلام[٦].

٣– الإجماع: عند الاصوليين هو اتفاق مجتهدي الأمة الإسلامية في عصر من العصور على حكم شرعي، كأجماعهم على حجيَّة خبر الواحد فيكون نقل الإجماع متواترًا كالنقل عن الأئمة

---

(١) لمع الأدلَّة: ٩٣.

(٢) ينظر: ابن يعيش النحوي، عبد الإله نبهان:٤٥٥.

(٣) لمع الأدلَّة:٩٥.

(٤) ينظر: البستان: في إعراب مشكلات القرآن، أحمد بن الأحنف اليمني:١/٧٠.

(٥) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي:٣١، توجيه اللمع:٤٠.

(٦) ينظر: المذاهب النحوية في ضوء الدراسات النحوية الحديثة، مصطفى السنجرجي:٤٣ .

الأطهار عليهم السلام[١]، فكما هو معلوم أنَّ أصول النحو العربي إنّما قام على غرار أصول الفقه الإسلامي، فهو الدليل التالي للكتاب والسُّنة في الحجيَّة؛ لأنَّه المرجع في المسائل التي لم يرد فيها نصٌّ صريح، فهو قائم على اجتهاد أئمة الأمة[٢]، فالأصوليون يفرّقون بين الإجماع الشرعي والإجماع اللغوي، الذي يُعنى به علماء أصول النحو، فالإجماع اللغوي نوعان:

أحدهما: يكون بإجماع العرب من غير النحويين على شيء من كلامهم، وفي هذا النوع خلاف في حجيّته، إذ اعتدّ به السيوطي بقوله: ((وإجماع العرب أيضا حجَّة، ولكن أنّى لنا بالوقوف عليه؟!))[٣]، فهو عنده حجَّة إن أمكن الوقوف عليه[٤]، ومن صوره أنْ يتكلّم العربي العربي بشيء ويبلغهم فيسكتون عليه وهو ما يسميه الأصوليون الإجماع السكوتي، ومن ذلك ما ذكره أبو البركات في قولهم: "منذ يومان" مستعمل في لغة جميع العرب[٥].

والثاني: إجماع النحويين من أهل المِصرين البصرة والكوفة، إلّا أنّ الخلاف واقعٌ بينهم أيضًا في هذا النوع من الإجماع، فابن جني لا يعدّه حجَّة إلّا إذا لم يخالف مسموعًا أو مقيسًا على مسموع، فبهذه الحال لا إجماع حاصل[٦]، ولم يشأ أبو البركات أنْ يضمّن هذا الأصل مع أدلَّة أدلَّة النحو الإجمالية في (لمع الأدلَّة) مكتفيًا بالنقل والقياس واستصحاب الحال، بيد أنّ السيوطي نصَّ على أنَّ إجماع النحويين على الأمور اللغوية حجَّة معتبرة يُمنع خرقه[٧]، وهنا قدح في ذهن الباحث سؤال أنَّه إذا لم يذكر الاجماع مع أدلَّة النحو عندما نظّر لها، فلماذا احتجَّ به عند تقليبه للمسائل الخلافية؟ فوجدتُ بعد لأي الجواب إنَّ اجماع النحويين في حقيقته إما أنْ يكون معتمدًا على النقل أو معتمدًا على القياس أو عليهما معًا، فهو راجع إليهما ولذا لم يكن مستقلاً عنده.

---

(١) ينظر: تسهيل الوصول إلى كفاية الأصول، محمد كاظم الخرساني:٢/٩٩، والوجيز في أصول الفقه، عبد الكريم زيدان:١٧٩.

(٢) ينظر: أصول الفقه، محمد أبو زهرة:١٩٧، والوجيز في أصول الفقه:١٧٩.

(٣) الاقتراح:١٦٤.

(٤) ينظر: أصول النحو، محمود أحمد نحله:٨٠.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/٣٢٤.

(٦) ينظر: الخصائص:١/١٩٠.

(٧) ينظر: الاقتراح:١٦٣.

٤- استصحاب الحال: في اصطلاح الأصوليين هو إبقاء الحكم على ما هو عليه، إن لم يدلّ على زواله دليل، أي: هو الحكم ببقاء أمر كان في الزمان الأول ولم يظن عدمه[١]. وليس بعيدًا عن ذلك عند علماء العربية، فيتّضح من تعريف أبي البركات بأنّه إبقاء اللفظ على ما يستحقه عند عدم دليل النقل عن الأصل[٢]، وهو من الأصول الفقهية المختلف فيها عند الأصوليين، فهو لا يُعد من الأدلَّة القويّة لأنّه قائم على غلبة الظن باستمرار الحال، فاختلاف الأصوليين على حجّية استصحاب الحال يناظره اختلاف النحويين في الأخذ به دليلًا من أدلَّة النحو، إذ ذكر السيوطي أنّ عدّة الأدلَّة عند ابن جني ثلاثة، السّماع والإجماع والقياس، وأبو البركات اعتدها ثلاثة أيضًا إلّا أنّه أقصى الإجماع فهي عنده النقل والقياس واستصحاب الحال، فكان فضل الجمع لهذه الأدلَّة من نصيب السيوطي، إذ اعتدها أربعة وهي سماع وقياس وإجماع واستصحاب[٣].

والحق أنّ المتأمل في تعريف أبي البركات لهذا الدليل يجد هذا المفهوم واضحًا جليًا في الخصائص وإن لم يصرّح بمصطلحه بل وضعه بمسميات أخرى على الرغم من عدم اعتداده به[٤].

بيد أنّ ذلك لا يمنعنا من تقرير حقيقة مهمة مؤدّاها أنّ استصحاب الحال قد اتخذ مسلكين أو مسارين مهمّين، أحدهما: التصريح المباشر باستصحاب الحال، والثاني: أن يتضمن كلامهم -نعني البصريين- ما يدلَّ على استصحاب الحال وهو دليل بصري لم يعتدّ به الكوفيون فيما اورده أبو البركات من مسائل خلافية في المصنَّفين عينتي الدراسة.

---

(١) ينظر: التعريفات:٢٢، والكليات، أبو البقاء الكفوي:١٠٦.

(٢) ينظر: لمع الأدلَّة:١٤١.

(٣) الاقتراح:٢٦.

(٤) ينظر: الخصائص:٢/٣٣، ١٨٦، ٣/١٣٨، والأصول اللغوية في كتاب الخصائص، محمد الجحوج، جامعة مؤتة كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ٢٠٠٢م، (رسالة ماجستير):١٨٤-١٨٥.

ثالثاً: منهج أبي البركات في نقض الأدلّة

مَن يُقبل على قراءة مصنفيّ أبي البركات عينتي الدراسة يلمس عقلًا متقدًا وفكرًا نحويًا خصبا في إيراد وتحليل المسائل الخلافية بين النحويين، لذا يمكن أنْ نُجمل منهجه في نقض الأدلَّة النحوية بما يأتي:

١- تمكّن أبو البركات من إدراج آراء نحويي المدرستين بطريقة منهجية قلَّ نظيرها في عصره فضلًا عمّا قرّره في خطبة الإنصاف على أنّه أوّل من صنّف بهذا الترتيب من العلماء، فهو يعرض أصل المسألة بضرب من السلاسة والتيسير، ثم يعرض حجَّة الكوفيين ويتلوها بحجَّة البصريين ثم ينقض ما يراه فاسدًا من الحجَّتين، إلّا في مسائل قليلة انحرف بمنهجه قليلًا كما في مسألة أفعل التعجب على الرغم من ذلك فإن ميوله البصرية واتجاهه لنقض حجج الكوفيين أوضح من أنْ تُخفى[١].

٢- اختلف منهج أبي البركات في التعامل مع أصحاب تلك الأدلَّة من المدرستين، إذ يعرض أدلَّة الفريقين بشكل عام بأن يقول ذهب الكوفيون... وذهب البصريون...، ثم يذكر مع كل مدرسة آراء نحويين من المدرسة الأخرى وافقوهم في الحجَّة، فمثلًا يذكر الكسائي مؤيّدًا للبصريين أو الأخفش مؤيدًا الكوفيين، وعند نقضه لحجَّة الخصم يكون بإزاء هؤلاء العلماء بمنهجين فمرّة يكتفي بالرّد على حجَّة المدرسة الموافق لها ذلك العالم ولا ينقض حجَّته كما في مسألة أفعل التعجب، وأُخرى ينطلق في مناقشة آراء هؤلاء ويردُّ عليهم كما في مسألة إعراب الأسماء الستّة[٢].

٣- وثاقة التمسها الباحث في أنَّ ارتكان صاحبنا إلى الدليل الشعري كان أكثر من الدليل القرائي؛ لأنَّ القراءة لا تُخالف كما يقول سيبويه[٣]، فهي سنّة متّبعة وكل ما ورد أنّه قُرئ به جاز الاحتجاج به، ومن ثم فإن النقض بها مُواضعة يسيرة بلحاظ قبولها على كل الوجوه حتى

---

(١) ينظر: الإنصاف:١٠٤/١، وأسرار العربية:١٠١.
(٢) ينظر: الإنصاف:١٧/١، وأسرار العربية:٥٨.
(٣) ينظر: الكتاب: ١٤٨/١

لو كانت شاذة فإن التأويل سبيلًا يفضي إلى قبولها كما في مسألة مجيء الماضي حالًا[١]. أمّا الحديث النبوي فقد كان مقلّا في الأخذ به ولم يختلف عمَّن سبقه من النحويين، فمما لا يدع مجالا للشك عند الباحث أنَّ هذه القلّة يُستشعر بها احتياط أبي البركات في احتجاجه بالحديث من جهة أنّه نُقل بالمعنى ووقع فيه اللحن، فتلك حقيقة ربما خشي التصريح بها لكنّه ألمح إليها.

٤- لم يختلف منهج أبي البركات في الأخذ بكلام العرب شعرًا ونثرًا عمَّن سبقه من البصريين ففي الشعر يهتم بذكر قائله ويضعِّف الاستدلال بمن لم يُعزَ إلى قائل، كما أنّه ينحو نحو تأويل الشاهد المستدل به الخصم لنقض حجّته في أحيان كثيرة، فضلًا عن ذلك فقد أكثر من ذكر روايات الدليل الشعري الواحد فيصحِّح إحداها لينقض بها غيرها من الروايات[٢]، وقد اختلف موقف أبي البركات في النثر عنه في الشعر، على الرغم من اتّباعه لخارطة الفصاحة التي أسّسها الأوّلون في التقعيد النحوي زمانًا ومكانًا، إلّا أنّه كان مقلّاً بالاحتجاج بأمثال العرب وأقوالهم ولغاتهم لنقض الأدلَّة النحوية، إذ لم يورد في المصنفين سوى مواضع قليلة في استدلالاته ونقضه، وعلى عادته التزم سبيل التأويل لتلك الأدلَّة بما يتوافق مع ميوله البصرية معضِّدًا تلك الأدلَّة النثرية بأدلَّة شعرية

٥- أورد كثيرًا من مسائل الاختلاف بين المدرستين بصور مختلفة في الاستدلال، إذ يعرض احتجاج فريق بالنقل مقابل القياس حجَّة للفريق الثاني، أو العكس، أو يصوّر تعارض قياسين، أو يذكر أنَّ حجَّة الكوفيين أو البصرين النقل والقياس، ثم يعرض تلك الحجج، إذ من المُلاحظ إبداعه في إدارة الجدل وتعارض الأدلَّة مرجِّحًا ما يميل إليه ورادّاً أدلَّة الخالفين.

٦- ارتبطت تعليلاته في أحيان كثيرة بالجانب الجدلي، إذ نجده يلجأ إلى تحكيم الأقيسة الذهنية والعلل الفلسفية، في الانتصار لميوله البصرية في توجيه المسائل التي كان ينبغي له الوقوف فيها على واقع لغوي، شأنه شأن كثير من النحويين، وكأنّنا نجده مطالبًا في كل مسألة من مسائل النحو بأنْ يجيء بالأسباب المنطقية التي من أجلها تكلّمت العرب، ونجد ذلك جليّا في (أسرار العربية) الذي وضعه على طريقة السؤال والجواب، كما أنّ سمة الاختصار واضحة في

---

(١) **ينظر: الإنصاف: ٢٠٥/١**

(٢) **ينظر: المصدر نفسه:٦٨٤/٢**

جلّ المسائل الخلافية فيه، إذ كان يحيل تفصيلها فيذكر أنَّه قد أوضح ذلك في المسائل الخلافية يعني كتاب (الإنصاف)[١].

٧- نجده في أحايين كثيرة يحاجج الكوفيين بأدلَّة بصرية، إذ كان من المحتّم عليه أن يجادلهم بأدلتهم وأصولهم كي يكون أكثر إقناعًا ودقَّة، ومن ذلك احتجاجه لرأي البصريين في علَّة رفع المضارع[٢].

٨- لم يتطرّق أبو البركات لدليل الإجماع في تنظيره لأصول النحو في لمع الأدلَّة بيد أنَّنا نجد احتجاجه بالإجماع في مواطن كثيرة، وصور متعددة فمرّة يُورده لدعم حجَّة الكوفيين وأخرى لنقضها وسيتبين ذلك في عرض مسائل البحث.

٩- اختلفت صور نقض الأدلَّة النحوية عند أبي البركات في كتابيه عينتي الدراسة فمرّة ينقض أدلَّة الطرف الآخر بأدلَّة نقلية أو عقلية جدلية ينفرد بها، أو أنّه ينقض حجج الكوفيين بلسان البصريين وأدلَّتهم وهو في الأعم الاغلب من تلك المسائل، ومنها استصحاب الحال الذي لم يورده إلا حجَّة للبصريين في مصنفَيه عينتي الدراسة.

---

(١) **ينظر: أسرار العربية: ١٠٥، ٢٣٠ ، ٢٤٢.**

(٢) **ينظر: الإنصاف:٤٤٨/٢، وأسرار العربية:٥٠.**

الفصل الأول

نقض الدليل النقلي

المبحث الأول: نقض الدليل القرآني والقرائي

المبحث الثاني: نقض الدليل النبوي

المبحث الثالث: نقض دليل العرب شعراً ونثراً

نقض الدَّليل النقلي

توطئة:

النّقل أصل رئيس ودليل مهم من أدلّة النحو واللغة، فهو الحجر الأساس في عملية الاستدلال، بل إنّ الأصول الأخرى لا بدّ لها من مُستند من السّماع، ومن تجلّيات أهميته أنَّ القياس لا يقوم إلّا على السّماع الذي سمّاه أبو البركات "النقل" وعرَّفه بأنّه: ((الكلام العربي الفصيح المنقول النّقل الصحيح الخارج من حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة))[١]، وعرّفه السّيوطي بقوله: ((وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر))[٢]. ويُفهم من ذلك أنَّ المادة المسموعة لا تُؤخذ إلّا بشروط منها: أن يكون عربيًا خالصًا، وأنْ يكون فصيحًا، فيخرج عن هذا الشّرط المولّد والدخيل وغيره ممّا لا يدخل في حدّ الفصاحة، واشترطوا أيضًا صحّة النقل ويستوجب ذلك بصيرةً بأحوال النَقَلَة وعلم الرجال، فيُردُّ كلامُ من يُشَكُّ بعلمه أو أمانته فلا بدَّ ((أن يكون ناقل اللغة عدلًا رجلًا أو امرأةً حرًا كان أو عبدًا كما يُشترط في ناقل الحديث عن النبي))[٣]. ويشترطون أيضًا الكثرة ويعنون بها تواتر عدد كبير من النَقَلة على رواية واحدة، للوقوف بوجه التحريف والتزييف في كلام العرب، واعتدادًا بهذه الكثرة لا يرى أبو البركات قيمةً لما ورد من كلام العرب على سبيل الندرة والشذوذ[٤]، فلا بدّ من توافر هذه الشروط في جميع أدلّة النقل المعروفة، فمن أخلَّ بشرط منها يرُدُّ عليه دليله ولا يؤخذ به في إثبات قاعدة أو تأصيلها.

---

(١) لمع الادلّة:٨١.

(٢) الاقتراح:٦٧.

(٣) لمع الأدلة:٨٥.

(٤) ينظر: المصدر نفسه:٨٥.

المبحث الأول

نقض الدَّليل القرآني والقرائي

من المعلوم أنَّ المشتغلين بالنحو العربي منذ نشأته أجمعوا على حجّية النص القرآني، إذ يُعد أفصح ما نطقت به العرب وأصحَّه نقلًا، وأبعده عن التحريف عن غيره من مصادر النّقل، إذ تهيأت لجمعه ضوابط وشروط لم تتهيأ لنص آخر؛ لأنّه أوثق نص عرفته العرب، إذ أقرّ النحويون بأنّه كلام الله أُجري على كلام العرب، فكلَمهم الله تعالى بكلامهم فجاءت كلماته على لغتهم وما يعنون[١]، ومن ذلك ظهرت شواهد القرآن الكريم في كتب النحو، وقد ذكره أبو البركات عند تقسيمه لأنواع النقل، إذ جعل من المتواتر لغة القرآن وعدَّ هذا النوع دليلًا قطعيًا من أدلَّة النحو[٢]، فالمتواتر هو ما قرأ به السّبعة وهو ما رواه جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عددًا ودرايةً، أمَّا الآحاد فهو ما رُوي عن بعضهم ولم يصل حدّ التواتر، وأمَّا الشاذ فهو ما كان عن غير السّبعة، فالقراءة الشاذة هي مالم يصحّ سندها، أو خالفت الشّروط التي وضعها الأولون في قبول القراءة[٣]، إلَّا أنَّ القرآن الكريم والقراءات القرآنية حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على النبي الأكرم محمد ﷺ بيانًا وإعجازًا، أمَّا القراءات فهي اختلاف الفاظ الوحي المنزل المذكور كتابةً أو نطقًا، وهذا ما جعل التَّعدد بالأوجه الإعرابية بابًا دخل منه جمعٌ كبيرٌ من العلماء توجيهًا للقراءات أو جدلًا فيها[٤]، فيرى بعض العلماء أنَّ كل ما قُرئَ جاز الاحتجَّاج به في العربية، سواء أكان متواترًا أم آحادًا أمَّا الشاذ فلم يحتجّ به أحد[٥]، والحق أنَّ ذلك لم يكن محطَّ اتفاق بين علماء النحو، إذ ما يزال موقف النحويين من القراءات القرآنية يُمثل إشكالًا حقيقيًا في الدراسات النحوية على وجه الخصوص، إذ انقسموا بين مجيزٍ للاحتجاج بها وبين مانع لها.

---

(١) ينظر: الكتاب:١/٣٣١-٣٣٢.

(٢) ينظر: لمع الأدلّة:٨٣ .

(٣) ينظر: لمع الأدلّة:٨٣، والاقتراح: ٢٤.

(٤) ينظر: أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة:٣٤.

(٥) ينظر: أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم: ٤٦- ٤٧.

المطلب الاول: نقضهما في الأسماء

أولاً: نقض الدليل القرآني

تقديم خبر ليس عليها

تباينت آراءُ النحويين في تقديم خبر ليس عليها فجوَّز ذلك قومٌ، واختار قومٌ المنع، إذ ذكر أبو البركات ذلك بقوله: ((ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، وإليه ذهب أبو العباس الْمُبَرِّد من البصريين، وزعم بعضهم أنّه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنّه ليس له في ذلك نص، وذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم خبر "ليس" عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها))[١].

وقبل الخوض في تفاصيل هذا الخلاف نجد أنّ أبا البركات لم يبيّن لنا أَيًا من الكوفيين قد نُسب اليه هذا الرأي، فكان لزامًا على الباحث التثبّت من أقوالهم في هذه المسألة وبيان آراء مشايخهم فيها، إذ لم يجد الباحث سهمًا للكسائي في هذه المسألة، أمّا جمهور الكوفيين فقد ذهبوا إلى المنع كما سيتبين، وهو مذهب المبرِّد وابن السّراج وابن جنّي وغيرهم، وتابعهم ابن مالك(ت:٦٧٢هـ) من المتأخرين في منع تقديمها [٢]، فيما ذهب الفرَّاء مذهب البصريين إلى جواز تقَدُّم خبر ليس عليها، ووافقه السّيرافي(ت:٣٦٨هـ)، والفارسي(ت:٣٧٧هـ)، والأعلم الشنتمري(ت:٤٧٦هـ)، وغيرهم[٣]

واحتجَّ الكوفيون –كما زعم أبو البركات– على منع التقديم بأنَّها عندهم فعل جامد فلا يجري مجرى المتصرّف كما هو الحال في "كان" أو الأفعال المتصرّفة فوجب أن لا يُقاس عملها على عمل الفعل المتصرّف من جهة جواز تقديم خبره عليه[٤].

---

(١) الإنصاف:١/١٢٠، وينظر: أسرار العربية:١٧٧.

(٢) ينظر: الأصول في النحو، ابن السّراج:١/٩٠، والخصائص: ١/١٨٩، وشرح الكافية، ابن مالك:١/٣٩٧.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السّيرافي:١/١١٣، والمسائل الحلبيات، الفارسي:٢٨٠، الخصائص:١/١٨٩، والنّكت، الأعلم الشنتمري:١/٣٢٨، وتوضيح المقاصد، المرادي:١/٤٩٧.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/١٣٠ .

وخلص إلى ترجيح رأي الكوفيين بعد أنْ ساق دليل البصريين الذين ذكروا أنَّ ذلك وردَ في كتاب الله كثيرًا ومنه قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[هود: ٨]، ووجْهُ الدليل من هذه الآية أنّه قدَّم معمول خبر ليس عليها، فإن قوله: ﴿ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾ يتعلَّق بمصروف، وقد قدَّمه على ليس، ولو لم يجز تقديم خبر ليس عليها لمَا جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأنَّ المعمول لا يقع إلّا حيث يقع العامل[١]

وممَّا سبق يتبيَّن نقض أبي البركات لدليل البصريين، ليُثبت صحة ما ذهب إليه الكوفيون مقدمًا بين يدي تسويغه الحجج التي عوّل عليها، فأجاب عن دليلهم في الآية الكريمة، إذ لا حجَّة لهم فيها عنده؛ لأنَّ قوله: ﴿يَوْمَ﴾ متعلّق بمصروف، وليس منصوبًا بـ ألَا، وإنَّما هو مرفوع بالابتداء، فبُني على الفتح لإضافته إلى الفعل[٢]، وهذا الرأي البصري الذي ذكره أبو البركات نجده جليًّا عند الأخفش، إذ أجاز تقديم خبرها عليها[٣]، وكذلك عند السّيرافي الذي زعم فيه أنّه مفهوم من كلام سيبويه[٤]، وتابعه في ذلك ابن الورّاق(ت:٣٨١هـ)[٥].

ونقل ابن جني عن المبرّد إجازته تقديم خبر ليس عليها[٦]، وكذلك عن أبي علي الفارسي، أنّه أجاز نصب ﴿يَوْمَ﴾ لأنّه متعلّق بـ نفس "ليس" من جهة المعنى[٧]، بيد أن تفسير تفسير السّيرافي ومن تابعه مدفوعٌ عند أبي البركات بأنَّ ليس له في ذلك نص[٨]، والحق أنَّ سيبويه لم يذكر "ليس" إلَّا من باب التشبيه بـ "كان"، من جهة اتصالها بكنايات الفاعلين.

---

(١) ينظر: الإنصاف:١/١٣١-١٣٢.
(٢) ينظر: المصدر نفسه:١/١٣٢.
(٣) ينظر: المسائل الحلبيات:٢٨٠.
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه:١/٤١٣، والنكت:١/٣٢٨ .
(٥) ينظر: علل النحو، ابن الوراق:١/٢٥٣.
(٦) ينظر: الخصائص:١/ ١٨٩– ١٩٠.
(٧) ينظر: المصدر نفسه:٢/٤٠٢ .
(٨) ينظر: الانصاف:١/١٣٠.

وقد زاد أبو البركات في (أسرار العربية) وجهًا آخر في الردِّ على ما فهمه السّيرافي بقوله: ((لأنَّ "ليس" فعل لا يتصرَّف، والفعل إنَّما يتصرَّف عمله إذا كان متصرِّفًا في نفسه، وإذا لم يكن متصرِّفًا في نفسه، لم يتصرّف عمله، وأمَّا قولهم: إنّه كما جاز تقديم خبرها على اسمها، جاز تقديم خبرها عليها ففاسد؛ لأنَّ تقديم خبرها على اسمها، لا يخرجه عن كونه متأخرًا عنه، وتقديم خبرها عليها يوجب كونه متقدمًا عليها، وليس من ضرورةٍ أن يعمل الفعل في ما بعده، يجب أن يعمل في ما قبله))[١].

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ ما نسبه أبو الفتح إلى المبرِّد وتابعه المؤلف في ذلك من منع تقديم خبر ليس عليها أمرٌ فيه شك إذ لم يقف الباحث على أثرٍ يشير إلى رأي المبرِّد، ولاسيما في كتابيه "المقتضب والكامل"، ولعل هذا الرأي موجود ولم يصلنا من تراث أبي العباس المدوّن، وذهب أغلب المتأخرين مذهب الكوفيين، ومنهم العكبري(ت:٦١٦هـ) وابن مالك والمرادي (ت:٧٤٩هـ) وغيرهم، ويذكر أبو حيّان بأنّه تتبّع جملة من دواوين العرب فلم يظفر بتقديم خبر ليس عليها ولا بمعموله، إلّا ما دلَّ عليه ظاهر الآية التي استدلَّ بها البصريون[٢].

وممّا تقدّم من عرض آراءِ العلماء، باختلاف مذاهبهم ومشاربهم فضلًا عن نقض أبي البركات لدليل البصريين النقلي في الآية الكريمة، يجد الباحث أنَّ الصّواب في ما ذهب إليه جمهور علماء الكوفة، والمتأخرين من البصريين، فالبصريون بدليلهم هذا لم يُثبتوا تقديم خبر ليس عليها وإنَّما تقدُّم معمول خبر ليس قياسًا على "كان" وقد رُدّت هذه الحجَّة بأقوال العلماء كما تبين، فاعتمد البصريون على هذه الآية القرآنية تأويلاً، يخالف الأصول التي يسيرون عليها، وكذلك ناقضوا المقاييس التي تشدّدوا بالأخذ بها، والذي يقفنا هنا أنَّ أبا البركات قد وافق برأيه هذا ما ذهب إليه الكوفيون على غير عادته التي كان يؤيّد فيها من خالفهم وينقض آراءهم، والله تعالى أعلم.

---

(١) **أسرار العربية :١٧٧.**

(٢) **ينظر: اللباب، العكبري:١٦٩/١، وشرح الكافية:٣٩٧/١، البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي:١٢٧/٦، وتوضيح المقاصد:٤٩٧/١،**

.

ثانياً: نقض الدليل القرائي

الفصل بين المتضايفين

الفصل بين المتلازمين من المسائل التي وقف عندها النحويون طويلًا في مصنفاتهم، وإنْ لم يفردوا لها أبوابًا مستقلّة إلّا في بعض المصنّفات، ولاسيما التي عنيت بالخلاف النحوي، ومن مصاديق ذلك ما وجدناه عند أبي البركات، عندما أفرد لها مسألةً زعم أنّها من المسائل الخلافية، إذ قال: ((ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحروف الجر))[١].

ولو وقفنا على آراء الكوفيين نجد أنَّ الكسائي روى عن العرب، قولهم "هذا غلامُ واللهِ زيدٍ"، ومثلهُ الفرَّاء الذي بدا واضحاً عدم مخالفته لرأي البصريين في اقتصار الفصل بالظرف والخفض[٢]. أمّا ثعلب(ت:٢٩١هـ) فقد خالف رأي الشيخين، إذ أجاز الفصل بين المتضايفين[٣]. ومن المتأخرين من نحويي الكوفة نجد أنَّ ابن خالويه(ت:٣٧٠هـ) قد حذا حذو من سبقه من نحويي المذهبين، إذ لم يسوّغ الفصل بين المتضايفين إلّا في شبه الجملة عند الضرائر[٤].

واحتجَّ الكوفيون –كما أورد أبو البركات– بكلام العرب، إذ استعملته كثيرًا في أشعارها، قال الشاعر:[٥]

"فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ"

---

(١) الإنصاف:٢/٣٩٤ .

(٢) ينظر: معاني القرآن، الفرّاء: ٢/٨١.

(٣) ينظر: مجالس ثعلب:١/١٢٥– ١٢٦.

(٤) ينظر: الحجَّة، ابن خالويه:١٢٦.

(٥) هذا البيت لا يُعرف قائله، ولم يُعرف له سابق أو لاحق، إذ استشهد به الفرَّاء في معاني القرآن:٢/٨١، والزّجاج في معانيه:٣/١٦٩، والسّيرافي في شرحه:١/٢٤١، والفارسي في الحجَّة:٣/٤١٣، وابن جني في الخصائص:٢/٤٠٨، ويذكر الزمخشري في المفصّل أنّ سيبويه بريء من عهدته:١٣٣.

والتقدير: "زج أبي مَزَادَةَ القَلُوصَ"، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بـ "القلوص"، وهو مفعول، وليس بظرف ولا حرف خفض، واستدلّوا أيضًا بقراءة ابن عامر: ((وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ)) بنصب "أولادهم "وجر" شركائهم"، إذ فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: "أولادهم" والتقدير: "قتلُ شركائِهِم أولادَهم"، ولهذا كان منصوبًا في هذه القراءة، وإذا جاء في القرآن ففي الشعر أوْلى، واختلف القرّاء في هذا الدليل، إذ قرأ عامر((زُين)) برفع الزاي، و((قتلُ)) برفع اللام، و((أولادَهم)) بنصب الدال، أمّا ((شركائهم))، فقد قرأها ((شركايهم))، أمّا السّبعة الباقون فقرأوا ﴿ زَيَّنَ ﴾[الأنعام ١٣٧] بنصب الزاي، و ﴿ قَتْلَ ﴾ بنصب اللام، و ﴿ أَوْلَادِهِمْ ﴾ خفضًا، ﴿ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾رفعًا، ونقل النّحاس(ت:٣٣٨هـ) عن أبي عبيد أنَّ أهل الشام قرأوا كقراءة عامر[١].

فالتمسّك بالأصل حجَّة البصريين لعدم جواز الفصل بين المتضايفين؛ لأنَّ ((المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنَّما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر ... لأنَّ الظرف وحرف الجر يتّسع فيهما ما لا يتّسع في غيرهما، فبقينا فيما سواهما على مقتضى الأصل))[٢].

وبذلك ينقض أبو البركات ما زعم أنّه ممّا تبناه الكوفيون من دليلٍ شعري بحمله على الشذوذ فهو من القليل الذي لا يجوز الاحتجاج به، وكذلك يوجه ما حكاه الكسائي "هذا غلامُ واللهِ زيدٍ" فإنَّما يأتي ذلك في القَسَم لإفادة التوكيد، وهذا ممّا يسمّونه في النحو لغوًا لزيادته في الكلام ووقوعه في غير موضعه[٣].

ويرّد قراءة ابن عامر(ت:١١٨هـ) ويصف القارئ بالوهم، فلو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح ما نطقت به العرب، ولعلَّ ما دعا ابن عامر إلى تلك القراءة أنَّه رأى قوله تعالى: ﴿ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ في مصاحف الشام والعراق مكتوبًا بالياء[٤] ، والحق أنَّ الكسائي لم يخالف

---

(١) ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد:٢٧٠، وإعراب القرآن، النَّحاس:٣٣/٢، والمبسوط، النيسابوري:٢٠٣.

(٢) الإنصاف:٣٥٢/٢-٣٥٣ .

(٣) ينظر: الإنصاف:٣٥٥/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه:٣٥٥/٢.

راي البصريين في جواز الفصل بين المتضايفين بالقسم، بدليل ما وصفه أبو البركات إجماعًا بين الفريقين في جواز ذلك.

وما ساقه أبو البركات على أنّه من أدلَّة الكوفيين، فلم أقف على مَن ذكر ذلك، بل على العكس، نجد الفرَّاء أكثر تمسّكًا من غيره بعدم الفصل بينهما إلّا في شبه الجملة عند الضرائر، إذ لم يعتدّ بقراءة ابن عامر ولم يتعرّف على توجيهها بقوله: ((وَكَانَ بعضهم يقرأ: ((وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادِهِمْ)) فيرفع القتل إِذَا لَمْ يسمّ فاعله، ويرفع "الشركاء" بفعل ينويه كأنّه قَال: زيَّنه لَهم شركاؤهم... وَفِي بعض مصاحف أهل الشام ((شركايهم)) بالياء، فإن تكن مثبتة عَن الأوّلين فينبغي أن يقرأ ﴿ زَيَّنَ ﴾ وتكون الشركاء هم الأولاد لأنَّهم منهم في النسب والميراث، فإن كانوا يقرؤون ((زُيّن)) فلستُ أعرف جهتها، إلّا أنْ يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون: أتيتها عِشايا))[١]، ثم يقول في موضع آخر: ((ونحويُّو أهل المدينة يُنشدون: "فَزَجَّجَتُها... قال الفرَّاء: باطل والصواب زَجَّ الْقَلوصِ أبو مزاده))[٢]، ثم قال في موضع آخر: ((وليس قول من قَال: إنَّما أرادوا مثل قول الشاعر: فزجّجتها ... بشيء، وهذا ممّا كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله فِي العربية))[٣]، إلّا أنَّ ثعلبًا من الكوفيين خالف أهل مذهبه في هذه المسألة، فجوّز الفصل بين المتضايفين في الضرورة وغيرها إذ ساق شواهد سبق أن احتجَّ بها سيبويه على الفصل بين المتضايفين، ثم أثبت بعد ذلك البيت الذي أنكره الفرَّاء، وعدَّه جائزا في الشعر، وممّا يبدو أنَّ أبا البركات ومن تابعه قد جعلوه مذهب أهل الكوفة جميعاً[٤]، ومن نحويي الكوفة أيضًا ابن خالويه الذي استقبح قراءة ((زُين لكثير)) من دون أنْ يذكر قارئها، معتذرًا لقارئها بما اعتذر له أبو البركات[٥].

---

(١) **معاني القرآن:١/٣٥٨، وينظر: خزانة الادب، البغدادي:٤/٤٢٠.**

(٢) **معاني القران :٢/٨١-٨٢.**

(٣) **معاني القرآن :١/٣٥٨ .**

(٤) **ينظر: مجالس ثعلب:١/١٢٥- ١٢٦.**

(٥) **ينظر: الحجَّة في القراءات السبع: ١٢٥- ١٢٦.**

أمّا نحويو البصرة، فكان موقفهم ثابتًا بالرفض لقراءة ابن عامر المتقدّم ذكرها، كالسّيرافي والفارسي الذي وصفها بالقبح وقلّة الاستعمال، وتابعه في ذلك ابن جني بوصفه للشاهد الشعري بالقبح والضعف[١]، فهم متابعون لمذهب القدماء كسيبويه الذي ذهب إلى عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلّا في الظرف عند الضرائر، واستشهد بقراءة ((زين لكثير))، ولم يخطئ قارئها واكتفى بتقدير فعل مضمر رافع لقوله: ﴿شُرَكَآؤُهُمْ﴾[٢].

وممّا تقدّم يمكننا أنْ نخلص إلى أمرين، الأول: أنَّ الكوفيين لم يجوّزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير شبه الجملة في الضرائر، وأنّ ما ساقه أبو البركات من أدلَّة لإجازة الكوفيين الفصل بين المتضايفين لم تكن صحيحةً، كما بانّ ذلك عندَ عرض آرائهم، إذ وجدنا أنَّ الكسائي والفرَّاء وابن خالويه لم يخالفوا رأي البصريين في المنع، فردُّوا هذا الفصل ولم يعتدّوا به وحاولوا توجيه أدلَّته، إلّا ما وجدناه عند ثعلب الكوفي الذي أجاز الفصل بشبه الجملة وبغيرها، ويبدوا أنّ أبا البركات ومن تابعه من النحويين قد نسبوا هذا الرأي إلى نحويي الكوفة جميعًا، لذا يرى الباحث أنّ هذه المسألة لا تصلح أن تكون محل خلاف بين أهل البلدين

والثاني: إنَّ ما نقضه أبو البركات لدليل الكوفيين القرائي لم يكن موفقًا، فالكوفيون لم يجيزوا الفصل بين المتضايفين في قراءة ابن عامر، إذ أثبت البحث أنَّ الفرَّاء لم يقرّ بتلك القراءة، وذهب إلى أنَّ قراءة الفتح هي الصّحيحة، والله تعالى أعلم.

ثالثاً: النقض بالدليل القرائي

بناء "غير" على الفتح

لم يذكر النحويون خلافًا في أصل الإعراب والبناء، وإنَّما وقع الخلاف في فروع ظاهرة الإعراب والبناء، ومن ذلك عقد أبو البركات مسألة بقوله: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ "غير" يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه "إلا" سواء أضيفت إلى متمكّن أو غير متمكّن،

---

(١) ينظر: شرح السّيرافي:٢٤٢/١، والمحتسب:٣٣٨/١، والخصائص:٤٠٦/٢-٤٠٩ .

(٢) ينظر: كتاب سيبويه:٢٩٠/١.

وذلك نحو قولهم: ما نفعني غيرَ قيام زيد، وما نفعني غيرَ أَنْ قام زيدٌ، وذهب البصريون إلى أنّها يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكّن، بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكّن))[١].

فالمتتبّع لآراء النحويين في هذه المسألة يجد أنَّ علماء الكوفة كانت لهم حججهم وأدلَّتهم، كما ساقها الفرَّاء وثعلب وأبو بكر الانباري(ت:٣٢٨هـ) ومن تابعهم[٢]، أمّا جمهور البصريين ومن تابعهم من المتأخرين فلهم رأيٌ فيها، إذ ذهبوا مذهب المتقدمين كالخليل وسيبويه، كما سيتبين[٣].

والجدير بالذكر أنّ أبا البركات لم يتعرّض إلى ذلك الخلاف في (أسرار العربية) مكتفيًا بذكر علَّة إعراب "غير"؛ لأنّها إذا أُقيمت مقام "إلّا" وكان ما بعدها مجرورًا بالإضافة أُعربت إعراب الاسم الواقع بعد إلّا[٤].

واحتجّ الكوفيون – كما أورد أبو البركات– لما ذهبوا إليه وهو البناء مطلقًا؛ لأنَّ "غير" هاهنا قامت مقام إلّا، وإلّا حرف استثناء، وإذا قامت الأسماء مقام الحروف وجب بناؤها، سواءً كان ذلك الاسم متمكّن كقولك: "ما نفعني غير قيامك" أو غير متمكّن[٥]. كقول الشاعر:[٦].

لم يَمْنَعِ الشّربَ مِنها غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

فالبصريون أجازوا البناء عند إضافتها إلى غير المتمكن والإعراب إذا أُضيفت إلى المتمكّن؛ وذلك لأنَّ الإضافة إلى غير المتمكن تجوز في المضاف البناء، واستدلّوا بقوله تعالى

---

(١) الإنصاف:١/٢٣٣، وينظر: أسرار العربية :١٦٠.

(٢) ينظر: معاني القران، الفرَّاء:١/٣٨٣، مجالس ثعلب:٢/٤٧٣، الجامع لأحكام القرآن:١٣/٢٤١.

(٣) ينظر: الكتاب:٢/٢٢٩–٢٣٠، والاصول في النحو:١/٢٧٥، وشرح الكافية:٢/٩٢٩.

(٤) ينظر: أسرار العربية:١٦٠.

(٥) ينظر: الإنصاف:١/٢٣٣.

(٦) البيت لرجل من كنانة، وقيل لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري، وهو من شواهد سيبويه:٢/٢٢٩، والفرَّاء في معانيه:١/٣٨٣، وابن السّراج في الأصول:١/٢٧٦، والفارسي في الحجَّة:٦/٢١٧.

﴿ وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴾[النمل: ٨٩]، فبنى "يومَ" في قراءة من قرأ بالإضافة والفتح؛ لأنّه مضاف إلى "إذ" وهو اسم غير متمكن[١].

فحجّة الكوفيين، منقوضة عند أبي البركات؛ فلو جاز أنْ يقال ذلك لجاز أنْ يُقال: "زيد مثل عمرو" فبُني "مثل" على الفتح لقيامه مقام الكاف، أي: زيد كعمرو، وزعم أنَّ الإجماع واقع على خلاف ذلك فدلَّ على فساد حجّة الكوفيين[٢]، واستدلَّ أبو البركات أيضًا على نقض دليل الكوفيين بدليل البصريين القرائي المتقدّم ذكره، إذ بنى ((يَوْمَ)) بالفتح على قراءة نافع(ت:٩٥هـ) وأبي جعفر(ت:١٣٠هـ)؛ لأنّه أُضيف إلى "إذ" وهو اسم غير متمكِّن، إلّا أنَّ ابن مجاهد(ت:٣٢٤هـ) ذكر أنَّ ابن كثير(ت:١٢٠هـ)، وأبا عمرو، وابن عامر، ونافع، قرأوا ((يَوْمَئِذٍ)) مضاف مكسور الميم، بيد أنَّ ابن جمّاز(ت:١٣٠هـ)، أو أبا بكر بن أُويس(ت:٢٠٢هـ)، والمسيّبي(ت:٢٠٦هـ)، وورش(ت:١٩٧هـ) قد نقلوا عن نافع قراءته ((يَوْمَئِذٍ)) غير منون مفتوح الميم، وروى عنه إسماعيل بن جعفر((يَوْمَئِذٍ)) غير منون بكسر الميم، أمَّا حمزة(ت:١٥٦هـ) والكسائي فقد كانت قراءتهما لها بفتح الميم، وذكر الطبري أنَّ مَن قرأ بكلتا القراءتين فهو مصيب فهما قراءتان مشهورتان في قراءة الأمصار متقاربتا المعنى[٣]، أمَّا ابن مجاهد وابن عطيّة(ت:٥٤٢هـ) فلا تجوز عندهما في هذه القراءة مع التنوين إلّا الفتح، فإن لم تنون جاز الفتح والكسر[٤].

كذلك نقض أبو البركات دليل الكوفيين الشعري، بدليلٍ قرائي وهو قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات:٢٣] [٥]، إذ قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص(ت:١٨٠هـ) عن عاصم(ت:١٢٧هـ)﴿ مِّثْلَ مَآ ﴾ نصبًا، وإن كان في موضوع رفع؛ لأنَّه

---

(١) ينظر: الإنصاف:١/٣٣٥.

(٢) ينظر: الإنصاف:١/٣٣٥.

(٣) ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن، الطبري:١٩/٥١٠، والسبعة في القراءات: ٤٨٧.

(٤) ينظر: السبعة في القراءات:٤٨٧، وتفسير ابن عطية:٤/٢٧٣-٢٧٤.

(٥) ينظر: الإنصاف:١/٢٣٥.

اسم مبهم مثل "غير" أضيف إلى غيرِ متمكن، إذ قرأ عاصم في رواية أبى بكر، وحمزة والكسائي ((مثلُ ما)) بالرفع[١].

فكما تبيّن أنَّ الكسائي قد قرأ ((مثلُ ما)) بالرفع على أنّها صفةً للحق، وقرأ ((يَوْمَئِذ)) بالفتح من غير إضافة إلى "فزعٍ" المنونة، وتابعه الفرَّاء في ترجيح النصب في قراءة ((يَوْمَئِذ))، وذكر أنّها لغة تميم ((أخذوها بالتنوين والنصب، والإضافة أعجب إليّ، وإن كنت أقرأ بالنصب لأنَّه فزع معلوم))[٢]، ونُقل عن الفرَّاء قوله إنّ هذا الموضع محمول على المعنى؛ ((لأنَّ المعنى: إذا نُفخ في الصور ففزع." إلّا مَن شاء الله" نصب على الاستثناء))[٣]. أمَّا ثعلب فقد وجّه قراءة ((مثلَ ما)) بالنصب على التوكيد، والتقدير: "أنّه لحقٌ حقًا مثلما أنَّكم تنطقون"[٤].

والحق أنَّ الكوفيين لم ينفردوا في قيام "غير" مقام "إلّا"، فالمبرِّد من البصريين أجاز ذلك بقوله: ((وذلك قولك: "ما جاءني غيرَ زيد وعمرو" حمل "عمرو" على الموضع؛ لأنّ معنى قوله: "غير زيد" إنَّما هو "إلّا زيد"))[٥]، ونقل ابن السّراج، أنَّ النحويين نصّوا على بناء ((مِثْلَ)) على الفتح مع جواز إعرابها بالضم[٦]، واحتجَّ من نصب ((مِثْلَ)) بتوجيهها على ضربين، أحدهما: أن يكون في موضع رفع، إلَّا أنّه لمّا أضيف إلى "أنَّ" فُتح ، والثاني: أن يكونَ منصوباً على التوكيد، على معنى "أنّه لحقٌّ حَقًّا مثل نطقكم"، أما حجَّة من قرأ ((مثلُ ما)) على أنّها صفة الحق، والتقدير "أنّه لحق مثل نطقكم"[٧]، وذكر السّيرافي في ((مثل ما)) وجهين، أحدهما: البناء على الفتح بإضافته إلى غير متمكن، إذ ذكر علّة هذا البناء هي

---

(١) ينظر: السبعة في القراءات:٦٠٩.

(٢) معاني القرآن:٢/٣٠١.

(٣) الجامع لأحكام القرآن:١٣/٢٤١.

(٤) ينظر: مجالس ثعلب:٢/٤٧٣.

(٥) المقتضب:٣/٢٨١.

(٦) ينظر: الاصول في النحو:١/٢٧٥.

(٧) ينظر: معاني القرآن: الزّجاج: ٥/٥٤، معاني القراءات، الأزهري:٣/٣٠.

الإضافة، وأنَّ ما أُضيف إليه ليس باسم في لفظه، وإنَّما هو اسم في معناه ، والآخر: النصب على الحال، والتقدير: وأنّه لحق مشبّها بذلك[١].

والحجَّة عند الفارسي في انتصاب "يوم" على ثلاثة أضرب، أحدها: أنْ يكون منتصبًا بالمصدر، والتقدير: "وهم من أنْ يفزعوا يومئذ"، وثانيها: أنْ يكون صفة لـ "فزع"؛ لأنَّ أسماء الأحداث توصف بأسماء الزمان، كما يخبر عنها بها، وفيه ذِكر للموصوف وتقديره في هذا الوجه أنْ يتعلَّق بمحذوف والتقدير "من فزعٍ يحدثُ يومئذٍ"، والثالث: أنْ يتعلّق باسم الفاعل والتقدير: "آمنون يومئذ من فزع"، فالفزع في ذلك جائز أنْ يدلّ على الواحد أو الكثرة؛ لأنّه مصدر والمصادر تدلُّ على الكثرة وإن كانت مفردة، فكذلك إذا أُضيفت إلى ((يَوْمَئِذ)) يعني به المفرد، ويجوز أنْ يعني به الكثرة، وتابعه في ذلك ابن جني[٢].

فلو عدنا إلى آراء المتقدّمين من النّحويين، نجد أنَّ سيبويه نقل عن بعض العرب أنَّهم قالوا بالرفع، في دليل الكوفيين الشعري الذي ساقه أبو البركات بالنصب في "غير"، على الرغم من أنَّ سيبويه لم ينكر رواية النصب ونقل عن الخليل أنَّ ناسًا من العرب نصبوا "غير" كنصب يومَئذ مطلقًا، إلّا أنّها في موضع رفع وتابعهما في ذلك من البصريين ابن السّراج والفارسي وجمعٌ من المتأخرين[٣]، أمَّا قراءة ((مثلُ ما))، فجعل سيبويه "ما" لغوًا، فجوّز الرفع والنصب بقوله: ((فلولا أنَّ "ما" لغوٌ لم يرتفع "مثل"، وإن نصبت مثل فما أيضاً لغوٌ، لأنَّك تقول: مثل أنّك ها هنا، وإن جاءت ما مسقطةً من الكاف))[٤].

أمّا المتأخرون فيرى الزمخشري في توجيهه قراءة ((يَوْمَئِذ)) أنّه مفتوح مع الإضافة، ومنصوب مع تنوين "فزع"[٥]، وذهب ابن يعيش عند توجيهه للشاهد الشعري الذي ساقه أبو البركات إلى مذهب الكوفيين، إذ يقول: ((فـ "أن" والفعل في تأويل المصدر، وكذلك "أنَّ" المشدَّدة مع ما

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه:١/١٢٤.

(٢) ينظر: الحجَّة للقراء السبعة :٥/٤٠٩، والخصائص:٢/ ١٨٤.

(٣) ينظر: الكتاب:٢/٣٣٠، والاصول في النحو:١/٢٧٥، والحجَّة للقراء السبعة:٥/٤٠٩.

(٤) الكتاب:٣/١٤٠.

(٥) ينظر: الكشاف:٣/٣٨٨ .

بعدها، والمصدر اسم متمكن فحينئذ "غير"، و"مثل" قد أضيفتا إلى متمكن، فلِم وجب البناء؟ قيل: كون "أن" مع الفعل في تقدير المصدر شيء تقديري، والاسم غير ملفوظ به، وإنّما الملفوظ به فعل وحرف، فلمّا أضيفتا إلى ما ذكرنا مع لزومهما الإضافة بنيتا معها؛ لأنَّ الإضافة بابها أنْ تقع على الأسماء المفردة، فلما خرجت هاهنا عن بابها بُني الاسم))[١]، ويذكر القرطبي الخلاف في دليل أبي البركات القرائي، إذ وجَّه القراءة بالنصب على تقدير حذف الكاف أي: "كمثل نطقكم" و"ما" زائدة، ونقل عن القاسم بن سلّام(ت:٢٢٤هـ) والسجستاني(ت:٢٥٠هـ) أنَّ من العرب من يجعل "مثل" منصوبًا على الدوام على معنى "كمِثل"[٢].

ووجد البحث عند عرض هذه المسألة أمران ينبغي الوقوف عندهما: الأوّل: إنَّ ما ساقه أبو البركات في هذه المسألة من خلاف بين الفريقين والذي يظهر فيه تفرّد الكوفيين في بناء "غير"؛ لأنّها تأتي بمعنى إلَّا في الاستثناء دعوى بلا دليل، إذ ثبت عند عرضنا لهذه المسألة أنَّ الكوفيين ليسوا وحدهم من قال بذلك، إذ ذهب مذهبهم المبرِّد من البصريين.

والثاني: إنَّ الدليلين القرائيّين اللذَين ساقهما أبو البركات، لنقض أدلّة الكوفيين لا حجَّة له بهما، ففي قراءة ((مثل ما)) نجد أنَّ سيبويه ذكر ((مثل)) بالرفع والنصب ولم يعرّج على بنائها وجعل "ما" لغوًا، فهي غير عاملة ولا يمكن الإضافة إليها، فضلًا عن احتمال تلك القراءة لأكثر من وجه إعرابي، كما ذكر السّيرافي فيرى البحث أنَّ الراجح للوجه الثاني في الإعراب وهو النصب على الحال، والحال معرب فلا حجَّة لهذا الدليل أنْ يكون من أدلَّة البصريين، أمَّا قراءة ((يومئذ)) والخلاف الحاصل فيها، فمذهب الكسائي والفرَّاء ومن تابعهما في تنوين ((فزع)) هو الأولى بالصواب؛ لانَّ الفزع معلوم مستغنٍ عن الإضافة، كما ذهب إلى ذلك الطبري الذي استند في توجيهه لهاته القراءة إلى المعنى، أمَّا ((يومئذ)) فبناؤها متأتٍ من اضافتها إلى مبني، فمن ذلك كله يمكن لنا أنْ نقول إنَّ ما ذهب إليه الكوفيون هو الأقرب إلى الصواب بدليل ما قاسه البصريون على القراءتين، إذ كانت الإضافة إلى المتمكن في قراءة ((مثل ما)) وغير

---

(١) شرح المفصّل:٢/ ٢٨٨.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن:١٧/٤٤.

المتمكن في قراءة ((يومئذ))، قال ابن مالك في هذه القراءة: ((ولا علّة لبنائِه إلّا إضافته إلى مبني، فبطل قول من قال إنَّ كسرة "إذ" كسرة إعراب))[١]، والله تعالى أعلم.

(١) شرح التسهيل:٢/٢٠٨.

المطلب الثاني: نقضهما في الأفعال

أولاً : نقض بالدليل القرآني

تنازع العاملين

حظي باب التنازع باهتمامٍ واضحٍ من لدن النحويين، القدامى منهم والمتأخرين، وإن اتّفقت آراؤهم في بعض جوانبه، إلا أنَّها تباينت من جوانب أخرى، إذ تناوله أبو البركات في مسائلهِ الخلافية بقوله: ((ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو "أَكْرَمَنِي وأكرمتُ زيدًا، وأكرمتُ وأكرمنِي زيدٌ" إلى أنَّ إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أنَّ إعمال الفعل الثاني أَولى))[١]. وإعمال الأول قول الكسائي والفرَّاء وثعلب من الكوفيين الذين بسطوا آراءهم في هذه المسألة مستدلَّين بأدلَّة قرآنية تثبت ما ذهبوا إليه، وكذا الحال عند علماء البصرة الذين ذهبوا إلى أنَّ إعمال الثاني أولى، ذاهبين بذلك مذهب سيبويه[٢].

وعرض أبو البركات أدلَّة الكوفيين النقلية الذين ذكروا أنَّ العرب تكلّمت بما يؤيِّد مذهبهم كثيرًا ومنه قول الشاعر:[٣].

فَلَوْ أنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي ولَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِن المَالِ

فَأَعْملَ الفعل الأول، ولو أعمل الفعل الثاني لنصب "قليلًا" وذلك لم يَرْوِه أحد.

أمّا البصريون فاحتجَّوا لمذهبهم بأدلّة قرآنية، فالعمل عندهم للفعل الثاني، والدليل على ذلك قوله تعالى:﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[الكهف: ٩٦]،

---

(١) الإنصاف:١/٧١ .

(٢) ينظر :الكتاب:١/٧٣، ومعاني القران، الفرَّاء:١/ ١٩، والحجَّة في القراءات:٣/٢١٤ ، وفقه اللغة الثعالبي:٢٢١، والمفصّل في صنعة الاعراب، الزمخشري:١/٣٩ .

(٣) البيت: لأمرئ القيس في ديوانه:١٣٩، إذ استشهد به سيبويه:١/٧٩، والمبرِّد في المقتضب:٤/٧٦، والنّحاس في إعراب القرآن:١/٢١٦، والسّيرافي في الشرح:١/٣٧٠ ، ولم نقع على مَن استدلَّ به من مشايخ الكوفة ، كما زعم أبو البركات .

فأعمل الفعل الثاني وهو قوله تعالى: ﴿أُفْرِغْ﴾، ولو أعمل الفعل الأول لقال: أفرغه عليه[١].

ويتبيّن من هذا العرض أنَّ الفريقين البصريين والكوفيين لم يختلفوا في جواز إعمال أيٍّ العاملين، فكلاهما جائز الإعمال، إلّا أنَّ مدار الخلاف في أيِّهما أوْلى بالعمل وأحقّ بالتّقديم، إذ ساق أبو البركات أدلَّة الفريقين وترجيحهم، فكان الأوْلى عند الكوفيين إعمال الفعل الأوّل لسبقه، وعند البصريين الثاني لقربه، فذهب أبو البركات إلى ترجيح مذهب البصريين، ناقضًا ما جاء به الكوفيون من حجج بدليل البصريين القرآني، وهو ما اعتمده عند نقضه لما زعم أنّه دليلٌ كوفي، إذ ذكر أنَّه لو أُعمل الأول فلا يكون إعماله إلا مراعاةً للمعنى، فلو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضًا من جهة المعنى في بعض المواضع[٢].

وعند إمعان النظر في قول الكوفيين نجد أنَّ الفرَّاء تأوَّل دليل البصريين القرآني بقوله: ((والمعنى: ائتوني بقطرٍ أُفرِغ عليه، فإذا حذفت الباء زدت في الفعل ألفًا في أوّله))[٣]، وتابعه ثعلب في ذلك ونقل الفارسي عن بعض النحويين أن الفرَّاء يُعمِل الفعلين كليهما ولو كانا مختلفين[٤]، وفسّر بعض ناقلي رأي الفرَّاء أنّه لا يجيز إلّا إعمال العامل الأول[٥]، والراجح أنّه يرى إعمالهما كليهما في المفعول كما سيتبين، وقد فُسِر رأيه بأنّه يلزم الإضمار مؤخراً[٦]، وبذلك يكون التقدير "أُفرِغه"، إلّا أنَّ الشاطبي(ت:٧٩٠هـ) نفى هذا الرأي عن الفرَّاء[٧]، وهذا ما ما يؤكده نصُّ الفرَّاء المتقدّم

فهو ذاهبٌ مذهب شيخه الكسائي وإن لم نجد له رأيًا في هذا الدليل القرآني –على حدود اطلاعنا– إلّا أنّه يلتزم حذف الضمير العائد على المتأخر في اللفظ والرتبة في هذا الباب، أيًا

---

(١) ينظر: الانصاف:١/٧١-٧٤ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه:١/ ٧٨.

(٣) معاني القران:٢/٣١٠ .

(٤) ينظر: مجالس ثعلب:١/١٦٤، والمسائل الحلبيات:٢٣٨.

(٥) ينظر: شرح المفصّل:١/٢٠٥، وشرح الكافية:٢/ ٦٤٣- ٦٤٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل:٢/١٧٤.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية:٢/١٩٧.

كان ولو أدّى ذلك إلى حذف الفاعل؛ لأنَّ الإضمار قبل الذكر عندهم خارج عن الأصول[١]، فيذكر أبو حيان ((أنَّ من الإنصاف أن يُقال إنّ الفاعل يُحذَف في بعض المواضع، لثبوت الحذف في الأبيات التي استدلَّ بها الكسائي))[٢]، وبذلك يكون العمل للفعل الأول في المفعول أولى عنده.

وتابع جمهور البصريين مذهب سيبويه في هذه المسألة، كالمبرِّد، ومن تابعه من مثل الفارسي، وابن جني، والزمخشري وغيرهم[٣]، فسيبويه وإن لم يستقرّ في زمنه مصطلح التنازع إلّا أنّه نصّ على جواز إعمال أيٍّ العاملين في المفعول بقوله: ((قولك: ضربتُ وضَربَنَى زيدٌ، وضربَنى وضربتُ زيداً، تَحمل الاسمَ على الفعل الذى يَليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأمّا في المعنى فقد يُعْلم أنَّ الأول قد وقع إلاّ أنّه لا يُعْمَل في اسم واحد نصب ورفع))[٤]، إلّا أنّه رجَّح إعمال الفعل الثاني لمجاورته للمفعول، إذ يقول :((وإنّما كان الذى يليه أوْلَى لقرب جواره وأنّه لا ينقض معنى، وأنّ المخاطب قد عرف أنَّ الأول قد وقع بزيدٍ))[٥]، ففي حديث سيبويه سيبويه إشارة إلى أنَّ علَّة الإعمال في عموم هذا الباب هو عدم نقض المعنى، إذ يُفاد من كلامه ما يمكن أن نطلق عليه الاحتكام للمعنى والتعويل عليه، إذ إنَّه يتجاوز العلاقات الدقيقة بين ظاهر الالفاظ، فظاهر كلامه يدلّ على أنَّ العامل الأوّل مُعمل في المعنى، وغير مُعمل في اللفظ والآخر معمل في اللفظ والمعنى.

ولذا كان لكتب التفسير القول الفصل في توجيه المعنى لترجيح أيِّ العاملين أوْلى، فنجد مقاتل(ت:١٥٠هـ) عند تفسيره للآية الكريمة المتقدّم ذكرها يقول: ((قال: أعطوني الصفر المذاب أصبّه عليه ليلحمه فيكون أشدّ له))[٦]، فإعطاء النّحاس لابدّ أن يتقدّم على إفراغه في

---

(١) **ينظر: المسائل البصريات:٥٢٧/١، والمسائل الحلبيات: ٢٣٨.**

(٢) **التذييل والتكميل: أبي حيان: ٧ / ١٠٦ .**

(٣) **ينظر: المقتضب:١١٢/٢– ١٢٣، والحجَّة في القراءات:٣ /٥١٤، والمسائل الحلبيات:٢٣٨، والمفصّل في صنعة الاعراب:٣٩/١.**

(٤) **الكتاب:٧٣/١ .**

(٥) **المصدر نفسه:٧٤/١ .**

(٦) **تفسير مقاتل بن سليمان ٦٠٢/٢.**

موضعه، وتابعه في ذلك يحيى بن سلّام(ت:٢٠٠هـ)[١]، والطّبري(ت:٣١٠هـ)، وابن كثير(ت:٧٧٤هـ) وغيرهم[٢] في هذا التأويل لدعوة ذي القرنين بأن يعطوه النّحاس المذاب ليفرغه بموضعه، وهذا ما تأوّله الفرّاء ومشايخ الكوفة، وممّا يعضّد ذلك ما ذكره ابن عاشور(ت:١٣٩٣هـ) لقوله تعالى: ﴿ءَاتُونِي﴾ في الآية ذاتها بقوله:﴿ءَاتُونِي زُبَرَ ٱلۡحَدِيدِ﴾ بقوله: ((هو أمرٌ لهم بمناولة زبر الحديد، فالإيتاء مستعمل في حقيقة معناه وهو المناولة))[٣]، فالمناولة ذاتها تكون للقِطر.

وتأسيسًا على ما سبق فإن الباحث يرى أنَّ الخلاف في هذه المسألة خلاف عقيم، وغير ذي جدوى، فليس ثمَّة خلافٌ مكتملةٌ أركانُه، إذ تبين من خلال عرض هذه المسألة أمران، أحدهما: أنَّ لا خلاف بين الفريقين في جواز إعمال أي العاملين في المعمول، فلا قيمة مرجوةً في الترجيح أو تفضيل أحدهما على الآخر، ما دام أنَّ لا خلاف بين الطرفين في جواز ذلك على أنَّ الأصل أنْ لا يجتمع عاملان في معمول واحد.

والآخر: إنَّ ما وجدناه من احتكام سيبويه إلى المعنى في توجيه الإعمال في هذا الباب، وما ساقه أبو البركات في نقضه لدليل الكوفيين مراعاة للمعنى، نجد أن المعنى هو الحاكم في الترجيح وليس غيره، إذ لو احتاج المعنى أن يكون العامل هو الأول لما كان في ذلك ضير، فسيبويه وأهل التفسير جنحوا في ترجيحهم إلى المعنى من خلال السياق الذي ورد فيه النصّ المبارك؛ لذا يُفهم من كلام سيبويه أنَّ القِطر مفعولٌ للعامل الأول من جهة المعنى وللعامل الثاني من جهة اللفظ، والله تعالى اعلم.

---

(١) **ينظر: تفسير يحيى بن سلام:٢٠٤/١.**

(٢) **ينظر: تفسير الطبري:١١٦/١٨، وتفسير القران العظيم، ابن كثير:١٧٦/٥.**

(٣) **التحرير والتنوير، ابن عاشور:٣٦/١٦.**

ثانياً: نقض الدليل القرائي

مجيء الفعل الماضي حالًا

طالما ردَّدَ النحويون مقولة أنَّ الماضي لا يمكن أن يكون حالًا إلّا في بعض الحالات، فأصل المسألة قائم على عنصر الزمن، بيد أنَّ أبا البركات زعم أنَّ للكوفيين رأيًا مخالفًا لذلك بقوله:((ذهب الكوفيون إلى أنَّ الفعل الماضي يجوز أن يقع حالًا، وإليه ذهب أبو الحسن الأَخْفَش من البصريين، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز أنْ يقع حالًا))[١].

فالبصريون أجازوا مجيئه حالًا عند اقترانه بـ "قد"، بيد أنَّ المتأخرين نقلوا عن الكوفيين عدم جواز تقدير "قد" مع الفعل الماضي معتمدين على السّماع والقياس[٢]، إمّا من جهة الزمن فلا يجوز مجيئه حالًا عند البصريين كالمبرِّد وابن السّراج ومن تابعه من جمهور البصريين[٣]، فلم يكونوا بعيدين عمَّا قرَّره الأقدمون كالخليل وسيبويه من هذه المسألة[٤].

واتكأ الكوفيون في رأيهم الذي زعمه أبو البركات على الدليل القرائي، إذ ذكر استدلالهم بقوله: ((قال الله تعالى: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[النساء: ٩٠]، فحصِرت: فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال، وتقديره: حَصِرَةً صدورهم، والدّليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ: ((أو جاؤوكم حَصِرَةً صدروهم)))[٥]، وهي قراءة الحسن البصري(ت:١١٠هـ)، وقرأها يعقوب (ت:٢٠٥هـ) ((حَصِرَتَ)) بنصب التاء، وقرأها الباقون بالتاء الساكنة، وذكر الطبري أنّه على الرّغم من صحّتها وفصاحتها في العربية، إلّا أنّها لا يُعتدّ بها في القراءة لشذوذها عن المشهور، وقرأها الضّحاك ((حَصِرَات))، وقرأها جناح بن حُبيش ((حاصِرَات))[٦]،

---

(١) الإنصاف:١/٢٠٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن، الفرّاء:٢/٢٤، ومعاني القرآن، ثعلب:٥٩، إعراب القراءات:٢/٥٤١ .

(٣) ينظر: المقتضب:٤/١٢٤، ومعاني القرآن، الزّجاج:٢/٨٩، والأصول في النحو:١/٢٥٤، وشرح السّيرافي:٣/٣٢٣.

(٤) ينظر: الكتاب:٣/١١٤.

(٥) الإنصاف:١/٢٠٥.

(٦) ينظر: تفسير الطبري:٨/٢٢، ومختصر في شواذ القراءات، ابن خالويه:٣٤، والمبسوط في القراءات العشر:١٨٠، ومختصر التبيين لهجات التنزيل، سليمان بن جناح الاندلسي:٢/٤٠٩.

واستشهدوا بقول الشاعر:[١].

وإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكرَاك نُفْضَةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

فقوله "بلّله" في موضع حال وهو فعلُ ماضٍ، فدلَّ على جواز أنْ يأتي حالًا.

وهذا ما لم يقرّ به البصريون، فلا يجوز عندهم أنّ يقع الماضي حالًا، إذ اعتلَّ أبو البركات لذلك المنع بعلَّتين: إحداهما: أنَّ الفعل الماضي لا يدلُّ على الحال؛ فيجب أنْ لا يقوم مقامه، والأخرى: أنَّه إنّما يصلح أنْ يوضع موضع الحال إذا جاء بمعنى الظرف كقولك: "مررت بزيدٍ يضرب؛ لأنّه يحسن أن يقترن به "الآن أو الساعة"، وهذا لا يصلح في ما مضى وانقضى؛ ولهذا لم يجز قولك: "مازال زيد قام"[٢].

فما جاء به الكوفيون منقوضٌ عند أبي البركات، إذ لا حجّة لهم بها عنده حملًا على اختلاف التأويل، فتأويله للآية جاء من وجوه أربعة، أحدها: أن تكون صفة لقوم في أوّل الآية وهو قوله تعالى:﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ ﴾، والثاني: أن يكون قوله:﴿ حَصِرَتۡ ﴾ صفة لـ "قوم" مقدَّر، ويكون التقدير: "أو جاؤوكم قومًا حصرت صدورهم"، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أنْ يقع حالًا، والثالث: أنْ يكون خبرًا بعد خبر، كأن التقدير: "أو جاؤوكم"، ثم أخبر فقال: "حصرت صدورهم" والرابع: أنْ يكون محمولًا على الدّعاء، لا على الحال[٣].

ونقض أبو البركات دليل الكوفيين الشعري عندما لجأ إلى تقديره، إذ إنَّ التقدير عنده: "قد بلّله القطر"، والواضح الجلي أنّ هذا الخلاف قائم على عنصر الزمن، فالماضي عند الكوفيين وإن دلَّ على ما مضى وانقطع حدثه، إلّا أنّه في بعض المواضع يمكن أنْ يدلّ على الحال، كاقترانه بـ "قد"، إذ اشترط الفرَّاء عند توجيهه لجواز أن يجيء الماضي حالًا أنْ يكون

---

(١) البيت من الطويل: وهو لأبي صخر الهذلي، وقد ورد في كتب اللغة والأدب بروايات عدَّة، وهو من شواهد العين: ٢٩٨/٧، وابن يعيش في شرحه:٨٢/٢، وابن الحاجب في أماليه:٦٤٦/٢، وابن مالك في شرح الكافية:٨٠٣/٢، وابن الصائغ في اللّمحة:٢٥١/١، وأبي حيان في التذييل:٢٣٩/٧، والغزي في البهجة الوفية:٣٦٠/١.

(٢) ينظر: الإنصاف:٢٠٦/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:٢٠٧/١.

مقترنًا بـ "قد"، إذ يقول: ((﴿ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾[البقرة: ٢٨]، المعنى والله أعلم وقد كنتم، ولولا إضمار "قد" لم يجز مثله في الكلام، ألا ترى أنّه قد قال في سورة يوسف: ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ ﴾[يوسف: ٢٧] المعنى والله أعلم "فقد كذبت"، وقولك للرجل: أصبحت كثر مالك، لا يجوز إلّا وأنت تريد قد كثر مالك لأنّهما جميعًا قد كانا، فالثاني حال للأول والحال لا تكون إلّا بإضمار "قد" أو بإظهارها))[١] فنصُّ الفرَّاء واضح لا يقبل الّشك أنّه منع مجيء الماضي حالًا، إلّا باقتران علامة الفعل الدالّة على تقريب زمن الماضي إلى الحال.

ولو دقّقنا في نصوص الفرَّاء نجده يؤيد استاذه الكسائي في ما استدلوا به من دليل قرائي خلافًا لما نسبه أبو البركات إليهم بقوله: ((وقد قرأ الحسن ((حصرةً صُدُورَهم))، والعرب تقول: "أتاني ذهب عقله"، يريدون قد ذهب عقله، وسمع الكسائي بعضهم يقول: "فأصبحت نظرت إلى ذات التنانير"، فإذا رأيت فعل بعد كان ففيها قد مضمرة))[٢]، فما كان استشهادهم بهذه القراءة إلّا لإثبات إضمار "قد" الدّالة على المضارعة، وهو موقف الكسائي كذلك فلو كان له رأيٌ مخالفٌ لَمَا نقل عنه تمسّكه بإضمار "قد" مع الماضي للدلالة على الحال.

وهذا ما نصّ عليه ابن خالويه، فلا يصحّ أن يكون الماضي حالًا إلّا باقترانه بـ "قد"، إذ يذكر أنّ هذا قول الناس عامّتهم، إلّا ما نُقل عن ثعلب أنّه سمع عن الكسائي والفرَّاء قولهم قد يكون الماضي حالًا بغير "قد"[٣]، والحق أنَّ هذا النقل فيه نظر، ولا سيّما أنَّ ثعلبًا لم يخالف مذهب الكسائي والفرَّاء عند توجيه لقوله تعالى:﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾، إذ ذهب إلى إضمار "قد" ليقرُب الماضي من الدلالة على الحالية[٤].

---

(١) **معاني القرآن:١/٢٤ .**

(٢) **المصدر نفسه:١/٢٨٢.**

(٣) **ينظر: إعراب القراءات السّبع:٢/٥٤١.**

(٤) **ينظر: معاني القرآن، ثعلب:٥٩.**

وممّا استوقفنا من نصوص الفرّاء استشهاده بالفعل الناقص "أصبح" فنجده في موضعٍ يقول: ((وقد قرأ بعض القرّاء- وهو الحسن البصري- ((خصرةً صدورهم)) كأنه لم يعرف الوجه في "أصبح عبد الله قام" أو "أقبل أخذ شاة" كأنه يريد "فقد أخذ شاة"، وإذا كان الأول لم يمضِ لم يجز الثاني بـ "قد" ولا بغير "قد"))[١]،

وفي موضع آخر ينقل عن الكسائي قولهم: "فأصبحت نظرت إلى ذات التنانير" تُظهر لنا دقّته في تمحيص أساليب العربية، فعنصر الزمن في الفعل الماضي "أصبح" حاضرًا فيها من جانبين، الأول: أنَّ خبر "أصبح" في قولهم: "أصبح عبد الله قام" يعربه الكوفيون حالًا، فـ "قام" في محل نصب خبر "أصبح"، إذ يبين ذلك أنّهم يجيزون مجيء الماضي حالًا، إلّا أنَّ الخلاف لا يُوقَف عنده في هذه المسألة لما أثبته البحث من موقف شيخي الكوفة منها[٢].

الثاني: والأهم أنّ شيخيّ الكوفة اتخذا "أصبح" في قولهم: "أصبح عبد الله قام" جزءًا مهمًا من تركيب شواهدهما في تلكم المسألة؛ لأنّ "صار" لا تدلّ على معنى الإصباح كما هو ظاهر، بل تدلّ وهي فعل ناقص على الانتقال كما أكّد ذلك علماء العربية[٣]. فقولك: "أصبح عبدالله قام" من دون تقدير "قد" سوف لا تؤدي أصبح معنى الانتقال؛ لأنَّ الانتقال لابد أن يحدث في زمن التكلّم.

وهذا ما نصَّ عليه حذّاق النحويين من أهل البصرة، إذ نجد صاحب المقتضب ومن تابعه من البصريين يوجّهون هذه المسألة معتدّين بعامل الزمن فالمضارع يمكن أن تنتقل دلالته على المضي بدخول "لم" عليه، وكذلك الماضي يمكن أن تقرّب دلالته إلى الحال باقترانه بـ "قد" أو دلالته على الصفة، وما يدلّ على ذلك ترجيحه لقراءة الحسن، إذ عدّها صحيحة[٤]، إلّا الأخفش الذي أورد أبو البركات مخالفته لمذهب البصريين فيها، والحق أنَّ له قولين في هذه

---

(١) معاني القرآن:١/٢٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه:١/٢٨٢

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني:١/٣٩٩.

(٤) ينظر: المقتضب:٤/١٢٤-١٢٥، ومعاني القرآن، الزّجاج:٢/٨٩، والأصول في النحو:١/٢٥٤، وشرح السّيرافي:٣/٣٢٣.

المسألة، فيما نُقل عنه عند توجيهه للدليل القرائي السالف ذكره، إذ قرّر أنَّ الحال هنا محذوفة، و﴿ حَصِرَتۡ ﴾ صفتها، والتقدير عنده: "جاءوكم قوم حصرت صدورهم"، وفي قول آخر يقدّر "قد" ليقرّب الفعل الذي يليها من الحالية[١]، على الرغم من أنّ الأخفش لم يذكر ذلك في معاني القرآن واكتفى بتوجيه ﴿ حَصِرَتۡ ﴾ بالنصب على الحال[٢].

فهم بذلك ليسوا بعيدين عما قرّره أئمة النحويين من المتقدِّمين، إذ نُقل عن الخليل في معنى "قد" أنَّ هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر، وهذا ما أكَّده سيبويه بقوله: ((فمن تلك الحروف قد، لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جوابٌ لقوله أفعل كما كانت "ما فعل" جواباً لهل فعل؟ إذا أخبرت أنَّه لم يقع، ولما يفعل وقد فعل، إنَّما هما لقومٍ ينتظرون شيئًا))[٣]. فالأصل في الماضي أن يكون منجزًا أي: واقع ومنتهٍ حدثه، ولا دلالة له على الحال، إلّا إذا اقترنت به "قد" فاقترانها به يؤدي إلى تقريب زمنه إلى الحال، وهذا ما أخبر عنه المتأخرون، فقولك: "قام زيد" كأنك تُخبر عن قيام زيد في ما مضى من زمن، إلا أنَّ ذلك الزمن قد يكون بعيدًا، وقد يكون قريبًا عند اقترانه بـ "قد"[٤].

ومن كل ما سبق يتبيّن للباحث أمران ينبغي التنبّه إليهما، أحدهما: أنّ هذا المسألة لا تصلح أن تكون مسألة خلافية لما أثبته البحث أنَّ الكوفيين لم يكن لهم رأي مخالف لجمهور النحويين، إذ إنَّ موقف مشايخ الكوفة كالكسائي والفرَّاء وثعلب وابن خالويه ثابت في أنّ الماضي لا يمكن أن يكون حالًا إلّا عند اقترانه بـ "قد" مرتكزين على عامل الزمن في توجيه هذه المسألة، فضلًا عن ذلك فإنَّنا لم نقف على من نَسب إليهم إجازة ذلك عند من سبق أبا البركات، ولعل هذا الرأي كان لكوفيين متأخرين لم تصل إلينا مصنفاتهم.

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري:١٤٦/٢، ١٣/٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن:٢٦٣/١.

(٣) الكتاب:١١٤/٣.

(٤) ينظر: شرح المفصّل:٩٢/٥، والجنى الداني ،المرادي:٢٥٥، وشرح قواعد الإعراب، محمد القوجوي:١٤٤/١، ودليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي المقدسي:٨٨، وجامع الدروس العربية، مصطفى الغلايين:٢٦٦/٣.

والآخر: وبناءً على ما تقدّم فإن ما نقضه أبو البركات لدليل الكوفيين القرائي لا حجَّة له به لِما أثبته البحث من موقف مخالف لما أورده على أنّه ممّا تبنوه؛ فما أوَّله أبو البركات لذلك الدليل من وجوه ناقضًا بها حجج خصومه، لم يخالفها الكوفيون فتأويلهم لذلك الدليل موافق لِما أوَّله صاحبنا بلسان جمهور البصريين، فضلًا عن ذلك فإن الكوفيين ليسوا أقل حرصًا من البصريين في تمسّكهم بالأصل في دلالة زمن الماضي على الانقطاع والمضيّ، والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: نقض الدليل القرآني في الحروف

مجيء "إلا" بمعنى "الواو"

اختلف النحويون في جواز مجيء إلّا بمعنى الواو من عدمه، إذ جعل أبو البركات هذه المسألة إحدى المسائل الخلافية بين نحويي البلدين البصرة والكوفة، بقوله: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ "إلّا" تكون بمعنى الواو، وذهب البصريون إلى أنّها لا تكون بمعنى الواو))[١].

ولو تتبّعنا مواقف الكوفيين من هذه المسألة في مصنفاتهم نجد أنَّ لهم رأيًا مخالفًا لما نسب أبو البركات إليهم من أدلّة[٢]، إلّا ما نقلة ابن فارس(ت:٣٩٥هـ)[٣] عن شيخ بصري مفاده جواز مجيء إلّا بمعنى الواو ثمَّ تابعه في ذلك[٤].

واحتجَّ الكوفيون –كما ذكر أبو البركات– لما ذهبوا إليه بأنّ ذلك قد جاء كثيرًا في كتاب الله وكلام العرب ومنه قوله تعالى:﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [البقرة: ١٥٠] أي: ولا الذين ظلموا، بمعنى ولا الذين ظلموا لا يكون لهم أيضًا حجَّة، وكذلك قوله تعالى: ﴿ لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾[النساء: ١٤٨]، أي: ومن ظلم لا يحب أيضًا الجهر بالسوء[٥].

واحتجَّ البصريون لمذهبهم بأنَّ "إلّا" لا تكون بمعنى الواو؛ لأنّ "إلّا" للاستثناء، والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول، فلا يجوز أنْ يكون أحدهما بمعنى الآخر[٦].

---

(١) الإنصاف:١/١١٦.
(٢) ينظر: معاني القرآن، الفرَّاء:١/٨٩، ٢/٢٢٧، وشرح الكافية:١/ ٢٢٧، وخزانة الادب:٢/٥٣.
(٣) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس:١٠٧.
(٤) ينظر: معاني القران:١/١٦٢.
(٥) ينظر: الإنصاف:١/٢١٦، ٢١٧.
(٦) ينظر: المصدر نفسه:١/٢١٨.

وفي سياق ترجيحه لمذهب البصريين ينقض أبو البركات الحجج التي نسبها إلى الكوفيين ناعتًا إياها بالفساد وعدم إمكان الاحتجاج بها فيما يخص هذه المسألة من أدلَّة قرآنية، فالتأويل عنده أنّها بمعنى: "لكن الذين ظلموا يحتجّون عليكم بغير حجة"، فـ "إلّا" عنده استثناء منقطع، وهو كثير في كتاب الله وكلام العرب[١].

وممَّا يثير التساؤل هاهنا أنَّ أبا البركات لم ينسب هذه الأدلَّة إلى أي من علماء الكوفة، والتي كان ينسبها بعض المتأخرين إلى الفرَّاء[٢]، بيد أن المتتبّع لرأي الكسائي يجد أنّه نُقل عنه رأيٌ في الاستثناء عند توجيهه لقول الشاعر:[٣]

وَكُلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أَخُوه لَعَمْرُ أَبيكَ إلا الفَرْقَدانِ

إذ ذهب فيه أنّه يُقدَّر ذلك بقوله: "إلّا أنْ يكون الفرقدان"[٤]، وهذا يعني أنّه ذهب خلاف ما نقل عنهم أبو البركات، فظاهر كلامه يشير إلى أنَّ "إلّا" ليست بمعنى الواو، بل أفادت الاستثناء.

أمَّا الفرَّاء فقد ذكر هذه المسألة غير مرَّة، فلم نجده في أيّ موضع منها يقول بما نُسب إلى أهل مذهبه، والحقّ أنّه ينكر ما نُسب إليهم أشدَّ الإنكار، إذ نعته بالخطأ ولا يجوز مثله في العربية ويردّه إلى أبي عبيدة(ت:٢٠٩هـ) أحد نحويي البصرة ولغوييها[٥]، فعند توجيهه لدليل القرآني الأول، إذ يقول: ((وقد قال بعض النحويين إلّا بمنزلة الواو، كأنّه قال: "لئلّا يكون للناس عليكم حجَّة، ولا الذين ظلموا منهم"، فهذا صواب في التفسير، خطأ في العربية))[٦]، وعند كلامه عن الدليل القرآني في قوله تعالى: ﴿ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفۡ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ ﴾

---

(١) ينظر: الأنصاف:٢١٨/١.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القران، القرطبي:٤/٦.

(٣) البيت من الوافر: نسبه أبو البركات إلى ذي الرمة غيلان بن عقبة:٢١٧/١، وهو في ديوان عمرو بن معد يكرب:١٧٨، وهو من شواهد الكتاب:٣٣٤/٢، وابي عبيدة في مجاز القرآن:١٣١/١، والمقتضب:٤٠٩/٤، وشرح السّيرافي:٧٧/٣، وشرح المفصّل:٧٢/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية:٢٢٧/١، وخزانة الادب:٥٣/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن:٨٩/١.

(٦) معاني القرآن:٨٩/١.

النمل:[١٠ – ١١] قال أيضًا: ((وقد قال النحويون إنَّ "إلّا" في اللغة بمنزلة الواو، وإنّما معنى هذه الآية لا يخاف لديّ المرسلون ولا من ظلم ثم بدلَّ حسنًا وجعلوا مثل قول الله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: أي ولا الذين ظلموا، ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا، وأنا لا أُجيز: "قام الناس الّا عبد الله وهو قائم" إنّما الاستثناء أنْ يخرج الاسم الذي بعد إلّا، من معنى الأسماء قبل إلّا))[١].

ومن ذلك كلّه يتّضح لنا أنَّ ما ساقه أبو البركات من أقوال نسبها إلى الكوفيين إلى أنّها حججٌ لهم في هذه المسألة هي أقوال لم تثبت عند تتبّعها في مدوناتهم التي وقعت بين أيدينا، بل الذي ثبت خلاف ذلك، ولعل أبا البركات قد وقع على رأي أحمد ابن فارس، فنسب فيما جاء عنده إلى أهل الكوفة جميعًا، فهو معدود من الكوفيين المتأخرين، وله رأي في "إلّا" مفاده أنّها يمكن أنْ تأتي بمعنى الواو[٢] محتجًّا بقول الشاعر:[٣].

وأَرى لَها دَاراً بأَغْدِرَةِ السـ بِدانِ لم يَدْرُسْ لَها رَسْمُ
إلاّ رَماداً هامِداً دَفَعَتْ عَنْهُ الرياحَ خَوالِدٌ سُحْمُ

وممّا يجدر ذكره في هذا المقام أنَّ ابن فارس كان مستندًا في هذا الرأي على مصدر بصري لا كوفي، إذ ذهب إلى ذلك أبو الحسن الاخفش وأيَّد رأيه بالبيتين السابقين[٤]. وذهب أبو عبيدة هذا المذهب أيضًا، عند توجيهه للدليل الشعري الذي ادّعى أبو البركات أنَّ الكوفيين احتجَّوا به، فقال: ((موضع "إلّا" هاهنا ليس موضع استثناء، وإنَّما هو موضع واو الموالاة، ومجازها: "لئلّا يكون للناس عليكم حجَّة وللذين ظلموا"، قال الأعشى:[٥].

---

(١) معاني القرآن:٢/٢٢٧– ٢٢٨.

(٢) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ١٠٧.

(٣) البيتان من الكامل ، أنشدهما المخبل السعدي، ربيع بن مالك : وهو شاعر مخضرم، وهو من شواهد الأخفش في معانيه:١/١٦٢، والصاحبي:٩٤، وشرح التسهيل:٣/٣٤٥، ولسان العرب:١٥/٤٣٢، وارتشاف الضرب:٣ /١٤٩٨.

(٤) ينظر: معاني القران:١/١٦٢.

(٥) وهو للأعشى في ديوانه:١٣٥، وهو من شواهد أبي عبيدة في المجاز:١/٦١، والمبرّد في المقتضب:٤/٤١٨، وابن السّراج في الأصول:١/٢٩٤، وأبي الفتح في سرّ الصناعة:١/٣١٢.

إِلَاّ كخارِجَةَ المُكَلِّفِ نَفْسهُ وابْنيْ قَبِيصَةَ أَن أُغِيبَ ويَشْهَدَا"

ومعناها وخارجة))[١].

وربّما لم يقع ابن فارس على قول أبي عبيدة، لكنه أخذه من كلام أبي الحسن الأخفش، لتوافق الدليل والاحتجاج، وبهذا يكون مصدره بصريًا في الحالين كليهما، ولو قلنا على سبيل الافتراض، أنَّ صاحب الرأي هو ابن فارس، أفيصلح كلامه مذهبًا للكوفيين جميعًا، وهو قليل الاشتغال بالنحو فضلاً عن تأخره عن زمن الكسائي والفرَّاء، مع الأخذ بنظر الاعتبار ما مرَّ ذكره لآراء متقدمي نحويي الكوفة وشيوخها.

ولعل ما يُوهم أنَّ الفرَّاء تحدّث بمجيء إلّا بمعنى الواو، هو ردّه على ما ذهب إليه أبو عبيدة في الآية المتقدّم ذكرها، عندما استطرد ليبين متى تأتي إلّا بمعنى الواو، فقال: ((إنّما تكون إلّا بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها، فهنالك تصير بمنزلة الواو كقولك: لي على فلان ألف إلّا عشرة إلّا مئة تريد بـ "إلّا" الثانية أنْ ترجع الألف، كأنك اثقلت المئة فادركتها فقلت اللّهم إلّا مئة، فالمعنى له عليَّ ألف ومئة))[٢]، لذا فالفرَّاء لا يقول بأنَّ "إلّا" تأتي بمعنى الواو في الآية الكريمة، ويضع لمجيئها بهذا المعنى شروطاً أغفلها أبو البركات أو أنّه لم يقع عليها.

أمَّا ما نوّه إليه الباحث عند عرض المسألة وهو متابعة المتأخرين لأبي البركات في نسبة هذا الرأي إلى الكوفيين، فهو ما ذكره القرطبي(ت:٦٧١هـ) عند تعرّضه لتفسير الآية الأولى التي زعم أبو البركات أنّها من أدلّة الكوفيين، إذ نقل عن الفرَّاء قوله:((إلّا من ظلم يعني ولا من ظلم))[٣] ، والحق أنَّ الفرَّاء يراها للاستثناء ويربط بينها وبين إلّا التي في الآية: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ ﴾، وإخال أنَّ القرطبي نقل عن أبي البركات دون تدقيق أو أنّه وقع على هذا القول في مدونة لم تصل إلينا.

---

(١) **مجاز القران: ١/٦٠-٦١.**

(٢) **معاني القران:١/٨٩.**

(٣) **الجامع لأحكام القران:٦/٤.**

وممّا تقدم يمكن للباحث أنْ يقول إنَّ هذه المسألة التي زعم أبو البركات أنّها موضع خلاف بين البصريين والكوفيين هو زعمٌ ليس في موضعه، ولا تصلح أنْ تكون مسألة خلاف بين الفريقين وما يعضّد رأي الباحث أمران، أولهما: إنَّ الفرَّاء في الآيتين السابقتين لا يذهب هذا المذهب، ولا يقول بما نُسب إليه فهو على العكس من ذلك قد أنكر أن تكون إلّا بمعنى الواو في الآيتين التي زعم أبو البركات أنّهما من أدلَّة الكوفيين في إثبات هذه المسألة، إذ وضع الفرَّاء شروطًا لمجيء إلّا بمعنى الواو ولا يجعلها على إطلاقها كما البصريين، وقد تقدّم ذكر أقوال أبي عبيدة والأخفش، وبذلك عكف أبو البركات على نسبة ذلك إلى الكوفيين قاطبة دون تخصيص، وساقه كدليل من أدلَّتهم.

وثانيهما: أنَّ ما نقضه أبو البركات من أدلّةٍ ساقها على أنّها من قول الكوفيين لا حجّة له بها، لِما أثبته البحث من آراء مخالفة لِما نسبها لهم، إذ لم يختلف تأويل الكسائي والفرَّاء لتلك الأدلّة عما أَوّله نحويو البصرة ومن تابعهم كأبي البركات وغيره من المتأخرين، فمن ذلك كله يرى الباحث عدم حجّية ذلك النقض، والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني

نقض الدليل النبوي

من المعلوم أنَّ النحويين المتقدّمين لم يعتدُّوا بالحديث الشريف، من دون أن يقدّموا لنا تفسيرًا مقنعًا لذلك، بل سكتوا عنه ولم يستدلّوا به قرونًا طويلة وتابعهم في ذلك المتأخرون، إذ يقرّر أبو حيّان ذلك بقوله: ((على أنّ الواضعين الأوّلين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصرة، والكسائي والفرَّاء وعلي بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفة لم يفعلوا ذلك، وتبعهم في هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس))[١].

أمّا أبو البركات فقد صرَّح أنَّ ما تواتر من السّنة يُعدّ دليلًا قطعيًا من أدلَّة النحو يفيد العلم، ويأتي تاليًا لكتاب الله في الحجِّيَّة[٢] ، ولو وقفنا على حقيقة موقف أبي البركات العملي من الاستشهاد بالحديث الشريف، نجد إشارات مهمه ذكرها ربَّما تُظهر موقفه الحقيقي من الاحتجَّاج بهذا الدّليل، إذ يقول في معرض نقضه لأدلَّة الكوفيين في مجيء "أن" الناصبة للمضارع بعد "كاد" في اختيار الكلام، بقوله: ((فإن صحَّ فزيادة " أنْ" من كلام الراوي، لا من كلامه "عليه السلام"، لأنّه "صلوات الله عليه" أفصح من نطق بالضاد))[٣]، أمّا في مسألة مجيء أسماء الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة، وفي معرض نقضه لأدلَّة الكوفيين يقول: ((وليس بمعنى "الذي" كما زعمتم ويكون في موضع نصب على الاختصاص ... كما قال "عليه السّلام" سلمان منّا أهل البيت" فنصب أهل على الاختصاص))[٤]. فهذا الحديث لم تروه الكتب الستّة وعلى الرغم من شهرته وذيوعه إلا أنَّ روايته لم ترتقِ إلى حد التواتر، وبذلك يختلُّ هذا الشّرط الذي قرَّره أبو البركات في تأصيله لدليل النقل كما مرَّ.

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش:١/٧٠، وينظر: الاقتراح:٧٦.
(٢) ينظر: لمع الأدلَّة:٣٢.
(٣) الانصاف:٢/٤٦٢.
(٤) المصدر نفسه:٢/٥٩١.

أولاً: النقض بالدليل النبوي

مجيء ألفاظ الإشارة أسماء موصولة

اختلف نحويو الكوفة والبصرة في أسماء الإشارة هل تأتي بمعنى الأسماء الموصولة، إذ ذكر أبو البركات ذلك بقوله: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ "هذا" وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى "الذي" والأسماء الموصولة، نحو "هذا قال ذاك زيد" أي: الذي قال ذاك زيد، وذهب البصريون إلى أنّه لا يكون بمعنى الذي، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة))[١].

فالمُتقصّي لآراء النحويين في هذه المسألة يجد أنَّ الكوفيين من مثل الفرَّاء وثعلب وغيرهما أفاضوا بآرائهم في هذه المسألة في بعض الأدلَّة التي ذكرها أبو البركات[٢]، أمَّا المتقدمون من النحويين فقد نقل سيبويه عن يونس كلامه عن العرب في "ها" وما يلحقها من تلك الأدلَّة[٣]. وذكر جمعٌ كبيرٌ من نحويي البصرة هذه المسألة فتباينت مواقفهم بين جواز تشبيه أسماء الإشارة بالموصولة أو عدمه كما سيتبيّن[٤].

فاستدلَّ الكوفيون كما أورد أبو البركات بما جاء في كتاب الله وكلام العرب المنظوم، ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾[البقرة: ٨٥] والتقدير: "ثمَّ أنتم الذين تقتلون أنفسكم" ، فأنتم مبتدأ، وهؤلاء خبره وتقتلون صلة هؤلاء[٥]، ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:[٦]

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليكِ إمارَةٌ نَجَوْتِ وهذا تَحْمِلين طَلِيقُ

---

(١) الانصاف: ٥٨٩/٢.

(٢) ينظر: معاني القران للفرَّاء:١٧٧/٢، وشرح السّيرافي:١١١/٣.

(٣) ينظر: الكتاب:٣٥٥/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن، الاخفش:١٤٠/١، معاني القرآن، الزّجاج:١٦٥/١، شرح السّيرافي:٨٣/١.

(٥) ينظر: الإنصاف:٥٨٩/٢.

(٦) البيت ليزيد بن مفرغ الحميري، وهو من شواهد الفرَّاء في معانيه:١٨٣/١، والزّجاج في معانيه:٢٨٨/١ وابن السّراج في الاصول:٢١٥/١، وشرح السّيرافي:٨٣/١.

وتمسّك البصريون بأنَّ الأصل في هذا وما أشبهه من أسماء الإشارة أنْ تكون دلالتها على الإشارة، أمّا "الذي" وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها؛ فينبغي أن لا تُقاس عليها؛ لذا فأدلَّة الكوفيين منقوضة عند أبي البركات، إذ لا حجَّة لهم به عنده من ثلاثة أوجه، أحدها: أنْ يكون "هؤلاء" باقيًا على أصله من كونه اسم إشارة، والتقدير فيه: "أعني هؤلاء"، وليس بمعنى الذي كما زعموا، ويكون في موضع نصب على الاختصاص، مستدلّاً بقول النبي ﷺ: "سلمان منَّا أَهلَ البيت"[١]، فنصب "أهل" على الاختصاص، والتقدير فيه "أعني أهلَ البيت" [٢].

والوجه الثاني: أنْ يكون "هؤلاء" توكيدًا لأنتم، والخبر "تقتلون"، وهذا لا يستقيم على أصول الكوفيين، فإن "تقتلون" عندهم في موضع نصب لأنّه خبر التقريب، وخبر التقريب عندهم منصوب، وعند البصريين يحتمل أنْ يكون في موضع نصب على الحال، والوجه الثالث: أنْ يكون "هؤلاء" منادى مفردًا، والتقدير فيه "ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون" و"تقتلون" هو الخبر، ثم حذف حرف النّداء[٣].

وممَّا سبقَ يتّضح جليًا أنّ نحويي الكوفة يقيسون عمل "هذا وها" وما أشبههما من أسماء الإشارة على عمل الأسماء الموصولة بدلالة المعنى، إذ نجد الفرّاء يوجّه بعضًا من الأدلَّة القرآنية من مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾[طه: ١٧]، يعني عصاهُ، ومعنى ﴿تِلْكَ ﴾ معنى "هذه" أمّا قوله: ﴿بِيَمِينِكَ ﴾ فهو صلة لـ "تلك"؛ لأنَّ "تِلْكَ وهذه" صِلات كما "الذي"، أمّا الدليل الشعري المتقدِّم ذكره فيوجّهه على تقدير:"الذي تحملين طليق"[٤].

فعند نقض أبي البركات للدليلين القرآنيين المتقدّم ذكرهما، جعل فيهما أوجهًا إعرابية مختلفة منها ما تبنّاه على أنّه رأي البصريين وهو بقاء تلك الأسماء على أصلها بدلالتها على الإشارة،

---

(١) لم أقع على هذا الحديث في الكتب السته، إلا أنّه من الأحاديث المشهورة إذ رواه الطبراني في المعجم الكبير:٢١٢/٦، والحاكم في المستدرك:٦٩١/٣، وأبي نعيم في معرفة الصحابة:١٣٢٧/٣، والبيهقي في الدّلائل:٤٠٠/٣، ولم نجد من استشهد به من كتب النحو سوى المصنف.

(٢) ينظر: الإنصاف:٥٩٠/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:٥٩١/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن:١٧٧/٢.

وتكون "هؤلاء" منصوبة على الاختصاص قياسًا على الدليل النبوي المتقدّم ذكره، أو أنّه يحاكِم الكوفيين على أوجهٍ إعرابيةٍ ليس ممّا تبنوه، في قوله: إنَّ "هؤلاء" تأكيد لـ "أنتم" والخبر "تقتلون" كما بيّناه فيما سبق، فنجد أنَّ الفرَّاء لم يقل بذلك، إذ يقول: ((وربّما أعادوا "ها" فوصلوها "بذا وهذان وهؤلاء" فيقولون "ها أنت هذا، وها أنتم هؤلاء"... فإذا كان الكلام على غير تقريب أو كان مع اسم ظاهر جعلوا "ها" موصولة بذا، فيقولون "هذا هو، وهذان هما"، إذا كان على خبر يكتفى كل واحد بصاحبه بلا فعل، والتقريب لا بدَّ فيهِ من فعل لنقصانه))[١]. ووجّه ثعلب قوله: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ بمعنى الذين و"تقتلون" صلتها[٢]، وبذلك لا حجَّة له بمحاكمة الكوفيين على أنَّ تلك الأدلَّة منصوبة على الاختصاص، وما قيس عليها من دليل نبوي شريف، أو النصب على التوكيد فنصّ الفرَّاء واضح أنَّ لا تقريب من دون فعل، و"هؤلاء" وما شابهها بمعنى الموصولة كما تبين.

أمّا نحويو البصرة فعلى الرغم من أنّنا لم نقع على من استدلَّ منهم بالدليل النبوي الشريف الذي ساقه أبو البركات، إلّا أنَّ مواقفهم متباينة من أدلَّة الكوفيين النقلية، إذ نجد الزَّجاج (ت:٣١١هـ) يوجه دليل الكوفيين الشعري بقوله: ((والمعنى: والذي تحملينه طليق، فيكون ما رفعاً بالابتداءِ، ويكون ذا خبرها))[٣]، وقد حذا السّيرافي حذو الزَّجاج في توجيهه للشاهدين الشعري والقرآني، إذ يقول عند توجيهه للشاهد القرآني: ((ويجوز عند البصريين "ثم أنتم الذين تقتلون" في الضرورة))[٤]. ويقرّر الفارسي النصب على الحال في دليل الكوفيين القرآني بقوله: ((فيتأوّلونه على أنَّ المعنى: ما التي بيمينك؟ ولا دلالة على ما ذهبوا إليه من حمل الحكم على "ذا" بأنّه بمنزلة الذي، وذلك أنَّ قوله:﴿ بِيَمِينِكَ ﴾ يجوز أن يكون ظرفاً في موضع الحال فلا يكون صلةً))[٥]، وحمل ابن جني الدليل القرآني الثاني على التنبيه من غير أنْ تكون للنداء[٦].

---

(١) **معاني القرآن:١/٢٣٢ .**
(٢) **ينظر: شرح السّيرافي:٣/١١١.**
(٣) **معاني القرآن:١/٢٨٨ .**
(٤) **شرح السّيرافي: ٣/١١١.**
(٥) **الحجَّة للقراءات السبعة ٢/٣٢٠-٣٢١.**
(٦) **ينظر: الخصائص:٢/٣٧٩.**

. ولو أنعمنا النظر في موقف سيبويه نجده جعل "ها و هذا" وما أشبههما للتنبيه عندما قال: ((وقد تكون ها في "ها أنت ذا" غير مقدمة، ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في هذا... وإن شئت لم تقدم "ها" في هذا الباب))[١]. مستدلّاً بدليل الكوفيين القرآني.

أَمّا المتأخرون من النحويين فنجد العكبري يقرِّر أنَّ أسماء الإشارة تامّة بنفسها، ويُحسن الوقوف عليها، فلا داعي لوصلها[٢]، وذكر ابن يعيش(ت:٦٤٣هـ) أنَّ قومًا من الكوفيين أجازوا "هذا أقبِلْ" على النداء، وتَعلَّقوا له بقوله تعالى:﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ ﴾ قالوا: التقدير: "يا هؤلاء"[٣].

ممّا تقدَّم من عرض المسألة يخلص الباحثُ إلى أمرين، أحدهما: أنَّ ما نقضه أبو البركات من أدلَّة الكوفيين في الوجه الأول لا حجّة له به، إذ لم نجد أحدًا من البصريين من جعلها منصوبة على الاختصاص في توجيههم لتلك الأدلَّة، ولم نقع على أحد منهم استدلَّ بالشاهد النبوي الشريف، بل تباينت آراؤهم بين التوكيد والنداء أو التنبيه بمتابعتهم لسيبويه.

والآخر: إنَّ ما ساقه أبو البركات من أنَّ دليل البصريين هو تمسّكهم بالأصل، فلا حجَّة له به، إذ انَّ هذا الأصل لم يقع الإجماع عليه بين النحويين بدلالة تجويز السّيرافي لمذهب الكوفيين في الدليل القرآني الأوّل المتقدّم ذكره، والله تعالى أعلم.

---

(١) **الكتاب:٢/٣٥٤، ٣٥٥.**

(٢) **ينظر: اللباب:٢/١٢٠ .**

(٣) **ينظر: شرح المفصّل:١/٣٦٣ .**

"أفْعَلَ" التعجب بين الإسمية والفعلية

باب التعجب من الأبواب التي لم تخلُ منه مدونة من مدونات النحو قديمًا وحديثًا إذ أفرد له أبو البركات مسألةً خلافية بين الكوفيين والبصريين بقوله: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ أفْعَلَ في التعجب نحو "ما أَحْسَنَ زيدًا" اسمٌ، وذهب البصريون إلى أنّه فعل ماضٍ، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين))[١].

فاستشهد الكوفيون كما زعم أبو البركات بأدلَّة شعرية، إذ نقض تلك الأدلَّة بدليل نبوي شريف، وكذلك ما ساقه من متابعة الكسائي لمذهب البصريين، ونُقل عن الفرَّاء في هذه المسألة رأيٌ تابعه فيه أبو بكر الانباري مفاده أنّه يجعل بناء "افعل" التعجب للفاعل[٢]، أمّا نحويو البصرة فقد ذهب جلُّهم مذهب سيبويه الذي قرّر إلى أنَّ "أفْعَلَ التعجب" فعل كابن السَّراج والسّيرافي والفارسي[٣]، ومن المتأخرين ابن الشجري ومن تابعه كابن يعيش وابن مالك[٤] وغيرهما.

وقبل الخوض في تفاصيل هذا الخلاف يظهر جليًا، أنَّ أبا البركات استنسخ كلام شيخه ابن الشجري في هذه المسألة، واستعان بشواهده وطريقة حجاجه وردّه، إذ اختلفت طريقة عرضها عن باقي مسائل الكتاب، أمَّا في (أسرار العربية) فقد تناول المسألة على منهجه المعهود في عرض مسائله، ورجَّح مذهب البصريين بعد ذِكر حجج الفريقين[٥].

فاحتجَّ الكوفيون بأنَّ "أفعل" اسم جامد، ((ولو كان فعلًا لوجب أن يتصرّف؛ لأنَّ التصرّف من خصائص الأفعال، فلمَّا لم يتصرّف وكان جامدًا وجب أنْ يلحق بالأسماء، ومنهم من تمسّك

---

(١) الانصاف:١/١٠٤، وينظر: أسرار العربية:١٠١.
(٢) ينظر: الأضداد، أبو بكر الانباري:٢٢٠.
(٣) ينظر: الأصول في النحو:١/١٠١، وشرح السّيرافي:١/٦٠ ،٧٣، والتعليقة:١/١٢٥ .
(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري:٢/٣٨١، وشرح المفصل:٤/١٢٠، وشرح الكافية:١/١٧٠ .
(٥) ينظر: أسرار العربية:١٠١ .

بأنْ قال الدليل على أنّه اسم أنّه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء))[١]. ومنه قول الشاعر:[٢].

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لنَا مِنْ هَاؤُلِيَّائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُر

وكذلك رفضوا قول البصريين بأنّه إنَّما صُغِّر لجموده، فأشبه الاسم من هذه الناحية، إذ قالوا إنَّ هذا ينتقض بـ "ليس وعسى" وصيغة "أفعل به" في التعجب، فهذه جميعها جامدة، ومع ذلك لا يجوز تصغيرها، ولو كان الجمود يبيح التصغير لجاز تصغيرها، واحتجَّوا أيضًا بصحّة عينه وعدم انقلابها ألفاً في نحو "هذا أقوَم منك وأبيَع منك"، فلو كان فعلاً لوجب أن تُعلّ عينه، وتُقلب ألفًا كما قُلبت من الفعل في نحو "قام وباع وأقام وأباع"، وردّوا على البصريين في تقديرهم لمعنى ما أعظم الله ونحوه بأنَّ تقديره: "شيء أعظم الله"، وقالوا إنَّ هذا يعني أنَّ الله عظيم بفعل فاعل وهذا لا يجوز[٣].

واحتجَّ البصريون على فعليَّة "أفعل" التعجب بجواز دخول نون الوقاية عليه وهي لا تدخل إلَّا على الأفعال كقولك: ما أَحْسَنَنِي عندك، وما أظرفني في عينك"، واستدلّوا أيضًا على فعليتها بأنَّها تنصب المعارف والنكرات كقولك: "ما أكبر السّنَ له" خلافًا للاسم، إذ لا ينصب إلّا النكرات[٤].

لذا فما احتجَّ به الكوفيون منقوض عند أبي البركات، في قولهم إنَّ" أفعل" جامد لا يتصرف، إذ يجيب على ذلك من وجهين أحدهما: أنّهم لمّا لم يَضَعُوا للتعجب حرفًا يدلّ عليه جعلوا له صيغة ثابتة؛ لتكون أمارة للمعنى الذي أرادوه، وأنّه مُضَمن معنى ليس في أصله والثاني: إنَّما لم يتصرّف لأنَّ المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال، والتعجّب إنَّما يكون ممَّا

---

(١) الانصاف:١/١٠٤ .

(٢) البيت من البسيط : اختلفوا في نسبته فمنهم من نسبه للعرجي وقيل هو لكامل الثقفي، استشهد به السّيرافي في شرحه:١/٦٠، وابن مالك في شرح التسهيل:١/٢٤٤، والبغدادي في الخزانة:١/٩٣، وشرح أبيات مغني اللبيب :٨/٧١.

(٣) ينظر: الإنصاف:١/١٠٥.

(٤) ينظر: المصدر نفسه:١/١٠٦.

هو موجود مشاهد، وقد يتعجّب من الماضي، ولا يكون التعجّب ممّا لم يكن، فكرهوا أن يستعملوا لفظًا يحتمل الاستقبال؛ لكي لا يصير اليقين شكًا[١]، وأمّا قولهم "أنّه يصغر، والتصغير من خصائص الأسماء فمنقوض عنده أيضًا؛ لأنَّ التصغير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في الأسماء؛ فإن التصغير على اختلاف ضروبه، من التحقير كقولك: رُجَيْل، والتقليل كقولك: دُرَيْهِمَات، والتقريب كقولك: قُبَيْل المغرب، والتعطف[٢]، كقوله ﷺ "أُصَيْحَابي أُصَيْحَابي"[٣].

ولم يقع الباحث على تلك الأدلَّة التي ذكرها أبو البركات في مدونات مشايخ الكوفة، إذ نقلها عن شيخه وتابعه في ذلك جمعٌ من المتأخرين.

إلّا أنَّ ما وجدناه عند أبي بكر الانباري أنَّه نقل عن الفرَّاء أنّه يجعل بناء "أفعل" التعجب للفاعل كقولك: "ما أحسن الله" والحسنُ له، "وما أَجمله" أي هو الموصوف بالجمال[٤]، أمَّا الدَّليل الشعري الذي أورده أبو البركات على أنّه من أدلة الكوفيين لم نجد أحدًا منهم تكلَّم به، ويؤكد ابن هشام(ت:٧٦١هـ) ذلك عند توجيهه لهذا الدليل بأنّه ((لم يُسمَع ذلك إلّا في "أحسن" و"أملح" ذكره الجوهري، ولكن النحويين مع هذا قاسوه ولم يحكِ ابن مالك اقتياسه إلّا عن ابن كيسان))[٥].

وليس بعيدًا عن ذلك، إذ نجد البصريين يجعلون "أَفْعَلَ" التعجب من الأفعال كما نصّ على ذلك ابن السّراج، إذ اشترط أنْ لا تكون تلك الأفعال مشتقة من الألوان والعيوب، ولا تكون ممَّا زاد من الفعل على ثلاثة أحرف، وعلى الرغم من أنَّ الفارسي ذهب هذا المذهب إلّا أنَّ "افْعَلَ"

---

(١) ينظر: الإنصاف:١/١١٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه:١/١١٣ .

(٣) حديث صحيح، رواه أحمد في مسنده:٤/٢١٩-٢٢٠، والبخاري:٦/٥٥، ومسلم:٧/٧٠، ولم يستشهد به أحد من علماء اللغة والنحو سوى الازهري في التهذيب:٢/٢٢٤، وابن الشجري:٢/٣٨٣، وتابعه صاحب الخزانة:١/٩٤.

(٤) ينظر: الاضداد، أبو بكر الانباري:٢٢٠

(٥) مغني اللبيب:٨٩٤.

وإن كان فعل عنده إلّا أنّه قرُب إلى الاسم لشبهه به، واستدلَّ على ذلك بعدم تصرفه، فقد ضارع الاسم في ذلك وتابعه من المتأخرين الزمخشري وابن خروف(ت:٦٠٩هـ)[١].

فلم يخرجوا عما قرَّره القدماء في هذه المسألة، إذ احتجَّوا برأي الخليل الذي ذهب إلى أنَّ تلك الأفعال تضارع الأسماء كاليد والرأس فلا تقل فيه: ما أفعله كما لم تقل "ما أيداه" وكذلك سيبويه الذي نصَّ على أنَّ "أفْعَلَ" التعجب أُجريت مجرى الفعل وإنْ لم يكن فعلًا حقيقَةً لعدم تصرفه، فقال:((وكذلك ما أحسنَ عبدَ الله وزيدٌ قد رأيناه، فإنما أجريتهَ – يعنى أحسن – في الموضع مجرى الفعل في عمله، وليس كالفعل ولم يجيء على أمثلته ولا على إضماره، ولا تقديمه ولا تأخيره ولا تصرُّفه، وإنّما هو بمنزلة لَدُنْ غُدْوَةً وكمْ رجلاً، فقد عمِلا عمل الفعل وليسا بفعل ولا فاعل))[٢].

فكذلك نجد المتأخرين قد أفاضوا في ذكر هذه المسألة، إذ تابعوا ابن الشجري وأبا البركات في توجيه تلك الأدلَّة التي ساقوها على أنّها من أدلَّة الكوفيين، فذكر العُكبري هذه المسألة ورجّح مذهب البصريين فيها وذهب ابن يعيش إلى فعلية "افعل" على المضي فلا يصحّ أنْ يكون أمرًا أو مضارعًا، ذاهبًا إلى أنَّ الكوفيين زعموا باسميته[٣].

فمن ذلك العرض لمواقف النحويين وأدلّتهم يخلص الباحث إلى أمرين جديرين بالوقوف عندهما، أحدهما: إنَّ أبا البركات لم يكن دقيقًا في توجيه تلك المسألة بجعلها من المسائل الخلافية بل اكتفى باستنساخها من شيخيه ولم يدقّق في ما ذُكر على ألسنة الفريقين؛ إذ لم نقع على أحدٍ من مشايخ الكوفة من استدلَّ بتلك الأدلَّة التي ساقها على أنَّها من قولهم إلا ما نقله أبو بكر الانباري عن الفرَّاء أن "أفعل التعجب أنَّما بُني للفاعل، ولعل المتأخرين من الكوفيين مَن قال باسميتها فيما لم يصلنا من مصنفاتهم على الرغم أنّ من البصريين مَن ذهب إلى أنّها اسم أيضًا كالفارسي، وعلى هذا فلا راجح لأدلَّة أبي البركات النقلية التي نسبها إلى الكوفيين.

---

(١) ينظر: الاصول في النحو:١/١٠٢– ١٠٣، والتعليقة:١/١٢٥، وشرح الرضي على الكافية:٢/٣٤٤.

(٢) الكتاب:١/٩٦، وينظر: الاصول في النحو:١/١٠٢– ١٠٣.

(٣) ينظر: التبيين: ٢٨٥، وشرح المفصّل:٤/٤١٠.

والآخر: إنَّ نقض أبي البركات لأدلَّة الكوفيين بدليل نبوي شريف لا داعيَ له ولا حجَّة؛ لِما تقدَّم من عدم إثبات نسبة تلك الأدلَّة لقائليها من جهة الأصل فلا نقض على المنقوض، والله تعالى أعلم.

ثانياً : نقض الدليل النبوي

فعل الأمر بين البناء والإعراب

الخلاف في إعراب الأفعال وبنائها من المسائل التي لم تشغل عقول النحويين كثيرًا، إلّا في بعض المواضع، من ذلك ما زعمه أبو البركات في مسألة فعل الأمر، أمعربٌ هو أم مبنيّ، بقوله: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ فعل الأمر للمُوَاجَهِ المُعَرَّى عن حرف المضارعة –نحو افعل– معربٌ مجزومٌ، وذهب البصريون إلى أنّه مبني على السكون))[١].

وذكر هذه المسألة جمعٌ كبيرٌ من نحويي البلدين، إذ كان للكسائي موقف منها وكذلك الفرَّاء وغيرهما من نحويي الكوفة[٢]، فميلهم إلى الأدلَّة النقلية سِمَتُهُم في ذلك، أمّا نحويو البصرة فكان موقفهم واضحًا أشدَّ الوضوح إزاء هذه المسألة، إذ إنَّ انكار المبرِّد لموقف الفرَّاء بحجج عقليه[٣]. وكذلك ما قرَّره الفارسي وما تابعه فيه ابن جني وغيره، أشهر من أنْ يُنكر، فإذا ما وقفنا عند هذه المسألة، وما دار حولها من خلافٍ بين النحويين الذين سوّدوا بها صفحات كثيرة من كتبهم، باسطين آراءهم وأدلَّتهم، لا نقطف أية ثمرة منها، كما سيتبيّن.

وعند عرض أبي البركات لحجج الفريقين، نلحظ تمسّك الكوفيين بأنْ يكون فعل الأمر معربًا مجزومًا؛ ((لأنَّ الأصل في الأمر للمُوَاجَهِ في نحو "افْعَلْ" لِتَفْعَلْ"، كقولهم في الأمر للغائب "لِيفْعَل" وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾[يونس: ٥٨]

---

(١) الإنصاف:٢/٤٢٧، وينظر: أسرار العربية:٢٧٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن، الفرَّاء:١/٤٦٩–٤٧٠، وإيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الانباري:١/٢٢٤.

(٣) ينظر: المقتضب:٢/٣، والاصول في النحو:٢/١٧٤.

في قراءَة من قرأ بالتاء من أئمة القرَّاء ... وقد جاء في الحديث: "ولتَزُرَّهُ ولو بِشَوْكَةٍ" أي زُرَّهُ [١]. وجاء عنه –صلوات الله عليه– أنّه قال في بعض مغازيه :"لتأخذوا مصافّكم" أي خذوا وقال – صلوات الله عليه– مرة أخرى "لِتَقُومُوا إلى مَصَافِّكم" [٢]. أي: قوموا))[٣].

وذهب فريق منهم إلى الاستدلال على أنَّ فعل الأمر معرب مجزوم قياسًا على نقيضه النهي، إذ ساق أبو البركات على لسان الكوفيين ما سمّاه إجماعهم على أنَّ النّهي معرب مجزوم فكذلك يكون الأمر، ومنهم من تمسَّك بأنَّ الدليل على أنَّه معرب مجزوم، بأنَّك تقول في المعتلّ "اغْزُ، وارْمِ، واخشَ" كما تقول "لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ" بحذف حرف العلّة؛ فدلَّ على أنّه مجزوم بلامٍ مقدرة، وكذلك قرّروا عدم جواز أنْ يُقال حرف الجر لا يعمل مع الحذف، فحرف الجزم أولى؛ لأنَّ حرف الجر أقوى من حرف الجزم[٤].

ولم يكن هذا موقف الكوفيين فحسب، بل كان رأي البصريين كذلك ولكنّهم تمسّكوا بأنَّ فعل الأمر مبني على السكون؛ لأنَّ ((الأصل في الأفعال أنْ تكون مبنية، والأصل في البناء أنْ يكون على السّكون، وإنَّما أُعرب ما أُعرب من الأفعال أو بُني منها على فتحةٍ لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء؛ فكان باقيًا على أصله في البناء))[٥].

---

(١) ورد في المنصف، لابن أبي شيبه:١/٣٠٤ (قَالَ: نَعَمْ، وَزَرَّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ)، وفي صحيح البخاري:١/١٣٩، قال: (يزره ولو بشوكة)، وأورده أبو داوود في سننه:١/٢٤٣: قَالَ: (نَعَمْ، وازْرُرْهُ وَلَوْ بشَوكةٍ)، فلم نقع على اللفظ الذي أورده أبو البركات في كتب الحديث ، خلا ما ذكره الشيرازي في المهذب:٢/١٧٤ بقوله: (نعم ولتزره ولو بشوكة)

(٢) استشهد به الفرَّاء في معانيه:١/٤٧٠ بلفظ: (لتأخذوا مصافكم)، ولم نقع على سنده في كتب الحديث إلا ما رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى:٢/٣٠، وهو من شواهد ابن زنجلة في الحجَّة:٣٣٣، وابن الشجري في الأمالي:٢/٥٢٢.

(٣) الإنصاف:٢/٤٢٧.

(٤) ينظر: أسرار العربية : ٢٢٨.

(٥) الانصاف:٢/٤٣٥.

وبذلك ينقض أبو البركات أدلَّة الكوفيين، وينعتها بالفساد في أنَّ الأمر جاء على أصله وهو "لِيَفْعَل"، إذ لا يجوز عنده حذف اللام للغائب، وأمَّا قولهم أنّه للمواجه ففاسد عنده أيضًا، فلو كان الأمر للمواجه لوجب أنْ يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله[١].

فالكوفيون ذهبوا إلى أنَّ الإعراب أصل في الأفعال، وأنَّ فعل الأمر معرب مجزوم على الأصل، والأصل في أمر المخاطب في قولك: "افعل" هو "لِتَفْعَل" ، فعند توجيه الفرَّاء للآية الكريمة المتقدِّم ذكرها يقول: ((وهو البناء الذي خُلِق للأمر إِذَا واجهتَ به أو لمْ تواجه إلّا أنَّ العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصَّة في كلامهم فحذفوا اللّام كما حذفوا التاء من الفعل، وأنت تعلم أنَّ الجازم أو الناصب لا يقعان إلَّا على الفعل الذي أوّله الياء والتاء والنون والألف، فلما حُذفت التاء ذهبت باللام وأحدثت الألف في قولك: اضرب وافرح ... وكان الكسائي يعيب قولهم "فلتفرحوا" لأنّه وجده قليلًا فجعله عيبًا، وهو الأصل، ولقد سمعت عن النبي ﷺ أنّه قال في بعض المشاهد "لتأخذوا مصافكم" يريد به "خذوا مصافكم"))[٢]، وتابعه أبو بكر الأنباري مستشهدًا بما استشهد به شيخا الكوفة من أدلَّة نبوية[٣].

ومن تمسّك بالرأي الثاني وهم نحويو البصرة الذين ذهبوا إلى أنَّ فعل الأمر مبني على الأصل، إذ نجد رأي الفرَّاء باطلًا عند المبرِّد لسببين، أحدهما: أنَّ الفرَّاء استدلَّ على إعراب فعل الأمر بالأدلَّة النقلية المتقدِّم ذكرها، فمن ذلك عنده قولك: "اضرب" بمعنى: "لِتَضْرِب"، وهذا ليس صحيحًا؛ لأنَّ الشيء يقع في معنى الشيء وليس من جنسه، ومثال ذلك أنَّ اسم فعل الأمر يفيد معنى الأمر، وهو ليس فعل أمر؛ بدليل أنّه لا يأخذ حكمه، وهذا نحو:"صه ومه وحذارِ ونزالِ"

والآخر: أنَّ الفعل المضارع يشبه الفعل المتمكّن في الإعراب، والاسم المعرب إذا دخلت عليه عوامل النصب والجرّ أحدثت فيه الإعراب، ولا تتغير بِنيته، وكذلك الفعل المضارع يدخل عليه الناصب والجازم فيتغيّر آخره ولا تتغيّر بنيته[٤]((فإذا قلت "افعل" في الأمر لم تُلحِقها

---

(١) ينظر: الإنصاف:٢/٤٣٥.

(٢) معاني القرآن، الفرَّاء:١/٤٦٩- ٤٧٠.

(٣) ينظر: ايضاح الوقف والابتداء: ١/٢٢٤.

(٤) ينظر: المقتضب:٢/٣.

عاملًا ولم تُقرّرها على لفظها، ألا ترى أنَّ الجوازم إذا لحقتها لم تغير اللفظ نحو قولك:" لم يضرب زيد" و"إن تذهب أذهب" وكذلك "ليذهب زيد ولا يذهب عبد الله"، فإنَّما يلحقها العامل وحروف المضارعة فيها وأنت إذا قلت "اذهب" ؛ فليس فيها عامل ولا فيها شيء من حروف المضارعة))[١]، وبذلك يكون فعل الأمر عنده مبنيًا، وتابعه في ذلك جلُّ نحويي البصرة، فابن السَّراج اشترط ادخال اللام على الأمر إذا لم يكن للحاضر، وذكر أنَّ النحويين أجازوا إضمار اللام في بعض المواضع [٢].

أمَّا المتأخرون فقد تباينت آراؤهم في ذلك فمنهم من أعرب الأمر على المواجهة كما ذهب إلى ذلك ابن زنجلة(ت:٤٠٣هـ) مستدلًّا بقوله: ﷺ "لتأخذوا مصافكم"[٣]، وتابعه في ذلك ابن بابشاذ (ت:٤٦٩هـ) إلّا أنّه اشترط في إعراب الأمر أنْ يكون مقترنًا باللام وإنْ لم يقترن فهو مبني[٤]، وذكر ابن يعيش أنَّ فعل الأمر على ضربين معرب ومبني، فإذا كان للحاضر ومجرّدًا من الزيادة كان مبنيًا، وما عدا ذلك فهو معرب[٥].

ممّا تقدّم يمكن للباحث أنْ يخلص إلى أمرين مهمّين في هذه المسألة، أحدهما: أن لا فائدةَ مرجوّة من هذا الخلاف، إذ لا نجد أثرًا له في اللفظ، فالبصريون يذهبون إلى بناء فعل الأمر، ويرون أنّه مبني على ما جُزم به مضارعه، فإذا جُزم المضارع بالسّكون بُني الأمر منه على السّكون، وإذا جُزم بحرف العلَّة بُني الأمر منه على حذف حرف العلَّة، وإذا جُزم بحذف النون بُني الأمر منه على حذف النون، أمّا الكوفيون فيرون أنَّ فعل الأمر مجزوم بذلك كلَّه، وسواء ذهبنا مذهب البصريين أو مذهب الكوفيين، فإن صورة فعل الأمر واحدة في نهاية المطاف، فأيُّ فائدة أو دلالة يمكن أنْ تُرتجى من هذا الخلاف؟

---

(١) المقتضب:٢/٤.
(٢) ينظر: الاصول في النحو:٢/١٧٤.
(٣) ينظر: حجَّة القراءات، ابن زنجلة:٣٣٣ .
(٤) ينظر: شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ:١/٢٤٤- ٢٤٥.
(٥) ينظر: شرح المفصّل:٤/٢٩٤.

والآخر: أنَّ ما نقضه أبو البركات من الدّليلين النبويين الشريفين اللّذين استدلَّ بهما الكوفيّون لا يمكن الركون إليهما لاختلاف الفاظهما باختلاف رواتهما، فضلًا عن ذلك فقد أثبت البحث أنّهم لم يكونوا على موقف واحد حيالهما، فالكسائي يعيب قولهم "لتفرحوا" ويراه قليلًا لا يُقاس عليه، على الرغم من أنَّنا وجدنا أنَّ بعضًا من البصريين استشهد بهما، فمنهم من أيّد مذهب الكوفيين بتلك الأدلَّة من مثل الأخفش، ومنهم من خالفهم في ذلك، كالمبرِّد وابن السّراج وغيرهما، والله تعالى أعلم

المبحث الثالث

نقض دليل العرب شعراً ونثراً

وهو المصدر الثالث من مصادر المادة المنقولة عن العرب، وما يتضمنه من شعرٍ ونثرٍ بما شمله الشعر من قصيد ورجز، وما شمله النثر من كلام العرب اليومي ولهجاتهم وحِكَمِهِم وأمثالِهم، وقبل أن نتعرَّف على موقف أبي البركات من الاستشهاد بكلام العرب ينبغي أنْ نقسِّم هذا الموقف على قسمين:

الأول: موقفه من الاستشهاد بالشعر، إذ أكثر أبو البركات من الاستشهاد بالشواهد الشعرية واعتمد عليها اعتمادًا كبيرًا في الاحتجاج وتقرير القواعد، وهي من السّعة ما لا يمكن الإحاطة بها في هذا المبحث، ونستطيع تلمُّس تلك الاستشهادات في الأبواب النحوية معظمها، كالمبتدأ والخبر والإعراب والبناء والترخيم وغيرها من الأبواب التي تطرّق لها البحث، وكذلك يستشهد بالشعر على لغة الضرورة في العديد من المواضع، من ذلك استشهاده بالشعر على الترخيم في غير النداء للضرورة، والجمع بين العوض والمعوض للضرورة، وأنَّ العرب تنصب بـ "أن" للضرورة وغيرها [١]، بيد أنَّ المتتبّع لتلك المواضع يلحظ أنّ المصنف لم يكن على منهجٍ ثابت في توجيه تلك الشواهد؛ فما خالف مذهبه يعدّه ضرورة لا يُعوّل عليه في تقريّر القواعد، وما وافقه يعده جائزًا على الضرورة، إذ يقرّ بما ذهب إليه سيبويه بقوله: ((وليس شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون به وجهًا))[٢].

والثاني: موقفه من النثر، إذ لم ستشهد بالنثر الفصيح من كلام العرب كثيرًا على الرغم من أنَّ هذا المصدر ممّا لا يمكن الاستهانة به في التقعيد النحوي، ويشمل هذا الفصيح كلام العرب اليومي ولهجاتهم، وكذلك حِكَمِهم وأمثالِهم، إذ اعتمد أبو البركات على بعض الشواهد النثرية عن لسان العرب الفصحاء في عدد من المسائل.

---

(١) **ينظر: الإنصاف:٢/٢٢٤، ١/٢٢٤، ١/٢٨١، ١/١٩٠، ٢/٤٥٩، ١/٥٦، وأسرار العربية: ١٧٩، ٧٤.**

(٢) **الكتاب:١/٣٢، وينظر: الإنصاف:١/٢٤٢.**

المطلب الأول: نقضهما في الأسماء

أولًا: نقض الدليل الشعري

تقديم التمييز على عامله

ظاهرة التّقديم والتأخير من الظواهر التي يُفضِ إليها الإعراب، فتعطي اللّسان العربي طواعيةً وحريةً في الكلام، إذ تتّفق وما تقتضيه بلاغة اللغة إلّا أنّها لا تستقيم إلّا بمعايير تجعلها حقيقة لا يُخشى معها الإخلال بالمعنى الأصلي، فمن هذا التصوّر تباينت وجهات نظر النحويين من بعض جوانبه، ومنها ما أورده أبو البركات بقوله: ((اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرّفا نحو "تصبَّبَ زيدٌ عرقًا، وتفقّأ الكبش شحمًا": فذهب بضعهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرِّد من البصريين، وذهب أكثر البصريين إلى أنّه لا يجوز))[١].

فلو تأمّلنا هذه المسألة نلحظ أنَّ جلّ النحويين على اختلاف مذاهبهم، قد منعوا تقدُّم التمييز على عامله إذا كان التمييز مفردًا فلا يجوز عندهم قولك: "لي سمنًا منوان"، فالعامل في التمييز إمّا أنْ يكون متصرّفًا أو غير متصرّف، فيمتنع تقديم التمييز على غير المتصرِّف، أمّا إذا كان فعل التمييز متصرِّفًا، فقد انقسم النحويون في ذلك إلى فريقين، إذ زُعم أنَّ الكسائي وجماعة من الكوفيين جوَّزوا ذلك[٢]، ولم نقف على من ذكر منهم هذه المسألة في مصنفاتهم، وذهب الجرميّ (ت:٢٢٥هـ) والمازنيّ(ت:٢٤٧هـ) والمبرِّد مذهب الإجازة[٣]، أمّا جمهور البصريين فقد تابعوا سيبويه في المنع[٤]، ومن مصاديق ذلك ما وجدناه في (أسرار العربية)، إذ لم يذكر أبو البركات الخلاف إلَّا بين سيبويه والبصريين، فلم يكن للكوفيين نصيبٌ من ذلك[٥].

---

(١) الانصاف:٦٨٢/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل:٣٨٩/٢، وارتشاف الضرب:١٦٣٤/٤ ، ولم أقع على هذا الرأي في مصنفات مشايخ الكوفة، عدا ما تناقله النحويون عن أبي البركات.

(٣) ينظر: المقتضب:٣٦/٢، وشرح الأشموني:٥٢/٢.

(٤) ينظر: الأصول في النحو:٢٢٤/١، والانتصار لسيبويه على المبرِّد، ابن ولاد:٨٦، شرح السّيرافي:٧٨/٢.

(٥) ينظر: أسرار العربية:١٥٤.

واحتجَّ الكوفيون - كما زعم أبو البركات - بكلام العرب ومنه قول الشاعر:[١].

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

إذ إنّه نصب "نفسًا"، على التمييز، وقدَّمه على العامل فيه، وهو "تطيب"؛ لأنَّ العامل فيه تقديره: "وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفسًا" فدلَّ على جوازه.

فالحملُ على المعنى والاستدلال بالأدلَّة المنطقية كانت حجَّة البصريين التي أوردها أبو البركات، إذ لا يجوز تقديمه على عامله؛ وذلك لأنّه هو الفاعل في المعنى، فقولك: "تصبّب زيدٌ عرقًا، وتفقّأ الكبشُ شحمًا"، إذ المتصبّب هو "العرق" والمتفقّئ هو "الشّحم"، وكذلك لو قلت: "حسن زيد غلامًا، ودابّة" لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى، بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابّة، فلمّا كان الفاعل في المعنى هو نفسه في اللفظ لم يجز تقديمه[٢].

وبذلك ينقض أبو البركات الدليل الشعري الذي أورده على أنّه مما تبنّاه الكوفيّون من طرق مختلفة أهمّها التشكيك في صحة روايته، فالرّواية الصحيحة عنده "وما كان نفسي بالفراق تطيب" وبذلك لا حجَّة لهم فيه، وإذا كانت رواية الكوفيين صحيحة، فالتأويل عنده أنَّ نفسًا منصوب بفعل مقدّر وهو "أعني نفسًا" لا على التّمييز، وإنْ كان تأويل الكوفيين صحيحًا، فهو من القليل الشاذ الذي لا يُقاس عليه، ولا يكون حجّة[٣].

أمَّا رواية أبي البركات التي زعم أنّها الصحيحة لم تثبت عند الجرميّ والمازنيّ والمبرِّد[٤]، ولم نقع على تلك الرّواية في ديوانٍ شعري، أو أنّها نُسبت إلى شاعر، إلّا ما دوَّنه المانعون وعدّوها حجَّة على فساد ذلك الدّليل الشّعري.

---

(١) اختُلِف في نسبة هذا البيت، فنسبه بعضهم للمخبل السعدي، ونسبه آخرون لقيس بن الملوح، ولم نقع عليه في ديوانه، ونسبه قوم للأعشى الهمذاني، ينظر: المقتضب:٣/٣٧، والأصول في النحو:١/٢٢٤، وشرح السّيرافي:٢/٧٩، والخصائص:٢/٣٨٦، وشرح المفصّل:٢/٤١، وشرح التسهيل:٢/٣٨٩.

(٢) ينظر: الإنصاف:٢/٦٨٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:٢/٦٨٤.

(٤) ينظر: المقتضب:١/٣٦، شرح الاشموني:٢/٥٢.

وعلى الرغم من أنّنا لم نجد للكوفيين فيما وصلنا من مصنفاتهم نصًا يجيزُ تقديم التمييز على عامله، إلّا ما وقعنا عليه من نصٍ لابن السّراج يذكر أنَّ الكوفيين تابعو سيبويه في المنع بقوله: ((وإذا كان العامل في الاسم المميّز فعلًا جاز تقديمه عند المازني، وأبي العباس، وكان سيبويه لا يجيزه، والكوفيون في ذلك على مذهب سيبويه فيه لأنّه يراه كقولك: "عشرون درهمًا"))[١]، فالواضح أنَّ ابن السَّراج لا يجيز التقديم، وأنّ الخلاف واقع بين البصريين أنفسهم في هذه المسألة.

وفصّل السّيرافي القول في المسألة بعرض آراء البصريين بين الإجازة وعدمها، وتابع سيبويه في المنع واحتجَّ بتشبيه التمييز بالفاعل، متى تقدّم على عامله لا يرتفع به فكذلك هاهنا، وذهب مذهبه الفارسي وابن جني وغيرهما[٢]، أمّا المتأخرون من النحويين فقد اختلفت آراؤهم في تقديم التمييز بين الإجازة والمنع، على الرغم من متابعتهم لأبي البركات في نسبة إجازة التقديم إلى جمهور الكوفيين، إذ تابع الزمخشري البصريين المانعين، وذهب العكبري إلى ذلك أيضًا[٣]، بيد أنَّه في موضع آخر ينحو منحى المجيزين ويحتجّ بدليلهم[٤]، أمَّا ابن يعيش فقد ذهب مذهب المانعين واحتجَّ بما احتجَّوا به[٥].

من هذا العرض لآراء النحويين يتبيّن للباحث أمران، أحدهما: أنَّ مشايخ الكوفة لم يكن لم نصيب من هذه المسألة على الرغم ممّا نسبوه إلى الكسائي بإجازته تقديم التمييز على عامله المتصرِّف، إذ لم نقع على هذا الرأي في ما وصلنا من مصنفات شيخ المدرسة الكوفية، ولم نجد أحدًا ممّن سبقوا أبا البركات من نُسب إليه هذا الرأي، بل على العكس فقد وجدنا ابن السّراج يقرِّر متابعة الكوفيين لمذهب سيبويه في منع التقديم، خلا ما ذكره صاحبنا ومن تابعه من

---

(١) الاصول في النحو:٢٣٣/١.
(٢) ينظر: شرح السّيرافي:٧٨/٢، والتعليقة:٣٠١/١ ، وعلل النحو: ٣٩٣، والخصائص:٣٨٦/٢.
(٣) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب:٩٥ ، والتبيين: ٣٩٨.
(٤) ينظر: شرح ديوان المتنبّي:٣٤١/١.
(٥) ينظر: شرح المفصّل:٤٢/٢.

النحويين، فضلًا عن أنّه لم يذكر رأي الكوفيين عند عرضه للمسألة في (أسرار العربية) بل اكتفى بذكر خلاف البصريين فيها.

والآخر: إنّ ما نقضه أبو البركات للدّليل الذي نسبه إلى الكوفيين جانبه التوفيق لما أثبه البحث من موقف الكوفيين المخالف لما ساقه، فضلًا عن ذلك فإنّنا لم نقع على روايته التي زعم أنّها الصحيحة، على الرغم من الخلاف في نسبة الدليل الشعري إلى قائله واختلاف الفاظه، فضلًا عن استشهاد جلّ النحويين من البصريين به، لا سيَّما الذين اجازوا تقديم التمييز على عامله، والله تعالى أعلم.

ثانياً: النقض بالدليل النثري

تقديم الخبر على المبتدأ

من المسائل الخلافيّة التي لم يقل بها الكوفيون تقديم خبر المبتدأ عليه، إذ زعم أبو البركات منعَ الكوفيين تقديم الخبر على المبتدأ مفردًا كان أو جملة، خشية تقدّم ضمير الاسم على ظاهره وأجاز ذلك البصريون سواء كان المبتدأ مفردًا أو جملة[١].

ولم يقع الباحث على حجج الكوفيين التي ساقها أبو البركات في هذه المسألة، إذ لم نجد لمشايخ الكوفة موقفًا منها، وإنَّما ولّدها توليدًا ولربَّما افترض أنَّ الكوفيّين لو اعتُرض عليهم لأجابوا به، أمَّا نحويو البصرة فقد ذهبوا إلى تجويز تقديم خبر المبتدأ عليه، بمتابعتهم لسيبويه وتأويلهم لموقف الخليل في المنع[٢]، إذ ذكر المبرِّد هذه المسألة وتابعه السّيرافي وأبو علي الفارسي وغيرهم[٣] من مِثل ابن الوراق الذي قرَّر أنَّ لا خلاف في "جواز تقديم الخبر" بين النحويين[٤].

---

(١) ينظر: الانصاف:٥٦/١، وأسرار العربية:٧٤.

(٢) ينظر: الكتاب:١٢٧/٢.

(٣) ينظر: المقتضب:١٠٢/٤، الأصول في النحو:٢٨٣/٢، شرح السّيرافي:٤٥٧/٢، المسائل الحلبيات:٢٥٦.

(٤) ينظر: علل النحو٢٦٦ .

فقد منع الكوفيون _ كما زعم أبو البركات_ تقدُّم الخبر على المبتدأ ((مفردًا كان أو جملة لأنّه يؤدّي إلى أنْ تُقَدِّمَ ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنَّك إذا قلت: "قائم زيد" كان في قائم ضمير زيد؟ وكذلك إذا قلت "أبوه قائم زيد" كانت الهاء في أبوه ضمير زيد؛ فقد تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أنَّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ فوجب أنْ لا يجوز تقديمهُ عليه))[١].

أمّا البصريون فكان تمسّكهم بالنقل في هذه المسألة أكثر من تمسكهم بالحجج العقلية فاحتجّوا على جواز ذلك بكثرة ما ورد في كلام العرب وأشعارهم، ومن ذلك قولهم في المَثَل: "في بيته يُؤْتَى الحَكَم" وقولهم: "في أكفانِه لُفّ الميت" و "مَشنُوءٌ من يَشْنَؤُكَ" وحكى سيبويه "تميميٌّ أنا" إذ تقدَّم الضمير في هذه المواضع جميعًا على الظاهر؛ لأنَّ التقدير فيها: الحَكَمُ يُؤْتَى في بيته، والميّتُ لُف في أكفانِه، ومن يَشْنَؤكَ مَشْنُوء، وأنا تميميٌّ[٢].

فما نسبه أبو البركات إلى الكوفيين من دليل عقلي منقوض عنده، فإنَّ الخبر وإن كان مقدَّمًا في اللفظ إلّا أنّه مؤخر في التقدير، فإذا كان مقدمًا لفظًا متأخرًا تقديرًا فلا اعتبار بهذا التّقديم في منع الإضمار، ولهذا جاز بالإجماع _ كما زعم أبو البركات_ "ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ" لأنَّ "غلامه" وإن كان متقدّم لفظًا إلّا أنّه متأخر تقديرًا[٣].

كما زعم أنّهم أجمعوا على جواز تقديم خبر كان على اسمها، نحو: "كانَ قائمًا زيدٌ" وإن كان قد قُدم فيه ضمير الاسم على ظاهره، إلّا أنّه لمّا كان في تقدير التأخير لم يمنع من تقديم الضمير، ولهذا لو فُقد هذا التقدير من التقديم والتأخير لما جاز تقديم الضمير، وما نلحظه أنّه لا يجوز "ضرب غلامُهُ زيدًا" إذا جعلت غلامه فاعلا وزيدًا مفعولًا؛ لأنَّ التقدير يخالف اللفظ إذا عدل بالشيء عن الموضع الذي يستحقه فمحال أن يقال إنَّ النّية غير ذلك، فقد وقع الفاعل في

---

(١) **الإنصاف:٥٦/١، وينظر: أسرار العربية:٧٤ .**

(٢) **ينظر: الإنصاف:٥٦/١.**

(٣) **ينظر: المصدر نفسه:٥٨/١، وأسرار العربية:٧٤.**

رتبته والمفعول في رتبته فلا يمكن جعل الضمير في تقدير التأخير، بخلاف ما إذا قلت "ضربَ غلامَهُ زيدٌ" فجلعت غلامه مفعولًا وزيدًا فاعلًا [١].

فالمتتبّع لآراء نحويي البصرة يجد أنَّ أبا البركات كان أمينًا في ما نقله عنهم، إذ كان موقف المبرِّد واضحًا في أنَّ الخبر قُدِّم ومعناه التأخير، أي إنَّ النّية فيه أنْ يكون مؤخّرًا[٢]. وتابعه في ذلك ابن السَّراج وغيره[٣]، وعلى هذا النحو نجد أنَّ السّيرافي يدحض ما جاء به أبو البركات من حجَج إلى الكوفيين على عدم جواز ذلك بقوله: ((وعلى نحو هذا سوَّى الكوفيون بين الابتداء والخبر، فجعلوا كل واحد منهما رافعا للآخر، أيّهما تقدّم رفع الذي بعده، وأيّهما تأخر رفع الذي قبله))[٤]، وبذلك نفهم أنَّ لا إشكال لدى الكوفيين في تراتب المبتدأ والخبر طالما أنّهما مترافعان فأيِّهما تقدَّم رفع الآخر.

والواضح أيضًا أنَّ جمهور البصريين لم يخالفوا مذهب سيبويه الذي أجاز تقديم الخبر مع تقدير منزلته وهي التأخير، إلّا أنّه نقل عن الخليل رأيًا يفيد ((أنّه يستقبح أن يقول قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدَّمًا مبنيا على المبتدأ، كما تؤخّر وتقدّم فتقول: ضرب زيدًا عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحدّ أن يكون مقدَّمًا ويكون زيد مؤخّرا، وكذلك هذا الحدّ فيه أنْ يكون الابتداء فيه مقدَّمًا، وهذا عربي جيد، وذلك قولك تميميٌّ أنا، ومَشنوءٌ مَن يشنَؤك، ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌّ صفتك))[٥]. ولا نكاد نجد للمتأخرين رأيًا يخالف ما ذهب إليه الأولون في جواز تقدُّم الخبر، كابن الخباز وابن يعيش وابن مالك وغيرهم[٦]، إلَّا أنَّ منهم مَن منع تقديم الخبر

---

(١) ينظر: الإنصاف:١/٥٨.

(٢) ينظر: المقتضب:٤/٢٠٢.

(٣) ينظر: الأصول في النحو:١/٧٨، والحلبيات:٢٥٦.

(٤) شرح السّيرافي:٢/٤٥٧.

(٥) الكتاب:٢/١٢٧.

(٦) ينظر: توجيه اللمع ،ابن الخباز:١١٤، وشرح المفصّل:١/٢٣٥، وأمالي ابن الحاجب:٢/٨١٠، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:٨٣.

في بعض المواضع منها إذا كانا معرفتين أو نكرتين بلا قرينة تبيِّن المخبر من المخبر عنه، أو أنْ يكون الخبر فعلًا[١].

وممّا سبق يمكن للباحث أنْ يخلُص إلى أمرين، أحدهما: أنَّ الكوفيين لم يكن لهم موقف من عدم جواز تقديم خبر المبتدأ عليه، إذ لم نجد في مصنفاتهم ما يدلّ على ذلك كما زعم أبو البركات، ولاسيما أنّهم قرّروا أنّهما مترافعان فأيّهما سبق رفَع الآخر.

والثاني: إنَّ الأصل تقدُّم المبتدأ وتأخُّر الخبر في الرّتبة؛ وذلك لأنَّ الخبر وصفٌ في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديم الخبر إذا لم يحصل بذلك لبس، أمّا أدلَّة البصريين النثرية التي نقض بها أبو البركات حجج الكوفيين المزعومة لا يمكن إنكارها، إذ إنّ تقديم الخبر كثير في كلام العرب، إلّا أنَّه لا حجّة له في هذا النقض لما أثبته البحث مع عدم نسبة هذه الحجج إلى الكوفيين، فضلًا عن ذلك وجدنا أنَّ كثيرًا من النحويين المتأخرين من تابع أبا البركات في تناقل هذا الخلاف دون تدقيق وتمحيص لموقف الكوفيين، لذا فما تناقلوه لتلك الحجج منقوض بذلك والله تعالى أعلم.

ترخيم المضاف

ظاهرة الترخيم من الظواهر اللغوية التي تقوم على الاختصار في الكلمة، طلبًا للخفَّة وتسهيلًا على اللّسان، إذ تحدَّث بذلك النحويون القدامى والمتأخرون واختلفوا في بعض جوانبها فمن ذلك خلافهم في ترخيم المضاف إليه، إذ ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ ترخيم المضاف جائز، ويُوقِعُون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه، وذلك نحو قولك "يا آلَ عامِ" في يا آل عامرِ، و "يا آل مالِ" في يا آل مالك، وما أشبه ذلك. وذهب البصريون إلى أنَّ ترخيم المضاف غير جائز))[٢].

---

(١) **ينظر: توضيح المقاصد:١/٤٨٢.**

(٢) **الانصاف: ١/٢٨٤، وينظر: أسرار العربية:١٧٩ .**

وممّا تجدرُ الإشارة إليه أنَّنا لم نقع على أحد من مشايخ الكوفة وأئمتها من النحويين مَنْ ذكر هذه المسألة خلا ما نقله عنهم أبو البركات كما سنُبيَن، أمّا أئمة البصرة من النحويين فمواقفهم ثابتة منها، إذ ذكرها المبرّد وابن السَّراج والسّيرافي الذي ذهب إلى أنَّ لا خلاف بين المذهبين فيها[١]. وتابعهم في ذلك أبو علي الفارسي وأبو الفتح وغيرهما من النحويين[٢]. إذ ذهبوا مذهب سيبويه في ذلك[٣]. وتابع المتأخرون أبا البركات في نقلهم للخلاف الحاصل بين النحويين من المذهبين[٤].

وزعم أبو البركات أنَّ احتجاج الكوفيين بكلام العرب قد وصل حدّ الكثرة في استعمالهم، فمن ذلك قول الشاعر:[٥].

خُذُوا حَظَّكُمْ يا آل عِكْرِمَ واحْفَظُوا أَوَاصِرَنَا والرِّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ

وأراد من قوله "يا آل عكرمَة" فحذف التاء من المضاف إليه للترخيم، وهو عكرمة بن خصفه بن قيس، وهو أبو قبائل كثيرة من قيس[٦].

أمّا من منع ترخيم المضاف وهم البصريون فقد ذكروا لجواز الترخيم شروطًا عدة، وهي: أن يكون الاسم منادى مفردًا معرفةً، زائدًا على ثلاثة أحرف، فالترخيم إنّما سَوَّغَهُ تغييرُ النداء، والنداء لم يغير المضاف، فوجب أن لا يدخله الترخيم[٧]، ويحمل ذلك على حذف الياء في النسب كما قالت العرب في نسبتها إلى ((جُهَيْنَة "جُهَنِي" وإلى ربيعة "رَبَعِي" وإثباتها في باب فُعَيل وفَعِيل كقولهم في النسب إلى قُشَيْرٍ "قُشَيْرِي" وإلى جرير "جَرِيرِيّ" فإن الياء إنَّما حذفت من

---

(١) ينظر: الاصول في النحو:٣/٤٥٥، وشرح السّيرافي:١/٢٠٨.

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة:٢/٣٠٢، وشرح كتاب سيبويه، الرّماني:٣٣٥.

(٣) ينظر: الكتاب:٢/٢٦٩.

(٤) ينظر: شرح ديوان المتنبّي:٤/١١، والتبيين: ٤٥٣، وتوجيه اللمع: ٣٣٨، وشرح المفصّل:١/٣٥٧، وشرح التّسهيل:٧/٣٦٦٣، وارتشاف الضرب:٥/٢٢٢٧.

(٥) البيت: من الطويل لزهير بن أبي سلمى، وهو من شواهد سيبويه:٢/١٧١، وابن السّراج في الأصول:٣/٤٥٧، والسّيرافي في شرحه:١/٢٠٨، والفارسي في الحجَّة:٢/٣٠٣، وابن الشّجري في الأمالي:١/١٩١، وابن يعيش في شرحه:١/٣٧٥، والأشموني في شرحه:٣/٦٩.

(٦) ينظر: الإنصاف:١/٢٨٤-٢٨٥، واسرار العربية:١٧٩-١٨٠.

(٧) ينظر: الإنصاف:١/٢٨٦.

باب فُعَيلة وفَعِيلة ومن فُعَيل وفَعِيل؛ لأنَّ النسب أثّر فيه وغَيَّرَهُ بحذف تاء التأنيث))[١]. فالتغيير يؤنس بالتغيير بخلاف ما زِنَتَهُ "فُعَيل وفَعِيل" فإن النّسب لا يؤثر فيه التغيير، لا تحذف الياء فيه ((فأمّا قولهم في النسب إلى قريش "قُرَشِيّ" وإلى هذيل "هُذَلِيّ" وإلى ثقيف "ثَقَفِيّ" بحذف الياء في إحدى اللغتين، فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه، واللغة الفصحى إثبات الياء، وهي أنْ تقول: قُرَيْشِيّ، وهُذَيْلِيّ، وثَقِيفيّ))[٢]. فنلحظ أنَّ أبا البركات يستدلُّ للبصريين بلغات العرب لإثبات مذهبهم في عدم جواز الترخيم

وبهذه الحجّة البصرية ينقض أبو البركات حجج الكوفيين وأدلّتهم التي ساقها، فلا حجَّة عنده للكوفيين من تلك الأدلَّة؛ لأنّها من الضرائر ولا تصلح في الاختيار، فضلًا عن متابعته لمذهب سيبويه في تجويز الترخيم لضرورة الشعر في غير النداء[٣]، إذ وصف حجج الكوفيين بالفساد بقوله: ((وأمّا قولهم "إنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، فجاز ترخيمه كالمفرد" قلنا: هذا فاسد؛ لأنّه لو كان هذا معتبرًا لوجب أنْ يؤثر النداء في المضاف البناء كما يؤثر في المفرد، فلمَّا لم يؤثر النداء فيه البناء دلَّ على فساد ما ذهبتم إليه))[٤].

وتناقل المتأخّرون آراءً نسبوها إلى شيخيّ الكوفة الكسائي والفرّاء مفادها أنّهم أجازوا ترخيم المتضايفين في الاختيار، إذ يوقِعون الحذف على آخر حرف من الاسم الثاني مستندين إلى الدّليل الشعري الذي نسبه أبو البركات إليهم في هذه المسألة[٥].

والحق أنَّ هذا الرأي فيه نظر لاسيَّما أنَّنا لم نقف على ذِكر لهذه المسألة في مصنفاتهم التي بين أيدينا، فضلًا عن أنّنا لم نجد أحدًا من النحويين الذين سبقوا أبا البركات مَن نسب إلى الكوفيين هذا الرأي، بل على العكس، إذ نجد أنَّ السّيرافي يخالف ذلك بقوله: ((وقد اختلف النحويون في الوجه الأوّل من الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر، كقولك: "هذا حنظل قد

---

(١)**الإنصاف:١/٢٨٦.**

(٢)**المصدر نفسه:١/٢٨٦.**

(٣) **ينظر: المصدر نفسه:١/٢٨٦.**

(٤) **المصدر نفسه:١/٢٨٧.**

(٥) **ينظر: اللباب:١/٣٤٦، شرح المفصل:١/٣٧٥، اللّمحة:٢/٦٥٠ .**

جاء" و "هذا هرقَ قد جاء" و"مررت بهرق وحنظل" تحذف آخره وتُبقي ما قبل المحذوف على حاله، فكان سيبويه وغيره من المتقدمين البصريين والكوفيين يجيزونه))[١]، مستدلّاً بدليل الكوفيّين الشعري المتقدّم ذكره، ثم يُورد السّيرافي خلافًا بين سيبويه والمبرّد الذي كان ينكر هذا ولا يجيزه في الشعر، ويوجّه الدليل الشعري السابق، بأنَّ "عكرم" اسم لقبيلة، ففَتْح الميم إنَّما جاء؛ لأنّه ممنوع من الصرف لا للترخيم[٢].

وجوّزَ ابن السَّراج الترخيم في غير النّداء للضرورة في غير الاختيار، واستدلَّ بالأدلَّة الشعرية التي ذكرها أبو البركات على أنّها من أدلَّة الكوفيين[٣]. وتابعه في ذلك أبو علي الفارسي وأبو الفتح وغيرهم [٤]. الذين تابعوا سيبويه في إجازة ذلك، إذ عقد له بابًا سمَّاه " باب ما رخَّمت الشعراء في غير النداء اضطرارًا"[٥]، ومن المتأخرين مَن لم يعرّج على هذا الخلاف بين المدرستين مكتفيًا بمناقشة خلاف البصريين فيه كابن الشجري[٦]، ومنهم من فصّل القول فيها ذاهبين مذهب أبي البركات في نَسبة هذا الرأي إلى الكوفيين كالعكبري وابن يعيش والشاطبي[٧]. والاشموني الذي وصف جواز ترخيم المضاف اليه "بالنادر" عند البصريين[٨].

ممّا تقدَّم يمكن للباحث الخلوص إلى أمرين، الأول: لم يذكر أحدٌ من النحويين خلافًا بين المدرستين في جواز ترخيم المضاف إليه في اختيار الكلام إلّا ما جاء به أبو البركات ومن تابعه من النحويين بعده، إذ لم يقف الباحث على رأي كوفي أو بصري ذكر ذلك الخلاف في قرون خمسة خلت قبل أبي البركات

---

(١) شرح السّيرافي:١/٣٠٨.
(٢) ينظر: شرح السّيرافي:١/٣٠٨.
(٣) ينظر: الأُصول في النحو:٢/٤٥٧.
(٤) ينظر: الحجَّة في القراءات:٢/٣٠٣، وشرح الرماني:٣٢٥، والخصائص:٢/٣٨٠.
(٥) ينظر: الكتاب:٢/٢٦٩ .
(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري:١/١٩٠.
(٧) ينظر: التبيين:٤٥٣، شرح المفصّل:١/٣٧٤، والمقاصد الشافية، الشاطبي:٥/٤١٢
(٨) ينظر: وشرح الاشموني:٣/٦٩ .

والثاني: أمّا ما نقضه أبو البركات لتلك الأدلَّة فمن زعمه أنَّ الكوفيين يجعلون المتضايفين كالشيء الواحد، إذ جاز ترخيمه كالمفرد، فالحق أنَّ ذلك مذهب البصريين، إذ ساقه على أنّه حجَّة البصريين في مسألة الفصل بين المتضايفين التي سبق ذكرها، فهذا تناقض واضح لا يمكن تسويغه لنقض الأدلَّة التي نسبها إلى الكوفيين، فضلًا عن ذلك فإن ما نقضه أبو البركات بلسان البصريين من استشهادهم بلغات العرب صحيحًا لو أنَّ هذا الخلاف ثابت على مشايخ الكوفة، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني نقضهما في الأفعال

أولًا :نقض الدليل الشعري

حاشا في الاستثناء

يُعدُّ باب الاستثناء من أكثر الأبواب النحوية تشعّبًا بالمسائل، والقضايا المتصلة بأساليب الكلام، إذ كثُرت أشكال الخروج عن القواعد النحوية في هذا الباب، فوقع الخلاف في "حاشا" أهو فعل أم حرف أم أنّه ذو وجهين، إذ ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ "حاشى" في الاستثناء فعل ماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنّه فعل استعمل استعمال الأدوات، وذهب البصريون إلى أنّه حرف جرّ، وذهب أبو العباس المُبَرِّد إلى أنّه يكون فعلًا ويكون حرفًا))[١].

فالخلاف بين النحويين نابعٌ مما قرَّروه من أقيسة وقواعد مبنية على الأدلَّة التي وضعوها للنحو العربي، فلذلك اختلفت وجهات نظرهم في "حاشا"، إذ ذهب الكوفيون من مثل الفرَّاء وابن خالويه إلى فعليّتها[٢] وقرّر الأوّلون كالخليل وسيبويه حرفيّتها وتابعهما جمهور البصريين[٣]، فيما توسّط مذهب ثالث فأجاز الوجهين إذ مثّله المبرِّد والزّجاج وغيرهما من البصريين[٤].

فاحتجَّ الكوفيون –كما ذكر أبو البركات– على فعليّة "حاشا" بكونه متصرّفًا فالتصرّف من علامات الأفعال واستدلُّوا لذلك بقول النابغة:[٥]

وَلَا أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

ف "أُحاشي" فعل مضارع بمعنى "أستثني"، وقد جاء على لسان العرب المحتجِّ بكلامهم كثيرًا، فيدلّ على أنَّ "حاشا" الاستثنائية فعل؛ لتصرّفه فهو أحد أدلَّة ثلاثة استدلَّ بها الكوفيون

---

(١) الانصاف:٢٢٦/١، وينظر: أسرار العربية:١٦٠ .

(٢) ينظر: معاني القرآن:٤٢/٢، وإعراب القراءات السبع:٣١٠/١ .

(٣) ينظر: العين:٢٦٢/٢، والكتاب:٣٤٩/٢، والاصول في النحو:٢٨٨/١، وشرح السّيرافي:٩٥/٣.

(٤) ينظر: المقتضب:٣٩١/٤، ومعاني القرآن، الزّجاج:١٠٧/٣.

(٥) البيت: في ديوانه: ١٣، وهو من شواهد العين:٢٦٢/٣، وابن خالويه في إعراب القراءات:١٨٢، وابن فارس في المجمل:٢٥٨، والزمخشري في أساس البلاغة:١٩١/١، وابن يعيش في الشرح:٥١٢/٤ .

والثاني: أنَّ حرف الجرّ يأتي بعدها معلّقًا بها كما في قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[يوسف: ٣١]، والثالث: أنّه يتصرَّف في لفظها بالحذف فيُقال: "حاشا، حاشَ"، ولا حذف إلَّا في الاسماء والأفعال[١].

واحتجَّ البصريون على حرفيّة "حاشا"، بعدم جواز دخول "ما" عليها؛ فلا يجوز أنْ يُقال: "ما حاشا زيدًا" كما يُقال "ما خلا زيدًا، وما عدا عمرًا"، ولو كان فعلًا لجاز أن يُقال "ما حاشا زيدًا"، والذي يدل على أنَّه حرف أنَّ الاسم يأتي بعده مجرورًا[٢]، مستدلّين بقول الشاعر:[٣]

حَاشَى أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضَنًّا عَنِ المَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

فدلَّ ذلك أنَّ "حاشا" عندهم حرف جرَّ عمل فيما بعده.

فما استدلَّ به الكوفيون منقوض عند أبي البركات، إذ لم يعُدّ "أُحاشي" فعلًا بل مأخوذ من "حاشا" قياسًا على بسمل وحولق وغيرها من الاسماء المنحوتة، أمّا فيما استدلَّوا به من دليلٍ قرآني، فقد وجَّه ذلك بعدم تعلّق حرف الجر بـ "حاشا" بل هو حرف زائد لا يتعلّق بشيء[٤].

والحقُّ أنَّ هذا النقض مدحوض بما قرَّره كثيرٌ من النحويين، قدامى ومتأخرين من الكوفيين والبصريين، فالكسائي يعدُّ "حاشَ" فعلًا محضًا لأنَّ العرب تقول حاشا يحاشي[٥]. وممَّا يُفهم من من قول الفرَّاء عند توجيهه للدليل القرآني المتقدّم ذكره أنَّ "حاش" فعل على تقدير أعظمته[٦]. فتعلُّق حرف الجرّ به، وحذف آخره ماهي إلَّا دلائل على فعليته، وقد نُقل أيضًا عن الفرَّاء غير

---

(١) ينظر:الإنصاف:١/٢٢٦، ٢٢٧، أسرار العربية ١٦٠-١٦١

(٢) ينظر: الإنصاف:١/٢٢٧

(٣) البيت من الكامل: وهو للجُميح، منقذ بن الطّماح الأسدي، ونُسب لسبرةَ بن عمرو الأسدي، الأصمعيات:٢١٨، وشرح السّيرافي:٣/٩٩، والحجَّة للقراءات:٤/٤٢٢، والتبيين:٤١١، وانشده الاشموني "حاشا أبا ثوبان" في الشرح:١/٥٢٦، ، وانشده ابن هشام بالنصب ولم ينكر رواية الجر واعتبرها لغةً، المغني:١٦٦، وذكر البغدادي أنَّ الأصل هي رواية "حاشا أبو ثوبان"، الخزانة:٤/١٨٢، ويذكر الدكتور محيي الدين عبد الحميد أنَّ رواية "حاشى أبي" من تلفيق النحويين والصحيح "حاشى أبا" الانتصاف:١/٢٢٨.

(٤) ينظر: الإنصاف:١/٢٢٧.

(٥) ينظر: إعراب القراءات السبع:١/٣٠٩ .

(٦) ينظر: معاني القرآن:٢/٤٢.

مرّه في حاشا، أنّها فعل لا فاعل له، ومنها توجيهه قولهم: "حاشا زيدٍ" فأصلها عنده "حاشا لزيد" فسقطت اللام لكثرتها في الاستعمال وبقي زيدٌ مخفوض بها، وقد وصف السّيرافي ذلك بـ "الظريف"، وهو عنده من المحال[١]. وتابعهما في ذلك ابن خالويه وابن فارس من المتأخرين[٢].

أمّا البصريّون فقد سلكوا في هذه المسألة مسالك عدّة، فذهب فريق منهم إلى إجازة الوجهين، إذ أجاز المبرِّد في "حاشا" أن تكون حرف جرّ تعمل فيما بعدها، أو تكون فعلًا كـ "خلا وعدا" واستدلَّ على ذلك بتصريفها كما في الدّليل الشعري الذي ساقه أبو البركات على أنّه من أدلَّة الكوفيين، وتابعه في ذلك السّيرافي والزّجاج[٣] وذهب الفريق الثاني مذهب سيبويه في عدّ "حاشا" حرفًا يجرُّ ما بعده كابن السّراج ومن تابعه في ذلك كأبي الفتح وغيره[٤]. مستدلّين بدليل البصريين الشعري الذي تقدّم ذكره.

وذهب الفريق الثالث مذهب الكوفيين، إذ نجد الفارسي يردُّ على أبي عبيدة عند استشهاده بدليل البصريين الشعري السابق مقرِّرًا عدم حرفيّة حاشا، ويدلّل على ذلك بتوجيهه للدّليل القرآني السابق، إذ يقول: ((فلا يجوز أنْ يكون الحرف الجارّ، لأنَّ الحرف الجارّ لا يدخل على مثله، ولأنّ الحروف لا تحذف إذا لم يكن فيها تضعيف، فإذا لم يكن الجارّ ثبت أنّه الذي على فاعل، وهو مأخوذ من الحشا الذي يعنى به الناحية))[٥]، وهو بذلك يرجّح فعلية "حاشا" والفاعل عنده هو "يوسف"، ويدلّنا على ذلك قوله: ((فأمّا حذف الألف فيه، فلأنَّ الأفعال قد حذف منها نحو: "لم يك"، و "لا أدر"... فحذفت الألف المنقلبة عن اللام، كما حُذفت من حاشا))[٦].

ولو تتبَّعنا آراء المتقدمين من النحويين، نجد الخليل يعدّها كلمة بقوله: ((وحاشا كلمةُ استثناء، وربّما ضمّ إليها لام الصّفة. قال الله تعالى ﴿وَقُلْنَ حَشَ لِلَّهِ ﴾ وقال النابغة:وما أُحاشي

---

(١) ينظر: شرح السّيرافي:٣/٩٩، وشرح المفصل:٢/٦٣، ارتشاف الضرب:٣/١٥٣٥.
(٢) ينظر: اعراب القراءات:١/٣١٠، المجمل: ٢٥٧.
(٣) ينظر: المقتضب:٤/٣٩١، معاني القرآن الزّجاج:٣/١٠٧، شرح السّيرافي:٣/٩٩.
(٤) ينظر: الأصول في النحو:١/٢٨٨، والمحتسب:٢/١٢.
(٥) الحجَّة للقرّاء السبعة:٤/٤٢٢-٤٢٣.
(٦) المصدر نفسه:٤/٤٢٣.

من الأَقْوامِ مِنْ أَحَدِ...))[١]. ، أمّا سيبويه فهو عنده حرف يجرُّ ما بعده فشبّهها بـ "حتى" في عملها، ويذكر السّيرافي أنَّ أكثر الناس يخالفون سيبويه في ذلك[٢].

فكان هذا الخلاف نصيب المتأخرين أيضًا من هذه المسألة، فالزّمخشري يذهب مذهب الحرفيّة بمتابعة سيبويه وجماعة البصريين[٣]. وتابعه في ذلك العكبري في التبيين بيد أنّه في موضع آخر من كتابه التبيان يرجّح الفعلية على مذهب الجمهور[٤]. أمّا ابن يعيش فقد ذهب مذهب الفعليّة في "حاشا" ووصف رأيهم بالمتين وتابعه في ذلك ابن هشام[٥]. وذهب ابن مالك مذهب المتوسّطين فجعل "حاشا" حرفًا مع جواز كونها فعلًا، وتابعه في ذلك أبو حيان، فهو عنده في الاستثناء حرف وفي غيره فعل[٦].

ويمكن الخلوص من هذا العرض لآراء النحويين إلى أمرين، أحدهما: إنَّ ما ساقه أبو البركات من أدلَّة شعرية على أنَّها من قول الكوفيين، لم تكن للكوفيين فحسب بل استشهد بها جمع من نحويي البصرة، لا سيما الذين أجازوا في "حاشا" الحرفيّة والفعليّة، ولعمري إنَّ هذا الرأي هو الأقرب إلى الصواب لِما عضَّده أصحابه من أدلَّة وبراهين تثبت صحّة ما جاءوا به، فبذلك يتّضح جلّيًا أنَّ ما نقضه أبو البركات لتلك الأدلَّة لا حجَّة له بها فـ "حاشى" متصرّفة كما ذكر الخليل.

والآخر: أنَّ الدّليل الذي جاء به أبو البركات على أنّه من أدلَّة البصريين، لم تكن روايته راجحة فقد جاء بأكثر من رواية، فهو شاهد مظنون قد لفّقه النحويون كما ذكر ذلك ابن هشام وابن مالك وأيَّدهم محيي الدين عبد الحميد، فالرَّاجح لرواية النصب، والله تعالى اعلم.

---

(١) العين ٢٦٢/٣.

(٢) ينظر: الكتاب:٣٥٠/٢، وشرح السّيرافي:٩٩/٣ .

(٣) ينظر: الكشاف:٤٦٥/٢.

(٤) ينظر: التبيين:٤١١، والتبيان في إعراب القرآن:٧٣١/٢.

(٥) ينظر: شرح المفصّل:٦٢/٢ ،٦٤، ومغني اللبيب:١٦٦.

(٦) ينظر: شرح التسهيل:١٠٧/٢-١٠٨، والتذييل والتكميل: ٣١٣/٨-٣١٤ .

ثانيا: نقض الدليل النثري

علة بناء "الآن"

وقع الخلاف بين النحويين في علَّة بناء "الآن"، وما تمخّض من تلك العلّة من أحكام استمدّوها من أصولهم ومقاييسهم، إذ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ "الآن" مبنيّ؛ لأنَّ الألف واللّام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم: "آن يَئِينُ" أي حان، وبقي الفعل على فتحته، وذهب البصريون إلى أنّه مبنيّ لأنّه شابَهَ اسم الإشارة، ولهم فيه أيضًا أقوال أُخَرُ نذكرها في دليلهم))[١].

والواضح أنَّ الخلاف حاصل بين فعليّة "آن" واسميّته، إذ ذهب الكوفيون إلى أنّه فعل كالكسائي والفرَّاء وثعلب وابن خالويه وغيرهم، بيد أنَّ للفرَّاء قولين في ذلك كما سيتبين[٢]، وذهب البصريون إلى اسميته ولهم في "ال" الداخلة عليه، أقوال مختلفة كما ساقها أبو البركات، إذ ذكر ذلك ابن السّراج والسّيرافي والفارسي وغيرهم[٣]، متابعين في ذلك الأقدمين كالخليل وسيبويه[٤].

فاحتجَّ الكوفيون لمذهبهم بأنَّ الألف واللام فيه بمعنى الذي، فقولك "الآن" بمعنى الذي آن، وحُذفت لكثرة الاستعمال وطلبًا للخفَّة[٥]،

واستدلَّوا ببيت للفرزدق يقول فيه[٦].

مَا أنْتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ولا البَلِيغِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدلِ

إذ دخلت "ال" الموصولة على الفعل المضارع، وهذا يدلّ على أنّها تدخل على الأسماء والأفعال

---

(١) الإنصاف:٢/٤٢٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن:١/٤٩٦، وإعراب القراءات:١/٣٥١، ومقاييس اللغة:١/٤٣ .

(٣) ينظر: الأصول في النحو:١/٥٧، شرح السّيرافي:١/٢٣٦، الحجَّة للقراء السبعة:١/١٠١، سرّ الصناعة :٢/٤٧.

(٤) ينظر: العين:٨/٤٠٤، والكتاب ٤/٣٤٥.

(٥) ينظر: الإنصاف:٢/٤٢٤.

(٦) البيت: من البسيط منسوب إلى الفرزدق وليس موجود في ديوانه، وهو من شواهد شرح الكافية:١/١٢٤، وشرح التسهيل:١/٢٠١، ولسان العرب:١٢/٥٦٥، والارتشاف:٥/٢٤٥١، وشرح ابن عقيل:١/١٥٧.

وساق أبو البركات كذلك استدلالهم بقول النبيﷺ فيما رُوي عنه "أنّه نَهَى عن قيلَ وقالَ"[١]، وهما فعلان ماضيان دخل عليهما حرف الخفض، فبقيا على فتحهما ولم يعمل بهما، وكذلك قول العرب "من شَبّ إلى دَبَّ" بالفتح، يريدون من صغره إلى أنْ دَبَّ كبيرًا، فأَبَقُّوا الفتح فيهما[٢].

أمَّا البصريون فاحتجَّوا على علّة بناء "الآن" بحججٍ شتّى، ذكر منها أبو البركات أنَّ طريق الالف واللام هو لتعريف الجنس، كقولهم: "الرجل خير من المرأة"، وكقولهم: "أهلك الناس الدينار والدرهم" أو لتعريف العهد، أو يدخلان على شيء قد غلب عليه نعته فعُرّف به كقولك: الحارث، والعباس، والسِّمَاك وغيرها، ((فلمّا دخلا ههنا على غير ما ذكر ودخلت على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر صار معنى قولك "الآن" كقولك هذا الوقت، فشابه اسم الإشارة، واسم الإشارة مبنيّ فكذلك ما أشبهه، وكان الأصلُ فيه أنْ يُبنى على السكون إلّا أنّه بُني على حركة التقاء الساكنين، وكانت الفتحة أولى))[٣].

فما جاء به الكوفيون من أدلَّة منقوضة عند أبي البركات، إذ نعتها بالفساد، ذاهبًا بذلك مذهب البصريين، إذ إنَّ علّة دخول "ال" على الفعل في الشعر مختصة بالضرائر فلا يُقاس عليها، أمّا في قولهم "من شبَّ إلى دبَّ" فيحتج بإجازة العرب دخول حروف الخفض عليهما بقولهم "من شبٍ إلى دبٍ" ناسبًا تلك الإجازة إلى الفرَّاء عادّاً ذلك حجَّة على الكوفيين لا لهم[٤].

بيد أنَّ المتتبّع لآراء الكوفيين في هذه المسألة يجد أنّهم انقسموا إلى فريقين، الأول: ذهب إلى أنّه فعل، إذ تمسّك الكسائي بذلك فيما نُقل عنه[٥]. وتابعه الفرَّاء في أحد قولَيْه، إذ إنّه جعل "الآن" ((أصلها من قولك: آن لك أن تفعل، أُدخلت عليها الألف واللام، ثُمَّ تركتها على مذهب فَعَلَ فأتاها النصب من نصب فعل، وهو وجه جيِّد))[٦]. فواضح أنّه عدَّه فعلًا مبنيًا على

---

(١) سنده صحيح : رواه البخاري:٢/٥٣٧، ومسلم:٥/١٣٠، وابن خزيمة في صحيحه:١/١٠٤.
(٢) ينظر: الإنصاف:٢/٤٢٥.
(٣) الإنصاف:٢/٤٢٥.
(٤) ينظر: الإنصاف:٢/٤٢٦.
(٥) ينظر: اللّامات:٧٦ .
(٦) معاني القرآن:١/٤٦٨ .

الفتح، إلا أنّ صفة "الأصوب" كانت حاضرةً في توجيهه للحديث الشريف وما قالته العرب من مَثَّل بقوله:((كما قالوا: نَهَىﷺ عَن قيلَ وقالَ وكثرة السؤال، فكانتا كالاسمين فهما منصوبتان، ولو خفضتا عَلَى أنّهما أُخرجتا من نِيَّة الفعل كَانَ صوابًا سمعت العرب تقول: من شبَّ إلى دبَّ بالفتح، ومن شب إلى دب يقول مذ كان صغيرا إلى أن دب، وهو فعل))[١] وتابعه في ذلك ابن خالويه فيما نُقل عنه[٢].

أما قوله الثاني فجعل الآن مأخوذ من الأوان، أي حرف محلّى بالألف واللام، تُرِك على فتحه، إذ يقول في "الآن" ((حرف بُنِي عَلَى الألف واللام لَمْ تخلع منه، وتُرك على مذهب الصفة لأنَّه صفة في المعنى واللفظ كما رأيتهم فعلوا في "الذي" و "الذين" فتركوهما على مذهب الأداة، والألف واللام لهما غير مفارقتين))[٣]، فالحرف هنا بمعنى كلمة، فهم يعبّرون عن الكلمة بأنها حرف، وليس بمعنى أنَّ نوعها حرف، والدليل أنَّه يشبهها ب "الذي والذين"، وتابعه في ذلك أبو بكر الانباري[٤].

أمّا البصريون فلم يختلفوا في اسمية "الآن"، بل تباينت آراؤهم في علة بنائها، وفي توجيههم لـ "ال" الداخلة عليها، فنجد المبرِّد يرجِّح بناءها بقوله:((إنَّما بني "الآن" لأنّه وقع في أول أحواله بالألف واللام، وسبيل ما يدخل عليه الألف واللام، أنْ يكون منكورًا أولًا ثم يُعرَّف بهما، فلمَّا خالف سائر أخواته من الأسماء وخرج إلى غير بابه بُنِيَ))[٥]. أما ابن السّراج فجعل دخول الألف واللام على الافعال ممَّا شذَّ عن القياس والاستعمال؛ فهو ممّا يُطرح ولا يُعرج عليه[٦]، فيما أنكر السّيرافي على الفرَّاء مذهبه بفعليتها ناعتًا رأيه بالخطأ معللًا لذلك؛ بأن الألف واللام وإن كانتا بمعنى الذي لم يجز دخولهما إلَّا للضرورة[٧]، فمن أقبح الضرورات عنده أنْ تكون

---

(١) معاني القرآن:١/ ٤٦٩ .
(٢) ينظر: إعراب القراءات السّبع:١/٢٧٣ .
(٣) معاني القرآن، الفرَّاء:١/٤٦٧.
(٤) ينظر: لسان العرب:١٣/٤٣.
(٥) الإنصاف:٢/٤٢٦.
(٦) ينظر: الأصول في النحو:١/٥٧.
(٧) ينظر: شرح السّيرافي:١/١٠١.

الألف واللام التي بمعنى الذي مقرونة بالفعل، وعلّل الفارسي بناء "الآن"؛ لأنَّه حُذف منه الألف واللام مع بقاء معناهما، وأُضيف لها ألف ولام زائدتان[١]. فتابعوا بذلك مذهب القدماء كالخليل الذي عدَّه اسمًا غير متمكّن[٢]. وكذلك سيبويه الذي ضارعه بـ "اين" فهو عنده ظرف[٣].

وسوّد المتأخرون صحائف كثيرة من كتبهم في هذه المسألة، مناقشين آراء النحويين فيها، فمنهم ابن يعيش الذي وصف قولَيّ الفرَّاء بالفساد وتابع أبا البركات في عدَّه مضارعًا لأسماء الإشارة[٤]. وكذا ابن الحاجب الذي ذهب إلى أنَّ "الآن" مبنيّة على الظرفية وأنّ "ال" فيها ليست ليست للتعريف وتابعه في ذلك ابن الصائغ[٥]، أمّا ابن مالك فقد عدّ دخول "ال" على المضارع المضارع غير مختص بالضرورة فهو جائز في الاختيار، فيصحُّ عنده الاستدلال بتلك الأدلَّة الشعرية على فعلية "الآن" متابعًا مَنْ ذكر ذلك من الكوفيين[٦].

فيتّضح للباحث ممّا تمَّ عرضه من آراء وأدلَّة للنحويين على اختلاف مذاهبهم وأزمانهم أمران، أحدهما: إنّ مشايخ الكوفة لم يكونوا على رأيٍ واحد في هذه المسألة، إذ كانوا على فريقين فمنهم من ذهب إلى فعليّة "الآن" ومنهم من ذهب إلى أنّها ظرف، فضلًا عمّا لمسناه من اضطراب في توجيههم لتلك المسألة، فنجد الفرَّاء مرّة يقول بفعلية "الآن"، وأخرى يذهب إلى اسميتها، كما لاحظناه عند استدلاله بقول العرب: "من شبَّ إلى دبَّ" فتارة يعدهما فعلين وأخرى يجيز دخول حروف الخفض عليها.

والآخر: أنّ ما نقضه أبو البركات للأدلَّة النثرية والشعرية التي استدلَّ بها الكوفيون كان موفقًا، إذ لم تعدوا تلك الأدلَّة أنْ تكون صحيحة إلّا في ضرائر الشعر أو أنّها أقرب إلى الاسمية

---

(١) ينظر: التعليقة:٣/١١٠، والإنصاف:٢/٤٢٦.

(٢) ينظر: العين:٨/ ٣٠٥.

(٣) ينظر: الكتاب:٢/٢٩٩.

(٤) ينظر: شرح المفصّل:٣/١٣٢، وشرح الكافية الشافية:٤/٣٤٦ .

(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب:٢/٧٦٧، واللّمحة في شرح الملحة:٢/٩٠٧.

(٦) ينظر: شرح التسهيل:١/٢٠٢.

منها إلى الفعلية، وقد أكَّد ذلك جلُّ النحويين، فضلًا عما قرَّره الأقدمون كسيبويه الذي نصَّ على أنّها ظرف، والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: **نقض الدليل الشعري في الحروف**

عمل "أن" المصدرية

تردّد النحويون كثيرًا في أمر حذف حروف المعاني مع بقاء عملها، وتكاد تجمع آراؤهم النظرية على منع حذفها، لكن الواقع الاستعمالي يثبت وقوع الحذف؛ لذا كثرت الأمثلة الدالّة على ذلك، ومنها مسألة عمل "أنْ" المصدرية إذ ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ "أنْ" الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل، وذهب البصريون إلى أنّها لا تعمل مع الحذف من غير بدل))[١].

نلحظ أنَّ موقف أبي البركات من ذلك الحذف في (أسرار العربية) يبدو مقنعًا، إذ قرّر أنَّ حذف الحرف ممّا يأباه القياس؛ لأنَّ الحروف إنَّما دخلت الكلام لضرب من الاختصار والتخفيف، فلو ذهَبْت تحذفها مختصرًا لها، فهي كذلك واختصار المختصر إجحاف[٢]. فحكم حذف الحرف غير مقيسٍ، وأمَّا ما جاء منه محذوفًا، فجاز استثناءً من هذه القاعدة لكثرة استعماله من موضعه، ولقوة الدلَّالة عليه حتى أصبح حذفه كذكره، وهذا الحكم مما يقرّره أئمة النحو من المذهبين، إذ نجد لمشايخ الكوفة كالكسائي والفرَّاء ومن تابعهم كأبي بكر الأنباري وثعلب رأيًا في هذه المسألة[٣]،وكذا للبصريين من مثل الأخفش والمبرِّد وابن السَّراج وغيرهم ذاهبين مذهب المتقدمين فيها كسيبويه[٤].

---

(١) الإنصاف:٢/٤٥٦.

(٢) ينظر: أسرار العربية:١٧٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن:٣/٢٦٥، ومجالس ثعلب:١/٣١٧، والأضداد:١٢٣.

(٤) ينظر الكتاب:١/٣٠٧، ٣/٩٩، ومعاني القرآن، الأخفش:١/١٤٠، ٢/٤٧٤، والمقتضب:٢/٨٥، والأصول في النحو:٢/١٦٢، وشرح السّيرافي:٣/٢٩٩، والحجَّة للقراء السّبعة:٦/٩٩.

فاحتجَّ الكوفيون بجواز إعمال "أنْ" مع الحذف من غير بدل، بأدلَّة شعرية، منها قول طرفة:[١].

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وأن أشهد اللَّذَّات هل أنت مُخْلِدِي

إذ نصب "أحضر" لأنَّ التقدير فيه "أنْ أحضر" فحذفها مع بقاء عملها، وكذلك قول عامر بن الطفيل:[٢]

فَلَم أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ ما كِدْتُ أَفْعَلَهْ

فنصب "أفعله" لأنَّ التقدير فيه "أن" أفعله؛ فعملت فيه مع الحذف، من دون بدل

أمَّا مَن منع ذلك التقدير وهم البصريون فكانت حجّتهم أنَّ "أنْ" المخفّفة حرف نصب، وهي من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة، فلا يصلح أنْ تعمل مع الحذف من غير بدل، والدليل على ذلك شبهها لـ "أنّ" المشدَّدة التي هي من عوامل الأسماء، ومع قوّتها لا تعمل في الأسماء بعد حذفها، فمن باب أولى أن لا يعمل الأضعف كذلك[٣]. واستدلُّوا كذلك على ضعف "أنْ" المخففة، أنَّ من العرب من لا يُعملها وإنْ كانت مظهرة تشبيهًا لها بـ "ما"، فتكون مع الفعل الذي يليها بمنزلة المصدر، كقول الشاعر:[٤].

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيحَكُمَا مِنّي السَّلامَ وَأَنْ لا تُشْعِرَا أَحَدَا

فقال "أن تقرآن" ولم يُعملها وذلك تشبيها لها بـ "ما".

---

(١) البيت من الطويل: وهو من معلقة طرفة بن العبد، استشهد به سيبويه ٣/١٠٠، والأخفش في المعاني:١/١٤٠، والمبرّد في المقتضب:٢/٨٥، وابن يعيش في شرحه:٤/٢٨٠، وابن هشام في المغني:٥٠٢.

(٢) البيت: من الطويل وهو من شواهد سيبويه نسبه إلى عامر بن جُوين الطائي:١/٣٠٦-٣٠٧، والفارسي في الحجَّة:١/١٣٩، وسعيد المعافري في كتاب الأفعال:٣/٢٤٢، وابن مالك في شرح الكافية:٣/١٥٥٩.

(٣) ينظر: الانصاف:٢/٤٥٩.

(٤) البيت من البسيط : ولم يُعرف قائله، استشهد به أبو بكر الأنباري في الأضداد:١٣٣، وابن جني في المنصف:٢٧٨، والزمخشري في المفصّل:٤٢٩، والعكبري في شرح ديوان المتنبي:٢/١٩٥، وابن مالك في شرح الكافية:٣/١٥٢٧.

وينقض أبو البركات دليل الكوفيين الشّعري الأوّل المتقدّم ذكره على أنَّ الرّواية الصّحيحة بالرفع، أمّا من رواه بالنصب فلعلّه حملًا على القياس؛ فلا يكون حجَّة على إعمالها مع الحذف، وإن صحّت رواية النصب فهو وهمٌ من الشاعر بأنّه أتى بـ "أن" فنصب ما بعدها، وكذلك نقض أبو البركات دليل الكوفيين الثاني بالحجَّة نفسها التي نقض بها الدليل الأوّل ((فالعربي يعدِلُ عن قياس كلامه وينحرفُ عن سننه إذا استهواهُ ضربٌ من الغلط))[١].

بيد أنّ الفرَّاء استدلَّ على صحّة تلك الرِّواية بقوله:((جائز تضمر فيه "أن"، فيكون مثل قول الشاعر: أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي... ألا ترى أنَّ ظهور "أنْ" في آخر الكلام يدلّ على أنّها معطوفة على أخرى مثلها في أول الكلام وقد حذفها))[٢]. وتابعه من البصريين الأخفش[٣]. أمَّا الدليل الثاني فقد رُوي عن الفرَّاء أنَّ أصلها "أفعلها" فحُذفت الالف وطُرحت حركة العوض على اللام[٤].

ووجّه الكسائي والفرَّاء دليل البصريين الشّعري السابق برفع "تقرآن" مع وجود "أن" على تقدير "الذي تقرآن وتابعهما في ذلك أبو بكر ابن الأنباري[٥]، أمَّا ثعلب فعلى الرغم ممّا رُوي عنه أنّه سمِع العرب تنصب "أحضرَ" معمولًا لـ "أن" المحذوفة[٦]. إلّا أنّه جعل رَفْع "أحضرُ" هو هو القياس، وكذلك ذهب مذهب جمهور البصريين في دليلهم، إذ جعل "أن تقرآن" بمنزلة "ما"[٧].

ومنع المبرِّد من البصريين عمل "أن" المحذوفة، بالفعل بعدها إلّا بوجود العِوض كالفاء والواو وغيرها مستشهدًا بدليل الكوفيين الأول، فالأصل "أحضرَ" منصوب بـ"أن" فحُذفت ورُفع

---

(١) الانصاف:٢/٤٦٠.
(٢) معاني القرآن:٣/٢٦٥ .
(٣) ينظر: معاني القرآن:٢/٤٧٤.
(٤) ينظر: الحجَّة للقرّاء السبعة:١/١٣٩، وما يجوز للشاعر في الضرورة، القيرواني:٢٨٥.
(٥) ينظر: الأضداد:١٢٣.
(٦) ينظر: شرح ديوان المتنبي، المعرّي:١٣٣.
(٧) ينظر: مجالس ثعلب:١/٣١٧.

الفعل؛ لأنَّ العامل فيه لا يُضم[١]، إلّا أنَّ ابن السَّراج جعلها والفعل الذي بعدها بمنزلة المصدر فالتقدير عنده "عن أنْ أحضرُ الوغى" أي: عن حضور الوغى[٢]، أمَّا الفارسي وأبو الفتح فقد تابعوا المبرِّد فيما ذهب إليه[٣]، فهم بذلك لم يبتعدوا عن مذهب سيبويه الذي أجاز نصب "حضر وأفعلَه" حملًا على الضرورة،((فالفعل كأنّه في موضع اسم منصوب، كأنّه قال: عسى زيدٌ قائلا))[٤]، وهو مذهب أغلب المتأخرين، كالزمخشري وابن الشجري وغيرهما[٥].

وعلى هذا يتبيّن للباحث أمران أحدهما: أنّ ما نقضه أبو البركات لأدلَّة الكوفيين الشعرية بعدم صحّة الرّواية ووهم الشاعر وغلطه، فلا حجَّة له به، إذ وجدنا أنّ النحويين يجيزون نصب الفعل بعد "أن" المحذوفة من دون عوض حملًا على الضرورة على الرغم من أنّه غير جائز في الاختيار وهذا ما قرَّره سيبويه، إذ لم نجد أحدًا منهم خطَّأ الشاعر في تلك الأدلَّة أو حملها على الوهم.

والآخر: إنَّ الدليل الشعري الذي ساقه أبو البركات على أنّه من أدلَّة البصريين وتابعهم به، لم يُعرف قائله، وهذا مخالف لمنهجه في الاستدلال، إذ نقض كثيرًا من أدلَّة الكوفيين لعدم نسبتها إلى قائليها، فالاستشهاد بشاهد مشكوك فيه لا يمكن أن يكون حجَّة، على الرغم من أنَّ الباحث أَميل إلى مذهب المانعين لما أثبتوه من أدلَّة وبراهين عدا هذا الدليل، والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: المقتضب:٢/٨٤ ،٨٥.

(٢) ينظر: الأصول في النحو:٢/١٧٦.

(٣) ينظر: المسائل العسكريات:٩٩، وسرّ صناعة الإعراب:١/٢٩٤ .

(٤) الكتاب:١/٣٠٧، ٣/٩٩.

(٥) ينظر: المفصّل:٤٢٩، والأمالي:١/١٢٤، وشرح ديوان المتنبي:١/١١٤، شرح المفصّل:١/٣٤٠، وشرح التّسهيل:٤/٥٠.

الفصل الثاني

نقض الدليل القياسي

المبحث الأول: نقض قياس العلّة

المبحث الثاني: نقض قياس الشّبه

نقض الدليل القياسي

توطئة

القياس هو الأصل الثاني من أصول النحو العربي، إذ يعبّر عن القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب، ويبدو أنَّ هذا المصطلح قديم قِدم النحو، إذ ظهر في فترة مبكّرة من تاريخ النحو ونُسب إلى نحويين قدامى أنّهم برعوا به كما تقدّم من ذكر، إذ قام القياس في تلك المراحل المتقدّمة على ملاحظة الظواهر المطّردة، ووضع ضوابط تحكم هذه الظواهر بطريقة استقرائية، ثم بمرور الزمن وتعمّق النحويين بمظان المادة النحوية حدثت تحوّلات كبيرة في نظرتهم للقياس من المفهوم الاستقرائي إلى المفهوم الشكلي، فصار هذا المفهوم الجديد يدلُّ على العملية التي يتم فيها إلحاق بعض الظواهر والنصوص ببعض، فأخذ طابعًا شكليًا أقرب ما يكون إلى المفهوم المنطقي[١].

وأخذ هذا المفهوم الجديد بالتطوّر حتى جاء أبو البركات فكان أوّل من تبلور على يديه هذا المفهوم، وفي الحق أنَّ من ينظر إلى تعريف أبي البركات للقياس وبيان أركانه وأقسامه يعلم قدر التحوّل الذي أصاب هذا المفهوم في نظر النحويين، ويبيّن مدى استقراره الذي استمرّ إلى يومنا هذا، إذ حدّد أبو البركات أركان القياس بقوله:((لا بدَّ لكل قياس من أربعة أشياء: أصلٌ وفرعٌ وعلةٌ وحكم))[٢]، فالأصل هو المقيس عليه ممّا أطّرد من كلام العرب والفرع هو المقيس والحكم هو ما يسري على المقيس ممَّا هو في المقيس عليه، والعلَّة الجامعة هي ما يراه النحويون من أشياء استحق بها المقيس حكم المقيس عليه[٣]، ويُقسّم أبو البركات القياس باعتبار العلّة الجامعة ثلاثة أقسام: قياس علّة، وقياس شبه، وقياس طرد، ويشير إلى أنَّ مراتب هذه الأقسام تختلف من جهة القوة في الاستدلال، فيقول: ((فأمَّا قياس العلّة فهو معمول به

---

(١) ينظر: أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة:١٠٢، ١١٠.

(٢) لمع الأدلة:٩٣.

(٣) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي:٢٣٣.

بالإجماع عند العلماء كافّة، وأمّا قياس الشّبه فهو معمول به عند أكثر العلماء، وأمّا قياس الطّرد فهو معمول به عند كثير من العلماء))[١].

ويعني بقياس العلّة حمل الفرع على الأصل بالعلّة التي عُلق عليها الحكم في الأصل، أمَّا قياس الشّبه فيتمّ بحمل الفرع على الأصل بنوع من الشّبه غير العلّة التي عُلِّق عليها الحكم، وهذا يعني أنَّ قياس الشّبه قائم على نقض إيجاب العلّة، إذ إنَّ الحكم ينتقل إلى المشبّه مع عدم وجود علّة المشبّه به فيه، أمّا قياس الطّرد: هو الذي يوجد معه الحكم من دون الإخالة في العلّة، والإخالة هي المناسبة، بمعنى تُفقد المناسبة في العلّة وهذا هو الفرق الذي يميّزه عن قياس العلّة[٢].

وذكر أبو البركات أنّ العلماء وقفوا إزاءه موقفَين، إذ ذهب قسمٌ منهم إلى أنّه ليس حجَّة؛ لأنَّه مجرّد الطّرد لا يُوجب غلبة الظن، وذهب القسم الآخر إلى حجّية هذا النوع من القياس والدليل على ذلك صحّة العلّة واطّرادها وسلامتها من النقض، بيد أنّ أبا البركات يرفض هذا المذهب، إذ يذكر أنّ لا حجّة لهم فيه فليس بالضرورة أن يكون الدليل على صحّة العلّه هو العلّة نفسها[٣]، فهو يرى عدم حجيتّه؛ لأنّه يفتقد إلى الإخالة وغلبة الظن، إذ اكتفى بحجيّة قياسيّ العلّة والشّبه، وهذا ما لحظناه عند معالجاته للمسائل الخلافية استدلالاً ونقضًا، والجدير بالذكر أنّنا لم نقف على مسائل نقض بها أبو البركات أدلّة الخصم بقياس الطّرد أو ساق دليلًا للخصوم بهذا النوع من القياس سِوى في مواضع نادرة تعالج قضايا صوتية وصرفية كمسألة "حذف الواو من يعد" وغيرها.

---

(١) لمع الأدلة:١٠٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه:١٠٥-١١١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:١١٢.

المبحث الأول

نقض قياس العلة

وظَّف النحويون القياس كأساس لتفسير الظواهر النحوية لتكون جليّة في استنباط أي قاعدة نحوية كلّية، لذا فإمّا أنْ تُراعى فيه العلّة أو لا تراعى، فإن روعِيت هذه العلّة بمناسبة اصطلحوا عليه قياس العلَّة، إذ عرَّفه أبو البركات بقوله: ((اعلم أنَّ قياس العلَّة أنْ يُحمل الفرع على الأصل بالعلّة التي عُلق عليها الحكم في الأصل، نحو ما بينَّا من حمل ما لم يُسمَّ فاعله على الفاعل بعلّة الإسناد))[١].

ويتّضح من هذا التعريف أنَّ العلّه في هذا النوع من القياس هي التي عُلق عليها الحكم في الأصل، أي كما أنّها موجبة للحكم في الأصل، فهي موجبة للحكم في الفرع ما دامت موجودة في ذلك الفرع، وقد وضع أبو البركات ضوابط يختبر بها صحة هذه العلَّة بقوله:((ويُستدلّ على صحة العلّة بشيئين: التأثير وشهادة الأصول، أمّا التأثير: فهو وجود الحكم لوجود العلّة وزواله لزوالها، وذلك مثل أنْ يدل على بناء الغايات على الضم باقتطاعها عن الإضافة، فإذا طولب بالدليل على صحّة العلَّة، قال الدليل على صحّتها التأثير، وهو وجود الحكم لوجودها وهو البناء وعدمه لعدمها، ألا ترى أنّها قبل اقتطاعها كانت معربة، فلمَّا اقتُطعت عن الإضافة صارت مبنية، ثم لو أعدنا الإضافة عادت معربة، ولو اقتطعناها عن الإضافة لعادت مبنية))[٢]. شرطًا ثانيًا لإثبات صحّة العلّة وهو شهادة الأصول، كبناء كيف وأين وغيرها لتضمّنها معنى الحرف، والدليل على صحّة هذه العلّة أنَّ الأصول تشهد بذلك، وتُظهر الأمثلة التطبيقية لأبي البركات استعانته بقياس العلّة في استدلالاته وتقعيداته، ومن أمثلة هذا القياس ما ذكره في تعريفه لقياس العلّة من قياس نائب الفاعل على الفاعل، ومن ثم أخذ حكمه وهو الرفع بعلّة الإسناد، فاستدلالاته ونقضه بهذا النوع من القياس كثيرة جدًا لا يتسع المقام لمناقشتها جميعًا، إلّا ما سنبيّنه من مسائل توضح منهجه فيه.

---

(١) **لمع الأدلة:١٠٥.**

(٢) **المصدر نفسه:١٠٦.**

المطلب الأول: نقضه في الأسماء

تقديم الحال على عامله

يُعدُّ باب الحال من الأبواب النحوية التي تناولها النحويون في مدوناتهم، موجزين حينًا ومحاولين التوسع أحيانًا أخرى، لرصد قواعده وتقريرها؛ إذ كانت لهم آراء مختلفة في بعض جوانبه منها مسألة تقديم الحال على الفعل العامل فيها، إذ ((ذهب الكوفيون إلى أنَّه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، نحو "راكبًا جاءَ زيدٌ" ويجوز مع المضمر، نحو "راكبًا جئتُ" وذهب البصريون إلى أنَّه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر))[١].

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّنا لم نقف على موقف مشايخ الكوفة من هذه المسألة في مصنفاتهم إلّا ما نُقل عن الكسائي والفرّاء وغيرهما[٢]، عدم إجازتهم تقدّم الحال على عاملها الفعل، أمّا نحويو البصرة فكانت مواقفهم متباينة في ذلك، فذهب الجمهور مذهب الإجازة[٣]، متابعين بذلك سيبويه[٤]، وخالفهم الجرمي والاخفش اللذَين ذهبا مذهب الكوفيين إلى المنع[٥].

فاحتجَّ الكوفيون بعدم جواز تقديم الحال على العامل فيها؛ لأنَّه يؤدي إلى تقدّم المضمر على الاسم الظاهر، كقولك: "راكبًا جاء زيدٌ"، فإن في "راكبًا" ضميرًا لزيد، فلا يجوز تقدُّم المضمر على المظهر، ولأنَّ الحال في الأصل صفة ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف[٦].

واحتجَّ البصريون على جواز ذلك كما ذكر أبو البركات بأنَّ العامل في الحال متصرّف، ((وإذا كان العامل متصرَّفًا وجب أنْ يكون عمله متصرّفًا، وإذا كان عمله متصرّفًا وجب أنْ

---

(١) الإنصاف: ٢٠٣/١، وينظر: أسرار العربية:١٥١.
(٢) ينظر: الأصول في النحو:٢١٥/١.
(٣) ينظر: المقتضب:٣٦/٣، والأصول في النحو:٢١٨/١.
(٤) ينظر: الكتاب:٤٥/١، ١٢٤/٢، وارتشاف الضرب:١٥٨١/١-١٥٨٢.
(٥) ينظر: ارتشاف الضرب:١٥٨٢/١، وهمع الهوامع:٢٨/١.
(٦) ينظر: الإنصاف:٢٠٣/١، والتبيين:٣٨٥.

يجوز تقديم معموله عليه، كقولهم "عَمْرًا ضَرَبَ زيدٌ" فالذي يدلّ عليه أنَّ الحال تُشَبَّهُ بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه))[١].

فمن ذلك يتّضح جليًا أنَّ الكوفيين اتكأوا على أمرين، أحدهما: اعتمدوا قاعدة تأصيلية في النحو مفادها "عدم جواز تقديم المضمر على الاسم الظاهر"، والثاني: ذهبوا إلى قياس الحال على الصّفة بحكم عدم جواز تقديم الحال على العامل فيها، كما لم يجز تقديم الصفة على الموصوف، واتكأ البصريون أيضًا على أصلين مهمَّين من أصول النحو، أحدهما: ما نقلوه عن العرب من المسموع، والثاني: بقياس جواز تقدُّم الحال على عاملها الفعل، على ما جاز في المفعول به من تقدّمه على عامله.

وهذه الحجج الكوفية منقوضة عند أبي البركات، فالحجَّة الأولى فاسدة عنده؛ لأنّه وإن كان مقدمًا في اللفظ إلّا أنَّه مُؤخر في التقدير وإذا كان مؤخّرًا في التقدير جاز تقديمها فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾[طه: ٦٧]، فالضمير في "نفسه" يعود إلى موسى وإن تأخر لفظًا[٢]، ويُرَدُّ أيضًا على قياس الكوفيين الحال على الصفة، إذ لا يجوز عنده تقديم الصفة التابعة للموصوف في الإعراب كقولك: "جاءَني زيدٌ الظَّريفُ"، ولو قلنا "جاءني الظريفُ زيدٌ" لم يجز ذلك على الوصف، أمَّا الحال فتُعدُّ صفة في المعنى وليست في اللفظ، لذا يجوز أنْ تتقدَّم صفة النكرة عليها وتصير حالًا[٣].

ولو تتبّعنا آراء الكوفيين في هذه المسألة لم نقف على ذلك في تراثهم، نجد أنَّ من نحويي البصرة مَنْ نقل عنهم المنع ((فالكوفيون لا يقدِّمون الحال في أول الكلام؛ لأنَّ فيها ذكرًا من الأسماء فإنْ كانت لمكنى جاز تقديمها، فيشبّهها البصريون بنصب التمييز ويُشبّهها الكسائي بالوقت، وقال الفرَّاء: هي بتأويل جزاء))[٤].

---

(١) **الإنصاف:١/٢٠٣، وأسرار العربية:١٥١.**

(٢) **ينظر: الانصاف:١/٢٠٤.**

(٣) **ينظر: التبيين:٣٨٥.**

(٤) **الأصول في النحو:١/٢١٥.**

أمّا جمهور البصريين فقد اكتفوا بإجازة تقدّم الحال على الفعل العامل فيها، فالعامل في الحال عندهم على ضربين: فعل متصرّف، وشيء في معنى الفعل، فأجازوا الأول، ولم يجيزوا الثاني، إذ لا يجوز قولك: "قائمًا زيدٌ فيها"، ولا "قائم خلفك زيدٌ"[١]، ذاهبين بذلك مذهب سيبويه في إجازة تقديمها على الفعل وخالفوه في إجازة تقديمها على الصفة كقولك: "مسرعًا زيدٌ راحلٌ" و "زيدٌ مجردًا مضروب"[٢]، وخالفهم الجرمي والأخفش ذاهبين مذهب الكوفيين فيها، إذ لا يجوز عندهما تقديمها على الفعل كقولك: "راكبًا زيدٌ جاءَ" وكذا ما كان في معنى الفعل[٣]، وذهب المتأخرون مذهب البصريين في هذه المسألة، إذ لخّصوا آراء المتقدّمين فيها بضرب من الترتيب في توجيه تقديم الحال على الفعل العامل فيها بين وجوب التقديم أو إجازة ذلك، أمّا إذا كانا متضايفين فيمنع تقديم الحال لئلّا يُفصل بين المضاف والمضاف إليه[٤].

ومن ذلك يخلص الباحث إلى أنَّ دليل البصريين القياسي أصوب حجَّة ممّا قدَّمه نحويو الكوفة من أدلّة وحجج على الرغم من صحّتها من وجهة نظر منطقية، فالالتزام بالقواعد النحوية والأخذ بها هو الأصل، بيد أنَّ مذهب البصرين في حمل تقديم المفعول به على تقديم الحال، تعطي اتّساعًا في استخدام الحال، ولاسيما أنَّ جواز تقديم الحال على الفعل، يترتب عليه تقديمها مع الصفات التي تتصرَّف تصرّف الفعل إذا كانت عاملة فيها، كما قرَّر ذلك سيبويه، لذا يصح استخدامها على أصلها كقولك: "جاءَ زيدٌ راكبًا"، ويصح تقديم الحال على فعلها، أو ما في معناه توسّعًا في الاستخدام، ومراعاة للسياق والمعنى كقولك: "راكبًا جاءَ زيدٌ"، و "مجرّدًا زيد مضروب"، والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: المقتضب:١٧١/٤، والأصول في النحو:٢١٥/١، وشرح السّيرافي:٧٨/٢، والخصائص:٣٨٧/٢.

(٢) ينظر: الكتاب:٨٧/١، ارتشاف الضرب:١٥٨٢/٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب:١٥٨١/٣.

(٤) ينظر: توجيه اللمع:٢٠٢، وشرح المفصّل:٨/٢، وشرح الكافية:٧٥٢/٢، والتذييل والتكميل:٨٩/٩، وشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش:٢٢٨٢/٥، همع الهوامع:٣٠٦/٢ .

الضمير في إياك وأخواتها

اختلف النحويون في توجيه "إياك وأخواتها" إذ لم يكن الاختلاف بين المدرستين فحسب بل شمل أركان المدرسة البصرية فيما بينهم، بيد أنَّ أبا البركات أفرد لها مسألة خلافية بين نحويي الكوفة والبصرة، إذ قال: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ الكاف والهاء والياء من "إيَّاك، وإيَّاه، وإيّاي" هي الضمائر المنصوبة، وأن "إيا" عماد[١]، وإليه ذهب أبو الحسن بن كَيْسَانَ، وذهب بعضهم إلى أن "إياك" بكماله هو الضمير، وذهب البصريون إلى أن "إيا" هي الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب))[٢].

فالكوفيون لم يكونوا على رأي واحد من هذه المسألة، إذ نُقل عنهم أنَّها اسم بكماله وذكر ابن فارس رأيًا آخر[٣] موافقًا لأَحد رأيَي الخليل، فالمُلاحظ أنَّ له رأيين في هذه المسألة، أحدهما: أنَّ "إيّا" اسم مضمر أُضيف إلى "الكاف والهاء والياء"؛ لأنَّه إذا انفرد لامعنى له، والثاني: جعل "إيّا" اسم مظهر ناب مناب المضمر إذ روي عن العرب إضافته إلى المظهر بقولهم: "إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشَّوَاب"، أما المبرِّد فذهب إلى أنّه اسم مبهم أضيف للتخصيص، وذهب الزّجاج إلى أنَّه اسم مظهر خصَّ بالإضافة الى المضمرات، وهو في محل جرٍ بالإضافة[٤].

واحتجّ الكوفيون كما زعم أبو البركات أنَّ "الكاف والهاء والياء" حروف اتصلت بـ "إيّا"؛ لأنَّها لما كانت على حرف واحد انفصلت عن العامل، فجيء بـ "إيّا" لتكون صلتها؛ لأنَّها لا تقوم

---

(١) العماد لغةً: ما أُقيم به، وعمدت الشيء أي أقمته بعماد يعتمد عليه، واصطلاحًا: هو المسمّى "ضمير الفصل" وهو ضمير رفع منفصل يقع بين المبتدأ والخبر لتمييز الخبر من التابع، كقولك "زيد هو العالم"؛ فلو قلت "زيد العالم" لانتظر السامع خبر ظنًا منه أنّ العالم صفة، وهو مصطلح كوفي، سُمّي بذلك ؛لأنَّه مُعتمد عليه في تقدير المراد ومزيد البيان، وقيل إنّما سمي عمادًا لغرض معنوي وهو تأكيد الكلام وتقويته، وهذه العلل منقولة عن الكوفيين دون نسبتها لأحد منهم، ينظر: شرح الرضي على الكافية:٢/٢٤، ولسان العرب ٣/٣٠٣، والمغني:٦٠٦.

(٢) الانصاف:٢/٥٧٠، وينظر: أسرار العربية:٢٤٢.

(٣) ينظر: إعراب القرآن، النحاس:١/٢٠، والصاحبي:٩٧، ومشكل إعراب القرآن، مكي القيسي:١/٧٠.

(٤) ينظر: الإنصاف:٢/٥٧٠.

بنفسها فهي حروف زائدة لا تحول بين العامل والمعمول، ويدل على ذلك لحاق التثنية والجمع ما بعد "إيّا" مع لزومها لفظا واحدًا[١].

وكانت حجج البصريين التي ساقها أبو البركات على صورٍ مختلفة، إذ نصّوا على أنَّ "إيّا" ضمير وما بعدها كـ "الكاف والهاء والياء" حروف لا محل لها من الإعراب، وعلّة ذلك أنَّها لا نظير لها في كلام العرب، فما له نظير أولى ممّا ليس له نظير، أمّا تلك الحروف "الكاف والهاء والياء" لو كانت معربة لكانت مجرورة بالإضافة، إذ لا يصحّ ذلك؛ لأنَّ الاسماء المضمرة لا تُضاف إلى ما بعدها فالإضافة تجيء للتعريف ورفع الإبهام، والمضمر في أعلى مراتب التعريف، فلا تصح إضافته إلى غيره[٢].

أمَّا ما استدلّ به الكوفيون فمنقوضٌ عند أبي البركات، فلم يسلّم لقولهم إنَّ "الكاف والهاء والياء" في حالة الاتصال بـ "إيّا"، وإن كانت صلة في اللفظ إلا أنَّها مختلفة في المعنى، كما في التاء من "أنت" و "قمت" فهي في الأولى حرف وفي الثانية اسم، فلا يجوز أن نقيس أحدهما على الأخرى لاختلاف علة ذلك القياس[٣].

ولو تبصّر أيُّ باحث في أمر هذه المسألة، يجد أنَّ للكوفيين قولين فيها أحدهما: ما نُقل عنهم من أنَّ "إيّاه وإيّاك وإيّاي" اسم بكمالها[٤]. والثاني: ما تبنّاه ابن فارس بقوله: ((إيَّا" كلمة تخصيص، إذا قلت: "إياك أردتُ" وَكَانَ الأصل "أردتك" فلمّا قدّمت الكاف كما تقدّم المفعول بِهِ فِي "ضربت زيداً" لَمْ تستقم كاف وحدها مقدمة عَلَى فعل فوصِل بها "إيّا"))[٥]. فبذلك تكون الكاف عنده ضميرًا في محل نصب مفعول به مقدّم.

ويردُّ أبو البركات حجج جماعة من البصريين الذين ذهبوا إلى أنَّ "إيّا" مضمر مضاف؛ لأنَّه لا يفيد معنى إذا كان مفردًا، فذلك عنده باطل فلا يكون المضمر إلّا معرفة ولم يقع نكرة

---

(١) ينظر: الإنصاف:٢/٥٧٠.

(٢) ينظر: الإنصاف:٢/٥٧١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:٢/٥٧٤.

(٤) ينظر: إعراب القرآن:١/٢٠، ومشكل إعراب القرآن:١/٧٠، وإعراب القرآن، الأصبهاني:٤٣٥.

(٥) الصاحبي:٩٧.

قط، ويردُّ على من قال إنّه اسم مبهم مضاف، فهو منقوض أيضًا، فعلى الرغم من أنّه لا يخلو من ذلك الإبهام، فقد لحقته تلك الحروف للتنبيه قياسًا على "أنت" فـ "أنْ" مبهم، وجيء بـ "التاء" للتنبيه ولحقتها الحركات للتمييز بين الحضور والغياب والتكلُّم، فكذلك كانت تلك الحروف مبيّنه لذلك الإبهام في "إيّا"، ويردُّ أيضًا على مَن ذكر مِن البصريين بأنَّه اسم مظهر، فهذا باطل عنده؛ لأنَّه لو كان كذلك لما اقتصر على حالة واحدة من الإعراب، فاقتصاره على النصب مطلقًا إنَّما جاءَ قياسًا على "أنت و هو وغيرهما"[١]، ثم ينقض أبو البركات المَتَّل الذي استدلَّ به الخليل بعدم صحّة الرّواية، فهي عنده رواية شاذّة لا يمكن الأخذ بها[٢].

فالخلاف بين البصريين في هذه المسألة أظهر من أنْ يُخفى أو ينكر فنجد لهم آراء شتّى في توجيهها، إذ ذهب المبرِّد إلى أنّه أسم مبهم أُضيف للتخصيص[٣]. وذهب المازني أنَّ "إيّا" اسم مضمر أُضيف إلى ما بعده، واستدلَّ على ذلك بما حكاه الخليل عن العرب[٤]، وتابعه في ذلك الزّجاج إلى أنّه اسم للمضمر المنصوب بيد أنّه يضاف إلى سائر المضمرات كالكاف في "إيّاك"، والهاء في "إيّاه" وغيرها فمن القبيح عنده قولك: "إيّا زيدٍ" لأنّه مختص بالمضمر[٥]، فيما فيما ذهب الأخفش والفارسي وأبو الفتح، إلى أنَّ "إيّا" اسم مضمر والكاف للخطاب والهاء للغيبة والياء للحضور ذاهبين بذلك مذهب سيبويه[٦].

إلّا أنّ السّيرافي يذهب مذهب الخليل في هاتيك المسألة إذ عدَّ " إيّا" اسمًا مضمرًا ناب مناب المظهر وما بعده مضاف إليه، ويعدّه مذهب سيبويه فيها بقوله: ((والصحيح من الأقاويل المقولة في إيّاك: أنّها مضافة إلى ما بعدها، وأنّ ما بعدها مخفوض بالإضافة، وأنّ منزلة إيّا منزله اسم ظاهر مضاف إلى ما بعده، والمضاف إليه كشيء واحد، كقولك: رأيتك نفسك، ومررت بك

---

(١) ينظر: الإنصاف:٢/٥٧٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه:٢/٥٧٢.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن:١/٩٦.

(٤) ينظر: شرح المفصل:٢/٣١٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن:١/٤٨.

(٦) ينظر: معاني القرآن:١/١٥- ١٦، وشرح السّيرافي:٣/١١٩، والحجّة:٣/٣٨٣، والمحتسب:١/١١٥، ٢٤٠ .

نفسك))[١]. فيؤوّل كلام سيبويه في "إيّا وانت علامتا الإضمار" بقوله: ((أنّما وضعت ليوصّل بها إلى لفظ المضمر في الموضع الذي لا يتّصل بعامله، وذلك أنّ ضمير المخفوض والمنصوب لفظهما واحد في أصل الموضوع لاشتراكهما في أشياء كثيرة ذُكرت في مواضعها))[٢]، أمّا ابن كيّسان(ت:٢٩٩هـ)، فقد حكى أنَّ الكاف هي الاسم، فجيء بـ "إيّا" عمادًا للكاف؛ لأنّها لا تقوم بنفسها، وهو بذلك ينحو إلى ما ذهب إليه الكوفيون كما ساق ذلك أبو البركات[٣].

وذهب الزمخشري من المتأخرين إلى أنَّ "إيّا" ضمير منفصل منصوب، وما بعده من الحروف التي تصل بها لواحق جيئت للدلالة على أحوال المرجوع إليه، قياسًا على "التاء" في "أنت"، ونحا ابن يعيش منحى الأخفش في توجيه هذه المسألة، إذ عدَّ "إيّا" اسمًا مضمرًا، وما بعدها من "الكاف والياء والهاء" حروف مجرّدة من معنى الإسمية، تدلّ على أحوال المضمرين، بيد أنّه عند عرضه آراء البصريين ذكر قولهم أنَّ الكاف والهاء والياء أسماء و"إيّا" عماد لها، فممّا تجدر الإشارة إليه أنّ هذه الرأي ممَّا ساقه أبو البركات على أنّه مُتبنَّى الكوفيين، فيما قرّر ابن مالك أن إيّا" مضاف و"الكاف والهاء والياء" ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف ذاهبًا مذهب الخليل وسيبويه ومن تابعهم من البصريين[٤].

فبعد هذا العرض لآراء النحويين يخلص الباحث إلى أمرين جديرين بالملاحظة، أحدهما: أنَّ هذه المسألة لا تصلح أنْ تكون من المسائل الخلافية بين الكوفيين والبصريين؛ فالخلاف بين البصريين أكثر عمقًا ووضوحًا، فضلًا عن ذلك فإنَّ الآراء التي نسبها أبو البركات إلى الكوفيين لم تكن ثابتة، ولاسيما ما حكاه ابن يعيش عن أحدها على أنّه رأي بصريّ، والثاني تبّناه ابن فارس، فعلى الرغم من أنّه كوفي متأخر، إلّا أنَّ الذي فُهم من كلامه عدم مخالفته لرأي سيبويه، ومن تابعه من البصريين.

---

(١) شرح السّيرافي:٢/١١٩.

(٢) المصدر نفسه:٢/١١٩.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن:١/٩٦، وشرح المفصّل:٢/٣١٣

(٤) ينظر: المفصّل:٢/١٤٧، وشرح المفصّل:٢/٣١١ ،٣١٤، وشرح التّسهيل:١/١٤٥.

والآخر: أنَّ ما نقضه أبو البركات من الأدلّة التي ساقها على أنّها ممّا تبنّاه الكوفيون، فمنقوض بحكم ما أثبته البحث، أمَّا نقضه لأدلّة البصريين الخالفة، فالباحث أَميَل إلى مذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين، فالقياس عندهم لـ "إيّا" وما يحلقها على أنت"، أكثر صحّةً من تلك الأقيسة التي تكلَّم بها الباقون بدليل مطابقة علَّة ذلك القياس الجامعة بين المقيس والمقيس عليه، فبزوالها يزول ذلك الحكم كما نصّ على ذلك السّيرافي، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: نقضه في الأفعال

أصل اشتقاق الفعل

مسألة أصل اشتقاق الفعل من المسائل التي تعمّق بها النحويون بحثًا، على الرغم من أنَّ هذه المسألة من المسائل العقيمة التي لا ثمرة مرجوّة من الخلاف فيها، إلا أنَّ ما يلفت النظر نقض أبي البركات حجج وأدلّة خصومه بأدلّة قياسية مبنية على النقل، بعد أنْ ذكر مذهب الفريقين فيها، بقوله: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه، نحو "ضرب ضربًا، وقام قيامًا" وذهب البصريون إلى أنَّ الفعل مشتق من المصدر وفرعٌ عليه))[١].

فالأصل[٢] والفرع في أصول النحو لا شكّ أنَّها متكئة على الأصل والفرع في مسائل الأصول الفقهية، إذ اتّفق النحويون على أنَّ المصدر والفعل أحدهما مشتق من الآخر إلّا أنَّ محط الخلاف في وجهات النظر، إذ نُقل عن الكوفيين كثيرًا من الحجج والأدلّة التي تؤيد ما ذهبوا إليه، وإنْ لم نجد ذلك في مصنفاتهم إلّا بعض الإشارات[٣]. ولاسيما أنَّ مَن نقل عنهم البصريون أنفسهم[٤]، الذين حاولوا تفنيد أدلّة الطرف الآخر، إذ قال بذلك جلّ نحويي البصرة كالمبرِّد وابن السرَّاج والسِّيرافي والفارسي وغيرهم[٥] مستندين إلى ما زخرت بيه مصنفات الأقدمين كسيبويه[٦]، الذي كانت له الكلمة الفَصْل في حسم هذا الخلاف كما يرى الباحث، ولا ولا شكَّ أنَّ هذا الخلاف لم يتوقف عند نحويي المدرستين الأوائل، بل كان محلّ دراسة وتمحيص ومفاتشة لدى المتأخرين كالسهيليّ(ت:٥٨١هـ)، وابن الشّجري والعكبريّ وابن يعيش وغيرهم الذين

---

(١) **الإنصاف:١/١٩٠، وينظر: أسرار العربية :١٣٧.**

(٢) **الأصل: قال العكبري في كتابه، مسائل خلافية في النحو:٧٤ ((والأصل ها هنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعاً أولياً، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضمّ إليه معنى زائد على الأصل))، وقال الصبّان في حاشيته على شرح الأشموني:٢/١٦٠: ((معنى كونه أصلا فيه أن يكون هو المشتقّ منه)).**

(٣) **ينظر: معاني القرآن، الفرّاء:١/٣ ، ٣/٢٨١، الإيضاح في علل النحو:٦٢**

(٤) **ينظر: الإيضاح في علل النحو:٥٦ .**

(٥) **ينظر: المقتضب:١/٨٩، الأصول في النحو:١/١٥٩، شرح السّيرافي:١/٤٤، الحجة للقرّاء السبعة:٥/٤٠٧، واللمع في العربية:٤٨.**

(٦) **ينظر: الكتاب:١/١٢.**

تابعوا البصريين في هذه المسألة[١]، التي وصلت ملامحها المتجذرة إلى المحدثين الذين كانت لهم مواقف متباينة من تلك المسألة الخلافية كصبحي الصالح(ت:١٤٠٧هـ) وشوقي ضيف(ت:١٤٢٦هـ) وغيرهما[٢].

فاحتجَّ الكوفيون على أنَّ المصدر مشتقٌّ من الفعل بحجج عدّة ذكرها أبو البركات، أحدها: أنَّ المصدر يصحّ لصحّة الفعل ويعتلّ لاعتلاله، فإن قلت: "قاوم قِوامًا" اعتل المصدر لاعتلال الفعل، وإن قلت: "قام قيامًا" صحّ لصحّته، والثانية: أنَّ المصدر يأتي تأكيدًا للفعل؛ فرتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِد، فدلّ ذلك على أصالة الفعل، وما يؤيد ذلك أنَّ هنالك افعالًا لا مصادر لها، على رأي البصريين، كنعم وبئس[٣].

والثالثة: لا يجوز أنْ يُقال ((إنَّ المصدر إنّما سُمِّيَ مصدرًا لصدور الفعل عنه، كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرًا لصدورها عنه" لأنَّا نقول لا نسلّم، بل سُمِّيَ مصدرًا لأنّه مصدور عن الفعل، كما قالوا "مَرْكَبٌ فَارِه، ومشرب عذب" أي: مركوب فاره، ومشروب عذب، والمراد به المفعول لا الموضع، فلا تَمَسُّكَ لكم بتسميته مصدرًا))[٤].

واحتجّ البصريون مؤكدين صحّة ما ذهبوا إليه بحجج مختلفة، أحدها: أنَّ المصدر يدلّ على زمان مطلق، والفعل يدلّ على زمان مقيّد، فكما أنَّ المطلق أصل للمقيّد كذلك ههنا، والثانية: أنَّ الاسم قائم بنفسه لا يحتاج إلى الفعل في إفادة المعنى، أمّا الفعل فلا يقوم بنفسه فيبقى مفتقرًا إلى تلك الإفادة، فمَن لا يفتقر أوْلى بأنْ يكون أصلًا ممَّن يفتقر إلى ذلك الإسناد، والثالثة: أنَّ الفعل يدلّ على الحدث والزمان، أمّا المصدر فلا يدلّ إلّا على الحدث، فما يدلّ على شيء واحد أصل لما يدلّ على شيئين[٥].

---

(١) ينظر: نتائج الفكر، السهيليّ:٣٠، والتبيين:١٤٣، وشرح المفصّل:٢٧٢/١، وشرح التسهيل:١٧٨/٢.

(٢) ينظر: دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح:١٨١، المدارس النحوية، شوقي ضيف:٦٤، مناهج البحث في اللغة، تمام حسان:١٧٨.

(٣) ينظر:الانصاف:١٩٠/١.

(٤) المصدر نفسه:١٩٠/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه:١٩١/١

والرابعة: أنَّ الفعل يدلُّ على ما يدلّ عليه المصدر، أمّا المصدر فلا يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل، كقولك "ضَرَبَ" فإنَّه يدلّ على "الضَرْبْ"، أمّا قولك: "ضَرْب" لا يدلّ على "ضَرَب"، فدلّ ذلك على أنّ المصدر أصل والفعل فرعٌ عليه[١]. والخامسة: أنَّ المصدر ليس مشتقًا من الفعل فلو((كان مشتقًّا منه لكان يجب أنْ يجري على سَنَنٍ في القياس، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين؛ فلمّا اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب... وسائر الأجناس دلّ على أنَّه غير مشتق من الفعل))[٢].

والسّادسة: ((قولهم "أَكْرَمَ إِكْرَامًا" بإثبات الهمزة، ولو كان مشتقًّا من الفعل لوجب أنْ تُحذف منه الهمزة كما حُذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو "مُكْرِم، ومُكْرَم" لَمَّا كانا مشتقّين منه؛ فلمّا لم تحذف ههنا كما حذفت ممّا هو مشتقّ منه دلّ على أنّه ليس بمشتقّ منه))[٣].

والسابعة: الدّليل على أنَّه الأصل هو تسميته بالمصدر؛ فالمصدر هو الموضع الذي يصدر عنه الشيء، ولذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل "مصدر" وهذا الدليل الذي رجَّحه أبو البركات بقوله: ((وهذا دليل لا بأس به في المسألة))[٤].

وبذلك فإن حجَّة الكوفيين الأولى منقوضة من ثلاثة أوجه، أحدها: أنَّ المصدر الخالي من حروف الزيادة والإعلال لا يأتي إلّا صحيحًا، إذ لا يأتي معتلًا إلّا عند دخول حروف الزيادة عليه، والثاني: إنّما قالوا صحَّ لصحّته واعتلَّ لاعتلاله؛ فما جاء ذلك إلّا للتشاكل، فلا يدلّ ذلك على الأصل والفرع، كقولك: "نكرم وتكرم ويكرم"، والأصل: "نُؤَكْرِم، وتُؤَكْرِم، ويُؤَكْرِم"

---

(١) ينظر: الإنصاف:١/١٩١.
(٢) المصدر نفسه:١/١٩٢.
(٣) المصدر نفسه:١/١٩٢
(٤) المصدر نفسه: ١/١٩٢.

قال الشاعر:[١].

فإنَّه أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَما...

فحذفوا الهمزة وإن لم يجتمع فيها همزتان، حملًا على "أُكرم"؛ لأنَّ أصلها "أأُكرِم" فحذفوا أحداهما استثقالًا، ولا يدل ذلك على أنَّها مشتقَّة من "أكرَمَ" والثالث: يجوز أنْ يُحمل المصدر وهو الأصل على الفعل وهو الفرع، كحمل الفعل المضارع الذي لحقته نون النسوة كقولك: "يضربْنَ"، على الماضي وهو فرع كقولك: "ضربْنَ"؛ لأنَّ المستقبل قبل الماضي[٢].

وينقض أيضًا حجَّة الكوفيين الثانية، بأنَّ الأسماء والحروف تعمل في الأفعال، ولا خلاف أنَّ الحروف والأفعال فرع عن الأسماء فكذلك ههنا، أمَّا حجّتهم في أنّ رتبة الفعل قبل رتبة المصدر، فمنقوضة عنده كذلك، إذ لا يدلّ ذلك على الأصالة، فإذا قلنا "جاء زيد زيد" فإن زيد الثاني توكيد للأول وليس مشتقًا منه، ويردُّ أيضًا على الكوفيين في قولهم بوجود أفعال لا مصادر لها، فذلك عنده لا يُخرج كون المصدر أصلًا في الاشتقاق، واستدلّ لذلك بقولهم: "طيرٌ عباديد" فاستعملوا لفظ الجمع وهو الفرع ولم يستعملوا لفظ المفرد وهو الأصل، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴾[الفيل: ٣] [٣].

وردَّ حجة الكوفيين في قولهم "مركبٌ فاره، ومشربٌ عذب" فالمُراد به المفعول لا الموضع، أي: مركوب فاره ومشروب عذب؛ فهذا باطل عنده من وجهين، ((أحدهما: أنَّ الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه، والظاهر يوجب أنْ يكون المصدر للموضع لا للمفعول؛ فوجب حمله عليه، والثاني: إنّ قولهم "مركب فاره، ومشرب عذب" يجوز أنْ يكون

---

(١) البيت من مشطور الرجز: ولم نقف على سابقٍ له أو لاحق، وهو بلا نسبة في الكتب النحوية كالمقتضب:٢/٩٨، والأصول في النحو:٣/١١٥، وشرح السّيرافي:١/٢٥٦، والخصائص:١/١٤٥، وشرح الأشموني:٤/١٥٢، وخزانة الأدب:٢/٣١٦.

(٢) ينظر: الإنصاف:١/١٩٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:١/١٩٤.

المراد به موضع الركوب وموضع الشرب، ونسب إليه الفَرَاهَة والعُذُوبة للمجاورة، كما يقال "جَرَى النهرُ" والنهر لا يجري، وإنَّما يجري الماء فيه))[١].

ويتضح جليّاً ممّا تم عرضه من آراء أنَّ أبا البركات قد اعتمد في هذه المسألة على من سبقه، من نحويي البصرة، إذ نلحظ أنَّ هذه المسألة مستوفاة لدى الزَّجاجي(ت:٣٣٧هـ)، الذي فصَّل القول فيها ذاكرًا حجج الفريقين وأدلّتهم، إذ نجد الكوفيين أكثر تمسُّكًا بأصالة الفعل على المصدر، فالفرَّاء، يرى أنَّ المصدر هو مصدر الفعل، أي مصدور عن الفعل، فقولك: "مركب فاره بمعنى مركوب فاره"[٢]. وكذلك تمسَّك ابو بكر الأنباري بأنَّ المصادر تأتي توكيدًا للفعل، فبما أنّها كذلك فهذا يعني أنَّ الفعل أصلًا لها، فضلًا عن تبنّيه لحجّة الفرَّاء المتقدّمة والدفاع عنها عند مجادلته لخصومه[٣].

ولعلَّ المتأمل في حجج الفريقين ولاسيما البصريين منهم، يجدهم قد خرجوا في محاجّتهم عن شكليّة اللغة، إلى مضايق الفلسفة والمنطق مستندين في ذلك إلى نظرية العامل، فالنظرة الفاحصة لتلك الحجج تكشف عن مبلغ تضاربها في منطقها، فهذا يوصلنا إلى أنَّ صاحب كل حجّة منها غير قائل الحجّة الأخرى، فالرأي واحد ولكن وجهات النظر مختلفة في فلسفة هذا الرأي، فهذا ممّا لا شك فيه يبين عدم وحدتهم في إراد الأدلّة لإرساء قواعد نظريتهم، ومصداق ذلك ما ساقه صاحبنا من حجج سبعة لهم[٤]، وعلى الرغم من وجود آراء خرجت عن توجههم الثابت في هذه المسألة كقول ابن جني أنَّ المصدر مشتقّ من الجوهر كالنبات من النبت وكذلك الاستحجار[٥].

أمّا ما نقضه أبو البركات من حجّة الكوفيين الأولى بأنَّ المصدر لا يأتي إلّا صحيحًا، وإنّما قالوا يصحّ لصحّته ويعتلّ لاعتلاله، فما جاء ذلك إلا للتّشاكل حاملًا ذلك على الدّليل

---

(١) الإنصاف:١/١٩٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن:٣/٢٨١، الإيضاح في علل النحو:٦٢ .

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو:٦١.

(٤) ينظر: المقتضب:١/٨٩، الأصول في النحو:١/١٢٢، شرح السّيرافي:١/٤٤، الخصائص:٢/٣٦ .

(٥) ينظر: الخصائص:٢/٣٦.

الشعري المتقدّم ذكره، إذ حذف إحدى الهمزين حملًا على "أكرم"، والحق أنَّ هذا القياس فيه نظر؛ لأنَّ هذا الشاهد إنّما جاء للضرورة كما نصت عليه كتب البصريين المتقدمين منهم والمتأخرين، فذكر السّيرافي الهمزة الزائدة في "يؤكرم" إنّما جاءت للضرورة[١].

ونصَّ ابن جني بأنَّ هذا ممّا لا يُقاس عليه لأنّه لم تستحكم علّته، وما ذُكر إلّا تصرّفًا واتساعًا[٢]. والجدير بالذكر أنَّ أبا البركات كثيرًا ما ينقض أدلّة خصومه لعدم حجّية الشواهد التي قالها أصحابها ضرورةً، إذ لا يجوز القياس عليها، فضلًا عن ذلك فأنَّ هذا الشاهد لا يُعرف قائله إلًا ما نسبة أحد المتأخرين لأبي حيَّان الفقعسي[٣].

فمذهب البصريين هذا مرتكزٌ على ما تبنّاه الأقدمون كسيبويه من آراء في تلكم المسألة، فعند تعريفه للفعل يقول: ((وأمّا الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولِما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع))[٤]، إذ ذكر سيبويه أنَّ الأفعال أُخِذت، أي اشتُقَّت من لفظ أحداث الأسماء، فمعنى ذلك أنَّها تُشتَق من "الحدث" المعبّر عنه باللفظ المأخوذ من طائفة من الأسماء تتضمن فضلًا عن اسميتها دلالتها على الحدث.

وهذا ما تنبّه إليه الدكتور حسن الأسدي، إذ ذهب إلى أمرين جديرين بالملاحظة ((أحدهما: أن تسمية الحدث بـ "المصدر" التي ينحو بها سيبويه تحيل إلى اعتبار الحدث الأصل اللفظي المعتمد في بناء الأفعال، لا الأصل اللغوي المشتمل على ذلك الأصل اللفظي، وتكون تسمية الحدث بـ "المصدر" مرتكزة على وصف الحدث بكونه الملمح الأساسي للفعل، والثاني: وجود أصل لغوي سابق أُخذ من الحدث وهو "أحداث الأسماء" ويحيل هذا المصطلح على نحو دقيق إلى "أسماء الفاعلين" لما تشتمل عليه من الحدث فضلًا على اسميتها))[٥]، وبذلك يتّضح أنَّ

---

(١) ينظر: شرح السّيرافي:٢٥٦/١.

(٢) ينظر: الخصائص:١٤٥/١، إيضاح شواهد الإيضاح، القيسي: ٨٢٨/٢ ، المرتجل، ابن الخشاب:١٢١ .

(٣) ينظر: شرح التصريح، الأزهري:٧٥١/٢.

(٤) الكتاب:١٢/١.

(٥) مفهوم الجملة عند سيبويه، حسن عبد الغني:٧٥.

النظرة السيبويهيّه مرتكزة على أنَّ الفعل مشتق من المصدر المأخوذ من اسماء الأفعال، التي نجدها مرَّة تسلك مسلك المقولة الفعلية، وأُخرى تسلك مسلك المقولة الاسمية.

وليس بعيدًا عن ذلك إذ تباينت وجهات نظر المحدثين، في هاتيك المسألة، إذ ذهب صبحي الصالح إلى تخطئة مذهب الكوفيين ووصفه بالعبث الضائع[١]، بيد أنَّ لتمام حسَّان وقفة إزاء هذه المسألة فالاشتقاق من وجهة نظره مسألة نسبية فلا المصدر يمكن أنْ يكون أصلًا لذلك الاشتقاق على وجه الإطلاق، ولا الفعل يمكن أنْ يكون كذلك، فالدراسات اللغوية الحديثة أثبتت أنَّ مسألة الاشتقاق قائمة على العلاقة بين الكلمات، واشتراكها في شيء معين خير مِن أنْ نفترض أصلًا منها وفرعًا[٢].

فبذلك يمكن للباحث الخلوص إلى أمرين، أحدهما: يذهب بنا هذا العرض إلى تصور أراده الكوفيون، وهو أنَّ المُراد جعل الفعل أصل المشتقات لا أصل المصدر فحسب، وإنما ذُكر المصدر ههنا؛ لأنَّ البصريين جعلوه أصلًا للاشتقاق، فجعل الكوفيون هذا الأصل فرعًا، وانسحب ذلك على كل ما ورد من حجج وأدلّة ذكرها أبو البركات في معرض سرده لحجج البصريين المذكورة آنفًا، وإنَّما يعضد ذلك ما فهمناه من موقف سيبويه، الذي تبنّى ثلاثية الاشتقاق، فالفعل مشتقٌ من المصدر الذي اشتُقَّ من اسم الفاعل، وهو من البِنَى التي تقوم مقام الفعل في دلالته على الحدث.

والآخر: أنَّ ما نقضه أبو البركات من حجّة الكوفيين حملًا على شاهدٍ جاء ضرورةً، لا يمكن الاعتداد به فضلًا عن الجهل بنسبته إلى قائله، كما نصَّ على ذلك كثيرٌ من أئمة البصرة من النحويين، وممَّا نلحظه أنَّ أبا البركات نقض كثيرًا من حجج خصومه من هذه الطريق فمن باب أولى أن يكون هذا النقض حجَّة عليه، والله تعالى أعلم.

---

(١) دراسات في فقه اللغة:١٨١.

(٢) مناهج البحث في اللغة:١٨١.

بناء فعل التعجب من البياض والسواد

أنشأ النحويون المتأخرون مسألةً خلافيةً بين نحويي البلدين في بناء فعل التعجب من الألوان والعيوب، إذ ساق أبو البركات ذلك الخلاف بقوله: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز أنْ يُستعمل "ما أفعله" في التعجب من البياض والسَّواد خاصّة من بين سائر الألوان، نحو أنْ تقول "هذا الثوب ما أَبْيَضَهُ"، و"هذا الشعر ما أَسْوَدَهُ". وذهب البصريون إلى أنَّ ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان))[١].

فالتعجّب حالة انفعالية قلبية منشؤها استعظام أمرٍ ما لمزيَّة خفي سببُها، فمن المعروف أنَّ النحويين وضعوا شروطًا لبناء فعليّ التعجب من الألوان، كالفرَّاء[٢]. ومن تابعه من الكوفيين المتأخرين من مثل ابن خالويه[٣]، إذ لم نجد لهم رأيًا مخالفًا لما ذكره نحويو البصرة، الذين ضارعوهم في وضع تلك الشروط، ونصّوا على عدم إجازة بناء فعلي التعجب من الألوان والعيوب، كالمبرِّد وابن السّراج والسِّيرافي وغيرهم[٤]، متابعين بذلك مذهب الأقدمين كالخليل وسيبويه[٥]، أمّا المتأخرون فهم على فريقين، فمنهم من اكتفى بمتابعة الأوّلين فيما ذهبوا إليه كابن الشجري وابن يعيش[٦]. ومنهم مَن ساقَ خلافًا بين المدرستين في إجازة ذلك البناء من عدمه، ذاهبين مذهب أبي البركات في ذلك، كابن الأثير والعكبري[٧].

والجدير بالذكر أنَّ أبا البركات لم يعرّج على هذا الخلاف في (أسرار العربية) واكتفى بمنع أنّ يُصاغ أفعل التعجّب من الألوان والخَلق، معلّلًا لذلك المنع بأنَّها مستعملة في أكثر من أربعة

---

(١) الإنصاف:١/١٢٠، وينظر: أسرار العربية:١٠٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن:٢/١٢٧.

(٣) ينظر: إعراب القراءات السبع:١/٣٧٠.

(٤) ينظر: المقتضب:٤/١٨١، والأصول في النحو:١/٢٠٢، وشرح السّيرافي:٤/٤٧١.

(٥) ينظر: الكتاب:٤/٩٧، والاصول في النحو:١/٢٠٣.

(٦) ينظر: الأمالي:٢/٣٨٦، وشرح المفصّل:٤/١٢٠.

(٧) ينظر: البديع:١/٥٠٢، والتبيين:٢٩٢، وتوجيه اللمع: ٣٨٧، والكنّاش:١/٢٤٠.

أحرف والأفعال لا تُصاغ ممّا زاد على الثلاثي، وذهب أيضًا إلى متابعة الأولين كالخليل وسيبويه، مستدلّا بما استدلّوا به[١].

واتكأ الكوفيون – كما نصَّ أبو البركات– على النقل والقياس في تعضيد رأيهم، وما يعنينا هاهنا ركونهم إلى القياس، إذ أجازوا أنْ يُصاغ الفعل من البياض والسواد؛ لأنَّهما أصلا الألوان، ومنهما يتركَّب سائرها من الحمرة والصفرة والخضرة والصُّهْبَة والشُّهْبَة وغيرها، فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلَّها جاز أنْ يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان[٢]، وفي الحق أنَّ للكوفيين رأيًا مخالفًا لما ساقه أبو البركات كما سيتبين، إذ لم نقع على مَنْ ذكر ذلك الدليل القياسي، إلّا ما عزاه لهم المتأخرون من النحويين.

واحتجَّ البصريون على عدم جواز استعمال "ما أفعله" بـ ((أنَّه لا يجوز أن يُستعمل ممّا كان لونًا غيرهما من سائر الألوان؛ فكذلك لا يجوز منهما، وإنّما قلنا ذلك لأنَّه لا يخلو امتناع ذلك إمّا أن يكون؛ لأنَّ باب الفعل منهما أنْ يأتي على افْعَلّ نحو احمرّ واصفرّ واخضرّ وما أشبه ذلك؛ أو لأنَّ هذه الأشياء مستقرَّة في الشّخص لا تكاد تزول فجرت مجرى أعضائه، وأي العلّتين قدَّرنا وجدنا المساواة بين البياض والسّواد وبين سائر الألوان في علّة الامتناع، فينبغي أنْ لا يجوز فيهما كسائر الألوان))[٣].

وبذلك ينقض أبو البركات أدلّة الكوفيين التي ساقها بعدم استقامة هذا القياس؛ ((وذلك لأنَّ سائر الألوان إنّما لم يجز أنْ يُستعمل منها "ما أفعله، وأفعل منه" لأنَّها لازمت مَحَالها، فصارت كعضوٍ من الأعضاء، فإذا كان هذا هو العلّة فنقول: هذا على أصلكم ألزم؛ وذلك لأنّكم تقولون: إنَّ هذه الألوان ليست بأصل في الوجود، على ما تزعمون، بل هي مركّبة من البياض والسواد؛

---

(١) **ينظر: أسرار العربية:١٠٥– ١٠٦.**

(٢) **ينظر: الإنصاف:١/١٢٢.**

(٣) **الإنصاف:١/١٢٢.**

فإذا لم يجز ممّا كان متركبًا منها لملازمته المحل فلأن لا يجوز ممّا كان أصلًا في الوجود وهو ملازم للمحل كان ذلك من طريق الأولى))[١].

وفساد العلَّة في المقيس عليه يفسدها في المقيس وهذا النقض صحيح لو كان هذا القياس ثابتًا لأصحابه؛ فالفرَّاء لم يجز بناء "ما أفعله" للتعجب من البياض والسَّواد والعيوب، ولم يقُل بما نُسِب إلى الكوفيين في هذه المسألة، فآثرنا أنْ ننقل كلامه كلّه في ذلك إذ يقول: ((والعرب إذا قالوا: هو أفعل منك قالوه في كل فاعل وفَعِيل، وما لا يزاد في فعله شيء على ثلاثة أحرف، فإذا كان على فعللت مثل "زخرفت"، أو أفعلت مثل "احمررت واصفررت" لم يقولوا: هو أفعل منك إلّا أنْ يقولوا: هو أشدُّ حمرةً منك، وأشدُّ زخرفةً منك، وإنَّما جاز في العمى؛ لأنَّه لم يُرد به عمى العين، إنّما أراد به– والله أعلم– عمى القلب؛ فيُقال "فلان أعمى من فلان في القلب"، ولا تقل "هو أعمى منه في العَين"، فذلك أَنَّهُ لمَّا جاء على مذهب أحمر وحمراء تُرِكَ فيه أفعل منك كما تُرِكَ في كثيره، وقد تَلْقَى بعض النحويين يقول: أُجيزه في الأعمى والأعشى والأعرج والأزرق، لأنَّا قد نقول: "عمي وزرق وعرج وعَشِي" ولا نقول: "صَفِر ولا حَمِر ولا بيض"، وليس ذلك بشيء، إنَّما ينظر في هذا إلى ما كان لصاحبه فيه فعل يقلّ أو يكثر، فيكون أفعل دليلًا على قلَّة الشيء وكثرته ألا ترى أنَّك قد تَقُول "فلان أَقوَم من فلان وأَجمَل"؛ لأنَّ قيام ذا وجماله قد يزيد على قيام الآخر وجماله، ولا تقول لأعميين: "هذا أَعمَى من هذا"، ولا لميتين: "هذا أَموَت من هذا"))[٢].

فنلحظ أنَّ الفرَّاء لم يجز ذلك البناء ووافق نحويي البصرة في صياغة أفعل التعجب واسم التفضيل، ولم يكتفِ بذلك إذ نَقَل عن أحد مشايخ البصرة المغمورين وهو بشّار الناقط[٣]. إجازته

---

(١) الإنصاف:١/١٢٥.

(٢) معاني القرآن: ١٢٧/٢، ١٢٨.

(٣) لم نقف له على ترجمة له على حدود اطلاعنا، إلّا أنّه ذكر في المقنع: بشار بن أيوب الناقط، وله رواية في الرسم، فصفة "الناقط" تدلّنا على أنّ له اهتمامًا بالمصاحف وتنقيطها، إذ روى عن الأعرج الحروف، ينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار، أبو عمرو الداني:١١٠، تهذيب الكمال، المزّي:٢٣٧/٣، غاية النهاية، ابن الجزري:٦٠٢/١، والقراءات واثرها في علوم العربية: محمد سالم:٢٨٨/٢.

التعجّب من السَّواد بقوله: ((فإن جاءك منه شيء في شعر فأجزته احتمل النوعان[١]. الإجازة: حدَّثنا محمد قال حدثنا الفَرَّاء قَالَ حَدَّثَنِي شيخ من أهل البصرة أَنَّهُ سمع العرب تقول: ما أسوَد شعره، وسأل الفرّاء عَن الشيخ فقال: هذا بشّار الناقط، وقال الشاعر:[٢].

أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ أَلْأَمُهُمْ لُؤْمًا وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فمَن قال هذا لزَمه أنْ يقول: الله أبيضك والله أسْوَدك وما أسْوَدَك))[٣]، إذ لم يؤيد الفرَّاءُ قول ذلك الشيخ البصري فيما نقله عنه من حجّة، وكذا ابن خالويه الذي نقل عن الفرَّاء عدم جواز بناء "أفعل التعجب" من البياض والسَّواد، وحمل شاهد بشار الناقط الشعري على الضرورة[٤].

ويعضّد ذلك ما نقله الشريف المرتضى عن الفرَّاء عدم إجازته ذلك بقوله: ((إنَّ "أفعل" في التعجب فيه زيادة على وصف قبله إذا قال القائل أفضل وأجمل، فهو أزيد في الوصف من جميل وفاضل، فلم يقولوا: "ما أبيض زيدا!" لئلا يسقط التزيّد، ولا يكون قبل أبيض وصف يزيد أبيض عليه، يخالف لفظهُ لفظهْ؛ كما خالف أفضل وأجمل فاضلًا وجميلًا، فلمّا فاتهم في أبيض وأحمر علم التزيد أدخلوا عليه ما تبين الزيادة فيه))[٥].

وليس بعيدًا عن ذلك ما ذهب إليه المبرِّد، إذ لم يجز قولك: "ما أبيضه" ونحوها من الألوان والعيوب، مستدلّا لذلك بما استدلَّ به الفرَّاء، فالأصل في فعلها أنْ يكون على وزن "أفعلَّ وافعالَّ" كأحمرَّ واحمارَّ" فلا يمكن بناؤه للتعجب بإضافة الهمزة إلى ذلك الأصل، وكذلك ردَّ على من

---

(١) يذكر المحقّق ما عناه الشيخ بالنوعين، يريد ما ليس له فعل ثلاثي، وما له فعل ثلاثي، فلا تفاوت فيه ولاتفاضل.

(٢) البيت من البسيط: وهو لطرفة بن العبد في ديوانه:١٥٠، والرواية في الديوان:

إن قلت نصر فنصر كان شرّ فتى قدما وأبيضهم سربال طبّاخ

وهو من شواهد ابن خالويه في إعراب القراءات:٣٧٩، وأمالي المرتضى:٩٢/١، وحواشي ابن برّي:٧٤٨، وابن الأثير في البديع:٥٠٣/١، وأبي حيان في الارتشاف:٢٣٢٨/٥، والبغدادي في الخزانة:٢٣٧/٨.

(٣) معاني القرآن:١٢٨/٢.

(٤) ينظر: إعراب القراءات السبع:٣٧٨/١.

(٥) أمالي المرتضى:٩١/١.

استدلَّ بقوله تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾[الإسراء: ٧٢] ، فالعمى هنا عمى القلب المؤدي إلى الضلال، إذ نقول ما أعماه كما نقول ما أحمقه.

وذهب المبرّد وابن السّراج والسّيرافي[١] مذهب الأقدمين في عدم جواز التعجّب من الألوان كالخليل الذي لم يجز ذلك قياسًا على عدم جواز بنائه من الأعضاء، فما يُخلق عليه الإنسان من لون البياض والسَّواد، كما تُخلق اليد والرِّجل وغيرهما من الأعضاء، فكما لا يجوز قولك: ما أيداه وما أرجله" كذلك لا يجوز قولك: "ما أبيضه وما أسوده" والصحيح قولك: "ما أشدُّ بياضك" ونحوها، وإليه ذهب سيبويه أيضًا، إذ عقد لذلك بابًا وسمه بـ "باب ما لا يجوز فيه ما أفعله"، وذكر الفاظًا أربعة للتعجب فما جاز بناء أحدها جاز في الباقي وهي قولك: "ما أفعله وأفعل به وهو أفعل منه وأفعل الناس" وهي للتعجب والتفضيل لأنَّهما اشتركا في المعنى، فكلاهما يدل على رفع الشيء عن منزلة ما، فلا يجوز أنْ يصاغ من البياض والسّواد[٢]. وتابعه المتأخرون فضلًا عن أنّنا لم نجدهم يسوقون خلافًا بين نحويي البلدين فيها، كابن الشجري الذي اكتفى بذكر أدلّة المانعين، وتابعه في ذلك ابن يعيش[٣]، بيد أنَّ قومًا منهم نسبوا إلى الكوفيين إجازة بناء "أفعل التعجب من البياض والسّواد" كابن الأثير والعكبري[٤]. ولا ندري على أيِّ معتمدٍ اعتمدوا في ذلك، وإخالهم تابعوا أبو البركات فيها لتوافق ادلَّتهم مع أدلّته.

فمن ذلك يتجلَّى للباحث أمران جديران بالملاحظة أحدهما: أنَّ هذه المسألة لا تصلح أنْ تكون خلافية بين أهل البلدين، إذ لم نقف على أحدٍ مِن مشايخ الكوفة قد أجاز بناء "أفعل التعجب" من البياض والسّواد، بل على العكس من ذلك فالمنع واضح من كلام الفرَّاء وابن خالويه، فضلًا عن نحويي البصرة الذين لم يذكروا هذا الخلاف، إلّا ما نقله بعضهم عن أبي البركات، وتابعوه في ردِّه لحجَّة الكوفيين كما تبَّين، ومن الجدير بالذكر أنَّ أبا البركات ذكر تلك المسألة في (أسرار العربية) ولم يذكر الخلاف فيها، ذاهبًا مذهب الأولين ومستدلًا بأدلَّتهم.

---

(١) ينظر: المقتضب:٤/١٨٢، الأصول في النحو:١/١٠٢، وشرح السّيرافي:٤/٤٧٢.

(٢) ينظر: الكتاب:٤/٩٨ .

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري:٢/٣٨٦، وشرح المفصل:٤/١٢٠- ١٢١.

(٤) ينظر: البديع:١/٥٠٢، والتبيين:٢٩٢.

والآخر: إنَّ ما نقضه أبو البركات من دليل الكوفيين القياسي صحيحٌ لو أنَّ تلكم المسألة ثابتة على الكوفيين في إجازة البناء للبياض والسّواد من التعجب قياسًا على أنَّهما أصلان لسائر الألوان، جاز للأصل ما لم يجز للفرع، فهو قياس معكوس فمن باب أولى حمل الفرع على الأصل بالعلّة التي عُلِّق بها ذلك الأصل، والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: نقضه في الحروف

عمل "ما" الحجازية في خبرها

اختلف أهل البلدين من النحويين في عمل "ما" الحجازية في خبرها، إذ ساق أبو البركات ذلك الخلاف بقوله: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ "ما" في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، وذهب البصريون إلى أنَّها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها))[١]

فـ "ما" الحجازية لا تعمل دائما إلّا بشروط، وهذا ممّا يدلُّ على ضعفها، فالخلاف نابعٌ من تصور ذهني منطقي يشوبه الطابع اللهجيّ إذ يرى الكوفيون أنَّ اقتران خبر "ما" بالباء هو الأصل، بيد أنَّ ما تفرع من ذلك الأصل من لهجات مختلفة هو محطُّ الخلاف فيها، فعلى لغة الحجازيين جاء خبرها منصوبًا، أمّا على لغة بني تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء، وهذا ما أكَّده الفرَّاء الذي جاء بوجه ثالث عند تأويله للآيات الكريمة التي ساقها أبو البركات فضلًا عمّن تابعه من الكوفيين كثعلب[٢]، أمَّا حَمْل "ما" على "ليس" في العمل قياسًا على الشَّبَه من حجج البصريين كالمبرِّد والزّجاج وابن السّراج[٣]، ذاهبين مذهب المتقدمين كسيبويه الذي جعل لغة بني تميم هي القياس، على الرغم من إجازته مشابهة "ما" بـ "ليس" إلّا أنَّه يجيز ذلك الشَبَه في لغة القرآن[٤]. وتابع المتأخّرون سيبويه وجمهور النحويين في تفصيلهم لتلك المسألة، إلّا أنَّهم لم ينكروا تشبيه "ما" بـ "ليس"، كالزمخشري وابن الشجري والعكبري وابن مالك وغيرهم[٥].

فالتمسّك بعدم إعمالها هو الأصل عند الكوفيين، فالحروف لا تعمل؛ ((لأنَّ الحرف إنَّما يكون عاملًا إذا كان مختصًّا، كحرف الخفض لما اختصَّ بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لمَّا

---

(١) الإنصاف:١/١٣٤، وينظر: أسرار العربية:١١٩ .

(٢) ينظر: معاني القرآن، القرآن:٢/٤٢، ومجالس ثعلب:٢/٥٩٦ -٥٩٧.

(٣) ينظر المقتضب:٤/١٨٨، ومعاني القرآن، الزّجاج:٣/١٠٧- ١٠٨، والأصول في النحو:١/٥٥ .

(٤) ينظر الكتاب:١/٥٧.

(٥) ينظر: الكشاف:٢/٤٦٦، وأمالي ابن الشجري:٢/٥١٢، وشرح ديوان المتنبّي:٣/١٨، وشرح المفصّل:١/٢٦٧.

اختصَّ بالأفعال عَمِلَ فيها، وإذا كان غير مختصّ فوجب أنْ لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف؛ لأنَّه تارة يدخل على الاسم، نحو "ما زيد قائم" وتارة يدخل على الفعل، نحو "ما يقوم زيد" فلمَّا كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أنْ لا تعمل))[١]، فعلَّة عدم الاختصاص جمعت بين "ما" وحروف الاستفهام والعطف، فقيست "ما" عليهما عند الكوفيين.

ومنهم مَن شبَّهها بـ "ليس" وهو دليل البصريين القياسي فلمَّا أشبهت "ليس" وجب عملها كعمل "ليس"، وعلَّل أبو البركات ذلك من وجهين، ((أحدهما: أنَّها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أنَّ ليس تدخل على المبتدأ والخبر، والثاني: أنَّها تنفي ما في الحال، كما أنَّ "ليس" تنفي ما في الحال، ويُقَوِّي الشَّبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر "ليس"؛ فإذا ثبت أنَّها قد اشبهت "ليس" من هذين الوجهين فوجب أنْ تجري مجراه؛ لأنَّهم يَجْرُون الشيء مِجْرَى الشيء إذا شابهه من وجهين))[٢].

وممّا يجدر بنا أنْ نذكر إنَّ أبا البركات ذكر هذا القياس في كتابه (أسرار العربية)، إذ قاس "ليس" على "ما" في نفي الحال وفي عدم تصرّفها لإثبات جمود ليس[٣]، وهذا القياس التشبيهي يعتمد الشبه بغض النظر عمّا هو الأصل أو الفرع فـ "ما" نظيرة "ليس"، ولمّا كانت بضاعة النفي في رحل "ما" بلحاظ أنها نفي عند سيبويه[٤]. والبضاعة نفسها في "ليس" إذ يذهب إلى أنَّ معناها النفي[٥]. فإن الشيء يعطي حكم ما أشبهه في المعنى.

وبهذا القياس ينقض أبو البركات دليل الكوفيين القياسي، إذ أعمل "ما" الحجازية وإنْ كان الأصلُ فيها عدم الإعمال، وذلك لمَّا أشَبَهت "ليس" في نصب خبرها قِيست عليها، إذ جاء ذلك في لغة القرآن بقوله تعالى:﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[يوسف: ٣١]، وكذلك في قوله تعالى: ﴿ مَّا هُنَّ

---

(١) الإنصاف:١/١٣٥ .
(٢) المصدر نفسة: ١/١٣٥.
(٣) ينظر: أسرار العربية:١١٢.
(٤) ينظر: الكتاب: ٤/٢٢١.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/٥٩.

أُمَّهَٰتِهِمۡ ﴾[المجادلة: ٢][١]. بيد أنَّ الكوفيين ضعَّفوا هذا الدليل، فالشَّبَه متأتٍ من جهة المعنى، إذ لم تقوَ "ما" على العمل في الخبر كـ "ليس" لأنَّ "ليس" فعل و "ما" حرف والفعلُ أقوى من الحرف، وإنَّما نُصِبَ خبر "ما" بحذف حرف الخفض، ويدلَّ على ذلك بطلان عمل "ما" عند تقدّم خبرها، وكذلك عند دخول الاستثناء على ذلك الخبر[٢].

ويردُّ أبو البركات حجَّة الكوفيين في قولهم "ما زيد بقائم" من وجهين: ((أحدهما: أنَّها أُدْخِلَت توكيدًا للنفي، والثاني: ليكون في خبر "ما" بإزاء اللام في خبر "إنَّ"؛ لأنَّ "ما" تنفي ما تثبته "إنَّ"، فجعلت الباء في خبرها نحو "ما زيد بقائم" لتكون بإزاء اللام في نحو "إنَّ زيدًا لقائم" كما جعلت السين جواب "لن"، ألا ترى أنَّك تقول "لن يفعل" فيكون الجواب "سيفعل"))[٣].

أمَّا قولهم إنَّ خبر "ما" منصوبٌ بحذف الخافض، ففاسدٌ عند أبي البركات؛ لأنَّ الباء في نفسها مكسورة غير مفتوحة، وهي مبنيّة كما بقية حروف المعاني، ولو كان هذا الحذف يوجِبُ النصب لكان ذلك في كل موضع يحذف فيه، فحروف الخفض لا يُنصب مخفوضها بحذفها كقولك: "كفى باللهِ شهيدًا" ولو حُذف حرف الخفض لصارت: "وكفى اللهُ شهيدًا" بالرفع[٤].

ونلحظ الفرَّاء يرجِّح لغة الرفع على الرغم من تمسُّكه بأنَّ خبر "ما" منصوب بحذف الخافض إذ يقول:((وقوله: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾، نصبت "بشراً" لأنَّ الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلّا بالباء، فلمَّا حذفوها أحبُّوا أنْ يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك ألا ترى أنَّ كل ما في القرآن أتى بالباء إلَّا هذا، وقوله: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ ﴾، وأمّا أهل نجد فيتكلَّمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين فِي العربية))[٥]،

---

(١) ينظر: الإنصاف:١/١٣٥، وأسرار العربية:١١٩.

(٢) ينظر: الإنصاف:١/١٣٤ .

(٣) الإنصاف:١/١٣٥.

(٤) ينظر: المصدر نفسه:١/١٣٥.

(٥) معاني القرآن:٢/٤٢.

ويتضّح من ذلك أنَّ الفرّاء يرجِّح لغة تميم وغيرهم ويعدّها القياس، وذهب ثعلب ذلك المذهب مرجحًا رأي الفرّاء فيها[١].

ولم نقف على من ردَّ لغة الرفع من نحويي الكوفة، وكذلك كثير من البصريين الذين ذكروا الوجهين في إعمال "ما" كالمبرِّد وابن السَّراج والسّيرافي وغيرهم[٢]. إلّا أنَّ منهم من خطَّأ لغة الرفع، كالزّجاج الذي عدَّ لغة الحجازيين هي الصّحيحة؛ لأنَّ كتاب الله ولغة الرسول أقوى اللغات وأصحّها، زاعمًا أنَّ ذلك مذهب الخليل وسيبويه[٣].

بيد أنَّ سيبويه رجَّح لغة تميم في القياس إذ عقد لذلك بابًا وسمه بـ "ما أُجْرِى مَجْرى لَيْسَ في بعض المواضع" فبيَّن أنَّ ثمَّة اختلاف بين "ما" و "ليس"؛ لأنَّ ما لا يكون فيها إضمار الفاعل كما في ليس، فضلًا عن اعتلاله بالعلل التي اعتلَّ بها الكوفيون، لنقض تلك المشابهة، منها أنَّ "ما" حرف، و"ليس" فعل فليست هذه كتلك[٤]، وهو بذلك ينفي إعمال "ما" لعدم اختصاصها كما في حروف الاستفهام والعطف، إذ تدخل مرَّة على الأفعال وأُخرى على الأسماء[٥]، وهو بذلك يوافق مذهب الكوفيين في دليلهم على عدم إعمال "ما" بيد أنَّه يخالفهم في نصبهم لخبرها بحذف الخافض.

وتابع المتأخرون جمهور البصريين في توجيه خبر "ما" كالزمخشري وابن الشجري وابن الخشّاب(ت:٥٦٧هـ) والعكبري وغيرهم، إلّا أنَّ الزمخشري والعكبري حملا الباء من قولك: "ما زيدٌ بقائم" على أنَّها زائدة جاءت لتوكيد الخبر[٦]، خلا ابن يعيش الذي توسَّط الرأيين في توجيه هذه المسألة، إذ قرَّر أنَّ عدم الإعمال أقيس إلّا أنَّ الإعمال أفصح لأنّها لغة القرآن وبها نزل،

---

(١) ينظر: مجالس ثعلب:٢/٥٩٦-٥٩٧.

(٢) ينظر: المقتضب:٤/١٨٨، والأصول في النحو:١/٩٢، وشرح السّيرافي:١/٣٢٢ .

(٣) ينظر: معاني القرآن:٣/١٠٧.

(٤) ينظر: الكتاب:١/٥٧.

(٥) ينظر: شرح السّيرافي:١/٣٢٢.

(٦) ينظر: المفصّل: ٤٢٥، وأمالي ابن الشجري:٢/٥٥٥، المرتجل:١٧٥، والتبيين ٣٢٤ .

ونقل نصًا عن الأصمعي أنَّه قال: ((ما سمعته في شيء من أشعار العرب))[١]، يعني نصب خبر "ما" المشبّهة بـ "ليس"[٢]. ونُقل عن بعض النحويين أنّه فتَّش في دواوين العرب ليتثبَّت من قول الأصمعي فلم يجد سوى ثلاثة أبيات، اثنان منها مُختَلفٌ فيهما[٣].

ويبدو للباحث ممَّا تمَّ عرضه من حجج وأدلّة قياسية أمورًا جديرةً بالملاحظة، الأول: أنّ الخلاف في هذه المسألة نابعٌ من تصورين، أحدهما: ديني، إذ إنَّ قدسيّة القرآن دعتهم إلى الاعتداد بهذا الوجه من القياس لِما جاء به المصحف الشريف من مواضع تثبت عمل ما الحجازية، ليكون حجّة في القياس والتقعيد، والآخر: لهجيّ، فالحجازيون يشبِّهون "ما" بـ "ليس" والتميميّون وغيرهم من القبائل يهملونها، ويبقون الجملة الاسمية على حالها، وهذا الإهمال هو القياس عند سيبويه والكوفيين كذلك، على الرغم من مخالفتهم له في نصب خبرها على حذف الخافض.

والثاني: قدّم لنا أبو البركات صورة لتعارض القياسين، إذ أهمل الكوفيون "ما" قياسًا على حروف الاستفهام؛ فكان عدم الاختصاص هو علَّة الإهمال عندهم، وقاس البصريون "ما" على "ليس" لشبهِها بها من وجوه عدَّة بيد أنَّ هذا القياس فيه نظر، ولاسيَّما أنَّ سيبويه ينقضه ولا يقرُّ بذلك الشَّبه فليست "ما" كـ "ليس"، وعلى الرغم من أنَّ أبا البركات يعضِّد قياس البصريين بأدلَّة قرآنية.

والثالث: أنَّ ما نقضه أبو البركات من دليل الكوفيين القياسي لا حجَّة له به، فعدم إعمال "ما" هو القياس وهذا ما أكّده سيبويه والفرّاء على حدٍّ سواء كما مرَّ، على الرغم من جواز نصب خبرها في لغة القرآن، فما قرَّره الفرَّاء من أنَّها منصوبة على حذف الخافض لم يكن مُرضيًا؛ لأنَّ الخافض إذا نُزع إنَّما ينتصب الاسم الذي بعده إذا كان الجار والمجرور في حالة نصب، وكذلك الحال إذا كانا في حالة رفعٍ، والله تعالى أعلم.

---

(١) شرح المفصل:١/٢٦٨.

(٢) ينظر: شرح المفصّل:١/٢٦٨.

(٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن:٣/١١٥.

لام لعلَّ بين الأصالة والزيادة

تباينت وجهات نظر النحويين في توجيه "لام لعلّ"، فمنهم من يعدّها أصلًا مع الحرف، ومنهم من يجعلها في عِداد الزوائد، إذ ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ اللام الأولى في "لعلّ" أصلية، وذهب البصريون إلى أنَّها زائدة))[١].

وعلى الرغم من تباين لهجات العرب في "لعلّ" بين إبدالٍ أو حذفٍ أو زيادةٍ، بيد أنَّ زيادة اللام الأولى محطُّ خلاف بين نحويي المِصرَين، فالمتتبّع لآراء النحويين في تلكم المسألة يلحظ أنَّ الكوفيين استشهدوا بأدلَّة نقلية وردت فيها "لعلّ" عاريةً من اللام، بيد أنّهم حملوا ذلك على ما قالت به العرب، مثبتين أصالة اللّام فيها، فضلًا عن ذلك فإن التصوُّر الذهني والمنطقي ليس بعيدًا عن تلك الأدلَّة، إذ ذكر ذلك الفرّاء وابن خالويه، وكذلك الجرمي من البصريين [٢]، مخالفًا أهل مذهبه، إذ تبنَّى جمهور البصريين زيادة اللّام الأولى من "لعل"، منهم المبرِّد والزّجاج وابن السّراج الذي أجاز الوجهين وابن جني الذي عدّها مؤكدة[٣] مرجّحين مذهب سيبويه[٤] الذي حمل "لعلّ" على الحكاية، وتابعهم في ذلك الزمخشري[٥] من المتأخرين.

ومن نافلة القول أنْ نشير إلى أنَّ هذه المسألة من مسائلَ قلائل أيَّد فيها أبو البركات مذهب الكوفيين، وتابعه في ذلك العكبري وأبو حيان وغيرهما من المتأخرين[٦].

واحتجَّ الكوفيون لمذهبهم هذا متمسّكين بأنَّ الأصل في حروف المعاني ألَّا تكون من الزوائد، فكما أنَّ الألف في "ما" و "يا"، لا يحكم بزيادتها أو انقلابها على الرغم من وجودها في الأسماء والأفعال زائدة، فكذلك كانت "اللّام" في "لعلّ" أصليّة وإن كانت من حروف الزيادة التي كقولهم:

---

(١) الإنصاف:١/١٧٧.

(٢) ينظر: كتاب فيه لغات القرآن:١٠٣، ومعاني القرآن، الفرّاء:٣/٢٣٥، والزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري:٢/٢٩٣، وإعراب القراءات:٤٩٠، وشرح المفصّل:٤/٥٧٣.

(٣) ينظر: المقتضب:٣/٧٣، والأصول في النحو:٢/١٠٥، واللامات، الزّجاجي:١٣٥، وسرّ صناعة الإعراب:٢/٨٢.

(٤) ينظر: الكتاب:٣/٣٣٢.

(٥) ينظر: المفصّل:٤٠١.

(٦) ينظر: الإنصاف:١/١٧٧، وشرح ديوان المتنبي:٣/١٦٥، والتذييل والتكميل:٥/١٧٧.

"اليوم تنساه"[١]، فضلًا عن ذلك فإنَّ اللاّم على وجه الخصوص وإنْ كانت زائدة فلا تكاد تكون تلك الزيادة إلَّا شاذّةً، كقولهم: زيدل، وعبدل ونحوهما، ((فإذا كانت اللاّم لا تُزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلّا على طريق الشذوذ فكيف يحكم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة بحال؟))[٢].

فيما احتجَّ البصريون بزيادة اللام من "لعلّ" قياسًا على ما استدلَّ به الكوفيون من أدلَّة شعرية يستعملون فيها "لعلّ" عاريةً من اللاّم[٣]، قال نافع بن سعد الطائي:[٤].

وَلَسْتُ بِلَوَّامِ عَلَى الأمر بَعْدَ مَا يَفُوتُ، ولكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدّمَا

وقال آخر: [٥].

عَلَّ صُرُوفَ الدّهر أو دُولَاتِهَا تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنَ لَمّاتها

والحق أنَّ الكوفيين لم يستشهدوا بتلك الأدلَّة الشعرية إلّا لبيان لهجات العرب في "لعل"، إذ فصَّل الفرَّاء ذلك بأنَّ أهل الحجاز يقولون "لعلَّ" بالفتح، وبعض بني أسدٍ يقولون "لعلِّ"، فيخفضون بها، ومنهم من يقول "علِّ" يطرح اللام الأولى ويخفض بها أيضًا[٦]، مستشهدًا بتلك بتلك الأدلَّة التي احتج بها البصريون، وتابعه ابن خالويه موضحًا لما ذكره الفرَّاء ولم يكتفِ بذلك بل ذهب إلى تخطئة تلك اللغة فالخفض بها خطأ عند الكوفيين والبصريين، فتلك اللغات كلّها بمعنى لعلَّ[٧].

---

(١) ينظر: الإنصاف:١/١٧٧ .

(٢) المصدر نفسه:١/١٧٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:١/١٧٧،

(٤) البيت من الطويل: استشهد به المرزوقي، في شرح ديوان الحماسة٨١٧، والعكبري في شرح ديوان المتنبي:٢/١١٢، وابن هشام في شرح الألفية:٣/٧

(٥) البيت من مشطور الرجز: وهو مجهول القائل، إذ استشهد به الفرّاء: في كتاب فيه لغات القرآن:١٠٣، والزّجاجي في اللامات:١٣٥، وابن خالويه في إعراب القراءات:٣٨٧، وابن جني في الخصائص:١/٣١٧، وابن يعيش في شرحه:٣/٣٥٧، وابن مالك في شرح التسهيل:٢/٤٧ .

(٦) ينظر: كتاب فيه لغات القرآن:١٠٣.

(٧) ينظر: إعراب القراءات:٣٨٧ .

والذي يدلُّ على زيادتها أيضًا عند البصريين، قياسها وأخواتها المشبهات بالفعل عليه، ((إنّما عملت النصب والرفع لشبه الفعل؛ لأنَّ أنَّ مثل مَدّ، وليت مثل ليس، و"لكن" أصلها كِنَّ رُكِّبت معها "لا" كما رُكِّبت "لو" مع "لا" فقيل: لكنّ، وكأنَّ أصلها أنَّ أدخلت عليها كاف التشبيه، فكذلك لعلَّ أصلها علّ وزيدت عليها اللَّام))[١].

والظاهر أنَّ أبا البركات يذهب مذهب الكوفيين، ناقضًا ما جاء به البصريون من أدلّة وحجج، إذ ذكر أنَّ كثيرًا ما تُحذف تلك اللام من لعلَّ في أشعارهم لكثرة الاستعمال، لذا تباينت العرب بهذه الكلمة، فقالوا: لعلَّ، لعنَّ، ورَعَنَّ، وَعَنَّ، وَغَنَّ، ولَغَلَّ، وغَلَّ، وغيرها فلمَّا كثُرت هذه الكلمات في استعمالهم حذفوا اللام، وحذف اللام أوْلَى من العين، إذ يؤدي ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات، وهذا ممّا يُستثقل فيه اللفظ[٢].

أمَّا قول البصريين إنَّنا وجدناهم يستعملونها محذوفة اللام في معنى إثباتها، قياسًا على زيدل، وعبدل، فقد ردَّ أبو البركات ذلك فإنَّما جاء ذلك فيما يجوز دخول حروف الزيادة عليه، أمَّا حروف المعاني فلا يصلح أنْ تدخل عليها حروف الزيادة، وكذا لم يسلِّم أبو البركات بحجَّة البصريين إنَّ هذه الحروف أنَّما عملت لشبه الفعل في لفظه فقط، ((وإنَّما عملت لأنَّها أشبهته في اللفظ والمعنى، وذلك من عدَّة وجوه؛ أحدها: أنَّها تقتضي الاسم كما أنَّ الفعل يقتضي الاسم، والثاني: أنَّ فيها معنى الفعل؛ لأنَّ أنَّ وإنَّ بمعنى أكَّدت، وكأنَّ بمعنى شبَّهت، ولكنَّ بمعنى استدركت، وليت بمعنى تمنيت، ولعل بمعنى ترجيت، والثالث: أنَّها مبنية على الفتح كما أنَّ الفعل الماضي مبني على الفتح، إلى غير ذلك من الوجوه ... وهذه الوجوه من المشابهة بين لعلَّ والفعل لا تَبْطُل بأنْ لا تكون على وَزْنٍ من أوزانه، وهي كافية في إثبات عملها بحكم المشابهة، على أنَّه قد ظهر نَقْصُها عن سائر أخواتها لعدم كونها على وزنٍ من أوزان الفعل وأنَّه

---

(١) **الإنصاف:**١٨١/١ .

(٢) **ينظر: الإنصاف:**١٨٢/١.

لا يجوز أن تدخل عليها نون الوقاية كما يجوز في سائر أخواتها، فلا يكاد يُقال "لَعَلَّنِي" كما يقال "إِنَّنِي، وكأَنَّنِي))[١].

وكذا قياسهم زيادة اللام من "لعل" على "لكنَّ" فقولهم إنَّ "لكنَّ" مركَّبة من "كِنْ" وزيد عليها اللام، محكوم عليه بالفساد عند أبي البركات، كيف لا وهو دليل الكوفيين في مسألة أخرى وقد نقضه على لسان البصريين، فهم لا يقرُّون بصحّة زيادة "اللام" في "لكن"، ويعدّون هذا فاسدًا، فالقياس على الفاسد فاسد[٢].

والحق أنَّ البصريين لم يكونوا على مذهب واحدٍ في هذه المسألة، إذ ذهب الأخفش إلى أنَّ تلك اللام مضافة و "علّ" مضاف إليه، واستضعف الجرميّ أنْ تكون تلك اللام زائدةً، ذاهبًا مذهب الكوفيين فيها[٣]، أمَّا ابن السّراج فلم يرجِّح زيادة اللام، بل توسّط بين المذهبين عازيًا ذلك إلى لغات العرب بقوله: ((وقال أَصحابنا: إنَّ اللام في "لعل" زائدة؛ لأنَّهم يقولون عَلَّ، والذي عندي أنَّهما لغتان وأنَّ الذي يقول لَعلَّ لا يقولُ عَلَّ إلا مستعيرًا لغةَ غيره؛ لأَنِّي لَم أَرَ زائدًا لغير معنًى، فإنْ قيل، إنَّها زيدت توكيدًا فهو قولٌ، ومن ذلكَ كأَنْ بُنيت الكافَ للتشبيه مع أنَّ وجُعلت صدرًا، ولولا بناؤها معها لم يجز أن تبتدئ بها إلَّا وأنتَ تريد التأخير))[٤] وهو بذلك يضع شرطًا للحكم على الحرف بالزيادة إذا لحق الحرف المبني، وهو أنَّ تؤدي تلك الزيادة إلى معنى، فلم يجد ذلك الشرط حاضرًا في لام لعل، بدليل أنَّه حمله على لغات العرب، بيد أنَّنا نجد الزّجاج يذهب إلى غير ذلك، ويقرِّر إجماع النحويين على زيادة اللام من "لعل"، ولا ندري على أي سندٍ استند، فواضحٌ خلافهم فيها كما تبيَّن[٥] وذهب ابن جني إلى هذا المذهب أيضًا، وما

---

(١) الإنصاف:١/١٨٢-١٨٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه:١٨٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن، الأخفش:١/١٣١، وشرح المفصّل:٤/٥٧٢.

(٤) الأصول في النحو:٢/٢٢٠.

(٥) ينظر: اللامات:١٣٥ .

جاءت تلكم الزيادة إلا للتأكيد فالأصل عنده فيها هو "علَّ"، بالرغم من تتبّعه للغات العرب فيها وإثبات ذلك بأدلَّة شعرية[١].

وعلى الرغم من خلاف النحويين من أهل البصرة في توجيه اللَّام من "لعل" إلّا أنّهم ما برحوا يدورون في فَلَك سيبويه، الذي حمل "لعل" على الحكاية، أمّا اللّام فهي زائدة عنده، أما ترى أنّهم يقولون "علَّك" كما يقولون "لعلَّك"، وكذلك قياسه اللام على الكاف في كأنَّ[٢]. وممّا تجدر الإشارة إليه أنَّ السيرافي لم يتطرق إلى هذه المسألة في شرحه، على الرغم من نصّ سيبويه الواضح فيها، والأغرب من ذلك أنَّنا نلحظ بعض أهل هذه الصنعة مَنْ يذكر أنَّ سيبويه عدَّ "لعل" حرفًا بكماله، إذ لا زيادة فيه[٣].

وليس بعيدًا عن ذلك نجد صدى هذا الخلاف وصل المتأخرين أيضًا، إذ وجدنا الزمخشري ذاهبًا إلى أنَّ اللام زائدة متابعًا بذلك أبا العباس المبرِّد[٤]. وذهب العكبري مذهب الكوفيين[٥]. فيما توسّط موفق الدين وأبو حيان بين المذهبين، إذ حملا اختلاف ألفاظ "لعل" على ما تكلّمت به العرب من لهجات متابعين ابن السّراج فيما ذهب إليه[٦].

من ذلك يتجلّى للباحث أمران جديران بالاهتمام أحدهما: أنَّ هذه المسألة لم تكن خلافية بين أهل البلدين فحسب، وإنَّما دبَّ الخلاف فيها بين نحويي البصرة أنفسهم، إذ لم يكونوا على رأيٍ واحدٍ فيها، فمنهم من عدَّها زائدة ومنهم من تابع الكوفيين الذين ذهبوا إلى أصالة اللام، وفريق ثالث جمع بين المذهبين لِما قالت به العرب من لهجات، إذ لا زيادة متحصّلة وإنّما جاء اختلاف الفاظها من اختلاف لغات العرب، وهذا ما تطمئن إليه نفس الباحث وفاقًا لما تقدّم عرضه.

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب:٨٢/٢ .

(٢) ينظر: الكتاب:٣٣٢/٣.

(٣) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح:١٧٤/١، لسان العرب:٤٧٣/١١ .

(٤) ينظر: المفصّل:٤٠١ .

(٥) ينظر: شرح ديوان المتنبي: ١٦٥/٣ .

(٦) ينظر: شرح المفصّل:٥٧٢/٤، والتذييل والتكميل:١٧٧/٥.

والآخر: أنَّ ما نقضه أبو البركات للأدلَّة القياسية التي استدلَّ بها مَن قرّر زيادة اللام كان الأصوب، بدليل أنَّ البصريين استدلَّوا بما حكموا عليه بالفساد في مسألة أخرى، وهو قياسهم لام لعل على لام كي كما أسلف البحث، فالقياس على الفاسد فاسد، والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني

نقض قياس الشّبه

كثُرت مسائل النحويين في القياس، إذ يعدُّ بمثابة الرابط للقواعد النّحوية، فإذا وجدوا ما يخالف تلك القواعد أوّلوها وحلّلوها وعلّلوها حتى ألحقوا الفروع بالأصول وحملوها عليها، ولعلَّ من أهمّ أنواع القياس هو قياس الشّبه، إذ يعرّفه أبو البركات بقوله: ((أنْ يُحمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشّبه غير العلَّة التي عُلق عليها الحكم في الأصل))[١]، ويستدلُّ على بحمل المضارع على الاسم لمشابهته له بالاختصاص فقولك: "يقوم" تدلُّ على الحال والاستقبال، فإذا أُدخلت عليه السّين اختصّ بالاستقبال، كما في قولك: "رجل" فإنَّه يدل على كل الرجال، فإذا أُدخلت عليه الألف واللام اختص برجل معين فأشبه الفعلُ الاسمَ بهذه العلّة وحُمل عليه.

فالعلَّة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه هي الاختصاص بعد الشياع[٢]، وهذا يعني أنَّ قياس الشَّبه قائم على نقض إيجاب العلَّة، فالحكم ينتقل إلى المشبَّه الخالي من علَّة المشبَّه به، وهذا قد يدخل فيما يُسمى بزوال العكس، وهو بقاء الحكم مع زوال علَّته، فالعكس شرط من شروط إيجاب العلَّة للحكم، فهو مخالف لقياس العلَّة؛ لأنَّه قائم على مراعاة إيجاب العلَّة[٣].

أمّا قوة هذا النوع من القياس في الاستدلال، فيصرّح أبو البركات بأنَّه معمول به عند أكثر العلماء وهو عنده ((قياس صحيح يجوز التمثيل به في أوجَه الوجهين كقياس العلَّة ؛ لأنَّ قياس العلَّة إنما جاز التمسُّك به لأنَّه يوجب عليه الظن وهذا القياس يوجب عليه الظن فجاز التمسّك به؛ لأنَّ مشابهة الفرع للأصل تقتضي أنْ يكون حكمه مثل حكمه))[٤].

---

(١) **لمع الأدلة: ١٠٧.**

(٢) **ينظر: المصدر نفسه: ١٠٨.**

(٣) **ينظر: المصدر نفسه: ١٠٩ .**

(٤) **المصدر نفسه، ١٠٩ .**

ويُنقض ذلك الشبه بزوال وجه الشَّبه بين المقيس والمقيس عليه على الرغم من أنَّه ((ليس من شرط أنْ يكون المقيس مساويًا للمقيس عليه في جميع أحكامه، بل لا بدَّ أنْ يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه))[١].

كما يرى أبو البركات أنَّه قد لا يبطل العمل، أو قياس الشَّبه زوال أحد جوانب الشَّبه بين المقيس والمقيس عليه؛ لأنَّ قياس الشَّبه لمَّا لم يقم على علَّة الأصل جاز أنْ يحمل المشبه على المشبه به لعدَّة أوجه شبهية كما في حمل المضارع على الاسم وغيره[٢].

---

(١) **الإنصاف:١/١٣٣.**

(٢) **ينظر: أسرار العربية:٤٩ .**

المطلب الأول: نقضه في الأسماء

تقديم خبر مازال وأخواتها عليهن

أثار تقديم خبر "مازال" ونحوها اهتمام النحويين كثيرًا، إذ يُعملون فيه القياس والنّظر المنطقي وذلك لشحّة الشّواهد التي يُعتمد عليها في الوصف والتقعيد، إذ نجد أبا البركات يعقد مسألة خلافية بقوله: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز تقديم خبر "ما زال" عليها، وما كان في معناها من أخواتها، وإليه ذهب أبو الحسن بن كَيْسَان، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز ذلك، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء من الكوفيين، وأجمعوا على أنَّه لا يجوز تقديم خبر "ما دَامَ" عليها))[١].

والمتفحّص في تراث شيخيّ الكوفة الكسائي والفرَّاء ومن تابعهما كثعلب[٢] يجد أنَّهم لم يجيزوا تقديم خبر ما زال عليها مؤيدين مذهب البصريين فيها، إلّا ما نُقل عن بعض الكوفيين أنّهم أجازوا ذلك، أمّا البصريون فلم يشذّ عنهم إلَّا ابن كَيْسَان الذي تابعهم في كثير من المسائل النحوية، إذ إنَّه أجاز تقدُّم خبر "ما زال" عليها[٣].

والمتتبّع لموقف أبي البركات من هذه المسألة في (أسرار العربية) يجد أنَّه زعم إجماع النحويين على عدم جواز تقدُّم خبر "ما دام" عليها، أمَّا الأفعال الناقصة فقد نصّ على جواز تقدّم خبرها عليها ما لم تُصدّر بـ "ما" كقولك "لا زال" أو لايزال وغيرها، أمّا ما صُدِّرت بـ "ما" فلا يجوز؛ لأنّها أشبهت حروف الاستفهام فكما أنَّ حروف الاستفهام لا يعمل ما قبلها فيما بعدها كذلك هاهنا[٤].

فاحتجَّ الكوفيون لمذهبهم –كما ذكر أبو البركات– بأنَّ "زال" تحمل معنى النّفي فلمَّا دخلت عليها "ما" النافية صارت إيجابًا، فنفي النفي إيجاب، وبذلك يشبِّهون "مازال" بـ "كان" ، فكما

---

(١) **الإنصاف:١٢٦/١، وينظر: أسرار العربية: ١١٧ .**

(٢) **ينظر: معاني القرآن، الفرّاء:٢٨١/٣ .**

(٣) **ينظر: شرح الكافية:٣٩٨/١ .**

(٤) **ينظر: أسرار العربية: ١١٧ .**

يجوز أنْ تقول: "قائمًا كان زيد" فكذلك يجوز أن تقول: "قائمًا ما زال زيد"، ولذلك لم يقولوا "ما زال زيدٌ إلّا قائمًا" كما منعوا ذلك في كان كقولك: "كان زيدٌ إلّا قائمًا"؛ لأنَّ "إلّا" إنَّما يؤتى بها لنقض النفي، كقولنا: "ما مررت إلّا بزيد" فنفيت المرور أولًا ثم أثبتّه لزيد بـ "إلّا" وأبطلت النفي بها[١]. ومنها قول الشاعر:[٢].

حَرَاجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلا مُنَاخَةً على الخَسْفِ أَو نَرْمِي بِها بلدًا قَفْرَا

واحتجَّ البصريون على منع تقديم خبرها؛ لأنَّ "ما" في "مازال" إنَّما جاءت للنفي ((والنفي له صدر الكلام، فجرى مَجْرَى حرف الاستفهام في أنَّ له صدر الكلام... وكما أنَّ حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك ههنا، ألا ترى أنَّك لو قلت في الاستفهام "زيدًا أَضَرَبْتَ" لم يجز، لأنَّك تقدّم ما هو متعلّق بما بعد حرف الاستفهام عليه فكذلك ههنا، إذا قلت "قائمًا ما زال زيدٌ" ينبغي أنْ لا يجوز لأنَّك تقدّم ما هو متعلّق بما بعد حرف النفي عليه))[٣].

وبهذا القياس البصري ينقض أبو البركات الدليل القياسي الذي زعم أنّه ممّا تبناه الكوفيون، فما كان في معنى النّفي صار إيجابًا، ولذا صحّ دخول "ما" النافية على "زال" فإذا ثبت ذلك النّفي بدخول "ما"، فلا يجوز أنْ يعمل ما قبلها فيما بعدها؛ لأنَّها تستحق صدر الكلام قياسًا على حروف الاستفهام[٤].

أمَّا "ما دام" فيعلّل أبو البركات عدم جواز تقدّم خبرها عليها؛ لأنَّ "ما" مصدرية وليست نافية وهذا المصدر جاء بمعنى الظرف كقولك: "لا أفعل هذا مادامَ زيدٌ قائمًا" فالتقدير فيه: "زمن دوام زيد قائمًا"، وإذا كانت "ما" مِن "ما دام" بمنزلة المصدر فلا يجوز تقدّم صلة المصدر عليه[٥].

---

(١) ينظر: الإنصاف:١/١٢٦.

(٢) البيت من الطويل: انشده ذو الرّمة بن غيلان بن عقبة، في شرح ديوانه للباهلي:٣/١٤١٩، استشهد به سيبويه:٣/٤٨، والفرّاء في معانيه:٣/٢٨١، والفارسي في الحلبيات:٢٧٣، والزمخشري في المفصّل:٣٥٣، والبغدادي في الخزانة:٩/٢٥١ .

(٣) الإنصاف:١/١٢٩ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه:١/١٢٩.

(٥) ينظر: الإنصاف:١/١٢٩.

بيد أنَّ شيخيّ الكوفة لم يكن لهما رأي مخالف لما قرَّره نحويو البصرة، إذ نُقل عن الكسائي أنّه روى عن هشام، منعه لتقدّم الخبر[١]، وتابعه في ذلك تلميذه الفرّاء عند توجيهه للشاهد الشعري المتقدِّم ذكره بقوله: ((فلم يُدخل فيها إلّا "إلّا" وهو ينوي بها التمام وخلاف: يزال؛ لأنّك لا تقول "ما زلت إلّا قائما"))[٢]، وكذلك ثعلب الذي عاب على ذي الرمّة ما قاله في البيت الشعري[٣]، فـ "ما" جَحْد و"إلّا" إثبات ولا يجتمع جحدٌ وإثبات، فلو أنَّهم أجازوا تقدّم خبر مازال عليها لبان ذلك من توجيههم لهذا البيت في جعل "مازال" مثبته كما زعم أبو البركات أنَّه مذهبهم، فهم بذلك لم يخرجوا عن موقف جمهور النحويين، خلا ما نقله المتأخرون عن بقية الكوفيين إجازة التّقديم؛ لأنَّ "ما" والفعل صارا بمثابة الإثبات[٤].

وذهب إليه ابن كَيسَان[٥] مخالفًا لجماعته الذين ذهبوا إلى منع تقدّم خبر "ما زال" عليها، كابن السَّراج والسّيرافي، وتابعهم في ذلك أبو علي الفارسي، بيد أنَّ ما يُلحظ عليهم احتجاجهم بالحجَّة التي ساقها أبو البركات على أنَّها من حجج الكوفيين، إذ نجد ابن السّراج والسِّيرافي يعدَّان "ما" نافية و "زال" كذلك ونفي النفي إيجاب لذا لا يجوز قولك: ما زال زيد إلّا قائمًا[٦]. وذهب المتأخرون هذا المذهب مستدلّين بما استدلَّ به من سبقهم من النحويين، إذ لم نقف على من أجاز تقدّم خبر "مازال" ونحوها عليها إلّا ما وجدناه من تعليلات مختلفة للمنع كتعليل ابن الورّاق في عدم تقدّم الخبر؛ لأنَّ "ما" وإن كانت للنفي فهي حرف ((والحروف ضعاف وليست لها قوة الفعل، فلم يجز تقديم ما أوجبه حكمها عليها لضعفها، فلهذا لم يتقدّم الخبر على "مازال" ولا على ما في أولّه "ما" للنفي من سائر الأفعال))[٧].

---

(١) ينظر: الانصاف:١٢٧/١، خزانة الأدب:٢٥١/٩.

(٢) معاني القرآن: ٢٨١/٣.

(٣) ينظر: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، أبو عبد الله المزربان:٢١٧ .

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:١٦٨/١

(٥) ينظر: شرح الكافية:٣٩٨/١

(٦) ينظر الأصول في النحو:١٨٤/٢، وشرح السّيرافي:٢٩٨/١، المسائل الحلبيات:٢٦٦-٢٦٧.

(٧) علل النحو:٢٥٥.

وليس بعيدًا عن ذلك مذهب الزّمخشري الذي استدلَّ بالحجَّة التي ساقها أبو البركات على أنَّها من حجج الكوفيين، فحكم "مازال" عنده كحكم كان في كونها للإيجاب، على الرغم من ذلك لم يُجِز قولك: "ما زال زيدٌ إلّا قائمًا"، إذ يصف بيت ذي الرَّمة بالخطأ[١]، فيما أجاز ابن الأثير تقدّم خبر "ما زال" على اسمها، إلّا أنّه تابع الجمهور في منع تقدَّم ذلك الخبر عليها ومستدلّا بما استدلوا به من أدلّة قياسية[٢].

ومن ذلك يبدو للباحث أمران يجب الوقوف عندهما، أحدهما: لم يكن لمشايخ الكوفة كالكسائي والفرَّاء وغيرهم رأي مخالف لما ذكره جمهور النحويين في منع تقديم خبر "ما زال" عليها على الرغم من محاولة الفرّاء توجيه ما قاله ذو الرّمة، وهو حال البصريين أيضًا فقد اختلفوا في توجيهه فمنهم من خطأه ومنهم من عدَّ "إلّا" متقدّمة لفظًا على نية التأخير، لذا يجد الباحث أنّ الكوفيين لم يجيزوا تقديم خبر مازال عليها ولاسيما ما لحظناه أنّ نفرًا قليلًا من النحويين من تابع أبا البركات في نسبة هذا المذهب إلى الكوفيين، على الرغم من أنَّ أبا البركات لم ينسبه للكوفيين في (أسرار العربية) عند عرضه للمسألة.

والآخر: وبناءً على ما تقدّم فإنَّ ما نقضه أبو البركات من الدليل القياسي الذي ساقه إلى الكوفيين لم يكن موفقًا فيه، إذ لم يكن دليل الكوفيين فحسب، بل استدل به جلّ نحويي البصرة كما تبين وكذلك من تابعهم من المتأخرين، فـ "ما" للنفي و"زال" كذلك، فنفي النفي إيجاب، فبذلك أشبهت كان في أنّها موجبة، وهذا الدليل لمسناه عند ابن السّراج والسّيرافي والفارسي وجلّ المتأخرين، فهو دليل البصريين القياسي كما أنّه دليل مشايخ الكوفة، ويرى الباحث من بين سطور أبي البركات ما يؤكد أنَّه رمى بظهر الغيب حينما ذكر في أسرار العربية أنَّ هذا التقديم أجازه بعض النحويين تحديدًا لهم بأنَّهم كوفيون، فإن الباحث يشم من هذا التناقض المقالي لأبي البركات رائحة التحامل وعدم الانصاف بما أورده من حكم قد تتسع به العربية فيستثمر في الكلام، والله تعالى أعلم.

---

(١) **ينظر: المفصّل:٣٥٣ .**

(٢) **ينظر: البديع:٤٧٣/١ .**

تحمُّل الخبر الجامد ضمير المبتدأ

الخبر جزء أساسي من الجملة الاسمية يكمّلها مع المبتدأ الذي ليس بوصف، ليتمّ به معناها، فالمفرد منه إمّا مشتقّ أو جامد، إذ ساق أبو البركات مسألة خلافية في تحمّل الخبر الجامد للضمير فقال: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ خبر المبتدأ إذا كان اسمًا محضًا[١] يتضمّن ضميرًا يرجع إلى المبتدأ، نحو "زيد أخوك، وعمرو غُلَامُكَ" وإليه ذهب علي بن عيسى الرُّمَّانِيّ من البصريين، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يتضمّن ضميرًا))[٢].

وممّا يتضّح أنَّ ما نقله النحويون حجةً للكوفيين في هذه المسألة[٣]، وإنْ لم نقف عليها في مصنفاتهم، إذ نجدهم متكئين على المعنى في مشابهة الاسم الجامد للبِنى التي تقوم مقام الفعل، بيد أنَّ البصريين لم يجيزوا ذلك، فتحمُّل الضمائر لا يكون إلّا من جانب اللفظ، وهذا ما نصَّ عليه المبرِّد وابن السّراج والسَّيرافي ومن تابعهم[٤]، ذاهبين مذهب الأقدمين كسيبويه[٥]، أمّا المتأخرون فقد ذهبوا مذهب البصريين إلّا الرّماني(ت:٣٨٤هـ) الذي ذهب إلى ما ذهب إليه الكوفيون[٦].

ولا جرَم أنْ نبيّن موقف أبي البركات من هذه المسألة في (أسرار العربية) التي ذكرها بضرب من الاختصار ذاهبًا مذهب البصريين، وناعتًا قياس الكوفيين بالفساد[٧].

---

(١) أراد المصنف بلفظ "المحض" : الاسم الجامد، فالمشتق ما تضمن معنى الفعل، أي مشوب برائحة الفعل، أمّا الجامد: فهو اسم خالص لا يشوبه من الفعل شائبة، وهذا ما سيتضح عند عرض المسألة، وقد جاء هذا الإيضاح من كلام ابن يعيش في شرحه:٢٢٩/١، وما نقله محمد محيي الدين في الانتصاف:٤٨/١

(٢) الإنصاف:٤٨/١، وينظر: أسرار العربية:٧٥.

(٣) ينظر: شرح السّيرافي:٢٩٦/٢، والمحتسب:٤٤٨/١، والتبيين:٢٣٦، وشرح المفصَّل:٢٢٨/١.

(٤) ينظر: المقتضب:١٠٠/٣، ٢٧٤، و١٢٨/٤، والأصول في النحو:٦٢/١، وشرح السّيرافي:٢٩٦/٢، والتعليقة على كتاب سيبويه:٢٦٠/١.

(٥) ينظر الكتاب:٣٦٦/١ .

(٦) ينظر: المفصّل:٤٨، والبديع في علم العربية:٦٨/١، والتبيين: ٢٣٦، وشرح المفصَّل:٢٢٨/١ .

(٧) ينظر: أسرار العربية: ٧٥.

واحتجّ الكوفيون لمذهبهم في تحمّل الخبر للضمير لمشابهته الصفة فقولك: "زيدٌ أخوك" بمعنى قريبك، و "عمرو غلامك" بمعنى خادمك، فـ "قريبك وغلامك" يتحمّلان كل واحد منهما الضمير، وممّا لا خلاف فيه أنَّ الخبر الصفة متضمن للضمير، فبذلك الشّبَه وجب أنْ يكون للخبر الجامد ضمير يعود إلى المبتدأ[١].

واحتجَّ مَن منع تضمُّن ذلك الضمير العائد إلى المبتدأ وهم جمهور البصريين بأنَّ الاسم المحض ليس كالصفة، فلمّا لم يكن كالصفة مُنع من تحمل الضمير؛ ((لأنَّ الأصل في تضمّن الضمير أنْ يكون للفعل، وإنّما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابها له ومتضمنا معناه كاسم الفاعل والصفة المشبهة به نحو "ضارب، وقاتل، وحسن، وكريم" وما أشبه ذلك، وما وقع الخلاف فيه ليس بينه وبين الفعل مشابهة بحال، ألا ترى أنَّك إذا قلت "زيد أخوك" كان أخوك دليلًا على الشخص الذي دلّ عليه زيد، وليس فيه دلالة على الفعل))[٢].

وبحجّة البصريين ينقض أبو البركات قياس الكوفيين بعد وصفه له بالفساد؛ ((لأنَّه إنَّما جاز أن يكون قريبك وخادمك متحملا للضمير؛ لأنَّه يشابه الفعل لفظًا ويتضمنه معنى، وهو الأصل في تحمّل الضمائر، ولا شُبهَة في مشابهة اسم الفاعل والصفة المشبهة به للفعل))[٣].

أمَّا "أخوك وغلامك" فما من شكّ أنَّها أسماء ولا شَبَه لهما بالأفعال من أي جهة، فهي عارية عن حروف الفعل، فلا يصحّ أنْ تتحمّل الضمير بخلاف الصفات التي تتحمّل الضمير فقولك: "خادم" على وزن "يخدم" فالصفة المشبّهة تتضمّن حروف الفعل، فقياس تلك الأسماء الجامدة على بِنىً تقوم مقام الفعل لا يُوجِب أنْ تكون شبيهة بالفعل[٤].

ونُقل عن الكسائي أنَّ الخبر لا بد له من ضمير عائد إلى المبتدأ وإن لم يكن اسمًا مشتقًا من فعل، كقولك: "زيدٌ أخوك"[٥]، ونقل عن الكوفيين أنَّ الخبر وإن لم يكن صفة إلّا أنَّه جاء

---

(١) ينظر: الانصاف:٤٨/١، وأسرار العربية:٧٥ .

(٢) الإنصاف:٤٨/١-٤٩ .

(٣) المصدر نفسه: ٤٩/١ .

(٤) ينظر: الإنصاف:٤٩/١.

(٥) ينظر: المحتسب:٤٤٨/١ .

بمعنى الصفة فقولك: ((زيد أخوك"، و"جعفر غلامك"، لم ترد الإخبار عن الشخص بأنَّه مسمّى بهذه الأسماء، وإنَّما المُراد إسناد معنى الأخوّة، وهي القرابة، ومعنى الغلامية، وهي الخدمة إليه وهذه المعاني معاني أفعال))[١].

ولم يقرّ البصريون بذلك إلّا نحوي منهم وهو الرّماني الذي ذهب مذهب الكوفيين فيها[٢]، أمّا جمهورهم فمنعوا لحاق الضمير للاسم الجامد، وإن كان الخبر مسندًا إلى المبتدأ بمعنى الأخوّة وهذا ما قرّره المبرّد بقوله: ((فإن قيل أخبر عن زيد قلت: الذى هو أخوك زيد وإن قيل: أخبر عن "الأخ" قلت: الذى زيد هو أخوك ... فإن قال: أخبر عن "زيد" قلت: الكائن حسنًا وجهه زيد فإن قال: أخبر عن "حسنًا وجهه" قلت: الكائن زيد إياه حسن وجهه فإن قيل: أخبر عن "وجهه" لم يجز؛ وذلك لأنَّه يضع في موضع "وجهه" ضميرًا فإن رجع ذلك الضمير إلى الذى لم يرجع إلى زيد شيء فبطل الكلام وإن رجع إلى زيد، لم يرجع إلى الذى في صلته شيء))[٣].

وذكر ابن السّراج أنَّ الخبر ينقسم على قسمين أحدهما: الخبر الذي يكون كالمبتدأ في المعنى كقولنا "زيدٌ أخوك" فلا ضمير فيه عائد؛ وذلك إنْ قيل مَن "أخوك" نقول "زيد"، والآخر: لا يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى بذلك توجب الحاجة أنْ يظهر الضمير كقولك: "عمرو ضربته، وزيد ضربت أباه" فإن لم يكن على هذين القسمين فالكلام محال عنده[٤]، فالضمير لا يكون إلّا مع الفعل أو ما في معناه، وإلى ذلك ذهب السّيرافي[٥] ، وعلى هذا فهم متابعون لمذهب سيبويه الذي اعتلّ لعدم الحاجة إلى ذلك الضمير بأنّ تلك الأسماء لا يُتوهَّم في معناها، وليست بفعل فلا يكون فيها إلّا الرفع، ولا حاجة للضمير فيها[٦].

---

(١) شرح المفصل:١/٢٢٩ .

(٢) ينظر: شرح المفصّل:١/٢٢٩.

(٣) المقتضب:٣/١٠٠.

(٤) ينظر: الأصول في النحو:١/٦٢ .

(٥) ينظر: شرح السّيرافي:٢/٢٩٦.

(٦) ينظر: الكتاب:١/٣٦٦.

وتباينت مواقف المتأخرين من هذه المسألة، فمنهم مَن وافق مذهب سيبويه وجمهور البصريين، كالزمخشري الذي قسَّم الخبر على نوعين: خالٍ من الضمير ومتضمّن له؛ ويعني بالخالي من الضمير الاسم الجامد، فلا يتعلّق الضمير بالجامد، وهو مذهب ابن الأثير، وهذا ما رجحَّه العكبري وابن يعيش عند عرضهما لهذا الخلاف[١].

ومنهم من ذهب مذهب الكوفيين كما نُقل عن الرّماني، فيما ذهب فريق ثالث مذهب التوسّط، إذ أجاز ابن خروف الوجهين، فكلا الاحتمالين جائزٌ العمل به[٢]. وإلى ذلك ذهب ابن عصفور(ت:٦٦٩هـ) بقوله: ((إنَّ الجامد لا ضمير فيه فظاهر أو قلنا: إنَّ فيه ضميرًا في الصفة ضمير للمخبر عنه على كل تقدير، وإنْ لم تقدّم موصوفًا فظاهر))[٣].

لذا يبدو للباحث أنَّ ما ذهب إليه أبو البركات في نقض دليل الكوفيين القياس صحيحًا، فلا حجَّة للكوفيين في قياسهم بمشابهة الاسم الجامد بالصفة المشبهة، فقياس تلك الأسماء الجامدة على بِنى تقوم مقام الفعل لا يوجب أنْ تكون شبيهة بالفعل، فضلًا عن أنَّ الأخبار الجامدة هي المبتدأ في المعنى فقولنا: زيدٌ أخوك كقولنا: أخوك زيدٌ عند تحصيل معنى الأخوة، فلا حاجة لضمير يعود إلى المبتدأ، والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: المفصّل:٤٤، والبديع:٦٨/١، والتّبيين:٢٣٦، وشرح المفصّل:٢٢٨/١ .

(٢) ينظر: المقاصد الشافية، شرح ألفية ابن مالك، للشّاطبي:٦٤٧/١ .

(٣) المصدر نفسه:٦٤٧/١.

المطلب الثاني: نقضه في الأفعال

علَّة إعراب الفعل المضارع

لم تذكر مصنفات النحويين خلافًا في المضارع من جهة الإعراب والبناء، بيد أنَّ الخلاف واقع في علَّة ذلك الإعراب، إذ ذهب الكوفيون إلى أنَّه أُعرب لأنّه دخلته المعاني المختلفة والأوقات الطويلة، أمّا البصريون فقد اعتلّوا لذلك بعلل مختلفة من أهمّها قياسهم المضارع على الاسم من جهة الشيوع والتخصيص[١].

ويتميّز الفعل المضارع عن بقية الأفعال بأنَّه يسلك مرّة مسلك البناء وأخرى مسلك الإعراب باعتبارات ذهنية وضعها النحويون؛ لأنَّ الأصل في الأفعال البناء والأصل في الاسماء الإعراب، إذ نلحظ أنَّ الكوفيين لم ينكروا مشابهة الفعل للاسم من جهة تخصَصه فهو قياس صحيح عندهم، بيد أنّهم أضافوا علّة أخرى لذلك الإعراب، إذ ذهبوا إلى تحكيم العلَّة النحوية ليثبتوا موقفهم، وهذا ما نُقل عن الفرَّاء ومَن تابعه مِن الكوفيين[٢]، أمَّا البصريون فقد اعتلّوا لإعراب المضارع مشابهته للاسم من وجوه عدّة ذكر منها أبو البركات ثلاثة في (الإنصاف) وزادها اثنتين في (الأسرار)، إذ احتجَّ بذلك المبرّد وابن السّراج والزّجاج وغيرهم[٣] ذاهبين مذهب سيبويه[٤]، أمّا المتأخرون فتباينت تفسيراتهم لموقف النحويين من ذلك القياس على الرغم من أنَّهم لم يخرجوا عما قرّره سيبويه ومن تابعه من جمهور البصريين، إذ ذكر ذلك العكبري وابن يعيش وابن عقيل وغيرهم[٥].

وممّا تجدر الإشارة إليه أنَّ أبا البركات قد خالف منهجه الذي ارتضاه في عرض مسائله، إذ نجد اختلافًا في عرض حجج الفريقين فيها، فضلًا عن ذلك نجد أنَّه فصّل هذه المسألة في

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٤٤٦/٢، وينظر: أسرار العربية: ٤٨.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٨٠، وشرح السّيرافي: ١٩٠/٣، وإعراب ثلاثون سورة من القرآن: ٤، والحجَّة في القراءات السبع: ٢٧٤.

(٣) ينظر: المقتضب: ١/٢، والأصول في النحو: ٥٠/١، ٨٣ ، والإيضاح: ٨٠، وشرح السّيرافي: ١٩٠/٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ٥/٣ .

(٥) ينظر: اللباب: ٢١/١، وشرح المفصّل: ٢١٧/٤، وشرح ابن عقيل: ٣٧/١، وشرح التّصريح: ٣٩٦/٢ .

(أسرار العربية) ولم يذكر خلافًا بين النحويين فيها، موضحًا أوجه الشّبه بين المضارع والاسم ذاهبًا بذلك مذهب البصريين[١].

فحجّة الكوفيين التي أوردها أبو البركات أنَّ المضارع دخلته المعاني المختلفة والأوقات الطويلة، وهذه الحجَّة توحي إلى أنَّ الكوفيين تمسَّكوا بعامل الزمن في توجيه هذه المسألة[٢].

أمَّا البصريون فكان قياسهم المضارع على الاسم المعرب حجّتهم فيها، إذ ذكروا وجوهًا مختلفة تثبت ذلك، ((أحدها: أنَّ الفعل المضارع يكون شائعًا فيتخصّص، كما أنَّ الاسم يكون شائعا فيتخصص،... فإذا قلت: "سوف يذهب" اختصّ بالاستقبال، فاختصّ بعد شياعه كما أنَّ الاسم يختص بعد شياعه كما تقول: "رجل" فيصلح لجميع الرجال، فإذا قلت: "الرجل" اختص بعد شياعه))[٣]، وهذا القياس من أقوى الأدلّة لدى البصريين لإثبات إعراب المضارع، فالإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال.

وممّا يعضّد تلك المشابهة استدلالهم بالوجه الثاني، وهو مشابهة المضارع للاسم في دخول لام الابتداء عليه، كما أنَّها تدخل على الاسم، خلافًا للفعل الماضي والأمر إذ لا يجوز دخولهما عليه، وكذلك الوجه الثالث، وهو مشابهته لاسم الفاعل في حركاته وسكناته فقولك: "اضرب" كما تقول: "ضارب" في الحركات والسكنات[٤]، وزاد على تلك الحجج حجّتين في (أسرار العربية) أحدهما: أنَّ الفعل لمّا دلّ على الحال والاستقبال أشبه الأسماء التي تشترك معه في ذلك فالعين تطلق على العين الباصرة وعين الماء، والآخر: أنْ يكون صفة كما يكون الاسم صفةً[٥].

فيصوّر لنا أبو البركات صورة جديدة لنقض الدليل، إذ نقض علّة الكوفيين في إعراب المضارع بقياس البصريين في مشابهته له بالاسم من وجوه مختلفة، فضلًا عن ذلك نجده ينقض حجّة الكوفيين الزمنية بحجّة زمنية أخرى، فقولهم ((الأوقات الطويلة تبطل بالفعل الماضي؛

---

(١) **ينظر: أسرار العربية: ٤٨ .**

(٢) **ينظر: الإنصاف:٢/٤٤٦ .**

(٣) **المصدر نفسه:٢/٤٤٦.**

(٤) **ينظر: المصدر نفسه:٢/٤٤٦ .**

(٥) **ينظر: أسرار العربية:٤٨ .**

فإنّه كان ينبغي أنْ يكون معربًا؛ لأنَّه أطول من المستقبل؛ لأنَّ المستقبل يصير ماضيًا، والماضي لا يصير مستقبلًا، فإذا كان الماضي الذي هو الأطول مبنيًّا، فكيف يجوز أن يكون المستقبل الذي هو دونه معربًا؟ فلو كان طولُ الزمانِ يُوجبُ الإعرابَ لوجبَ أنْ يكونَ الماضي معربًا، فلمَّا لم يُعربْ دلَّ على أنَّ هذا تعليلٌ ليس عليه تعويل))[١].

والحقّ أنَّ هذا النقض فيه نظر، فالكوفيون لم ينكروا مشابهة الفعل للاسم، إذ نقل الزّجاجي عن الفرّاء والكوفيين قوله: ((قال الفرّاء ومن تابعه وانتحل مذهبهم وناضل عنهم: أمّا ما احتججتم به للأسماء واستحقاقها للإعراب باختلاف المعاني التي ذكرتم فصحيح وبه نقول، وبمثله ندلّكم على أنَّ الأفعال أيضًا في الأصل مستحقّة للإعراب كالأسماء، وذلك لمَّا يدخلها من المعاني المختلفة، لوقوعها على الأوقات الطويلة المتّصلة المدّة فكان قولنا "يقوم زيد" يحتمّل معنى قائم وتأويل سوف يقوم على الاستقبال، فأشبهت الأفعال المستقبلة الأسماء لاختلاف معانيها التي يلزمها التصريف من أجلها))[٢].

وهذا ما أكَّده أبو بكر ابن الانباري كما نُقل عنه[٣]، ونصَّ ابن خالويه على أنَّ المضارع إنَّما ارتفع لوقوعه موقع الاسم[٤]. فالكوفيون أقرّوا بذلك القياس إلّا أنَّهم يجعلونها في الأصل مستحقّة للإعراب كما الأسماء مستحقة لذلك في الأصل، بيد أنَّ نحويي البصرة جعلوا تلك المشابهة بحمل الفرع على الأصل، فالفعل فرعٌ على الاسم وهو مذهب المبرِّد الذي حدَّد زمنين للفعل المضارع، ما أنت فيه، وما لم يقع، وتابعه في ذلك ابن السّراج والسّيرافي الذي نعت علَّة الكوفيين بالفساد، فالحروف تدخل عليها المعاني المختلفة وبقيت على بنائها ولم تُعرب، وكذلك ينقض حجتهم بدخول الأوقات الطويلة عليه[٥]، ولم تختلف تلك المواقف عن موقف سيبويه

---

(١) الإنصاف:٢/٤٤٧.

(٢) الإيضاح في علل النحو:٨٠.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو:٨٠ .

(٤) ينظر: تفسير ثلاثون سورة من القرآن:٢٧ .

(٥) ينظر: المقتضب:٢/١، والأصول في النحو:١/٥٠، وشرح السّيرافي:٣/١٩٠.

من تلك المسألة، إذ عقد لها بابًا وسمه بـ "باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء"، فذكر المضارعة التي استحقّها الفعل الذي في أوّله الزوائد الأربع، وهي المشابهة بين الفعل الاسم[١].

وتفرّد العكبري بحمل مذهب البصريين في مشابهة المضارع على الاستحسان، فضلًا عن تأكيده أنَّ الكوفيين استدلّوا بتلك المشابهة إضافة إلى العلّتين المتقدِّم ذكرهما[٢]. فيما ذهب ابن يعيش مذهب سيبويه وجمهور البصريين في مشابهة المضارع للاسم، وتابعه ابن مالك الذي اشترط لإعراب المضارع أنّ لا تباشره نون التوكيد ونون الإناث[٣].

وقد بدا للباحث من هذا العرض أمران، أحدهما: إنّ الكوفيين لم يكن لهم رأي يخالف ما استدلَّ به نحويو البصرة، إذ أثبت البحث أنَّ أئمة الكوفة لم ينكروا قياس المضارع على الاسم لمشابهته له من وجوه مختلفة، بيد أنّهم أضافوا عللًا أخرى لتلكم المشابهة كما ذكرها أبو البركات، إذ لم يستكمل أبو البركات سرد أدلّة الفريقين، فبذكرها تُنقض تلك المسألة فلا تكون خلافية بين أهل البلدين.

والآخر: نلحظ أنَّ أبا البركات يصوَّر لنا صورة جديده لنقض الدليل، إذ نجد أنَّ ما استدلَّ به الكوفيون بالعلَّة النحوية في إعراب المضارع، منقوض عنده بقياس البصريين في مشابهتهم له بالاسم من وجوه مختلفة، فضلًا عن ذلك نجده ينقض حجَّة الكوفيين الزمنية بحجّة زمنية أخرى كما تقدَّم، إذ يرى الباحث أنَّ هذا الأمر فيه نظر، فلا ندري من أين جاء أبو البركات بمقولة "أنّ الفعل الماضي أطول من المستقبل"، إذ لم يقل الكوفيون بذلك إنَّما قالوا: أعربت الأفعال المضارعة؛ لأنَّه دخلتها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة، ويبدو للباحث أنَّهم كانوا يعنون بـ "الأوقات الطويلة" هو: كثرة الدلالات الزمنية فيه، فقد يكون الفعل المضارع دالًّا على زمن مستقبل واقع لا محالة، كقولنا: "يموت الجميع" "وتقوم القيامة"، وقد يكون معلَّقًا بفعلٍ آخر كما في فعل الشرط، والله تعالى أعلم.

---

(١) **ينظر: الكتاب:٣/٥ .**

(٢) **ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:٢/٢١.**

(٣) **ينظر: شرح المفصّل:٤/٢١٠، شرح الكافية:١/١٧٥ .**

رافع المضارع

بعد أنْ أنهى أبو البركات خلاف النحويين في علّة إعراب الفعل المضارع شرع بعرض خلافهم في عامل رفعه، إذ كثُر الجدل بين النحويين في سبب ذلك الرفع، ((فذهب الأكثرون إلى أنَّه يرتفع لتعرِّيه من العوامل الناصبة والجازمة، وذهب الكسائي إلى أنَّه يرتفع بالزائد في أوله، وذهب البصريون إلى أنَّه يرتفع لقيامه مقام الاسم))[١].

فالخلاف في هذه المسألة لم يكن بين المدرستين فحسب بل نجده واضحًا بين أبناء المدرسة النحوية نفسها، إذ نجد للكسائي[٢] رأيًا يخالف ما قال به الفرَّاء فيما نُقل عنهم وكذا ثعلب ومن تابعهم من متأخري الكوفيين[٣]، وكذلك الحال عند نحويي البصرة فالمبرّد ذهب مذهب قياس المضارع على الاسم بيد أنَّ لابن السَّراج رأيًا آخر وكذا السّيرافي ومن تابعهم من النحويين[٤] الذين فهموا كلام سيبويه[٥] أنَّه جعل المضارع بمنزلة الاسم، وانسحب ذلك الخلاف إلى المتأخرين، فمنهم مَنْ ذهب مذهب الفرّاء[٦]، وذهب قوم مذهب جمهور البصريين[٧].

فأورد أبو البركات أنَّ الكوفيين عدّوا التجرّد علامة عدميّة، إذ يمكن للمضارع أنْ يكون مرفوعًا إذا تجرّد من النواصب نحو: أن، ولن، وإذن، وكي وما أشبه ذلك، والجوازم نحو لم، ولمّا، ولام الأمر، ولا في النهي، وإن في الشرط، وما أشبه ذلك، ويردُّ الكوفيون على من زعم أنَّ المضارع يقوم مقام الاسم، إذ قالوا ((ولا يجوز أنْ يُقال: "إنَّه مرفوع لقيامه مقام الاسم" لأنّه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أنْ يُنصب إذا كان الاسم منصوبا كقولك: "كان زيد يقوم"؛ لأنَّه قد حلّ محل الاسم إذا كان منصوبا وهو "قائمًا" ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام

---

(١) الإنصاف:٤٤٨/٢، وينظر: أسرار العربية:٥٠ .

(٢) ينظر: معاني القرآن:٦٠، والمصاحف، للسجستاني:١٠٥- ١٠٦.

(٣) ينظر: شرح السّيرافي:١٩١/٣، وشرح المفصل:٢١٩/٤ .

(٤) ينظر: المقتضب:٣٤٨/٤، والأصول في النحو:١٤٦/٢، وشرح السّيرافي:١٩١/٣، والتعليقة:١٣٠/٢، وعلل النحو:١٨٨

(٥) ينظر: الكتاب:١٣/١.

(٦) ينظر: شرح الكافية، الرضي:٢٣/٤.

(٧) ينظر: نتائج الفكر في النحو:٦٢ .

الاسم والاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومخفوضًا؟ ولو كان كذلك لوجب أنْ يُعرب بإعراب الاسم في الرفع والنصب والخفض، يدلُّ عليه أنَّا وجدنا نصبه وجزمه بناصب وجازم لا يدخلان على الاسم؛ فعلمنا أنَّه يرتفع من حيثُ لا يرتفع الاسم مثل الحالين في النصب والجزم))[١].

وذهب البصريون إلى قياس المضارع على الاسم لمشابهته له، إذ احتجوا لذلك من وجهين، ((أحدهما: أنَّ قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه، والوجه الثاني: أنَّه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلمَّا وقع في أقوى أحواله وجب أن يُعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع؛ فلهذا كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم))[٢]، وهذا ما أكّده أبو البركات في (أسرار العربية)، إذ علل عدم مجيء الماضي مرفوعًا على الرغم من مشابهته للاسم بقوله: ((فإنْ قيل: هذا ينقض بالفعل الماضي، فإنَّه يقوم مقام الاسم، ولا يرتفع قيل: إنَّما لم يرتفع؛ لأنّه لم يثبت له استحقاق جملة الإعراب، فلم يكن هذا العامل موجبًا له الرفع؛ لأنّه نوع منه بخلاف الفعل المضارع فإنَّه يستحق جملة الإعراب للمشابهة التي ذكرناها قبل، فبان الفرق بينهما))[٣].

فبهذا القياس ينقض أبو البركات تعليل الكوفيين واصفه بالفساد، ((وذلك لأنَّه يؤدي إلى أنْ يكون الرفع قبل النصب والجزم، ولا خلاف بين النحويين أنَّ الرفع قبل النصب والجزم؛ وذلك لأنَّ الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، وكما أنَّ الفاعل قبل المفعول، فكذلك ينبغي أنْ يكون الرفع قبل النصب، وإذا كان الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى، فلمَّا أدّى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أنْ يكون فاسدًا))[٤].

وبأسلوبه المتّبع في عرض الجدل النحوي يردُّ أبو البركات على ردّ الكوفيين المتقدّم ذكره، فإنَّما لم يكن المضارع منصوبًا أو مجرورًا إذا قام مقام الاسم المنصوب والمجرور؛ لأنَّ عوامل الافعال تختلف عنها في الأسماء فلا تعمل فيها، أمَّا قول الكوفيين إنَّ نواصب الفعل وجوازمه لا

---

(١) **الانصاف:٢/٤٤٨-٤٤٩، وينظر: أسرار العربية:٥٠ .**

(٢) **الإنصاف:٢/٤٤٩ .**

(٣) **أسرار العربية:٥٠ .**

(٤) **الإنصاف:٢/٤٤٩.**

تدخل على الاسم فلا مشابهة بينهم، يردّ أبو البركات ذلك، فكما صح قولهم يرتفع المضارع لقيامه مقام الاسم، والقيام مقام الاسم ليس عاملًا للرفع في الاسم[١]، فكذلك النواصب والجوازم صح دخولها على الفعل ولم تدخل على الاسم، والحق أنّ هذا الرّد فيه نظر، إذ ردّ على الكوفيين بما لم يؤمنوا به أو ينصّوا عليه كما زعم في مسألة سابقة، وهو قيام الفعل مقام الاسم، فلا حجّة له بهذا الرَّد.

وكانت للكوفيين آراء مختلفة من هذا الرفع، فالكسائي يراه مرفوعًا بالزوائد التي في أوّله[٢]، وهذا الرأي مردود لدى نحويين كُثُر كما سيتبيّن، إذ يردُّ عليه أبو البركات من وجوه، ((أحدها: أنَّه كان ينبغي أنْ لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم؛ لأنَّ عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل، والوجه الثاني: أنَّه لو كان الأمر على ما زعم لكان ينبغي أنْ لا ينتصب بدخول النواصب، ولا ينجزم بدخول الجوازم؛ لوجود الزائد أبدًا في أوله، فلمَّا انتصب بدخول النواصب وانجزم بدخول الجوازم دلَّ على فساد ما ذهب إليه، والوجه الثالث: إنَّ هذه الزوائد بعض الفعل، لا تنفصل منه في لفظ بل هي من تمام معناه، فلو قلنا: "إنَّها هي العاملة" لأدّى ذلك إلى أنْ يعمل الشيء في نفسه، وذلك محال))[٣].

أمَّا الفرّاء وجمهور الكوفيين فذهبوا إلى أنَّ المضارع مرفوع بتعريته من النواصب والجوازم؛ ((وذلك لأنَّ النواصب والجوازم ألفاظ وحروف، ووقوعه موقع الاسم ليس بلفظ، فجعل خلوّه من الحروف الناصبة والجازمة هو الرافع))[٤]، إلّا أنَّ السّيرافي ذكر أنَّ موقف الفرّاء كان موافقًا في أصله للبصريين الذين ذهبوا إلى أنَّه يرتفع لمشابهته للاسم، لذا استحق الإعراب الذي يتضمن الرفع والنصب والجزم، فاحتذى الفرّاء قولهم هذا بيد أنَّه غيَّر لفظه ووجهته وذهب مذهب التجرّد[٥].

---

(١) ينظر: الإنصاف:٢/٤٤٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن:٦٠، والمصاحف، السجستاني:١٠٥.

(٣) الإنصاف:٢/٤٤٩ .

(٤) شرح السّيرافي:٣/١٩١، وينظر: علل النحو:١٨٨.

(٥) ينظر: شرح السّيرافي:٣/١٩١.

فيما ذهب ثعلب ومن تابعه من الكوفيين إلى أنَّ المضارع مرفوع لمشابهته للاسم في إعرابه، كما فَهَم ذلك من كلام سيبويه، إذ حمل البصريون هذا الرأي على الوهم، فلم يكن مقصود سيبويه من كلامه المشابهة التي ذهبوا إليها[١]. فالصحيح عندهم في علّة إعرابه بمضارعته للاسم وعلَّة رفعه هي وقوعه موقع الاسم، وهو مذهب ابن خالويه الذي تابع البصريين في هذه المسألة[٢].

وهذا ما أكَّده أئمة البصرة الذين ذكروا ذلك في استدلالهم على رفع المضارع، إذ نجد ذلك واضحًا عند المبرّد في مشابهة الفعل باسم الفاعل الذي أخذ حكم الرفع من الموقع الذي وقع فيه الاسم وهو ابتداء الكلام[٣]، وتابعه في ذلك ابن السَّراج القائل: ((واعلم أنَّ الفعل إنَّما أُعرب ما أُعرب منه لمشابهته الأسماء، فأمّا الرفع خاصةً فإنَّما هو لموقعه موقع الأسماء، فالمعنى الذي رُفعت به غير المعنى الذي أُعربتَ بهِ))[٤]، بيد أنَّ النَّحاس ذهب مذهب مضارَعَة الفعل للاسم في رفعه، وزعم أنَّه مذهب الخليل وسيبويه[٥] الذي ذكر عوامل إعراب المضارع لأسماء الفاعلين، إذ يقول: ((فالرفع والجرّ والنصب والجزم لحروفِ الإعراب، وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارِعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائدُ الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون. وذلك قولك: أفْعَلُ أنا، وتَفعل أنتَ أو هي، ويَفعل هو، ونَفعل نحن))[٦]، [٧]، وذهب السيرافي إلى أنَّ هذه الافعال وقعت موقع الأسماء، فاختصت تلك الأفعال بالرفع دون الأسماء التي تكون منصوبة ومجرورة؛ لأنّ عوامل الأفعال تختلف عن عوامل الأسماء، إلّا أنَّها وقعت موقع الاسم؛ لأنّها ليست عوامل لفظية فأشبهت المبتدأ الذي ليس بعامل لفظي فقيست عليه[٧].

---

(١) ينظر: شرح السّيرافي:١/٣,٢٩/١٩١، وشرح المفصّل:٤/٢١٩.

(٢) ينظر: إعراب ثلاثون سورة من القرآن:٢٧.

(٣) ينظر: المقتضب:٤/٣٤٨ .

(٤) الاصول في النحو:٢/١٤٦.

(٥) ينظر: إعراب القرآن:١/٢٠ .

(٦) الكتاب:١/١٣.

(٧) ينظر: شرح السّيرافي:٣/١٩٢.

وذهب المتأخرون مذهب جمهور البصريين في رفع المضارع لوقوعه موقع الاسم[١]، إلّا أنَّ ابن الحاجب ذهب مذهب الفرّاء وحذاق الكوفيين، فالمضارع عنده مرفوع لتجرّده من النواصب والجوازم وهو مذهب ابن مالك أيضًا، فيما ذكر ابن يعيش أنَّ قومًا من البصريين ذهبوا مذهب التعرية وهي حجَّة ضعيفة عنده[٢].

ويسوقنا هذا العرض لأدلَّة الفريقين إلى أمرين ينبغي أنْ نقف عندهما، أحدهما: أنَّ الخلاف في هذه المسألة لم يكن بين المدرستين فحسب، بل نجده حاضرًا بين مشايخ المدرسة الواحدة فللكسائي رأي يخالف ما جاء به الفرّاء، ولكلٍ حجَّته أو دليله وكذلك ثعلب الذي ذهب مذهب المشابهة، وذهب ابن خالويه مذهب سيبويه وجمهور البصريين، أمّا البصريون فقد شذَّ عنهم الاخفش والرمّاني ومن تابعهما ذاهبين مذهب التعرية، ومنهم من أساء فهم كلام سيبويه، فبذلك يجد الباحث أنَّ هذه المسألة لا تصلح أنْ تكون خلافية بين البصريين والكوفيين. فالأصوب أنْ تكون خلافية بين النحويين من دون ذكر مذاهبهم.

والآخر: أنَّ ما نقضه أبو البركات من أدلَّة الكوفيين والبصريين الخالفين القياسيّة هو الصواب، إذ يرى الباحث أنَّ ثعلبًا والرّماني ومن تبعهما من الفريقين خلطوا بين علَّة إعراب المضارع، وعلّة رفع المضارع، إذ أنَّ علّة الاعراب تأتت من مضارعة الفعل هاهنا للاسم فكما أنَّ الاسم تتوارد عليه المعاني المختلفة مثل الفاعلية والمفعولية والاضافة كذلك الفعل، فالأصوب أنَّ هذه الافعال وقعت موقع الاسماء، فاختصت تلك الافعال بالرفع دون الأسماء التي تكون منصوبة ومجرورة؛ لأنّ عوامل الأفعال تختلف عن عوامل الاسماء، إلّا أنَّها وقعت موقع الاسم؛ لأنّها ليست عوامل لفظية فأشبهت المبتدأ الذي ليس بعامل لفظي فقيست عليه، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، ومن بعده السّيرافي وأبو البركات الذي صوّر لنا صورةً أخرى في القياس، إذ نقض الدليل القياسي بدليل قياسي آخر وكلاهما من جهة الشبه، والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: المرتجل:٣٩، ونتائج الفكر:٦٢، والمغرب في ترتيب المعرب، المطرزي:٤١١/٢، واللباب في علل البناء والإعراب:٢٥/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية، الرضي الاستراباذي:٤/ ٢٣، وشرح المفصّل:٢١٩/٤، وشرح التسهيل:٥/٤.

المطلب الثالث: نقضه في الحروف

عمل واو ربَّ

ابتدع أبو البركات مسألةً خلافيةً بين أهل البلدين في عمل واو ربَّ بقوله: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ واو ربَّ تعمل في النكرة الخفض بنفسها وإليه ذهب أبو العباس المبرِّد من البصريين، وذهب البصريون إلى أنَّ واو ربَّ لا تعمل، وإنَّما العمل لربَّ مقدّرة))[١].

فما ذهب إليه المبرِّد من البصريين إلى إعمال الواو نائبة عن ربَّ المحذوفة، خلافًا لما قال به جمهور البصريين في هذه المسألة كالأخفش وابن السّراج والسِّيرافي ومن تابعهم[٢]، ذاهبين بذلك مذهب سيبويه الذي نصّ على إضمار ربَّ في جرِّ الاسم الواقع بعد الواو[٣]، من دون ذكر خلاف بين المدرستين فيه على الرغم من أنّ أبا البركات أورد مسألة خلافية أخرى في جواز إضمار حرف الخفض في القسم من غير عوض ذاهبًا إلى أنّ البصريين لا يضمرون حرف الخفض بلا عوض أمّا الكوفيون أجازوا ذلك[٤]، فيما لاحظنا أنَّ الأعم الأغلب من المتأخرين مَن ذهب مذهب إضمار "ربَّ" في الجر، ولم يذكروا ذلك الخلاف فيها إلّا ما عرَّج عليه ابن الشجري من خلاف بين النحويين دون ذكر المدرستين حتى الذين جاءوا من بعد أبي البركات لم يذكروا ذلك الخلاف إلّا ما نقلوه عن المبرّد مرجِّحين مذهب البصريين فيها[٥].

ولا بدَّ أنْ نشير إلى أنَّ أبا البركات لم يذكر هذا الخلاف في (أسرار العربية) ولم يعرِّج عليه كعادته في كثير من مسائل (الإنصاف)، على الرغم من ذكره لمعاني "ربَّ" وما يميزها عن أخواتها من حروف الجر في العمل[٦].

---

(١) **الإنصاف: ٢١١/١.**

(٢) **ينظر: معاني القرآن، الأخفش:٢٩٥/١، والأصول في النحو:٢٤٠/١، وشرح السّيرافي:٢٦٠/٢، والخصائص:٢٨٦/١.**

(٣) **ينظر: الكتاب:٢٦٣/١.**

(٤) **ينظر: الإنصاف:٣٢٥/١.**

(٥) **ينظر: علل النحو:٣١٦، والمفصّل:٣٨٨، والبديع:٢٥٢/١، وشرح ديوان المتنبي:٢٠١/٢.**

(٦) **ينظر: أسرار العربية:١٩٥.**

واحتج الكوفيون كما زعم أبو البركات لمذهبهم بحجَّة قياسية، فالواو هي العاملة؛ لأنَّها نابت عن "رُبَّ" فلمَّا كانت "ربَّ" خافضة لِما بعدها كانت الواو كذلك قياسًا على الواو في القسم عند نيابتها عن الباء، فعملت الخفض كالباء، فأشبهتها بتلك النيابة، والذي يدلَّ على أنَّ الواو هنا ليست عاطفة مجيئها في أول الكلام، وحرف العطف لا يُبتدأ به[١]، متكئين بذلك على النقل لتعضيد ذلك القياس فقول الشاعر:[٢]

وبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ

فخفض "بلد" بالواو النائبة عن "ربَّ"، فدلَّ ذلك على صحّة ما ذهبوا إليه.

بيد أنَّه مجرور عند البصريين بـ "ربَّ" المحذوفة تخفيفًا لا بالواو، وهي حجّتهم في هذه المسألة؛ لأنَّ الواو حرف عطف وحرف العطف لا يعمل شيئًا، وإنَّما تعمل الحروف إذا كانت مختصَّة وحروف العطف غير مختصة فوجب ألا تعمل، وبذلك يكون العمل لربَّ المقدّرة[٣].

وبهذه الحجّة ينقض أبو البركات ما زعمه حجّةً للكوفيين في هذه المسألة، فقولهم: ((إنَّها لمَّا نابت عن ربَّ عملت عملها كواو القسم" قلنا: هذا فاسد؛ لأنَّه قد جاء عنهم الجر بإضمار ربَّ من غير عوض منها))[٤]، ومن ذلك قول الشاعر:[٥]

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِي الحياةَ من جَلَلِهْ

فـ "رسمِ" مجرورة بـ "ربَّ" المقدرة ولا عوض لها بالواو أو غيرها.

---

(١) ينظر: الإنصاف:٣١١/١.

(٢) البيت من مشطور الرجز تكملته قوله: كأن لون أرضه سماؤه ، وهو لرؤبة بن العجاج ، وهو من شواهد الخليل في العين:٢٦٧/٢، ولأخفش في معانيه:٢٩٥/١، والسّيرافي في شرح الكتاب:١٦٠/٢، والفارسي في المسائل البصريات:٦٩٨/١.

(٣) ينظر: الإنصاف:٣١٢/١.

(٤) الإنصاف:٣١٢/١.

(٥) البيت من الخفيف، وهو من كلام جميل بن معمر صاحب بثينة، وهو من شواهد أبي بكر الانباري في شرح القصائد السبع:٣٩، وابن خالويه في الحجّة:١١٩، وابن جني في الخصائص:٢٨٦/١، وابن يعيش في شرحه:١٩٩/٢.

وعلى الرغم من نقض أبي البركات الدليل القياسي الذي زعم أنَّه للكوفيين بدليل شعري، بيد أنّه لم يتخلَ عن طريقته المعتادة في الحِجاج والجدل العقلي، فالمعتمد عنده في نقض هذا الدليل ((أنَّ هذه الأحرف –التي هي الواو والفاء وبل– ليست نائبة عن رُبَّ ولا عِوَضًا عنها أنّه يحسن ظهورها معها، فيقال "ورُبَّ بلد" و "بل ربّ بلد" و "فربَّ حُورٍ" ولو كانت عوضًا عنها لما جاز ظهورها معها؛ لأنَّه لا يجوز أنْ يُجمع بين العوض والمعوض ألا ترى أنَّ واو القسم لمَّا كانت عوضًا عن الباء لم يجز أنْ يُجمع بينهما؛ فلا يقال "وبالله لأفعلنَّ" وتجعلهما حرفَيْ قَسَم، وكذلك أيضًا التاء، لما كانت عوضًا من الواو كما كانت الواو عوضًا من الباء لم يُجمع بينهما؛ فلا يُقال: "وتالله" وتجعلهما حرفي قسم؛ لأنَّه لا يجوز أن يُجمع بين العوض والمعوض))[١].

وبعد طول بحث وتدقيق في هذه المسألة في تراث الكوفيين، لم يقع البحث على قول أو دليل يثبت ما نسبه أبو البركات إلى الكوفيين في مؤلفاتهم، إلَّا ما وجدناه عند أبي بكر الأنباري من خلط في توجيهه لهذه المسألة، فعند شرحه لقول أمرؤ القيس:[٢]

ولَيلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرخَى سُدُولَهُ عَلَّي بأَنواعِ الهُمُومِ ليَبْتَلِي

يوجّه ذلك بقوله: ((والليل خفض بإضمار رُبَّ))[٣] بينما يوجِّه بيتًا آخر من القصيدة نفسها بحمله على العوض كما في:[٤]

وقِرْبَةِ أَقوامٍ جَعَلْتُ عِصَامَهَا عَلَى كاهلٍ مِنِّى ذَلولِ مُرحَّلِ

---

(١) الإنصاف:١/٣١٤ .

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوانه:٤٨، وهو من شواهد الثعالبي، في فقه اللغة: ٢٧٣، وابن الأثير في البديع: ١٦/١، وابن مالك في شرح الكافية:٢/٨٢١، وابن هشام في المغني:٤٧٣.

(٣) شرح القصائد السبع:٣٩.

(٤) البيت من الطويل: وهو مشكوك في نسبته لامرئ القيس، وهو في ديوانه: ٥١ ، ونسبه قوم كُثُر إلى تأبّط شرًا، وهو من شواهد العين:١/٣١٥ ، وسعيد المعافري في، الأفعال:١/٢٢٦ ، وابن منظور، في اللسان: ١٢/٤٠٧.

إذ يقول: ((والقربة مخفوضة بالواو التي تخلف ربَّ، وهي مضافة إلى الأقدام))[١]، والشواهد على ذلك كثيرة، إذ يتّضح منها الاضطراب والخلط بين الرأيين اللذَين ساقهما أبو البركات.

وعدم تقدير "ربَّ" هو ما ذهب إليه المبرِّد عند انكاره توجيه النحويين لقول الشاعر: "وبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ"، إذ لم يوافقهم على تقدير رُبَّ الجارَّة، فذلك ليس صحيحًا عنده؛ لأنَّ الواو عمِلت عمل ربَّ وهو الجر، وهذا ما لم يقرَّ به جمهور البصريين الذين ذهبوا إلى أنَّ الواو عاطفة، وإنَّما خفض الاسم الذي بعدها بـ رُبَّ" المقدَّرة، وهو مذهب الأخفش وابن السّراج والسَّيرافي الذي ذهب إلى أنَّ حروف الجرّ يُقبح إضمارها إلّا بوجود العوض ذاكرًا الشاهد الشعري المتقدّم[٢].

متابعين بذلك مذهب سيبويه الذي حكى عن يونس إجازته إضمار حرف الجرّ في قوله: "إلّا صالح فطالح" على تقدير: إنْ لا أمرُّ بصالح فقد مررت بطالحٍ، إذ جعل إضمار الباء أسهل من إضمار ربَّ الذي أجازه على وجه الاستثناء[٣].

وذهب المتأخرون مذهب البصريين في تقدير "ربَّ" على الرغم من منعهم حذف حروف الجرّ؛ لأنَّها عوامل ضعيفة، والعامل لا يحذف العامل إلَّا لقوتها كالفعل مثلًا، إنَّما جاز إضمار رُبَّ؛ لأنَّ الواو صارت عوضًا عنها، وهذا مذهب ابن الورّاق والزمخشري[٤]، ومن بعده ابن الأثير الذي نقض مشابهة واو ربَّ لواو القسم؛ لأنَّ واو القسم يجوز أنَّ تدخل عليها واو العطف لذا فحكم واو ربَّ عنده كحكم ربَّ فيمكن أنْ تكون عوضًا عنها[٥]. على الرغم من ذلك لم نجد أحدًا منهم ذكر للكوفيين رأيًا فيها حتى العكبري الذي عُنِي بذكر المسائل الخلافية بين المدرستين، لم يتطرّق إلّا على خلاف المبرّد والبصريين فيها ذاهبًا مذهبه ومرجحًا حجَّته[٦].

---

(١) شرح القصائد السبع:٨٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن:٢٩٥/١، والأصول في النحو:٢٤٠/١، وشرح السّيرافي:٤٠٨/٣، والخصائص:٢٨٦/١.

(٣) ينظر: الكتاب:٢٦٣/١.

(٤) ينظر: علل النحو:٣١٦، والمفصّل: ٣٨٨ .

(٥) ينظر: البديع:٢٥٢/١ .

(٦) ينظر: شرح ديوان المتنبي:٢٠١/٢.

وبذلك يخلص الباحث إلى أمرين جديرين بالاهتمام، أحدهما: أثبت البحث أنّهُ ليس من دليلٍ يثبت ما نَسبَه أبو البركات إلى الكوفيين، إلّا ما وجدنا لأبي بكر الأنباري نصوصًا يخلط فيها بين المذهبين، المذهب المنسوب إلى الكوفيين القائل: إنّ ما بعد الواو مجرور بالواو نفسها، ومذهب البصريين القائل: إنّ ما بعد الواو مجرور بـ "رُبَّ" المحذوفة، إذ لم يكن أبو البركات دقيقًا فيما نسبه إلى الكوفيين، فضلًا عن ذلك فالخلاف حاصل بين أهل البصرة أنفسهم فالمبرِّد ومن تابعه يذهب المذهب المنسوب إلى الكوفيين، ومن ثَمَّ فالمسألة لا تصلح أنْ تكون خلافية بين أهل البلدين.

والآخر: على الرغم من عدم إثبات نسبة تلك الآراء إلى الكوفيين، إلّا أنَّ ما نقضه أبو البركات من دليل النحويين الخالفين كان صحيحًا، إذ صوَّر لنا أبو البركات صورة جديدة في نقض الدليل القياسي بدليل شعري، فهو أعلى رتبةً في الحجاج من الدليل القياسي فمشابهة "الواو" التي يلحقها المجرور بواو القسم بالنيابة منقوض بما قالت به العرب، وهذا ما نصَّ عليه كلام سيبويه ومن تابعه من النحويين، فهم أهل دراية بهذا الفن وعلينا أنْ نعطي القوسَ باريها، والله تعالى أعلم.

ناصب المضارع بعد لام التعليل

الأصل في المضارع أنْ يكون مرفوعًا إلّا إذا سُلِّط عليه ناصب أو جازم، فمن النواصب "لام كي" التي تباينت آراء النحويين في عملها إذ ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ لام "كي" هي الناصبة للفعل من غير تقدير "أن" نحو "جئتك لتكرمني"، وذهب البصريون إلى أنَّ الناصب للفعل "أن" مقدَّرة بعدها، والتقدير: جئتك لأنْ تكرمني))[١].

فنواصب المضارع إنَّما عملت فيه لقوّتها من جهة المعنى وهذه القوة متأتّية من أنَّ كلًا منها تخلص الفعل المضارع للاستقبال مع إفادته غرض معين أو معنى من المعاني أو قياسًا على أداة الشرط، وهذا ما ذهب إليه الكسائي والفرَّاء وثعلب وأبو بكر الأنباري من الكوفيين[٢]،

---

(١) الإنصاف:٢/٤٩٦ .

(٢) ينظر: معاني القرآن:١/١٢٠-١٢١، وإيضاح الوقف والابتداء:١/٣٤٢، وشرح السّيرافي:٣/١٩٥.

فضلًا عن رأي المبرِّد[١] من البصريين الذي عدَّ اللام مع كي هي الناصبة للفعل خلافًا لجمهور البصريين الذين ذهبوا إلى إضمار أنْ في نصب الفعل وهو مذهب الأخفش وابن السَّراج والسّيرافي وغيرهم[٢]، ذاهبين بذلك مذهب الأقدمين كسيبويه وهو مذهب المتأخرين أيضًا كمكّي القيسي(ت:٤٣٧هـ) والزّمخشري وابن الشّجري وغيرهم[٣].

فحجَّة الكوفيين في هذه المسألة أنَّ اللام ليس حرف خفض وإنّما قامت مقام كي، فأخذت صفة النصب، فنصبت المضارع عندهم كما نصبت "كي" المضارع، أو أنَّها تفيد معنى الشرط قياسًا على "إنْ" المخففة الشرطية، ووجه الشّبه بينهما أنَّه لم يكن للرفع مدخل بينهما؛ لأنَّ رفع المضارع إنّما يكون بخلّوه من الناصب والجازم، على الرغم من اختلافهما في العمل فلا يجوز أنْ يقال: ((هلَّا نصبوا بـ إن وجزموا باللام وكان الفرق واقعًا"؛ لأنَّا نقول: إنَّ "إنْ" لما كانت أمّ الجزاء كانت أوْلى باستحقاق الجزم؛ لأنَّها تفتقر إلى فعل الجزاء كما تفتقر إلى فعل الشرط فيطول الكلام، والجزم حذف والحذف تخفيف، ومع طول الكلام يناسب الحذف والتخفيف، بخلاف اللام، فبان الفرق بينهما))[٤].

ولا يجوز عند الكوفيين أنْ تكون اللام خافضة؛ لأنَّه ((لو جاز أن يُقال إنَّ هذه اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة والفعل بعدها ينتصب بتقدير "أن" لجاز أن يُقال "أمرت بتكرم" على تقدير: أمرت بأنْ تكرم، فلمَّا لم يجز ذلك بالإجماع دلَّ على فساده))[٥]، فهي عند الكوفيين تعمل في الأفعال فتجزمها تارةً كقولك:" ليقم زيد" كما أنَّها تعمل في الأسماء تارة أخرى.

وبذلك احتجَّ البصريون، فاللام عندهم من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء لا يمكن أنْ تدخل على الأفعال؛ لذا وجب تقدير ما يمكن أنْ يدخل على الفعل وهو "أن"؛ لأنَّ "أنْ" تكون مع

---

(١) ينظر: المقتضب:٩/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٬ الأخفش:١٢٧/١، والأصول في النحو:١٥٠/٢، شرح السّيرافي:٢٩٦/٣.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن:١٠٠/١، والمفصّل: ٢٢٥، وأمالي ابن الشجري:١٩٤/٢، والمقدمة الجزولية في النحو، عيسى الجزولي:٣٧، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني:٣٠٠/١ .

(٤) الإنصاف:٤٦٩/٢.

(٥) المصدر نفسه:٤٦٩/٢.

الفعل بتقدير المصدر الذي يحسن أنْ يدخل عليه حرف الجرَّ، وكذلك قالوا إنَّ "أنْ" هي أم الباب فهي الأولى بذلك التقدير؛ لذلك جاز إظهارها أو إضمارها كما جاز إظهار الفعل أو إضماره بعد "إنْ" كما في قولهم: " إنْ خيرًا فخير، وإنْ شرًا فشر"، وإنَّما حُذفت هاهنا تخفيفًا، والحذف للتخفيف كثيرٌ في كلامهم[١].

وبهذه الحجَّة ينقض أبو البركات حجج الكوفيين العقلية، فالنصب بـ "كي" على إطلاقه غير مُسلَّم به عنده فهي تنصب بـ "أنْ" مضمرة تارةً لأنَّها حرف جرَّ، وتارة أخرى تنصب المضارع بنفسها بيد أنَّ نصبها بـ "أن" أوْلى من الآخر؛ لأنَّ رتبته في العمل أقوى من رتبتها حينما تنصب الفعل بنفسها، أمَّا قولهم أنَّ اللام تشتمل على معنى "كي" فمنقوض عنده فـ ((كما أنَّها تشتمل على معنى كي، إذا كانت ناصبة، فكذلك تشتمل على معنى كي إذا كانت جارَّة؛ فإنَّه لا فرق بين كي الناصبة وكي الجارَّة في المعنى؛ على أنَّ كونها في معنى كي الناصبة لا يخرجها عن كونها حرف جر، فإنَّه قد يتّفق الحرفان في المعنى وإن اختلفا في العمل))[٢].

وينقض أبو البركات دليل الكوفيين القياسي في تشبيههم اللام بـ "إنْ" الشرطيّة بعدم التسليم بإفادة اللام للشّرط تشبيهًا لها بـ "إن" الشرطية، فاللام إنّما جاءت للتعليل، فلو أنَّها أفادت الشّرط لحُمِلَت على "إن" في الجزم، فيُجزم باللام كما يُجزم بـ "إن" لمشابهتها لها[٣].

وهذا الشّبه ثابت بأقوال مشايخهم، إذ جعلوا "كي" بمعنى "إنْ" الشرطية كما قال الكسائي: (("كيلا فإنْ"؛ لأنَّ المعنى: كي يكون كذا وكذا، ولكي يكون كذا وكذا))[٤].

والحق أنَّ الكوفيين لم يذهبوا إلى أنَّ اللام تنصب المضارع بنفسها، فالفرَّاء جعل اللام منصوبة بأن مضمرة بقوله: ((ومثله ﴿ وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٧١ وَأَنۡ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [الأنعام:٧١-٧٢]، فردّ "أنْ" على لام كي؛ لأنَّ "أن" تصلح في موقع اللام، فردّ "أنْ" على أنَّ

---

(١) ينظر: الإنصاف:٤٦٩.

(٢) المصدر نفسه:٢/٤٧٠,٤٧١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:٤٧١.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء:١/٣٤٢.

مثلها يصلح في موقع اللّام ألا ترى أنَّه قال في موضع ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُواْ ﴾ [الصف: ٨]، وفى موضع ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُواْ ﴾[التوبة: ٣٢]))[١].

فضلًا عن أنَّها لا تكون بمعنى "كي" على إطلاقه فيقول: ((والعرب تجعل اللام التي على معنى كي في موضع أنْ ... فتقول: أردت أنْ تذهب، وأردت لتذهب، ... قال الله تبارك وتعالى ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنعام: ٧١]، وقال في موضع آخر ﴿ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ﴾[الأنعام: ١٤]... وإنَّما صلُحت اللّام في موضع أنْ في "أمرتك" و"أردت"؛ لأنَّهما يطلبان المستقبل ولا يصلحان مع الماضي ألا ترى أنَّك تقول: أمرتك أنْ تقوم، ولا يصلح أمرتك أنْ قمت. فلمَّا رأوا "أنْ" في غير هذين تكون للماضي والمستقبل استوثقوا لمعنى الاستقبال بـ "كي" وباللام التي في معنى كي... فجُمع بين اللام وبين كي وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾[الحديد: ٢٣]))[٢]، فنصُّ الفرّاء واضح لا يقبل الشكّ بأنَّ اللّام أنَّما نصبت الفعل بأنْ المضمرة كما نصبته بأنْ المظهرة، وإنَّما كانت بمعنى "كي" لإفادة المستقبل مع جواز أنْ تكون ناصبة بـ "أنْ" المضمرة.

بيد أنَّ ثعلبًا خالف أصحابه في هذه المسألة، وانفرد بجعل اللام وكي تنصب الفعل لقيامها مقام "أنْ" فنُقل عنه، قوله: ((في "جئت لأكرمك"، و"سرت حتى أصبح بالقادسية"، و"قصدتك كي أكرمك"، إنَّ المستقبل منصوب بكي ولام كي وحتّى لقيامهنّ مقام "أن"))[٣].

فيما تابع أبو بكر الأنباري شيخَيّ الكوفة الكسائي والفرَّاء، إذ جعل اللام في قولهم: "ليجزيهم" "بمعنى لكي يجزيهم" فنصب الفعل باللام التي جاءت بمعنى "كي" ،على الرغم أنَّها في كلا المذهبين متضمنة لمعنى "كي"[٤].

---

(١) **معاني القرآن: ١/٢٢٠، ٢٢١ .**

(٢) **المصدر نفسه:١/٢٦١-٢٦٢ .**

(٣) **شرح السّيرافي:٣/١٩٥.**

(٤) **ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٢/٨٣٠، واللّامات:٦٦.**

فالبصريون يجيزون أنْ تكون "لكي" ناصبة بنفسها كما تنصب "أنْ" الفعل أو جارَّة مضمر بعدها "أنْ"، فإذا تقدمّها اللام تكون ناصبة بنفسها بمعنى "أنْ" كقوله تعالى:﴿ لِّكَيْلَاتَأْسَوْاْ ﴾ [الحديد:٢٣]، وهو مذهب المبرِّد الذي عدَّها والفعل بمنزلة المصدر كما أنَّ "أنْ" والفعل بمنزلة المصدر[١]، وذهب الأخفش وابن السّراج والزّجاجي ومن تابعهم كالسَّيرافي[٢]. مذهب الأقدمين كالخليل وسيبويه[٣]، فلا ينصب المضارع عندهم إلّا بـ "أنْ" مظهرة أو مضمرة، وهو ما ذهب إليه المتأخرون أيضًا كما مرَّ ذِكرُه.

فمن ذلك يمكننا أن نخلص إلى أمرين جديرين بالتّدقيق، أحدهما: أثبت البحث أنَّ الكوفيين لم يكونوا على رأيٍ واحد في توجيه هذه المسألة، إذ حمل الكسائي تلك اللام على الشّرط بضرب من المشابهة، بيد أنَّ الفرَّاء أجاز نصب المضارع المقرون باللام بأنْ مضمرة أو مظهرة، وذهب ثعلب مذهبًا ثالثًا إذ جعل اللام وكي بمعنى "أنْ"، لذا يرى الباحث أنَّ ما نسبه أبو البركات إلى الكوفيين جميعًا لم يكن صحيحًا.

والآخر: بناءً على ما تقدَّم، فإنَّ ما نقضه أبو البركات من دليل الكوفيين القياسي لم يكن موفقًا، إذ لم يقل به سوى الكسائي، فضلًا عن ذلك فإن جلّ مشايخ الكوفة احتجوا لمذهبهم بالأدلّة النقليّة القرآنية وكذلك العلل الفلسفيّة، ولم يتطرقوا لحمل لام كي على "إنْ" الشرطية، وعلى الرغم من ذلك فإن الباحث أميل إلى ما ذهب إليه البصريّون في توجيه هذه المسألة؛ لأنَّ اللام في الأصل حرف مختص بالجر، ولا تدخل على الأفعال إلّا بإضمار "أن" التي جُعلت حاجزًا مقدرًا ليتوصل بها إلى نصب المضارع، وهذا ما نصَّ عليه الخليل وسيبويه ومن جاء بعدهم من جمهور البصريين فضلًا عن بعض مشايخ الكوفة كالفرَّاء، والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: المقتضب:٢/٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن:١/١٢٧، والأصول في النحو:٢/١٤٨، واللامات:٦٦، والمحتسب:١/٣٣٧.

(٣) ينظر:الكتاب:٣/٥، وشرح كافية ابن الحاجب:٤/٥٢.

تقديم معمول خبر "ما" النافية عليها

التقديم والتأخير ظاهرة لغوية تعرَّض لها الدرس النحوي كثيرًا، إذ تُعطي للكلامِ جماله ورونقه، ومنها ما يتعلَّق بتقديم المعمول على عاملة على الرغم من الخلاف الحاصل بين النحويين فيه كتقديم معمول خبر "ما" عليها، إذ ((ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز "طَعَامَكَ ما زيدٌ آكِلًا" وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز. وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثَعْلَب من الكوفيين إلى أنّه جائز من وجه وفاسد من وجه؛ فإن كانت "ما" ردًا لخبر كانت بمنزلة لم ولا يجوز التقديم، كما تقول لمن قال في الخبر "زيدٌ أكلَ طعامَك" فترد عليه نافيًا "ما زيدٌ آكلًا طعامك"، فمن هذا الوجه يجوز التقديم، فتقول "طعامك ما زيدٌ آكلًا" فإن كان جوابًا للقسم إذا قال "والله ما زيدٌ بآكل طعامك" كانت بمنزلة اللّام في جواب القسم؛ فلا يجوز التقديم))[١].

تناول النحويون هذه الظاهرة ووضعوا لها ضوابط، منها أنَّ التقديم والتأخير لا يصلح في كل المواضع؛ لأنَّ الأصل عدم التقديم و التأخير[٢]، وإنَّما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام مُوضحًا، وما يهمّنا هاهنا أنَّ النحويين قد وجدوا بعض التراكيب التي لا تتوافق مع قواعدهم فلجأوا إلى التقديم والتأخير، وهذا ما لاحظناه في هذه المسألة، فالكوفيون ذهبوا إلى جواز تقديم معمول الخبر[٣]. عدا الفرّاء الذي تمسَّك بالأصل[٤]، وثعلب الذي أنزل المسألة منزلة بين منزلتين كما ذكر أبو البركات، أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى عدم الجواز قياسًا على ألف الاستفهام[٥]. فحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك "ما"، أما الفارسي فقد أجاز التقديم، وابن كيسان الذي أجاز الوجهين[٦].

---

(١) الإنصاف:١/٤٠.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٥٨٩، وهمع الهوامع:٣/١١٣.

(٣) ينظر: الأصول في النحو:٢/٢٣٥.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية:٢/١٦٦.

(٥) ينظر: الأصول في النحو:٢/٢٣٥، وشرح السِّرافي:١/٤٤٦.

(٦) ينظر: ارشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن القيم الجوزية:١/١٩٥ .

واحتجَّ الكوفيون لرأيهم –كما ساق أبو البركات– بأنَّ "ما" بمنزلة حروف النفي، والجامع بينهما هو النفي فـ "ما" نافية كما "لم ولن ولا"، وهذه الحروف جاز تقديم معمول ما بعدها عليها كقولك: "زيدًا لم أضرب" و "عمرًا لن أُكرِم" ، فكذلك الحال في "ما"[١].

وهذه الحجَّة مردودة عند البصريين، إذ ذهبوا إلى قياس "ما" على حروف الاستفهام؛ لأنَّ "ما" معناها النفي، وجاء بعدها الاسم والفعل، فهي بذلك أشبهت حروف الاستفهام، فكما أنَّ حروف الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فكذلك "ما" لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[٢].

وبهذا الدليل البصري ينقض أبو البركات حجَّة الكوفيين القياسية بحملهم "ما" على " لم ولن"، إذ لم يسلِّم لذلك؛ ((لأنَّ "ما" يليها الاسم والفعل، وأمّا لم ولن فلا يليهما إلّا الفعل؛ فصارا بمنزلة بعض الفعل، بخلاف "ما" فإنَّها يليها الاسم والفعل، وأمَّا "لا" فإنَّما جاز التقديم معها وإن كانت يليها الاسم والفعل لأنَّها حرف متصرّف فعمل ما قبله فيما بعده، ألا ترى أنك تقول: "جئت بلا شيء" فيعمل ما قبله فيما بعده؛ فإذ جاز أنْ يعمل ما قبله فيما بعده جاز أنْ يعمل ما بعده فيما قبله، فَبَانَ الفرق بينهما))[٣]. فلا مشابهة بين "ما" و "لم ولن ولا" إلّا من جهة أنَّها في معنى النفي والظاهر أنَّ هذا الشَّبه لا يستقيم القياس عليه في هذا الموضع.

ويردُّ أبو البركات أيضًا على ما نُسب إلى ثعلب في توجيه المسألة بالوجهين السابق ذكرهما ناعتًا إياهما بالفساد؛ لأنَّ "ما" في كلا الوجهين نافية فيجب أنْ لا يجوز التقديم فيهما جميعًا[٤].

والحق أنَّنا وجدنا أئمة الكوفة كالكسائي والفرَّاء متحيرين أمام قولهم: "والله ما زيدٌ بآكل طعامك"، إذ نُقل عن الفرَّاء أنَّه وجد الكسائي مرتابًا إزاء توجيهها[٥]، فضلًا عن ذلك فإنَّنا لم نقع على هذا الرأي لثعلب فيما وصلنا من مصنفات سوى ما نقله أبو البركات والمتأخرون من بعده، ولاسيَّما أنَّ ما نُقل عن جمهور الكوفيين أنَّهم أجازوا التقديم كما نصَّ على ذلك ابن السّراج

---

(١) ينظر: الإنصاف:١/١٤٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه:١/١٤٠.

(٣) المصدر نفسه:١/١٤٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه:١/١٤٠.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب:٣/١٢٠٥.

بقوله: ((وأما الكوفيون فيجيزون: "طعامَكَ ما زيدٌ آكلًا" يشبهونها "بلَم" و"لنْ" وأَباهُ البصريون... وأجازَ البصريون: "ما طعامَكَ آكلٌ إلاّ زيدٌ"، وأحالها الكوفيونَ إلَّا أحمد بن يحيى))[١]، فالكسائي والفرَّاء لم يجيزوا "ما طعامك آكلٌ إلّا زيدٌ" عدا ثعلب الذي ذهب مذهب البصريين في تقديم المفعول على عامله[٢]. ويؤكد ذلك ما وجدناه من أنَّ الفرَّاء متمسّك بأنَّ "ما" حقها التصدير، إذ لا يجوز عنده تقديم معمول خبر "ما" عليها وعلى حروف النفي مطلقًا في سائر الأفعال التي تليها ذاهبًا بذلك مذهب البصريين؛ لأنَّ "ما" تستحق الصدارة خلاف لـ "لم ولن ولا" المشبّهة بهن[٣]. وهذا ما ذهب إليه البصريون كابن السّراج الذي ذهب إلى المنع وإن كان خبرها مرفوعًا[٤]، وهو مذهب السّيرافي أيضًا[٥]؛ لأنَّها أشبهت ألف الاستفهام فقِيست عليه كما بيّنا، وشذَّ عنهم أبو علي الفارسي الذي أجاز تقديم معمول خبر ما عليها ومن بعده ابن كَيسَان كذلك[٦].

لذا فحريٌّ بنا أنْ نقف على أمرين مهمّين في هذه المسألة، أحدهما: أنَّ الكوفيين لم يكونوا على رأي واحد في توجيه هذه المسألة، إذ أثبت البحث تمسّك الكسائي والفرَّاء بأنْ لا يتقدّم معمول خبر "ما" عليها في جملة النفي، بل ذهبوا أكثر من ذلك بمنعهم تقديم خبرها على اسمها كقولك: "ما طعامك زيدٌ آكلا"، فضلا عن ذلك نجد أنَّ ثعلبًا لم يجز ذلك التقديم على إطلاقه كما تبين، فأيُّ الكوفيين يمكن أنْ يكون رأيه حجّة ماخلا هؤلاء المشايخ الذين عرفنا موقفهم منها.

---

(١) الأصول في النحو:٢/٢٣٥.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب:٣/١٢٠٤ .

(٣) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:١/٣٤٢- ٣٤٣، والمقاصد الشافية:٢/١٦٦، وشرح التّصريح:١/٢٤٥.

(٤) ينظر: الأصول في النحو:٢/٢٣٥ .

(٥) ينظر: شرح السّيرافي:١/٤٤٦.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية:٢/١٦٦.

والآخر: أنَّه على الرغم من ذلك نجد أنَّ أبا البركات يصوّر لنا صورة أخرى من نقضه لأدلة الصناعة بتعارض القياسين، فالكوفيون قاسوا "ما" على "لم ولن ولا" من جهة المشابهة في النفي، والبصريون قاسوها على حروف الاستفهام من جهة المشابهة أيضًا، فكما أنَّ الاستفهام لا يعمل فيما قبله كذلك النفي، والجامع بينهما أنَّ كل واحد منهما له صدر الكلام، ولعمري إنّه الرأي الراجح في هذه المسألة وهو ما تمسَّك به الكسائي والفرّاء وكذا ابن السّراج ومن تابعه من البصريين، والله تعالى أعلم.

الفصل الثالث

نقض دليليّ الإجماع واستصحاب الحال

المبحث الأول: نقض دليل الإجماع

المبحث الثاني: نقض دليل استصحاب الحال

نقض دليلي الإجماع واستصحاب الحال

توطئة:

ممّا لا شكَّ فيه أنَّ أصول النحو العربي كانت تأثَّرت كثيرًا بأصول الفقه الإسلامي، إلّا أنَّ الأصول النحوية كانت واضحة في أذهان النحويين، فلم يكونوا بحاجة إلى التنظير لها، لذلك لم يرسموا لها أُطرًا تَحدُّها أو قوانين تنظِّمُها، ثمَّ إنّ طابع اللغة وعلومها طابع وصفي تفسيري، فلابد من تتبّع تفسيرات النحويين وتحليلاتهم للوصول إلى استنباط المنهج الإجمالي الذي بنوا عليه قواعدهم، ولا يمكن وضع إطارٍ فكريٍّ لأيِّ علم إلّا بعد أن ينضج وتكتمل مسائله؛ لهذا جعل ابن جني غرضه من الخصائص التأليف في أصول اللغة والنحو بعد أنْ كثُر التأليف في مسائل النحو فقال: ((ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجزم والجرّ؛ لأنَّ هذا الأمر قد فُرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه))[١]، فوضعوا الأطر النظرية للنقل (السماع) بناءً على تلك المعطيات من المشافهة والرّواية وما تخلّل ذلك من ضوابط ذكرناها سابقًا بين التشدّد والتّوسع، فضلًا عمَّا عرفناه من أنَّ تاريخ القياس هو تاريخ النحو العربي كما نصّ على ذلك أبو البركات بأنَّ النحو كلّه قياس فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو[٢].

إلّا أنَّ هذا التأطير لم يخلُ من اختلاف في وجهات النظر في بعض الأدلّة ومنها الإجماع واستصحاب الحال، فالإجماع لا يتحقق عند الأصوليين من الفقهاء إلّا بشروط من أهمِّها أنْ يكون الإجماع قائمًا على نصّ، ويجتمع على هذا النصّ جميع مجتهدي الأمّة في عصرهم، وأمّا مالم يكن إجماعًا في الشريعة فهو ما اختلفوا فيه باجتهاداتهم، أو سكت بعضهم ولو كان واحدًا منهم عن الكلام فيه[٣]، إذ فرّقوا بين الإجماع الديني والإجماع اللغوي، فالديني كأن يكون الإجماع على حكم شرعي من حلالٍ وحرامٍ أو من الوجوب والامتناع وغيرها من الأحكام الشرعية، أمّا اللغوي فيكون على حكم لغوي و هذا ما يُعنى به علماء أصول النحو، أمّا

---

(١) الخصائص:١/٣٣.

(٢) ينظر: لمع الادلة:٩٥.

(٣) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم:٤/١٤٧.

استصحاب الحال فعلى الرغم من أنَّه لم يسبق لأحد من النحويين أنْ استعمل هذا المصطلح قبل أبي البركات، إلاّ أنّ المسائل التي أوردها النحويون استدلالًا بهذا الدليل لا يُستهان بها، إذ سلكوا في ذلك مسلكين، الأول: ذِكْرُ استصحاب الحال كمصطلح.

والآخر: التعبير عنه بالأصل، وبقاء الشيء على حاله، والجري على الأصل، وتعبيرات أخرى تُفهم من السياق على أنّها تدلُّ على هذا الدّليل النحوي.

وليس معنى ذلك أنّ المصطلح قد قصُر استعماله على أبي البركات ومن جاء بعده كالسيوطي، بل كانت الملامح النظرية لهذا الدليل واضحة عند القدامى من مثل عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي الذي يذكر أنَّ أصل الكلام على وزن "فَعَلَ"، ثم يُبنى آخره على عدد مَن له الفعل كالمؤنث والمذكر من الواحد والاثنين والجمع[١].

واستدلَّ سيبويه بالأصل في مواضع منها ما يخصُّ أبنية الكلم وأحوالها، ومنها ما يخصُّ الأساليب والعبارات والقواعد العامة، وردّ عدد من الظواهر اللغوية إلى ما يستحقّه الأصل[٢].

وهذا ما وجدناه عند أبي البركات عند إيراده لهذين الدليلين احتجاجًا ونقضًا على الرغم من أنّه أغفل دليل الإجماع في التنظير، إلّا أنّه مبثوث في مواضعَ غيرِ قليلةٍ في كتابَيه عينتي الدراسة، فضلًا عما أورده من دليل استصحاب الحال استدلالًا ونقضًا في المسائل الخلافية كما سيتبين.

---

(١) ينظر: مجاز القرآن:١/٣٧٦.

(٢) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:٤٥٣.

المبحث الأول

نقض دليل الإجماع

والمقصود به إجماع النحويين من البلدين البصرة والكوفة، إذ ذكر بعض النحويين شروط العمل به، فكان ابن جني أكثرهم تفصيلًا فيه إذ عقد لذلك بابًا وسمه بـ "القول في إجماع أهل العربية متى يكون حجة"، إذ قال فيه: ((اعلم أنَّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجّة إذا أعطاك خصمك يده ألّا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص فأمّا إنْ لم يعطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليه))[١].

أمَّا إجماع العرب من غير النحويين، فاعتبره بعضهم حجَّة إنْ أمكن الوقوف عليه، إذ ذكر السيوطي ذلك بقوله: ((وإجماع العرب أيضًا حجَّة، ولكن أنَّى لنا بالوقوف عليه؟، ومن صوره أن يتكلَّم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه))[٢].

فالمتتبّع لكتب الخلاف النحوي، ولاسيّما كتابَي (الإنصاف وأسرار العربية) يجد الإجماع دليلًا من أدلَّة النحويين في الاحتجاج لما يُثبتون من أحكام نحوية ذكر أبو البركات أنَّهم أجمعوا عليها –مع أنَّه لم يذكر الإجماع في لمع الأدلة– من بين أصول النحو، ويُلتمس له ما ذكرناه سابقًا من أنّ الإجماع قائم على النقل أو القياس أو كليهما، إذ نصّ على ذلك في كثير من المسائل اخترنا منها ما يبيّن صور الإجماع عنده، وسبل الاحتجاج به واستنباط الأحكام منه.

---

(١) الخصائص:١/١٩٠ .

(٢) الاقتراح:١٦٤.

المطلب الأول: نقضه في الأسماء

إعراب الأسماء الستّة

اختلف أئمّة النحو في الأسماء الستَّه من جهة إعرابها، فمنهم من أعربها بالحركات ومنهم من أعربها بالحروف ومنهم من جمع بينهما، إذ ((ذهب الكوفيّون إلى أنَّ الأسماء الستّة المعتلّة وهي: أبُوكَ، وأخُوكَ وحَمُوكَ، وهَنُوكَ، وفُوكَ، وذو مال، مُعْرَبَة من مكانين، وذهب البصريون إلى أنَّها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد القولين، وذهب في القول الثاني إلى أنَّها ليست بحروف إعراب، ولكنّها دلائلُ الإعرابِ، كالواو والألف والياء في التثنية والجمع، وليست بلام الفعل، وذهب علي بن عيسي الرَّبَعِي إلى أنَّها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنَّ الباء حرف الإعراب، وإنَّما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات))[١].

والذي يتحصّل من أقوال النحويين في هذه المسألة افتراقهم في توجيهها إلى آراء شتّى يمكن حصرها بثلاثة اتجاهات أحدها: أنَّها معربة من مكانين الحركات والحروف معًا وهو ما ذكره الكسائي والفرَّاء وجمهور الكوفيين[٢]، والثاني: أنَّها معربة بالحروف فقط، وهو مذهب البصريين كقطرب(ت:٢٠٦هـ)، والزيادي(ت:٢٤٩هـ)، والزجاجي وغيرهم[٣]، ومن ارتضاه من المتأخرين كابن مالك[٤].

---

(١) الإنصاف:١٧/١، وينظر: أسرار العربية:٥٨

(٢) ينظر: شرح المقدّمة المحسبة:١٢٩/١، ، وارتشاف الضرب:٨٣٨/٢، والتذييل التكميل:١٦٦/١، وشرح الأشموني:٥٤/١

(٣) ينظر: سر صناعة الأعراب:٣٤٤/٢.

(٤) ينظر: شرح الأشموني:٥٤/١.

والثالث: أنَّها معربة بالحركات الأصلية المقدَّرة على الضمة والألف والياء، وهو مذهب سيبويه، ومن تابعه من البصريين[١]. وكذلك هشام بن معاوية من الكوفيين[٢].

ومن المفيد لنا أنْ نبيِّن موقف أبي البركات في (أسرار العربية) من هذه المسألة، إذ علّل إعراب الاسماء الستّة بالحروف، كي تكون توطئة لِما يأتي من باب التثنية والجمع؛ لذا فهو يحمِل إعراب الاسماء الستّة على المثنى والجمع بضرب من الشبه، وهو الإضافة، إذ أنَّ أباك ونحوها تلزمها الإضافة على الرغم من أنَّها فرع على الإفراد، كما أنَّ التثنية والجمع فرع على المفرد، فحُملت عليها لتلك المشابهة[٣].

واحتج الكوفيون كما زعم أبو البركات بالإجماع على إعراب الأسماء الستَّة بالحركات في حالة الإفراد بقوله: ((فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنَّ هذه الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة تكون إعرابًا لهذه الأسماء في حال الإفراد، نحو قولك: هذا أبٌ لك، ورأيت أبًا لك، ومررت بأبٍ لك، وما أشبه ذلك، والأصل فيه "أبَوٌ"، فاستثقلوا الإعراب على الواو، فأوقَعُوه على الباء وأسقطوا الواو؛ فكانت الضمة علامة للرفع، والفتحة علامة للنصب، والكسرة علامة للجر))[٤].

أمّا في حالة الإضافة كقولك "هذا أبوك" و "رأيت أباك" و"مررت بأبيك" فـ ((الإضافة طارئة على الإفراد كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد؛ لأنَّ الحركة التي تكون إعرابًا للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعرابًا له في حال الإضافة... وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعرابًا؛ بدليل أنَّها تتغيّر في حال الرفع والنصب والجر؛ فدلّ على أنَّ الضمَّة والواو علامة للرفع، والفتحة والألف علامة للنصب، والكسرة والياء علامة للجر، فدلّ على أنَّه معرب من مكانين))[٥].

---

(١) ينظر: الكتاب:٣/٤١٢، وشرح السيرافي:٤/١٦١، شرح الأشموني:١/٥٤.
(٢) ينظر: شرح الأشموني:١/٤٥.
(٣) ينظر: أسرار العربية:٥٨ .
(٤) الإنصاف:١/١٨.
(٥) المصدر نفسه:١/١٨- ١٩

ولم يوافقهم البصريون على ذلك، إذ ذهبوا إلى أنَّ هذه الاسماء معربة من مكان واحد؛ لأنَّ الإعراب إنَّما جيء به لإيضاح ما خفي من فهم ولإزالة اللبس، وكذلك التفريق بين المعاني المختلفة كالفاعلية والمفعولية وغيرها ولا يتم ذلك إلا بإعراب واحد؛ فلا حجَّة أنْ يجمعوا بين إعرابين إذ قال: ((والذي يدلّ على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه أنَّ ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب؛ فإنَّ كل معرب في كلامهم ليس له إلّا إعراب واحد، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم؛ فإنّه ليس في كلامهم معرب له إعرابان، فَبَانَ أنَّ ما ذهبنا إليه له نظير في كلامهم، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم، والمصِيرُ إلى ما له نظِيرُ أولى من المصير إلى ما ليس له نظير))[١]، فالقياس على ماله نظير من كلام العرب حجَّة البصريين في هذه المسألة، فلو جاز أنْ يُجمع اعرابان في اسم واحد لدلَّ الرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية، وكل منهما نقيض للآخر؛ فلا يجوز الجمع بين الرفع والنصب في اسم واحد.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ "الباء" حرف إعراب، وأنَّ "الألف والواو والياء" ناتجة عن إشباع الحركات التي لحقت تلك الأسماء، فالألف إشباع الفتحة والواو إشباع للضمة والياء إشباع للكسرة، وهذا ما قالته العرب كثيرًا، ومنه قول الشاعر:[٢]

هجَوْتَ زَبَّان ثمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِن هَجْوِ زِبَّانَ لَمْ تَهْجُو ولَمْ تَدَعِ

أراد "لم تَهْجُ" فأشبع حركة الجيم إلى الضم فكذلك القول في "أبٍ" ونحوها.

وهذه الحجَّة منقوضة عند أبي البركات، فالإشباع في كلام العرب ما جاء إلّا ضرورةً، ولا يكون حجَّة في الاختيار، إذ يقول: ((وههنا بالإجماع تقول في حال الاختيار: هذا أبُوكَ، ورأيت

---

(١) **الإنصاف:١/١٩-٢٠**

(٢) **البيت من البسيط: منسوب لأبي عمرو بن العلاء يخاطب الفرزدق عندما جاءه معتذرًا له، وهو من شواهد الفارسي في الحجَّة:١/٣٢٥، وابي الفتح في سرِّ الصناعة:٢/٢٧٥، والتبريزي في شرح القصائد العشر:١٠٣، والزمخشري في المفصّل:٥٣٧ ، وابن يعيش في الشرح:٥/٤٤٨.**

أبَاكَ، ومررت بِأَبِيكَ؛ وكذلك سائرُها، فدلّ على أنَّها ليست للإشباع عن الحركات، وأنَّ الحركات ليست للإعراب))[١].

والحق أنَّ الفرَّاء يجيز قولك: "هذا أبك وأخك"[٢]، وأجاز بعض النحويين قولك "هذا أبًا ورأيت أبًا ومررت بأبٍ" كما أجاز ثعلب[٣] قولك: "هذا أبوك وهذا أباك وهذا أبُك"؛ فمن قال: هذا أبوك أو أباك فالمثنى منه أبوان ومن قال: هذا أبك فالمثنى منه أبان وأبوان وأنشد:[٤]

سِوَى أَبِكَ الأَدْنى وأَنَّ محمَّداً عَلا كلَّ عالٍ يَا ابنَ عَمِّ محمَّدِ

فدلَّ على أنَّ ذلك الإجماع غير حاصل فالخرق واضح بإجازة الفرَّاء وثعلب تقدير الضم على الألف في "أباك" وغيرها، فإعرابها كإعراب المقصور عندهم.

ويذهب أبو البركات أيضًا إلى نقض حجَّة الكوفيين الثانية، إذ وصفها بالفاسدة؛ ((لأنَّ حرف الإعراب في حال الإفراد هو الباء؛ لأنَّ اللام التي هي الواو من "أبَو" لمّا حذفت من آخر الكلمة صارت العين التي هي الباء بمنزلة اللام في كونها آخر الكلمة ... فأمَّا في حال الإضافة فحرف الإعراب هو حرف العلَّة؛ لأنَّهم لمَّا أرادوا أن يجعلوا اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات ردُّوا اللام في الإضافة))[٥].

بيد أنَّنا وجدنا الفرّاء يذهب إلى أنَّ رافع المثنى بالألف، وهو المقيس عليه في إعراب الأسماء الستَّة عند النحويين[٦]، فضلًا عن ذلك لحظنا أنَّ هشامًا الضرير (ت:٢٠٩هـ) يذهب

---

(١) الإنصاف:١/٢٧.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل:١/١٦٦.

(٣) ينظر: مجالس ثعلب:٢/٤٠٠، الخصائص:١/٣٤٠.

(٤) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد ثعلب في المجالس:٢/٤٠٠، وأبي الفتح في الخصائص:١/٣٤٠، وابن سيدة في المحكم:١٠/٥٦٣، وأبي حيان في التذييل:١/١٦٦

(٥) الإنصاف:١/٢٧ .

(٦) ينظر: علل التثنية، ابن جني:٦٤.

إلى إعراب "أبوك" ونحوها بالألف والواو والياء[١]. في أحد قوليه، ويذهب بالقول الثاني إلى أنَّها دلائل إعراب، وهو رأي أبي الحسن الأخفش فيما نُقل عنه أيضًا[٢].

فآراء البصريين مختلفة في هذه المسألة إلّا أنَّ جمهورهم نحا منحى سيبويه[٣]. في عدّها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وتابعهم كثيرٌ من المتأخرين، إلّا ما ذهب إليه قوم منهم الأعلم إلى أنَّها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي الحركات التي كانت لها قبل أنْ تضاف، وتثبت الواو في الرفع مناسبة للضمة، وانقلبت ياء مناسبة للكسرة، وانقلبت ألفًا مناسبة للفتحة[٤].

ومن ذلك يبدو للباحث أمران مهمَّان في هذه المسألة، أحدهما: أنَّ الخلاف فيها لم يكن بين المدرستين فحسب، بل نجده أعمق ما يكون بين أبناء المدرسة الواحدة، فرأي هشام بن معاوية مخالف تمامًا لأهل مذهبه، وكذلك الحال في أركان المدرسة البصرية على الرغم من متابعة جمهورهم لتوجيه سيبويه لها وهو ما نميل إليه، إلا أنّنا نلحظ أنَّ الخلاف متجذر بينهم، فالأخفش، والجرمي، والمازني، وغيرهم كلٌ أدلى بدلوه فيها واحتج بحجته من أجل توجيهها، فضلًا عن الخلاف في تفسير موقف سيبويه من إعرابها، لذا يرى الباحث أنَّ هذه المسألة لا يمكن أن تكون خلافية بين أهل المِصرين فحسب فالخلاف فيها أعمُّ من ذلك فالأوْلى أنَّ لا يُحصر بين المدرستين.

والآخر: أنَّ ما ذكره أبو البركات من إجماعهم على قولك: "هذا أخوك، ورأيت أخاك، ومررت بأخيك" لم يكن ثبتًا، فقد أثبت البحث ما أقرَّه أئمة الكوفة كالفرَّاء وثعلب، وكذلك ابن جني من البصريين إجازتهم قولك: هذا أباك ونحوها على تقدير الرفع على الألف، فلم يكن ذلك الإجماع متحقّقا، والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: شرح الأشموني:١/٥٤، والجدير بالذكر أنَّ أبا البركات ينسب هذا الرأي للأخفش في أحد قوليَه، ولم يتطرّق إلى ما نُسب إلى هشام بن معاوية صاحب الكسائي.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب:٢/٣٤٦ .

(٣) ينظر: الكتاب:٣/٤١٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب:٢/٨٣٨ .

إعراب الصفة المقترنة بالظرف المكرّر

وقع الخلاف بين الكوفيين والبصريين فيما يجوز من وجوه الإعراب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وُجِدَ معها ظرف مكرّر، إذ ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ النصب واجب في الصفة إذا كُرِّر الظرف التام وهو خبر المبتدأ، وذلك نحو قولك: "في الدَّار زيد قائمًا فيها". وذهب البصريون إلى أنَّ النصب لا يجب إذا كرِّر الظرف وهو خبر المبتدأ، بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب، وأجمعوا على أنَّه إذا لم يكرَّر الظرف أنَّه يجوز فيه الرفع والنصب))[١].

فلم يكن الخلاف بينهم في جواز الرفع والنصب للخبر إذا لم يتكرّر معه الظرف، وإنَّما الخلاف حاصل بوجود ذلك التكرار، وهذا ما ذكره الفرَّاء وجمهور الكوفيين[٢]، كما خالفهم بذلك المبرِّد والنحاس والسَّيرافي وغيرهم[٣] من البصريين الذي ذهبوا مذهب سيبويه في إعرابها على الوجهين[٤] كما سيتبين.

فاحتجَّ الكوفيون لمذهبهم بقوله تعالى: ((﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود: ١٠٨] فقوله: ﴿ خَٰلِدِينَ ﴾ منصوب بالحال ولا يجوز غيره، وقال تعالى: ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَا ﴾[الحشر: ١٧]، ووجه الدليل من هاتين الآيتين أنَّ القُرَّاء أجمعوا فيهما على النصب، ولم يُرْوَ عن أحد منهم أنَّه قرأ في واحدة منهما بالرفع))[٥].

واحتجَّ الكوفيون من جهة القياس بعدم جواز الرفع، فالنصب واجب؛ وذلك أنَّ لكلا الظرفين فائدة وعمل مخالف للآخر، فقولك: "في الدار زيدٌ قائمًا فيها" محمول على النصب، فيكون الظرف الأول خبرًا للمبتدأ، ويكون الثاني ظرفًا للحال، ((ويكون الصلة لقائم منقطعًا عمَّا قبله؛ فيكون على هذا كلامًا مستقيمًا لم يُلْغَ منه شيء، بخلاف ما إذا حملناه على الرفع فقلنا "في

---

(١) الإنصاف:١/٢١٠ .
(٢) ينظر: معاني القرآن: ١٤٧/٣.
(٣) ينظر: المقتضب:٣٥٦/٢، والأصول في النحو:٢٠/٢، وشرح السيرافي:٤٥٥/٢-٤٥٦.
(٤) ينظر: الكتاب:١٢٥/٢ .
(٥) الإنصاف:١٢٠/١.

الدار زيدٌ قام فيها" فإنَّه تبطل فائدته في الثانية لنيابة الأولى عنها في الفائدة، وحمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة))[١].

وهذا مخالف لِما احتج به البصريون، إذ ساق أبو البركات قولهم ((أنَّا أجمعنا أنَّه إذا لم يكرَّر الظرف أنَّه يجوز فيه الرفع والنصب، فكذلك إذا كرِّر؛ لأنَّ قُصَارى ما نقدر أنْ يكون مانعًا تَكَرُّرُ الظرف؛ لأنَّ "في" الأولى تفيد ما تفيده الثانية، وهذا لا يصلح أنْ يكون مانعًا؛ لأنَّ الأولى وإنْ كانت تفيد ما تفيده الثانية إلّا أنَّ الثانية تُذكر على سبيل التوكيد))[٢].

ويرجّح أبو البركات دليل البصريين ناقضًا ما استدلَّ به الكوفيون من أدلّة قرآنية، إذ لا حجَّة لهم عنده بها، فليس في الآيتين الكريمتين ما يدلُّ على وجوب النصب، وإنَّما فيهما ما يدلُّ على جواز الرفع، ولم يذكر الدليل على ذلك الجواز[٣].

وينقض حجّة الكوفيين في قولهم إنَّ القرَّاء أجمعوا على رواية النصب ولم يجدوا أحدًا قرأ بالرفع، إذ لم يسلِّم بذلك، ونَقل عن الأعمش أنَّه قرأَ: ((خالدون فيها))، إذ نعت استدلال الكوفيين بالفساد؛ لأنَّه ليس بالضرورة إنْ لم يقرأ به أحد من القرَّاء أنْ يكون كلامًا جائزًا فصيحًا[٤].

والحقُّ أنَّ القرّاء اختلفوا في قوله: ﴿ خَٰلِدَيۡنِ ﴾ في الآية الثانية، إذ قرأ ابن مسعود وزيد ابن علي والأعمش ((خالدان فيها)) ويذكر الزجَّاج أنَّه جائز في العربية إلا أنَّه خالف المصحف[٥]، وذكر ابن خالويه وابن عطية أنَّ مَن قرأ ((خالدان فيها)) فقد رفعها على أنّها خبر إنَّ[٦]، وذكر بعض النحويين ومنهم المصنف أنَّ الأعمش قرأ الآية الأولى بقوله: ((خالدون فيها)) ولم نقف على تلك القراءة في مصنفات من عُني بالقراءات.[٧]

---

(١) **الإنصاف:١/١٢٠.**
(٢) **المصدر نفسه:١/١٢٠.**
(٣) **ينظر: المصدر نفسه:١/٢٢١.**
(٤) **ينظر: المصدر نفسه:١/٢١١ .**
(٥) **ينظر: معاني القرآن:٥/١٤٩، معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب:٩/٤٠٣.**
(٦) **ينظر: مختصر شواذ القراءات:١٥٥، وتفسير ابن عطية:٥/٢٩٠.**
(٧) **بنظر: الإنصاف:١/٢١١، والتذييل والتكميل:٩/١٢٦ .**

بيد أنَّنا نجد أنَّ الفرّاء لم ينكر جواز الرفع في الصفة الصالحة للخبرية عند توجيهه لقراءة ابن مسعود ((خالدان فيها)) بقوله: ((وفى قراءتنا ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ نصب، ولا أشتهي الرفع، وإنْ كان يجوز وذلك أنَّ الصفة قد عادت على النار مرتين، والمعنى للخلود))[١]. فلم يوجب النصب إلّا أنَّه فضَّله على الرفع مراعاة للمعنى، إذ ذكر أنَّ النصب هاهنا هو كلام العرب كقولك: "هذا أخوك في يده درهم قابضًا عليه" فالعلَّة هاهنا في وجوب النصب؛ لأنَّه لا يجوز أنْ يُقدم الظرف لكي لا يُلغى الضمير، فلو قلت: "هذا أخوك قابضًا عليه في يده درهم" لم يجز، وإن قلت: "هذا رجلٌ قائم إلى زَيد في يده درهم" جاز النصب والرفع[٢].

إلّا أنَّ السّيرافي نقل عن الكوفيين عامة قولهم: ((كل ما كان من الظروف يكون خبرًا، ويسمّونه الظرف التام فإنّك إذا كرَّرته وجب النصب في الصفة، وإنْ لم تكرّره فأنت مخير إنْ شئت نصبت، وإنْ شئت رفعت... وذكروا أنّه لم يجئ شيء ممّا فيه تكرير من نحو هذا مرفوعًا))[٣]، وهذا مالم يَقرَّ به الفرّاء كما تبيّن.

أمّا ما استدلّ به أبو البركات من الإجماع على أنَّ الظرف إذا لم يكرّر وهو خبر جاز فيه الرفع والنصب، فممّا يبدو أنَّ هذا الإجماع لم يسلَم من الخرق فقد نصّ ابن السَّراج على ذلك بقوله: ((فإذا كان الظرف غير محل للأسماء سمّاه الكوفيون الصّفة الناقصة وجعله البصريون لغوا، ولم يجز في الخبر إلّا الرفع، وذلك قولك: فيك عبد الله راغب))[٤]. فضلًا عن ذلك فإن ابن كَيسَان قد خرق ذلك الإجماع في قولك: "زيد في الدار طعامك أكلٌ"، إذ قال: ((لا يجوز عندي النصب؛ لأنَّ الظرف لاشتماله على الفعل تقديمه كتأخيره، والمفعول إنَّما هو تمام الفعل كبعض حروفه، فليس هو قبله مثله بعده))[٥].

---

(١) معاني القرآن:١٤٦/٣ .
(٢) ينظر المصدر نفسه:١٤٧/٣.
(٣) شرح كتاب سيبويه:٤٥٥/٢.
(٤) الأصول في النحو:٢٠٥/١ .
(٥) التذييل والتكميل:١٣٠/٩.

وذهب فريق من البصريين مذهب إجازة الرفع والنصب في الصفة الصالحة للخبرية بوجود الظرف سواء كُرِّر معها أو كان مفردًا، كالمبرِّد وابن السَراج والسّيرافي والفارسيّ وغيرهم[١]، فلم يكونوا بعيدين عن موقف سيبويه منها الذي جعل تكرير الظروف بمنزلة ما لم يقع فيه التكرير، وجعل هذا التكرير توكيدًا للظرف الأول لا يغير شيئًا من حكمه[٢]ولم يخرج المتأخرون عن مذهب البصريين والفرَّاء في هذه المسألة مرجّحين النصب فيها مع إجازة الرفع ومستدلين بما استدلَّ به الأولون[٣].

ومن ذلك يبدو للباحث أمران، أحدهما: إنَّنا لم نقف على رأي واضح للكوفيين في مصنفاتهم يشير إلى أنّهم تمسّكوا بالنصب للصفة الصالحة للخبرية بوجود الظرف المكرّر، بل على العكس أثبت البحث أنَّ الفرَّاء أجاز الوجهين على الرغم من أنَّ النصب عنده أجود لما جاء في القرآن بالنصب في قراءة عامة الناس، لذا يرى الباحث أنَّ هذا المذهب الذي ساقه أبو البركات لا يصلح أنَّ يُنسب إلى الكوفيين جميعًا، لاسيما ما وجدناه عند بعض أهل هذه الصناعة من ينسب التمسّك بالنصب إلى الفرَّاء، ولعلّهم لم يطّلعوا على كلامه فيها، والآخر: صوَّر لنا أبو البركات صورةً جديدة بتعارض الإجماعين، فالكوفيون استدلّوا بما أجمع عليه القرّاء برواية النصب، على الرغم من أنَّ كثيرًا من القرَّاء ليسوا أهل هذه الصنعة، فضلًا عن ذلك فإنَّ إجماعهم لم يكن خالصًا، إذ نقضه ابن مسعود وزيد بن علي والأعمش وابن أبي عبلة بقراءة الرفع، أمّا ما ساقه أبو البركات من الإجماع على أنَّ الظرف إذا كان مفردًا جاز معه نَصْب الخبر ورَفعه، فهو منقوض أيضًا، فنصُّ ابن السّراج يوضّح وجوب النصب في قولك: "فيك عبد الله راغب"، فدليل الإجماع لا يستقيم إلّا بما اتفق عليه أهل الصنعة النحوية من البلدين، إذ لم يتحقق ذلك فضلًا عن موقف ابن كيّسان الذي لم يجز في الإفراد إلّا النصب كما مرَّ من ذكر، والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: المقتضب:٣١٧/٤، والأصول في النحو:٢٠/٢، وإعراب القرآن، النحاس:٢٦٥/٤، وشرح السيرافي:٤٥٥/٢، والمسائل البصريات:٩٠٣/٢.

(٢) ينظر: الكتاب:١٢٥/٢، وشرح السيرافي:٤٥٥/٢.

(٣) ينظر: الكتاب الفريد في أعراب القران المجيد، المنتجب الهمذاني: ١٢٩/٦، وشرح التسهيل:٣٤٧/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٢٣١٢/٥، وهمع الهوامع:٣١٣/٣ .

المطلب الثاني: نقضه في الأفعال

"عليك ودونك" تقوم مقام الفعل

اختلف النحويون في البِنى التي تقوم مقام الفعل، بين أنَّها تعمل عمل الفعل أو أنَّها فرع على الفعل فلا يجوز لها كل ما جاز للفعل، ومن ذلك تقديم معمول" عليك ودونك" وغيرها عليها، إذ ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ "عليك، ودونك، وعندك" في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو "زيدًا عليك، عمرًا عندك، وبكرًا دونك"، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وإليه ذهب الفرّاء من الكوفيين))[١].

فالخلاف في هذه المسألة مبني على عنصري الحدث والزمن فالكوفيون يرون أنَّها أفعال حقيقيةً لدلالتها على الحدث والزمن وهو رأي الكسائي وجمهور الكوفيين، وخرج الفرّاء[٢] عن مذهبهم بأنَّ تلك الكلمات وإن دلَّت على الفعلية إلّا أنَّها فرع على الفعل وهو قول جمهور البصريين كالمبرِّد وابن السّراج وغيرهما[٣] ذاهبين مذهب الأقدمين كسيبويه[٤] والجدير بالذكر أنّ أبا البركات ذكر علّة قيام تلك البِنى مقام الفعل بأنَّها جاءت طلبًا للتخفيف؛ لأنَّ الأسماء والحروف أخف من الأفعال فاستعملوها بدلًا عنها طلبًا للخفّة[٥].

واحتجَّ الكوفيون –كما ساقها أبو البركات– على جواز تقديم معمولاتها، إذ استدلّوا بقوله تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾[النساء: ٢٤] ((والتقدير فيه: عليكم كتاب الله: أي الزموا كتاب الله، فنصب كتاب الله بعليكم، فدَّل على جواز تقديمه))[٦].

---

(١) الإنصاف:١/١٨٤، وينظر: أسرار العربية: ١٣٢-١٣٣ .

(٢) ينظر: معاني القرآن، الفرّاء:١/٢٦٠، وإيضاح الوقف والابتداء:٢/٥٩٦، والقطع والانتقاء:١٦٣، والتفسير البسيط الواحدي:٧/٥٥٩.

(٣) ينظر: المقتضب: ، والأصول في النحو:١/١٤٢، وشرح كتاب سيبويه، السّيرافي:٢/١٥٣.

(٤) ينظر: الكتاب:١/٢٥٢- ٢٥٣، وشرح السّيرافي:٢/١٥٣.

(٥) ينظر: أسرار العربية: ١٣٢.

(٦) الإنصاف:١/١٨٤.

واحتجوا أيضًا بقول الشاعر:[١]

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوَى دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

يُثْنُونَ خيرًا ويُمَجِّدُونَكَا

والتقدير: دونك دلوي، فـ دلوي في موضع نصب وهو المفعول به المقدّم على دونك

واحتجّوا أيضًا، بأنّهم أجمعوا على أنَّ أسماء الأفعال هذه قامت مقام الفعل في العمل لذا جاز أنْ تتصرَّف تصرّفه، ((ألا ترى أنّك إذا قلت "عليك زيدًا" أي الزم زيدًا، وإذا قلت "عندك عمرًا" أنْ تناول عمرًا، وإذا قلت "دونك بكرًا" أي خذ بكرًا، ولو قلت "زيدًا الزم، وعمرًا تناول، وبكرًا خذ" فقدمت المفعول لكان جائزًا، فكذلك مع ما قام مقامه))[٢].

بيد أنَّ هذا الإجماع لم يكن واقعًا عند البصريين إذ استدلّوا على أنَّه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وإنْ قامت مقام الفعل في العمل؛ لأنّها ينبغي أنْ لا تتصرّف تصرّفه قياسًا على الحال إذا كان العامل فيها غير فعل، إذ لا يجوز تقديمها عليه فكذلك هاهنا، فلو جاز تقديم معمولاتها عليها لتساوى الفرع والأصل في العمل، وهذا لا يجوز عندهم؛ لأنَّ درجة الفرع لابد أنْ تنحطّ عن درجة الأصل في القياس[٣].

فما احتجَّ به الكوفيون في الآية الكريمة منقوضٌ عند أبي البركات بلسان البصريين؛ لأنَّ "كتاب" ليس منصوبًا بـ "عليكم" إنّما هو منصوب بفعل مقدَّر كقوله تعالى: ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا

---

(١) البيت: منسوب لراجز من بني أسد بن عمرو بن تميم، ونسبه قوم إلى رؤبة، وهو من شواهد الفرّاء:١/٢٦٠، وأبي بكر الأنباري في الزاهر:٢/٧٩، والزجاجي في أماليه:٢٣٧، والقالي في أماليه:٢/٢٤٤، وابن يعيش في الشرح:١/٢٨٨، وابن هشام في المغني:٧٩٤، وشرح شذور الذهب: ٥٢٢ ، والبغدادي في الخزانة:٦/٢٠٠ .

(٢) الإنصاف:١/١٨٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه:١/١٨٥.

جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾[النمل: ٨٨] فنصب قوله تعالى: ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ على المصدر بفعل مقدر دلَّ عليه ما قبله[١].

أمَّا ما استدلوا به من قول الشاعر المتقدّم ذكره، فلا حجَّة لهم به عنده من وجهين، ((أحدهما: أنَّ قوله "دلوي" ليس هو في موضع نصب، وإنَّما هو في موضع رفع؛ لأنَّه خبر مبتدأ مقدَّر، والتقدير فيه "هذا دلوي دونكا"، والثاني: أنّا نسلم أنَّه في موضع نصب، ولكنَّه لا يكون منصوبًا بدونك، وإنَّما هو منصوب بتقدير فعل؛ كأنَّه قال: "خُذْ دَلْوِي دُونَكَ"، و "دونك" مفسِّر لذلك الفعل المقدَّر))[٢].

وفي حجّتهم أنَّ الإجماع حاصلٌ في أنَّها قامت مقام الفعل، فعملت عمله منقوضة عنده؛ ((لأنَّ الفعل الذي قامت هذه الألفاظ مقامه يستحق في الأصل أنْ يعمل النصب، وهو متصرِّف في نفسه فتصرّف عملهُ، وأمَّا هذه الألفاظ فلا تستحق في الأصل أنْ تعمل النصب، وإنَّما أُعْمِلَتْ لقيامها مقام الفعل، وهي غير متصرّفة في نفسها، فينبغي أنْ لا يتصرّف عملها، فوجب أنْ لا يجوز تقديم معمولها عليها))[٣].

وعلى الرغم من أنَّ الكسائي ومَن تابعه ينصبون "كتاب الله" بـ "عليكم" كما نُقل عنه، إلَّا أنَّ الفرَّاء يخالفهم فيها، إذ يوجّه البيت الشعري المتقدّم ذكره بقوله: ((الدلو رفع، كقولك: زَيْدُ فاضربوه، والعرب تقول: الليل فبادروا، والليل فبادروا، وتنصب الدلو بمضمر في الخلفة كأنَّك قلت: دونك دلوي دونك))[٤]، فهو بذلك يذهب مذهب البصريين في أنَّ الناصب هو فعل مضمر، ولا راجح عنده لما ساقه أهل مذهبه من دليل الإجماع، ومصداق ذلك في منعه تقديم معمول هذه الكلمات بقوله: ((ولا يجوز تقديم ما نصبته حروف الإغراء عليها نحو: زيدًا عليك، لأنّها ظروف أُقيمت مقام الأفعال وليست أفعالاً، فلا تقوى على العمل فيما قبلها))[٥]. فهي وإن

---

(١) ينظر: أسرار العربية:١٣٢-١٣٣ .

(٢) الإنصاف:١/١٨٩.

(٣) المصدر نفسه:١/١٨٩.

(٤) معاني القرآن:١/٢٦٠، وينظر: إيضاح الوقف والابتداء:٢/٥٩٦ .

(٥) التفسير البسيط: ٧/٥٥٩.

كانت تقوم مقام الفعل، إلّا أنّها لا تقوى على ما يقوى عليه الفعل من تقديم وتأخير مع بقاء عمله.

وهو رأي جمهور البصريين ومنهم المبرِّد وابن السَّراج[١]، إلّا أنَّ الأخفش والزَّجاجي أجازا قولك: "زيدًا عليك" على أنْ ينتصب "زيدًا" عنده بفعل مضمر يدلُّ عليه حرف الإغراء تقديره "الزم زيدًا"، أو "خذ زيدًا"، ثم فسّره بـ "عليك"[٢]، وهذا ما أقرَّه السّيرافي[٣] على الرغم من نقله ما وصفه سيبويه لقولك: "زيدًا عليك" بالقبح؛ ((فقَبُحَ أنْ يَجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلاّ أنْ تقول: زيداً فتنصبَ بإضمارك الفعلَ ثم تَذكُر عليك بعد ذلك، فليس يَقْوَى هذا قوّةَ الفعل، لأنَّه ليس بِفعل، ولا يتَصرف تصرّفَ الفاعل الذى في معنى يَفْعَلُ))[٤] وقد فهم بعضهم كلامه هذا على أنَّه حمل "عليك" وغيرها على المصدر، وليس بصحيح وإنَّما جاءت "عليه وحذره" من قولك: "عليه زيدًا" و"حذَرَه زيدًا" محمولةً على المصدر والتقدير عنده: "تحذيري زيدًا"؛ لأنَّ المصدر يتصرَّف من الفعل، فبان الفرق بينهما[٥].

ومنهم من نقل عن البغداديين إجازتهم إعمال الظروف التي تعمل عمل الفعل في معمولاتها وإنْ قدمت عليها، إذ أوّلوا قوله تعالى:﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ بـ : "عليكم كتابَ الله" أي: أعني كتاب الله، فـ "كتابَ" منصوب عندهم على الإغراء[٦].

وهذا ما لم يقرّه المتأخرون، إذ لا تقديم جائز لمعمولات أسماء الأفعال هذه لأنّها لا تقوم مقام الفعل بالمطلق وهذا ما قرَّره القرطبي وابن الصّائغ وأبو حيّان وغيرهم[٧] وهو ما يميل إليه الباحث؛ لأنَّ التقديم والتأخير يكون لمعمول الفعل المتعدّي وهذه البِنى مشكوك في أنّها تتعدى

---

(١) ينظر: المقتضب:٢٧٩/٣، والأصول في النحو:١٤٢/١.

(٢) ينظر: اشتقاق أسماء الله، الزَّجاجي:٢١٨، القطع والانتفاء: ١٦٣.

(٣) ينظر: شرح السيرافي:١٥٣/٢ .

(٤) الكتاب: ٢٥٢/١، ٢٥٣ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه:٢٥١/١، ٢٥٢.

(٦) ينظر: المرتجل:٢٥٥.

(٧) ينظر: الجامع لأحكام القرآن:١٢٤/٥، واللمحة :٥٢٨/٢، والتذييل والتكميل:١١١/١١، وشرح شذور الذهب:٥٢٢ .

إلى معمولها، فضلًا عن أنّها لا تقوى على ما يقوى عليه الفعل من جهة التصرّف وهذا ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحويين.

أمَّا ما ساقه أبو البركات من إجماع الكوفيين على أنَّ أسماء الأفعال هذه تقوم مقام الفعل، فمنقوض عند الفرَّاء على ما بينّا من نصوصه التي أثبت فيها أنَّها ليست قائمة مقام الفعل بالمطلق، وكذا أبو بكر الأنباري، فضلًا عن ذلك فالبصريون لم يقرّوا بهذا كما تبيّن، فالإجماع منقوض لذلك، لاسيَّما أنّنا لم نجد أحدًا من النحويين من ذكر ذلك الخلاف من السابقين أو اللاحقين لأبي البركات ممّن دونوا مسائل الخلاف. والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث: نقضه في الحروف

النصب بـ "حتّى"

ذكر النحويون لـ "حتّى" أربعة أحوال لكل واحد منها عمل مختلف عن الآخر، إذ تقع جارَّة، وعاطفة، وابتدائية، وناصبة، فاختلفوا في الموضع الأخير، إذ ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ حتّى تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أنْ، نحو قولك "أطع الله حتّى يدخلَك الجنة، واذكر الله حتّى تطلعَ الشمس" وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، نحو قولك "مَطَلْتُهُ حتّى الشتاء، وسَوَّفْتُهُ حتّى الصيف". وذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنَّ الاسم يخفض بعدها بـ "إلى" مضمرة أو مظهرة. وذهب البصريون إلى أنَّها في كلا الموضعين حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير "أنْ" والاسم بعدها مجرور بها))[١].

فمحطّ الخلاف بين النحويين في هذه المسألة من جهة عملها، فالكوفيون يرون أنَّ حتّى من عوامل الأفعال وهذا ما ذهب إليه الكسائي والفرَّاء ومن تابعهم من أهل مذهبهم كابن خالويه[٢]. بيد أنَّ جمهور البصريين عدّوا حتّى من عوامل الأسماء، وإذا جاء معها الفعل أضمروا أنْ لتكون معه بمنزلة الاسم[٣]، وهذا ما نصَّ عليه الأقدمون كالخليل وسيبويه[٤]، وتابعهم في ذلك جمهور المتأخرين[٥]. كما سيتبين.

فاحتجَّ الكوفيون لما ذهبوا إليه بأنَّ "حتّى" لا تخلو من معنى "كي"، كقولك: "أطّع الله حتّى يدخلك الجنة" بمعنى: "كي يدخلك الجنة" فإذا كانت بمعنى "كي" قامت مقامها، و "كي" تنصب المضارع بنفسها فكذلك ما قام مقامها[٦].

---

(١) الإنصاف: ٤٨٩/٢ .

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس:١٠٧/١، وشرح السيرافي:٢٠٨/٣.

(٣) ينظر: المقتضب: ٣٨/٢، والأصول في النحو:٤٢٦/١، وشرح كتاب سيبويه: ٢٠٨/٣، والإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي: ٣١٦، والتفسير البسيط:١٢١/٤.

(٤) ينظر: الكتاب:١٦/٣– ١٧، وإعراب القرآن للنحاس:١٠٧/١.

(٥) ينظر: علل النحو:١٩٤، والمفصل:٣٢٦، وشرح التّسهيل:٢٤/٤، والجنى الداني، المرادي:٥٥٥.

(٦) ينظر: الإنصاف:٤٨٩/٢.

أو أنَّها تكون بمعنى "إلى أنْ"، كقولك: اذكر الله حتّى تطلع الشمس" أي: إلى أنْ تطلع الشمس، فإذا كانت كذلك قامت مقام "أنْ" و "أنْ" تنصب فكذلك ما قام مقامها، فحملوا هذين الوجهين على حرف القسم ((فإنّها لمّا قامت مقام الباء عملت عملها، وكذلك واو رب لمّا قامت مقامها عملت عملها، فكذلك ههنا، وقلنا "إنّها تخفض الاسم بنفسها" لأنَّها قامت مقام إلى، وإلى تخفض ما بعدها، فكذلك ما قام مقامها))[١].

واحتجَّ الكسائي لرأيه بأنَّ التقدير في قولك: "ضربت القوم حتّى زيد" بمعنى: "حتّى انتهى ضربي إلى زيد"، ثم حذف قوله" "انتهى ضربي إلى" لأجل التخفيف، فوجب أن تكون "إلى" هي العاملة[٢].

بيد أنَّ البصريين ذهبوا مذهبًا آخر، وهو أنَّ الفعل المضارع بعد حتّى منصوب بـ "أن" مقدَّرة دون حتّى، وكانت حجّتهم –كما زعم أبو البركات– الإجماع على أنَّ "حتّى" من عوامل الأسماء، فلا يصحّ أنْ تكون من عوامل الأفعال؛ لأنَّ عامل الاسم لا يمكن أن يكون عاملًا للفعل، كما أنَّ عامل الفعل لا يمكن أنْ يكون عاملًا للاسم ((فوجب أنْ يكون الفعل منصوبًا بتقدير "أنْ" وإنّما وجب تقديرها دون غيرها؛ لأنَّها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجرّ، وهي أم الحروف الناصبة للفعل؛ فلهذا كان تقديرها أوْلى من غيرها))[٣].
واستشهدوا بقول الشاعر:[٤].

دَاوَيْتُ عَيْنَ أَبي الدَّهيق بِمطْلِهِ حَتَّى المَصيفِ وَيَغْلُوَ القِعْدَانُ

([١])الإنصاف:٢/٤٨٩.

([٢]) ينظر: المصدر نفسه:٢/٤٨٩.

([٣]) المصدر نفسه:٢/٤٩٠.

([٤]) البيت: من الكامل وهو بلا نسبة، استدلَّ به العكبري: في شرح ديوان المتنبي:١/٣١٢، ولم نقف عليه في مصنفات النحويين، لاسيما البصريين منهم، فمذهبهم أن تكون "تغلو" منصوبة بأن المقدرة فأين الحرف الذي تقدَّر بعده "أن"؟، وحتّى هنا جارّة لـ "المصيف"، إذ يرى محيي الدين عبد الحميد أنَّ لا بد من تقدير "حتّى" أخرى تكون "أن" المصدرية وما عملت فيه في تأويل مصدر مجرور: الانتصاف:٢/٤٩٠.

فالمصيف: مجرور بـ "حتّى"، "ويغلو" معطوف عليه، فلو كانت حتّى هي الناصبة لوجب أنْ يكون الفعل هاهنا منصوبًا بعد مجيء الجر؛ لأنَّ "حتّى" لا يمكن أنْ تكون في موضع واحد جارَّة وناصبة، والمعطوف يجب أنْ يكون على إعراب المعطوف عليه.

وليس بعيدًا عن ذلك نجد أنَّ أبا البركات ينقض حجج الكوفيين القياسية راكنًا إلى ما ساقه إلى البصريين من الإجماع على أنَّ عوامل الأسماء لا تعمل في الافعال، فضلًا عن ذلك فإن ما احتجَّ به الكوفيون من تشبيه "حتّى" بـ "كي" في العمل منقوض عنده أيضًا في مسألة أخرى؛ لأنَّ "كي" لا تعمل بنفسها مطلقًا، وإنّما تنصب تارة بتقدير "أنْ"؛ لأنَّها حرف جرّ، و تارة أخرى تنصب المضارع بنفسها[١].

والحقّ أنَّ هذا النقض فيه نظر، إذ جعل "كي" مرةً من عوامل الأسماء ومرة من عوامل الأفعال، والواضح من كلامه في هذه المسألة أنَّ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، وهذا تناقض واضح عند أبي البركات في توجيه المسألتين، فهل يُعقل أنْ يجوز لـ "كي" أن تكون عاملة للأسماء والأفعال، ولا يكون ذلك لـ "حتّى" على الرغم من أنَّهما جميعًا من نواصب المضارع، فضلًا عن ذلك فإن "حتّى" قد تأتي بمعنى "كي" في بعض وجوه عملها عند البصريين

وعلى الرغم من ذلك فإنَّ الفرّاء يصوّر لنا صورة أخرى في توجيه هذه المسألة من جهة المعنى، مع عدم إغفال عامل الزمن، إذ تكون حتّى ناصبة للفعل عنده إذا سبقها فعل دلَّ على التكرير أو التّرديد عند توجيهه لقوله تعالى: ﴿ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾[البقرة: ٢١٤] بقوله: ((ولها وجهان في العربية: نصب، ورفع، فأمّا النصب؛ فلأنَّ الفعل الذي قبلها ممَّا يتطاول كالتّرداد، فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نصب بعده بـ "حتّى" وهو في المعنى ماضٍ))[٢]. فنصب المضارع وإنْ كان بـ "حتّى" إلّا أنَّه مرهون بما أفاده الفعل الذي قبلها كما مرّ، ثم يذكر الفرّاء وجوهًا ثلاثة لإعراب المضارع التالي لـ "حتّى"

---

(١) **ينظر: الإنصاف:٢/٤٧٠.**

(٢) **معاني القرآن:١/١٣٢.**

الأول: إذا كان ما قبل "حتّى" فعلًا ماضيًا ليس ممّا يتكرّر، وما بعدها مضارعًا حاملًا لمعنى المضيّ كقولك:" جئت حتّى أكون معك قريبًا" فالرفع هنا نصيب المضارع[١].

الثاني: إذا كان ما قبل حتّى وما بعدها ممَّا يدل على التّكرير والمضيّ جاز النصب، إذ نقل عن الكسائي قوله: ((سمعت العرب تقول: "إنَّ البعير ليهرم حتّى يجعل إذا شرب الماء مجه"، وهو أمر قد مضى، و "يجعل" فيه أحسن من "جعل"))[٢].

الثالث: ((أنْ يكون ما بعد "حتّى" مستقبلا، – ولا تبالِ كيف كان الذي قبلها– فتنصب كقول الله جل وعز: ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [طه: ٩١]،... وهو كثير في القرآن))[٣]. ويظهر أنَّ هذا التعدد في التوجيه كان أثرًا من آثار ما يعتلج في نفس الفرَّاء منها، إذ نُقل عنه قوله:((أموت وفى نفسى شيء من "حتّى"؛ لأنَّها تخفض وتنصب وترفع))[٤].

وهذا مالم نجده عند البصريين فهم أقرب إلى التّقدير منه إلى الحمل على المعنى، فضلًا عمّا لمسناه من حيرتهم في توجيه عمل حتّى في المضارع فهي عندهم ناصبة بأنْ مضمرة، وهذا النصب محمولٌ على معنيين إمّا على معنى "كي" أو على معنى " إلى أنْ"، فكل من اعتراه أحد هذين المعنيين كان ما بعدها منصوبًا بأن وجوبًا[٥]. وهو مذهب ابن السَّراج ومن تابعه من أصحابه كالسّيرافي والفارسيّ وغيرهم [٦].

وهو ممّا احتجَّ به الكوفيون أيضًا، فتشبيههم لـ "حتّى" بـ "كي" أو بـ "إلى"، فما بعدها إمّا مسبِّب عما قبلها، أو انتهاء له، إلّا أنَّ الاختصاص كان حجَّة أبي البركات فعوامل الأسماء لا تدخل على عوامل الأفعال، فالإجماع الذي ساقه أبو البركات على أنَّه حجّة البصريين ينقضه

---

(١) ينظر: معاني القرآن: ١٣٤/١

(٢) المصدر نفسه:١٣٤/١.

(٣) المصدر نفسه:١٣٦/١.

(٤) إنباه الرواة على أنباه النحاة: ١٥/٤ .

(٥) ينظر: المقتضب:٣٨/٢

(٦) ينظر: الأصول في النحو:٤٢٦/١، وشرح كتاب سيبويه:٢٠٨/٣، والإيضاح العضدي:٣١٦، والتفسير البسيط:١٢١/٤.

البصريون أنفسهم فالسِّيرافي يذهب أكثر من ذلك بقوله أنّ لا خلاف بين النحويين في ذلك، فالإجماع الذي نص عليه أبو البركات غير حاصل وحجَّة الاختصاص ليست مطلقة لجميع العوامل وبالأخص حروف المعاني[١].

فالقدماء نظروا إلى هذه المسألة من منظارين، إذ يذهب الخليل إلى أنَّ الغاية هي الناصبة للفعل كما أنّها تجرُّ الاسم فقولك: "سرت حتّى أدخلها" بمعنى "سرت إلى أنْ أدخلها" ويعوّل سيبويه على عامل الزمن في توجيهها فإذا كان ما بعدها مستقبلًا غير حاصل صارت بمعنى "كي" التي تنصب بإضمار أنْ كقولك: "كلمته حتّى يأمرَ لي بشيء"، فنصبت ما بعدها بإضمار "أنْ"، أمّا إذا كان ما بعدها حاصلًا ولم ينقطع أي يكون حالًا، فالرفع على العطف سبيلها[٢]. وعلى هذا ذهب البصريون في توجيه هذه المسألة ومن تابعهم من المتأخرين[٣]، بيد أنَّ ابن مالك أضاف معنى ثالثًا لـ "حتّى" وهو أنْ تكون بمعنى "إلّا أنْ"، وبذلك تكون بمعنى الاستثناء المنقطع، إذ قال عنه المرادي أنَّه معنى غريب[٤].

فمن ذلك يتبيّن لنا أمران جديران بالتأمّل أحدهما: أنَّ الخلاف في هذه المسألة مرتكز على عامل الزمن بالدرجة الأساس، فالفعل اللاحق لـ "حتّى" تختلف صور إعرابه باختلاف زمنه، بجواز النصب والرفع إنْ دلّ على الحال كما وصفه سيبويه بكونه حاصلًا ولم ينقطع، وإن كان دالًا على الاستقبال وجب نصبه، فالكوفيون جعلوا ذلك النصب بـ "حتّى" نفسها والبصريون أضمروا لها "أنْ" تقديرًا، ومن ذلك كلّه يجد الباحث أنَّ النحويين وقفوا حائرين متأملين كثيرًا في أمرها، فخلافهم نابعٌ من تصوّر ذهني فلسفي، فعلى الرغم من أنَّ مذهب الكوفيين راجح من باب التوسّع والتّسهيل في التّعاطي مع القاعدة النّحوية إلّا أنَّ الباحث أَميل إلى ما ذهب إليه القدماء كسيبويه وجمهور النحويين فيها.

---

(١) ينظر: شرح السيرافي:٣/٢٠٩.

(٢) ينظر: الكتاب:٣/١٦- ١٧.

(٣) ينظر: علل النحو:١٩٤، والمفصّل:٣٢٦ ، المرتجل في شرح الجمل:٢٠٦، شرح ابن عقيل:٤/١٠ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل:٤/٢٤، والجنى الداني:٥٥٥.

والآخر: إنّ ما نقضه أبو البركات من دليل الكوفيين بما زعمه من الإجماع على أنَّ عوامل الأفعال لا يمكن لها أنْ تكون عواملَ للأسماء، فمنقوض بكلام البصريين أنفسهم، إذ أثبت البحث أنَّ السّيرافي نصَّ على الجواز لتلك العوامل أنْ تكون للأفعال تارة وللأسماء أخرى، على الرغم من أنّ الإجماع لا يتحقق إلّا بتوافق النحويين من أهل ذلك الزمان جميعًا والله تعالى أعلم.

معاني "مِن"

لحروف المعاني وظائف أساسية في الجملة العربية، إلا أنَّها لا تعطي هذه المعاني في نفسها وإنّما تنقل معنى الفعل إلى الاسم أو الاسم إلى الاسم، ولهذا عكف النحويون عليها دراسةً وتمحيصًا ومنها حروف الجر، إذ اختلفوا في استعمالات حرف الجر "من" في الغاية بين المكان والزمان، إذ ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ "مِن" يجوز استعمالها في الزمان والمكان، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز استعمالها في الزمان))[١].

فالكسائي والفرَّاء ومن تابعهم من الكوفيين، وكذلك المبرِّد وابن درستويه(ت:٣٤٧هـ) والزجاج يذهبون إلى أنَّ "مِن" تعمل في الزمان والمكان مستدلّين بأدلَّة كثيرة لإثبات حجَّتهم[٢]، إلَّا أنَّ كثيرًا من البصريين ذهبوا إلى الحجج العقلية في توجيه هذه المسألة إذ أوّلوا الأدلَّة التي استدلَّ بها الكوفيون[٣] متابعين بذلك سيبويه الذي نصَّ على أنّها تُستعمل للمكان فقط أمَّا الزمان فهي بتأويل "مذ" كما سيتبين[٤].

وعند تفصيله لمعاني الحروف عرَّج أبو البركات في (أسرار العربية) على الخلاف في هذه المسألة مرجّحًا رأي البصريين ورادًا أدلّة الكوفيين[٥].

---

(١) الإنصاف:١/٣٠٦.

(٢) ينظر: معاني القرآن، الفرَّاء:٣/١٨٧، وشرح السيرافي:١/٩٢، وشرح المفصل:٤/٤٥٩ .

(٣) ينظر: الأصول في النحو:١/٤٠٩، وشرح السيرافي:١/٩٢ .

(٤) ينظر: الكتاب:٤/٢٢٤-٢٢٦ .

(٥) ينظر: أسرار العربية:٢٠١.

فحجّة الكوفيين أنَّها تدلّ على الزمان والمكان و قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله تعالى، وكلام العرب، إذ قال تعالى: ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾[التوبة: ١٠٨] ، فقوله: ﴿ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ أي: من زمان(١)، واحتجّوا بقول الشاعر:(٢)

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

والدهر زمان فدلَّ ذلك عندهم أنَّ "مِن" تدل على الزمان كما أنَّ "في" تدلَّ على الغاية في الزمان

فالبصريون لم يقرّوا بتلك الأدلَّة وحملوها على التأويل، مستندين إلى دليل الإجماع في توجيه هذه المسألة إذ زعم أبو البركات إذ قال ((أجمعنا على أنَّ "مِن" في المكان نظير مُذْ في الزمان؛ لأنَّ مِنْ وضعت لتدلّ على ابتداء الغاية في المكان؛ كما أنَّ مُذْ وضعت لتدلّ على ابتداء الغاية في الزمان، ألا ترى أنك تقول: "ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الجُمْعة" فيكون المعنى أنَّ ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، كما تقول: "ما سِرْتُ مِنْ بَغْدَادَ" فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان، فكما لا يجوز أنْ تقول "ما سرت مُذْ بغداد" فكذلك لا يجوز أنْ تقول "مَا رَأَيْتُهُ من يوم الجمعة"))(٣).

وبهذه الحجّة نقض أبو البركات أدلّة الكوفيين النقلية التي استدلّوا بها على أنَّ "مِن" دالّة على الزّمان كما تدلُّ على المكان، فهذه الحجَّة فاسدة عنده؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ التقدير فيه "من تأسيس أول يوم"، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ويحمل بيت زهير الذي استدلَّ به الكوفيون على غلط الرّاوي فالرّواية الصّحيحة عنده: "مُذْ حِجَج ومُذْ دَهْرِ"(٤)،

---

(١) ينظر: الإنصاف:١/٣٠٦ .

(٢) البيت: لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه:٩١، وهو من شواهد الزّجاج المعاني:٢/٤٧٨، والسّيرافي:١/٩٢، وأبي علي في التعليقة:١/٢٤، والمرزوقي في الأزمنة والأمكنة:١٨٣، وابن يعيش في شرحه:٣/١١٦، والبغدادي في الخزانة:٩/٤٣٩.

(٣) الإنصاف:١/٣٠٧.

(٤) ذكرها المفضل الضبّي، في أمثال العرب:١٢، والحريري في درّة الغواص:٢٨١، وابن هشام في مغني اللبيب:٤٤١.

ومنهم من قال إنَّ "من" هاهنا زائدة وهو رأي الأخفش، فيجوز أنْ تزاد في الإيجاب كما يجوز أنْ تُزاد في النفي[١].

والجدير بالذكر أنَّ الفرّاء حملها على الوجهين، فقد تكون لجميع ما وقعت عليه أي زائدة، أو تكون للتبعيض[٢]، على الرغم من أنَّ الكوفيين أجازوا استعمالها في الزمان والمكان إلّا أنّ بعضهم منع استعمالها في الزمان فإذا قلت: "ما رأيته منذ يوم الجمعة" بمعنى انقطعت رؤيتي له من يوم الجمعة فجاءت منذ هنا بمحل "مِن"، وهذا ما ذهب إليه جمهور البصريين أيضًا[٣].

ويبدو أنَّ ما ساقه أبو البركات من دليل الإجماع المتقدِّم ذكره منقوض عند المبرّد وابن درستويه، إذ نُقل عنهم إجازة استعمال "مِن" في الزمان كما تُستعمل "مذ ومنذ" فيه[٤]، فهي عند المبرّد لابتداء الغاية في الزمان والمكان على حدّ سواء فيما فهم من كلامه، إذ يقول: ((أمّا "مِن" فمعناها ابتداء الغاية وتكون للتبعيض وتكون زائدة... فأمّا ابتداء الغاية فقولك سرت من البصرة إلى الكوفة فقد أعلمته أنَّ ابتداء السير كان من البصرة، ومثله ما يجري في الكتب نحو: "من عبد الله إلى زيد" إنّما المعنى أنَّ ابتداء الكتاب من عبد الله، وكذلك أخذت منه درهمًا وسمعت منه حديثًا أي هو أول الحديث وأول مخرج الدرهم))[٥]. فالابتداء حدث مِن زمن اخراج الدرهم أو زمن بداية الحديث.

وكذلك الحال عند الزجّاج الذي أجاز أنّ تدخل "مِن" على الزمان بقوله: ((دخلت "مِن" في الزمان، والأصل منذ ومذ، هذا أكثر الاستعمال في الزمان، و "مِن" جائز دخولها لأنّها الأصل في ابتداء الغاية والتبعيض))[٦].

---

(١) ينظر: الإنصاف:١/٣١٠ .
(٢) ينظر: معاني القرآن:٣/١٨٧.
(٣) ينظر: شرح السيرافي:١/٩٢ .
(٤) ينظر: شرح المفصل:٤/٤٥٩، ٤٦٠.
(٥) المقتضب:٤/١٣٦، ١٣٧ .
(٦) معاني القرآن:٢/٤٧٨.

فهم يخالفون سيبويه وجمهور نحويي البصرة الذين يرون أنَّ "مِن" لا تعمل في الزمان[١]، على الرغم من أنّهم وقفوا أمام "مِن" طويلًا، إذ تردَّد الفارسي في المسألة، فبعد أنْ فصَّل كلام سيبويه في المسألة وبيّن أنَّ مذهبه في "مِن" و "مذ" لا تدخل أحدهما على الأخرى، ثمَّ عرض ما خالف هذا من القرآن وكلام العرب، ثم قال: ((فلو قال قائل: إنَّ "مِن" قد لزم الجر وكثر تصرّفه، والحروف التي تلزم ولا تنتقل إلى موضع آخر قد يكون فيها من الاتساع والتصرّف ما لا يكون فيما ينتقل ولا يلزم، فإذا كان كذلك لم يمتنع أن تدخل "من" على الزمان ولا تكون كـ "مذ"؛ لأنَّها تنتقل عن عمل الجر))[٢]، وهذا ما ذهب إليه العكبري وابن مالك وغيرهم من المتأخرين[٣].

فالواضح من هذا العرض أمران، أحدهما: على الرغم من أنّنا لم نجد خلافًا بين النحويين في أنَّ "مِن" تأتي من معانيها ابتداء الغاية في المكان، إلّا أنَّ خلافهم واقع في مجيئها من الزمان، فالباحث أميَل إلى مذهب المبرّد وابن درستويه والزجاج وجمهور الكوفيين، ومن ذهب مذهبهم، وذلك لما أثبتوه من أدلة قرآنية وشعرية وغيرها، فلم تكن حجَّة المانعين إلا تأويلًا لتلك الأدلَّة، فالنقل أقوى حجَّة وأعلى رتبة من الحجج العقلية أو الإجماع المزعوم على الأقيسة المنطقية.

والآخر: أنَّ ما ساقه أبو البركات من إجماعهم في هذه المسألة لم يكن ثابتًا، إذ أثبت البحث أنَّ المبرِّد وابن درستويه والزَّجاج خالفوا أهل مذهبهم فيها، فضلًا عن موقف نحويي الكوفة الذين أجازوا استعمالها في الزمان، فيتّضح من ذلك أنْ لا إجماع حاصل فيها، والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: الكتاب:٤/٢٢٤-٢٢٦، والأصول في النحو:١/٤٠٩، وشرح السيرافي:٣/٥٩١.

(٢) المقاصد الشافية:٣/٥٩١، وممّا تجدر الإشارة هنا أنَّ هذا النّص في كتابه التذكرة الذي لم يصلنا.

(٣) ينظر: شرح التسهيل:٣/١٣١، والتذييل والتكميل:١١/١١٧، ١٢٠، والمقاصد الشافية:٣/٥٨٩، خزانة الأدب:٩/٤٤٠ .

العطف بـ "لكن" بعد الإيجاب

الأصل في العطف هو الجمع بين الشَيئَين، إذ يقتضي في المعنى المغايرة، ويقتضي في اللفظ التقوية، فيستوجب تكرار العامل ولكن قد لا يحدث التكرار لعلّة من العلل، فيتأوّل النحويون معاني العبارة، ويتّسعون بألفاظها، فتكثر أوجه الخلاف، ومنها خلافهم في العطف بـ "لكن"، إذ ((ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز العطف بـ"لكن" في الإيجاب، نحو "أتاني زيد لكن عمرو"، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز العطف بها في الإيجاب، فإذا جيء بها في الإيجاب وجب أنْ تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها، نحو "أتاني زيد لكن عمرو لم يأت" وما أشبه ذلك، وأجمعوا على أنَّه يجوز العطف بها في النفي))[١].

وعلى الرغم من أنَّ الفريقين أجمعوا –كما ساق أبو البركات– على أنَّ "لكن" يعطف بها في النفي، إلّا أنَّهم اختلفوا في الإيجاب، فالعطف بعد الإيجاب جائز عند الكوفيين من مثل الفرَّاء وجمهور الكوفيين[٢].على الرغم من أنَّ منهم مَن نُقل عنه المنع، إلا أنَّ المبرِّد وابن السّراج ومن تابعهم من البصريين[٣]. يذهبون مذهبًا آخر في المسألة ولم يخالفوا رأي سيبويه فيها[٤]، وتابعهم المتأخرون فيما ذهبوا إليه[٥].

واحتجَّ الكوفيون بأنَّ الإجماع حاصل في جواز أنَّ يعطف بـ "لكن" بعد النفي والإيجاب كما يعطف بـ "بل" بعد النفي والإيجاب لشبهها بها من جهة المعنى، ((ألا ترى أنَّك تقول "ما جاءني زيد لكن عمرو" فتُثبِت المجيء للثاني دون الأول، كما لو قلت "ما جاءني زيد بل عمرو" فتُثبِت المجيء للثاني دون الأول، فإذا كانا في معنى واحد، وقد اشتركا في العطف بهما في النفي، فكذلك في الإيجاب))[٦].

---

(١) الإنصاف:٢/٣٩٦.

(٢) ينظر: معاني القرآن:١/٤٦٥،

(٣) ينظر: المقتضب:١/١٢، ومعاني القرآن، الزجاج:١/١٨٥، والأصول في النحو:٢/٥٧، وشرح السيرافي:١/٣٨٨.

(٤) ينظر: الكتاب:١/٣٨٩.

(٥) ينظر: علل النحو:٣٧٩، والمفصل:٤٠٥، وأمالي ابن الشجري:٢/٥٣٥.

(٦) الإنصاف:٢/٣٩٦ .

والبصريون احتجوا بأنَّ الإجماع حاصل على عدم جواز العطف بها بعد الإيجاب؛ ((لأنَّ العطف بها في الإيجاب إنَّما يكون في الغلط والنسيان، ألا ترى أنَّك لو عطفت بها بعد الإيجاب لكنت تقول: "جاءني زيد لكن عمرو" فكنت تثبت للثاني بـ "لكن" المجيء الذي أثبته للأول، فيعلم أنَّ الأول مرجوع عنه كالعطف ببل في الإيجاب، نحو: "جاءني زيد بل عمرو" وإذا كان العطف بـ "لكن" في الإيجاب إنّما يكون في الغلط والنسيان فلا حاجة إليها؛ لأنَّه قد استغنى عنها بـ "بل" في الإيجاب؛ لأنَّه لا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط))[١].

فيذهب أبو البركات مذهب البصريين في نقض حجَّة الكوفيين فالاشتراك بالمعنى بين "لكن" و"بل" وإنْ نتج عنه تشابه في العمل من جهة النفي بالاتفاق فليس بالضرورة أنَّ تكون تلك المشاركة في كل الأحوال، ((ألا ترى أنَّ "بل" لا يحسُنُ دخول الواو عليها؟ ولا يُقال "وبل" و "لكن" يحسن دخول الواو عليها فيُقال "ولكن"، قال الله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ ﴾ [البقرة: ١٠٢] في قراءة من قرأ بالتخفيف، وكذلك قوله: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ ﴾[البقرة: ١٧٧] والشواهد على ذلك من كتاب الله وكلام العرب ممّا لا يُحصى كثرةً، وذلك لا يوجد البتّة في "بل"))[٢].

فالكوفيون لم يكونوا على مذهب واحد- كما زعم أبو البركات- في المشابهة بين بل ولكن في العطف، فجائز عند الفرّاء أنَّ يعطف بـ "لكن" بعد النّفي والإيجاب كما يعطف بـ "بل" بعد النّفي بقوله: ((ألا ترى أنَّك تقول: لم يقم أخوك بل أبوك ثم تقول: لم يقم أخوك لكن أبوك، فتراهما بمعنى واحد))[٣]، وقد خالفه في ذلك جماعة من الكوفيين ومنهم هشام بن معاوية، إذ ذهب إلى منع أنْ يعطف بـ "بل" في غير النّفي وشبهه، إذ نُقل عن هشام منعه لقولك: "ضربت زيدا بل إياك"[٤]، فإذا كان الخلاف واقعًا في المشبَّه به الذي هو "بل"، فأيُّ إجماع يمكن أنْ يكون على هذا التشبيه

---

(١) الإنصاف:٢/٣٩٦ .

(٢) المصدر نفسه:٢/٣٩٨.

(٣) معاني القرآن:١/٤٦٥.

(٤) ينظر: شرح الأشموني:٢/٣٩٠، ومغني اللبيب:١٥٣.

وممّا يبدو أنَّ هذا الإجماع منقوض أيضًا بقول يونس بن حبيب الذي نفى أنْ تكون "لكن" من حروف العطف، ((ويقوّي هذا القول أنّ أخوات لكن ممّا حذف منهنّ لم يخرج بالتخفيف عن ما كان عليه قبل التخفيف، ألا ترى أنّ: "إنّ" و "أنّ" و "كأنّ" كذلك، ومثلها "لعلّ"، فالقياس في "لكن" أنْ يكون في التخفيف على ما عليه أخواتها، ولا تخرج بالتخفيف عمّا كانت عليه، كما لم تخرج أخواتها عنه، ويقوّي ذلك أنَّ معناها مخفَّفة كمعناها مشدّدة، فإذا وافق حال التخفيف حال التّشديد في اللفظ والمعنى، وجب أنْ تكون في التخفيف مثلها في التشديد))[١]. فهي عنده حرف استدراك والعطف يكون للواو التي معها كقولك: ما قام سعد ولكن سعيد[٢]. وهذا مالم يؤيده المبرِّد وجمهور البصريين فهي عندهم حرف عطف إنْ كان قبلها نفي، ولا تأتي بعد إيجاب ((إلّا لترك قصة إلى قصة تامة نحو قولك: "جاءني زيد لكن عبد الله لم يأت" و "ما جاءني زيد لكن عمرو" و "ما مررت بأخيك لكن عدوك" ولو قلت: "مررت بأخيك لكن عمرو" لم يجز))[٣].

وهم بذلك متابعون لسيبويه، إذ لابد أنْ يختلف ما بعد "بل" و "لكن" عمّا قبلها من جهة الإيجاب والنفي كقولك: "ما لقيت زيدًا ولكن عمرًا مررت به"[٤] وهذا ما أيّده المتأخرون، فإذا كان ما قبلها مخالفًا لما بعدها كانا خبرين مختلفين أشركتهما "لكن" كما عملت الواو في الخبرين المختلفين[٥]، وهذا ما يميل إليه الباحث فلو قلنا: "جاءني لكن عمرو" وجب حملها على الغلط والنسيان، وقد استُغني في ذلك بـ "بل" فلا حاجة لتكثير تلك الحروف، كما نص على ذلك سيبويه ومن تبعه من النحويين، أمّا ما ساقه أبو البركات من إجماع النحويين على جواز العطف بـ "لكن" في النفي فمنقوض على الرغم من صحة هذا المذهب، وذلك لما قرَّره يونس من أنَّ "لكن" ليست حرف عطف كما تبين، فضلًا عمّا ساقه من إجماع الكوفيين على تشبيههم لـ "لكن" بـ "بل" من جهة الإيجاب والنفي، إذ أثبت البحث أنَّ من أهل الكوفة من يرى أنّ من المحال قولك: "ضربت زيدًا بل أباك"، والله تعالى أعلم.

---

(١) **الحجة للقرّاء السبع:٢/١٧٧ .**

(٢) **ينظر: ارتشاف الضرب:٤/١٩٧٥.**

(٣) **المقتضب:١/١٢، وينظر: معاني القرآن للزجاج:١/١٨٥، والاصول في النحو:٢/٥٧، وشرح السّيرافي:١/٣٨٨.**

(٤) **ينظر: الكتاب:١/٣٨٩، شرح السّيرافي:١/٣٨٨.**

(٥) **ينظر: علل النحو:٣٧٩، والمفصّل:٤٠٥، وأمالي أبن الشجري:٢/٥٣٥.**

المبحث الثاني

النقض بدليل استصحاب الحال

يُعدُّ استصحاب الحال ركنًا مهمًا من أركان الاستدلال النحوي في ضوء ما قدّمه النحويون القدماء عند إرسائهم لأصول وقواعد النظرية النحوية، على الرغم من أنّهم أفاضوا بحثًا في مظانّ النّقل وأبواب القياس ومدارج الإجماع إلّا أنّ للأصل الرابع نصيبًا من الأهمية عند البصريين.

وقد تبيَّن ذلك عند عرض المسائل الخلافية في المصنفين عينتي الدراسة، إذ عرّفه أبو البركات بقوله:((وأمّا استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل))[١]، وهو عنده من الأدلّة المعتمدة لقوله: ((اعلم أنَّ استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة))[٢]، وإذا ما تابعنا مواقفه منه في موضع آخر نجده يعدّه من أضعف الأدلة.

ويقول السّيوطي إنَّ: ((المسائل التي استدل فيها النّحاة بالأصل كثيرة جدًا لا تحصى كقولهم: الأصل في البناء السكون إلّا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتّى يقوم الدليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد))[٣]، فهذا الدّليل يقوم على مسألة الأصل والفرع، إذ يستصحب الحال عند عدم وجود دليل يؤخذ به عن الأصل من أهمّها النّقل، فهو بلا شك مأخوذ من استصحاب الحال في أصول الفقه، فالاستصحاب عند الفقهاء هو: ((أن يستصحب الأصل عند عدم الدليل الشرعي))[٤]، إذ يذكر الجويني(ت:٤٧٨هـ) ما يوضح ذلك بقوله: ((وأمّا الأدلّة فيقدّم الجلي منها على الخفي، والموجب للعلم على الموجب للظن، والنّطق على القياس، والقياس الجلي على

---

(١) لمع الأدلة:١٤١.

(٢) المصدر نفسه:١٤١.

(٣) الاقتراح: ٣٥٥-٣٥٦ .

(٤) الورقات، عبد الملك الجويني:٢٧ .

الخفي، فإنْ وجد في النطق ما يفسّر الأصل يعمل بالنطق وإلا فيستصحب الحال))[١]، فالأصل عنده ما يبنى عليه غيره والفرع ما بني على غيره، فاستصحاب الحال قائمٌ على مبدأ الأصل والفرع.

فالأصل: هو الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته، والأصل بهذا المعنى يتناول الحكم الذي يقتضيه طبيعة كل من أجناس الكلم الثلاثة من جهة البناء والإعراب، فالمستحق للأعراب الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف[٢].

أمَّا الفرع: فهو المعدول به عن الأصل المجرّد، سواءٌ أكان هذا العدول عن أصل وضع الحرف أم الكلمة أم الجملة، فالاسم هو الاصل والفعل فرع، والأصل في العمل للأفعال، والأصل في الاسماء ألّا تعمل، والاصل في الاسماء الصرف وفي الأفعال البناء[٣].

---

(١) الورقات:٢٨.

(٢) ينظر: لمع الأدلة:١٤٢.

(٣) ينظر: لمع الأدلة ١٤٢، والأنصاف:٩٢/١، ١٨٦، ٣٩٩/٢ .

المطلب الأول: نقضه في الأسماء

إضافة العدد المركب إلى مثله

لم يذكر النحويون خلافًا في اشتقاق اسم الفاعل من العدد، إلّا أنَّهم اختلفوا في إضافة العدد المركب إلى مثله إذ ((ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز أنْ يُقال "ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ"، وذهب البصريون إلى أنَّه يجوز أن يقال "ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ"))[١].

فالكوفيان الكسائي والفرَّاء وجّها المسألة توجيهًا عقليًا على الرغم من أنَّ الكسائي نقل عن العرب ما يؤيد مذهبه في هذه المسألة[٢]، فيما اعتدّ بعض البصريين بأصل الوضع كابن السّراج والسّيرافي وغيرهم[٣]، فهذا الأصل ثابت إنْ عضّده النّقل والقياس، فهم على مذهب سيبويه[٤] فيها، إذ أجاز قولك: " ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ"، إلّا أنَّ مِن البصريين مَن أنكر ذلك ذاهبين مذهب الكوفيين في هذه المسألة[٥]، أمَّا المتأخرون فمنهم مَن ذهب مذهب سيبويه وجمهور البصريين[٦]، ومنهم من عدَّ هذين المذهبين وجوهًا جائزة، إذ ذكر ذلك الزمخشري وابن الأثير وآخرون[٧]، ومنهم من ذهب مذهب الكوفيين كالعكبري[٨].

واحتجّ الكوفيون لمذهبهم هذا –كما أورده أبو البركات– أنَّهم أجمعوا على أنّه ((لا يمكن أنْ يُبْنَى من لفظ ثلاثةَ عشَر فاعل، وإنّما يمكن أنْ يبنى من لفظ أحدهما، وهو العدد الأوّل الذي

---

(١) الإنصاف:١/٢٦٣ .

(٢) ينظر: شرح السيرافي:٤/٢٩٣، والعدد في اللغة، ابن سيده:٤٠-٤٢ .

(٣) ينظر: الأصول في النحو:٢/٤٢٦، وشرح السيرافي:٤/٢٩١، والتعليقة على كتاب سيبويه:٤/٦٢.

(٤) ينظر: الكتاب:٣/٥٦٠.

(٥) ينظر: المقتضب:٢/١٨٢، والتذييل والتكميل:٩/٣٧٤.

(٦) ينظر المخصّص:٥/٢٠٠، والعدد في اللغة:٤٠.

(٧) ينظر: المفصّل: ٢٧١، والبديع في علم العربية:٢/٣٠٩.

(٨) ينظر: التبيين:٤٣٦ .

هو الثلاثة، ولا يمكن أنْ يبنى من لفظ العدد الثاني –وهو العشر– فَذِكْرُ العشر مع ثالث لا وجه له))[١].

وذكر أبو البركات تمسّك البصريين بالأصل؛ ((لأنَّ الأصل أنْ يقال "ثالثَ عشَرَ ثَلاثَةَ عشَرَ "وقد جاء عن العرب، فإذا ساعده النقل والقياس –وهو الأصل– وجب أنْ يكون جائزًا))[٢]. وبهذا التمسّك نقض أبو البركات الحجَّة العقليّة التي ساقها إلى الكوفيين، فإذا بُني اسم الفاعل من أحدهما ((احتيج إلى ذكر الآخر ليتميّز ما هو واحد ثلاثة ممَّا هو واحد ثلاثةَ عشرَ، فأتى باللفظ كلّه))[٣].

إلَّا أنَّ الكسائي نقل عن العرب قولهم: "هذا ثالثُ عشرَ، وثالثَ عشرَ رفعًا ونصبًا، ونُقل أيضًا عن الكوفيين في ذلك وجهان: أحدهما: أنْ يجري "ثالث" مجرى وجوه الإعراب أو يجوز أنْ يُفتح أبدًا، فإنْ أُجري مجرى الإعراب كقولك: "هذا ثالثُ ثلاثة عشر" و"مررت بثالثِ ثلاثة عشر" ثم حذف ثلاثة تخفيفا وبقى ثالثًا على حكمه، أمّا الوجه الثاني وهو بناء "ثالث" على الفتح مطلقًا؛ لأنَّه قام مقام "ثلاثة" المحذوفة تخفيفًا، وهذا الوجه لم ينكره البصريون[٤].

وقد أنكر ثعلب مذهب البصريين، فلا داعي عنده أنْ تقول: "ثالِثَ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشَرَ" مستدلّا بما استدلّ به أصحابه من حجَّة عقلية[٥].

وذهب الأخفش والمبرّد والمازني وغيرهم مذهب الكوفيين في هذه المسألة، فإذا كان اسم الفاعل مركبًا لزم أنْ يكون الفعل مركبًا، ليصح جريانه عليه، والفعل لا يمكن أنْ يكون مركبًا، فلا يصحُّ صوغ اسم الفاعل عليه[٦]، فهم إلى مذهب التخفيف أقرب كما نصّ على ذلك المبرِّد المبرِّد بقوله: ((فإن القياس على المذهب الأول، وهو "هَذَا ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ورابعُ أَرْبَعَةٍ أَي أحدُ ثَلَاثَةٍ

---

(١) الإنصاف:١/٢٦٣.
(٢) المصدر نفسه:١/٢٦٣.
(٣) المصدر نفسه:١/٢٦٣ .
(٤) ينظر: شرح السيرافي:٤/٢٩٣، والعدد في اللغة:٤٠-٤٢.
(٥) ينظر: العدد في اللغة:٤٠.
(٦) ينظر: التذييل والتكميل:٩/٣٧٤ .

وَأحدُ أَرْبَعَةٍ أَنْ تَقول هذا حاديَ عشر أحدَ عشر وخامسَ عشرَ وَخَمْسَة عشرَ" لكن العرب تستثقل اضافته على التمام لطوله، فيقولون: "هذا حاديَ أحدَ عشرَ"، و"خامسُ خمسةَ عشرَ"، فيرفعون الأوّل بما يرفعه وينصبونه بما ينصبه ويخفضونه بما يخفضه؛ لأنّه معرب، وإنَّما منعهم من بنائه أنَّ ثلاثة أسماء لا تُجعل اسمًا واحدًا في غير الإضافة))[١]. فاسم الفاعل مصوغ من لفظ الثاني من قولك: "ثالث ثلاثة"، فأُجري الأول مجرى اسم الفاعل بوجوه الإعراب، فقيس عليه قولك: "حادي أحد عشر" ونحوها؛ لأنَّ اسم الفاعل لا يُبنى من شيئين.

بيد أنَّ هذا القياس مرفوض عند ابن السّراج والسّيرافي وغيرهم من البصريين ففي قولهم: "ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ" الأصل أنْ يكون "ثالث" بمنزلة "ثلاثة"، فكما أنّ ثالثًا استغرق حروفه من ثلاثة فصيغ منها كذلك ينبغي أن تستغرق "ثالثَ عشر" حروف "ثلاثةَ عشر"، فالقياس عندهم قولهم: "ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ" ففتح الأول أبدًا قياسًا على ما فُتح به الثاني[٢]، فهم بذلك متابعون لسيبويه على الرغم من أنَّه لم يُنكر على من حذف للتخفيف بقوله: ((ومن قال: خامس خمسةٍ قال: خامسَ خمسةَ عشرَ، وحادي أحدَ عشرَ، وكان القياس أنْ تقول: حادي عشر وخامس عشر... وقال بعضهم: تقول ثالث عشر ثلاثة عشر ونحوه، وهو القياس، ولكنَّه حذف استخفافا؛ لأنَّ ما أبقوا دليلٌ على ما ألقوا))[٣].

وإلى هذا الرأي ذهب المتأخرون، فعلى الرغم من ميل بعضهم إلى مذهب الكوفيين والمبرّد ومن تابعهم، كالزّمخشري وابن الأثير، إذ عدَّوا هذه الآراء وجوهًا إلّا أنَّ منهم من ذهب مذهب التخفيف كالعكبري وابن يعيش[٤]، وذهب بعضهم مذهب جمهور البصريين كقولك: "حاديَ عشرَ أحد عشر" مركَّب مبني على الفتح؛ لأنَّ الأصل حادي وعشرة[٥].

---

(١) المقتضب:٢/١٨٢ .

(٢) ينظر: الأصول في النحو:٢/٤٢٦، وشرح السّيرافي:٤/٢٩١، والتعليقة:٤/٦٢ .

(٣) الكتاب:٣/٥٦٠.

(٤) ينظر: المفصّل:٢٧١، والبديع: ٢/٣٠٩، والتبيين:٤٣٦، وشرح المفصّل:٤/٣٠ .

(٥) ينظر: التوطئة، أبو علي الشلوبين:٢٨٣، والكناش:١/١٠٦، وشرح ابن عقيل:٤/٧٩.

فمن ذلك يمكن للباحث الخلوص إلى أمرين مهمّين أحدهما: أنَّ ما ساقه أبو البركات من خلاف بين النحويين يمكن أنْ يكون وجوهًا للإعراب في توجيه هذه المسألة، طالما أنّ ذلك لا يعارض مسموعًا مطّردًا أو قياسًا مقطوعًا به، ولاسيما ما ذكره سيبويه من إجازة التخفيف، فما أبقوه دليلًا على ما حذفوه، أمَّا قولهم إنّ اسم الفاعل مصوغ ممّا رُكِّب من عددٍ، فالاختيار لما ذهب إليه جمهور الكوفيين وما أقرَّه الكثير من البصريين كالأخفش والمبرّد والمازني ومن تابعهم، فاسم الفاعل عندهم لا يمكن أن يصاغ إلّا من المضارع ولا نعلم أنَّ مضارعًا يمكن له أنْ يكون مركّبًا، فلا حجّة لمن أجرى اسم الفاعل من العدد مركبًا.

والآخر: تأسيسًا على ما تقدّم، فإنَّ ما ساقه أبو البركات من دليل استصحاب الحال على أنّه من أدلّة البصريين يجانبه التوفيق، ولاسيما ما أثبته البحث أنَّ كثيرًا من البصريين من لم يقولوا به بل ذهبوا مذهب الكوفيين فيها، وعلى الرغم من ذلك فإن التمسّك بالأصل وجهًا من وجوه هذه المسألة كما أقرَّ بذلك كثير من النحويين المتأخرين كما تبين ممّا سبق، والله تعالى أعلم.

صرف أفعل التفضيل

أفعل التفضيل اسمٌ ممنوع من الصرف؛ للوصفية ووزن الفعل إلّا أنَّ النحويين اختلفوا في جواز صرفه في ضرورة الشعر كباقي الأسماء الممنوعة من الصرف، إذ ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ "أفعل منك" لا يجوز صَرْفُه في ضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى أنّه يجوز صرفه في ضرورة الشعر))[١].

فالمعروف عن الكوفيين فيما ساقه أبو البركات من مسائل كثيرة أنَّهم استشهدوا بأدلّة شعرية قالها أصحابها ضرورةً، إلّا أنّهم كانوا أشدّ صرامة في توجيه هذه المسألة، إذ منع ذلك الكسائي والفرَّاء وأبو بكر الأنباري وغيرهم[٢]،

---

(١) الإنصاف:٢/٣٩٩

(٢) ينظر: معاني القرآن، الفرّاء:١/٤٠٩، إيضاح الوقف والابتداء:١/٣٧٠، وإعراب القرآن، النحاس:١/٥٨، شرح السّيرافي:١/٩٢، والحجة في القراءات السبع:١٨٢ .

فيما ذهب البصريون مذهب الإجازة تمسّكًا بالأصل[١]. فلم يكونوا بعيدين عن مذهب سيبويه فيها[٢]، وهذا ما تبنّاه جمهور المتأخرين[٣]. على الرغم من متابعة بعضهم لمذهب الكوفيين كما سيتبيّن[٤].

واحتجَّ الكوفيون –كما ساق أبو البركات– بأنَّ أفعل التفضيل إنَّما مُنع من الصرف لوجود "مِن" بعده، فلمّا اتصلت به منعته من الصرف لقوّة اتصالها به؛ ولهذا كان في لفظٍ واحدٍ في المذكر والمؤنث والمثنى والجمع كقولك: "زيدٌ أفضلُ من عمرو، وهند أفضل من دَعْد"، و"الزيدان أفضل من العمرين، والزيدون أفضل من العمرين" وما أشبه ذلك[٥].

وأورد أبو البركات أنَّ البصريين ذهبوا إلى التمسّك بالأصل؛ لأنَّ الأصل في الأسماء أنْ تكون متصرّفة، ولا يُمنع منها الصرف إلّا لأسباب عارضة خلافًا للأصل؛ فإن اضطرّ الشاعر ردّها إلى أصلها فلا عبرة لتلك الأسباب العارضة مقارنة بالأصل[٦]. ومنه قول الشاعر:[٧]

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

---

(١) ينظر: معاني القرآن، الزّجاج:١/٣٧٧، ٥/٢٥٨، والأصول في النحو:٣/٤٣٧، أخبار أبي القاسم الزجاجي:٢٢٩، إعراب القرآن، النحاس:١/٨٥، و٥/٦٣، ٦٦، وشرح السيرافي:١/١٩٢

(٢) ينظر: الكتاب:٣/٢٠٢، ١/٢٦، ٣٢.

(٣) ينظر: المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، ابن يسعون:١/٨٥٣ ، والبديع:٢/٢٧٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/٥٢٢، وأمالي ابن الحاجب:١/٣٧١، ضرائر الشعر، ابن عصفور:٢٤، والمقاصد الشافية:٥/٦٨٩ .

(٤) ينظر: البداية في بلوغ النهاية، مكي القيسي: ٦/٤٢٥٢.

(٥) ينظر: الإنصاف:٢/٣٩٩.

(٦) ينظر: المصدر نفسه:٢/٣٩٩

(٧) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي، في ديوان الهذليين:٢/٩٢ ، وهو من شواهد السيرافي في الشرح:١/١٩٢، وابن خالويه في إعراب القراءات:٢/٨٧، وابن فارس في المقاييس:٦/٣١، وابن يعيش في شرحه:٤/ ٩٧، وابن مالك في شرح الكافية:٢/١٠٤١، وابن هشام في المغني:٨٩٩.

فصرف "عواقد" وهي لا تنصرَّف؛ لأنّه ردَّها إلى الأصل فصرفها ضرورةً، وبذلك ذهبوا إلى أنّ ما لا أصل له في الصرف لا يجوز للشاعر أنْ ينوّنه للضرورة؛ لأنَّه لا أصل له في ذلك كي يردَّه إلى الحالة التي كان عليها[١].

وبهذا الدليل نقض أبو البركات حجَّة الكوفيين، فهي باطلة عنده؛ لأنَّ اتصال حرف الجر به ليس له تأثير في منع الصرف، وإنّما المؤثر هو وزن الفعل والوصف، والدليل قولهم: "زيدٌ خيرٌ منك، وشرٌّ منك" فيصرفون مع اتصال "من" به، ولم يمنع من الصرف[٢].

فالكسائي والفرَّاء وجمهور الكوفيين يجيزون صرف كل الأسماء التي لا تنصرّف إلَّا "أفعل منك" كقولك: "زيد أفضل منك" فلا يجوز عندهم صرفه في الشعر ولا في غيره مستدلّين بالحجَّة التي تقدّم ذكرها[٣]، إلّا أنَّ المبرِّد خطَّأ هذا المذهب بقوله: ((هذا خطأ لأنّهم قد صرفوا "خيرًا منك وشرّاً منك" ومعها منك))[٤]. والفرَّاء صرفهما وما يشبههما في حالة النصب على نيّة دخول الألف واللام، وإنْ لم يمكن ذلك الدخول، وعلى الرفع بإضمار "هو" قبلها[٥].

والبصريون لم يوافقوا على ذلك التحديد بل كان التمسّك بالأصل مذهبهم في هذه المسألة فالأصل في الأسماء أنْ تكون متصرّفة، ولا ينقض ذلك الدليل –وهو استصحاب الحال– إلّا ما اعترض من أحكام قياسية منطقية كمجيئه على وزن الفعل أو وقوعه موقع الصفة، وهذا ما ذهب إليه جمهور البصريين كالمبرّد والزجّاج وابن السّراج وغيرهم[٦]، إلّا ما لاحظناه من كلام

---

(١) ينظر الإنصاف:٤٠١/٢ .

(٢) ينظر المصدر نفسه:٤٠١/٢ .

(٣) ينظر: شرح السيرافي:٩٢/١، إيضاح الوقف والابتداء:٣٧٠/١، وإعراب القرآن، النحاس:٥٨/١، والحجة في القراءات السبع:١٨٢.

(٤) إعراب القرآن، النحاس:٢٩/٥ .

(٥) ينظر: معاني القرآن:٤٠٩/١.

(٦) ينظر: معاني القرآن، الزجاج:٣٧٧/١، ٢٥٨/٥، والأصول في النحو:٤٣٧/٣، وشرح السيرافي:١٩٢/١، أخبار أبي القاسم الزجاجي:٢٢٩.

النّحاس، الذي يحتجَّ بموقف الكوفيين من هذه المسألة غير مرّة عند توجيهه لبعض القراءات التي تجيز صرف ما لا ينصرف[١].

وهم بذلك لم يخالفوا رأي سيبويه في هذه المسألة، إذ أفرد لها بابًا خاصًا سمَّاه "هذه باب أفعل منك" مبيّنًا أحكامها وأسباب منعها من الصرف[٢]، ثم يقرّر في موضع آخر إجازة صرف تلك البِنية كبقية الأسماء الممنوعة من الصرف[٣] عند اضطرار الشاعر لذلك، إذ يقول: ((وليس شيء يضُطَرّون إليه إلّا وهمْ يحاوِلون به وجهًا، وما يجوز في الشعر أكثر من أنْ أذكره لك ههنا))[٤] فالضرورة تسوّغ للشاعر أنّ يقلّب من وجوه العربية ما يتيح له النفاذ إلى ما أراد من معنى.

وهذا ما يميل إليه الباحث، إذ تبين لنا عند عرض الآراء ومداولتها أنَّ ذلك المنع ما جاء إلّا لغة من لغات العرب، فترك صرف ما لا ينصرف في الضّرورة لا يوجب الالتباس مع المختار والمتحصَّل من كلام العرب، أمّا ما نقضه أبو البركات من الأدلّة العقلية التي استدلّ بها الكوفيون بدليل استصحاب الحال والتمسّك به كان صحيحًا، فهو صورة جديدة من صور استصحاب الحال، إذ ردّ الفرع المعدول عنه إلى الأصل، فالأصل في الأسماء أنْ تكون مصروفة، فضلًا عن ذلك فأنَّ إجازة الصرف لم يكن إلّا عند الضرائر، وهذا ما نصَّ عليه سيبويه وجمهور النحويين كما تقدَّم من ذكر، والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: إعراب القرآن، النحاس:٥/٦٣، ٦٦.
(٢) ينظر:الكتاب:٣/٢٠٢ .
(٣) ينظر: المصدر نفسه:١/٢٦.
(٤) الكتاب:١/٣٢.

"كم" بين التركيب والافراد

لم يذكر النحويون خلافًا بينهم فيما وصلنا من مؤلفات في "كم" التي تأتي لكنايات العدد فيما يُستفهَم بها عن مبهم، إلّا أنَّ الخلاف بينهم في أصل وضعها، إذ ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ "كم" مركبة، وذهب البصريون إلى أنَّها مفردة موضوعة للعدد))[١].

ولكلٍّ منهم أدلّته التي استند إليها لإثبات ما ذهب إليه، فعلى الرغم من أنَّ الكوفيين لم يبتعدوا عن الاستدلال بأصل وضعها كالكسائي والفرّاء[٢]، إلّا أنّهم أثبتوا خروج ذلك الاسم عن أصله، بما استدلّوا به من أدلّة نقلية من كتاب الله وكلام العرب، وبما قلّبوه من وجوه القياس كما أورده أبو البركات خلافًا للبصريين[٣]الذين تمسَّكوا بأصل وضعها وهو الإفراد، إذ لم يخالفوا ما ذكره الأولون في شأنها[٤]، وسار المتأخرون على ذلك إذ لم يخالف جمهورهم ما تمسّك به الأولون وجمهور البصريين في هذه المسألة كما سيتبين[٥].

ولو تتبّعنا موقف أبي البركات من هذه المسألة في (أسرار العربية) لوجدنا أنّه لم يتطرَّق لذلك الخلاف، على الرغم من أنَّه أفرد لها بابًا ذكر فيه ما يتعلّق فيها من أحكام، واستعمال العربي لها وما تتّفق وتختلف به فيما يلحقها من أسماء[٦].

فالأصل في "كم" عند الكوفيين كما ذكر أبو البركات، هو "ما" وزيدت عليها الكاف؛ ((لأنَّ العرب قد تصل الحرف في أوّله وآخره، فما وصلته في أوّله نحو: "هذا، وهذاك" وما وصلته في آخره نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ﴾[المؤمنون: ٩٣]، فكذلك ههنا: زادوا الكاف

---

(١) الإنصاف:٢٤٣/١، وينظر: أسرار العربية: ١٦٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن، الفراء:٤٦٦/١، وإعراب القرآن، النحاس:٨٦/٤، والصاحبي: ١١٥.

(٣) ينظر: المقتضب: ٥٥/٣، والأصول في النحو:٣١٥/١، وشرح السيرافي:٤٨٣/٢، والتعليقة:٣٠٠/١، وعلل النحو:٤٠٣، والخصائص: ٥٧/١.

(٤) ينظر: الكتاب:١٥٧/٢ .

(٥) ينظر: توجيه اللمع :٣٩٨، وارتشاف الضرب:٧٧٦/٢، والتذييل:٥/١٠، وجنى الداني:٢٦١، والفصول المفيدة في الواو المزيدة، خليل العلائي:٢٤٩، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل:١٠٦/٢.

(٦) ينظر: أسرار العربية:١٦٥.

على "ما" فصارتا جميعًا كلمة واحدة، وكان الأصل أنْ يقال في "كم مالك": كما مالك، إلّا أنَّه لمّا كثرت في كلامهم وجرت على ألسنتهم حُذفت الألف من آخرها وسُكِّنت ميمها، كما فعلوا في "لِمْ" فصار "كم مالك" والمعنى: كأيِّ شيءٍ مالُكَ من الأعداد، والدليل على ذلك قولهم "كأيِّنْ من رجل رأيت" أيّ: كم من رجل رأيت، ونظير كم "لِمَ"؛ فإنَّ الأصل في لم "ما" زديت عليها اللام فصارتا جميعًا كلمة واحدة، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال وسكنت ميمها، فقالوا: لِمَ فعلتَ كذا؟))[١]. ومنه قول الشاعر[٢].

يا أبا الأسودِ لِمْ أَسْلَمْتَنِي لهمومٍ طارقاتٍ وذِكَر؟

فـ "لِمْ" مؤلفة من لام الجر مكسورة و "ما" الاستفهامية، وقد حُذف ألف "ما" الاستفهامية لدخول حرف الخفض عليها، ثمَّ لم يكتفِ بحذف الألف حتّى سكّن الميم بعد أنْ كانت مفتوحة فقيست هذه على تلك، وزيادة الكاف كثيرة في كتاب الله كقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى: ١١]، وكذلك كلام العرب، إذ حُكي عن بعض العرب أنَه إذا قيل له كيف تصنعون الإقط؟ قال: كهيِّنٍ[٣].

وذكر أبو البركات أنّ هذا مخالف لأصول البصريين، فإنَّما قالوا إنّها مفردة؛((لأنَّ الأصل هو الإفراد، وإنَّما التركيب فرع، ومَنْ تمسّك بالأصل خرج عن عُهْدَة المطالبة بالدليل، ومَنْ عَدَلَ عن الأصل افتقر إلى إقامة الدّليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحابُ الحال أحد الأدلّة المعتبرة))[٤].

---

(١) الإنصاف:١/٢٤٣ .

(٢) البيت من الرمل لم يُعرف قائله، وهو من شواهد الفرّاء في معانيه:١/٤٦٦، و أبي بكر الأنباري في الزاهر:٢/٣٧٠، وابن فارس في الصاحبي:١١٥، وابن الخباز في توجيه اللمع:٣٩٨، وابن يعيش في شرحه:٥/٢٤٠، والرضي في شرح الشافية:٢/٢٩٧، وابن هشام في المغني: ٣٩٣، والبغدادي في الخزانة:٧/١٠٨.

(٣) ينظر: الإنصاف:١/٢٤٤.

(٤) المصدر نفسه:١/٢٤٥.

فما استدل به الكوفيون منقوضًا عند أبي البركات، إذ لم يسلّم بزيادة الكاف في "كم"، فهي عنده دعوى بلا دليل، أمّا قياسهم تركيب "كم" على تركيب "لِمَ" ففاسد عنده؛ لأنَّ لا يجوز إسكان الميم في "لم" في اختيار الكلام، وإنّما جاء ذلك في ضرورة الشعر، فلا يكون ذلك حجَّة ولا يُقاس عليه[١].

وزعم الكسائي أنَّ أصل "كم" "كما"، فإذا قلت: "كم مالك" فالمعنى "كأيِّ شيء من العدد مالك"، فحذف الألف من "ما" كما حذفها من حروف الخفض، كقوله تعالى: ﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ [التوبة:٤٣] فأُسكنت الميم لكثرة الاستعمال فقيست عليها[٢]. وهذا ما ذهب إليه الفرَّاء بقوله: ((ونرى أنَّ قول العرب: كم مالك، أنَّها "ما" وصلت من أوّلها بكاف، ثم إنَّ الكلام كثر بـ "كم" حتّى حُذفت الألف من آخرها، فسُكّنت ميمها كما قالوا: لِمْ قلت ذاك؟ ومعناه: لِمَ قلت ذاك، ولِمَا قلت ذاك؟))[٣].

واستدلَّ الفرّاء أيضًا على أنَّ "الكاف" زائدة بقول بعض العرب إذا قيل له: "منذ كم قعد فلان"، فقال: "كمذ أخذت في حديثك"، إذ قاس زيادة الكاف في "مذ" عليها في "كم"[٤]. وتابعه في ذلك ابن فارس، رادّاً على مَن أنكر ذلك على الفرَّاء من النحويين[٥].

إلا أنّ هذا القياس لم يكن حاضرًا عند أبي بكر الأنباري عند توجيهه لتركيب "لِمَ"، وما لحقها وما حُذف منها، وما قيس عليها كقولهم: علامَ، وحتّامَ، وعمَّ، وغيرها إلّا أنّه لم يعرّج على ما ذكره الشيخان في هذا القياس على الرغم من استدلاله بالأدلّة النقلية التي استدلوا بها لإثبات ما تركبت منه "لمَ"[٦].

---

(١) ينظر: الإنصاف:١/٢٤٥.
(٢) ينظر: إعراب القرآن، النحاس:٤/٨٦ .
(٣) معاني القرآن:١/٤٦٦.
(٤) ينظر: المصدر نفسه:١/٤٦٦.
(٥) ينظر: الصاحبي:١١٤-١١٥ .
(٦) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس:٢/٣٦٩.

وذلك كلّه مرفوض عند البصريين، فـ "كم" تخالف "ما" في اللفظ والمعنى، أمّا في اللفظ فوجب أنْ تبقى الفتحة لتدلّ على الألف، كما بقيت في المقيس عليه وهو "لِمَ" ونحوها، أمَّا من جهة المعنى فإنَّ كم سؤالٌ عن العدد و "ما" سؤالٌ عن الجنس، فليس بينهما اتساق أو مشابهة، وكذلك كاف التشبيه ليس لها ما تشترك فيه مع "كم" من جهة المعنى[١].

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ جمهور البصريين تمسّكوا بالأصل في هذه البِنية أنْ تكون مفردة، ومن عدل عن الأصل عليه أنْ يأتي بالدليل، فوجدنا الزّجاج يضرب صفحًا عن قول الكوفيين، إذ يعيب على الفرّاء ما قاله في "كم" فيقول: ((لو كان في الأصل "كما" وأسقطت ألف الاستفهام لُتِركتْ على فتحها، كما تقول: "بمَ" و"عم" و"فيم أنت"))[٢].

فهي عندهم اسم جاء لموضعين أحدهما: استفهامًا والآخر: خبرًا، إذ ذهب إلى ذلك ابن السّراج والسّيرافي[٣]. وكذلك الفارسي وابن جني[٤]. الذي علّل سكون الميم في كم قياسًا على الثلاثي الذي تتوالى عليه ثلاث حركات فسُكِّن لامه، فكذلك "كم"، إذ تابعوا بذلك سيبويه الذي عدّ كم في الاستفهام بمنزلة الاسم المتصرِّف، فهو بذلك يتمسّك بأصل وضعها ولا دليل على أنّها مركبة[٥].

ولم يعترض المتأخرون على مذهب سيبويه وجمهور النحويين بعد أنْ بسطوا آراء من سبقهم فيها، ورادّين أدلَّة الكسائي والفرّاء المتقدِّم ذكرها، ومنهم من استدلَّ على اسمية "كم" وبساطتها بأنَّها يصح الإسناد إليها، وعود الضمير عليها كقولك: "كم رجلًا جاءك"، وكذلك الإضافة إليها وتسليط عوامل النصب عليها كقولك: "كم كانت دراهمك"[٦]، وهذا ما يميل إليه

---

(١) ينظر: التفسير البسيط:٣٤٥/٥.

(٢) الصاحبي: ١١٥.

(٣) ينظر: المقتضب: ٥٥/٣، والأصول في النحو:٣١٥/١، وشرح السيرافي:٤٨٣/٢.

(٤) ينظر: التعليقة:٣٠٠/١، وعلل النحو:٤٠٣، والخصائص:٥٧/١.

(٥) ينظر: الكتاب:١٥٧/٢.

(٦) ينظر: توجيه اللمع :٣٩٨، وارتشاف الضرب:٧٧٦/٢، والتذييل:٥/١٠، وجنى الداني:٢٦١، والفصول المفيدة في الواو المزيدة:٢٤٩، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل:١٠٦/٢، وشرح المكودي على الألفية:٣٠٩، وهمع الهوامع:٦٠٣/٢، شرح الفارضي:١٣٠/٤.

الباحث، إذ يبطل مذهب الكوفيين بدخول حرف الجرِّ على "كم"؛ لأنّ الحرف لا يدخل على مثله، كما أنَّ الالف لم يبقَ عليها دليل بعد حذفها، كـ "لم" ونحوها، فلم يبقَ أمامنا إلا التمسّك بأصل وضعها، فلو استقصينا ما جاء به النحويون لوجدناهم مستندين إلى أنَّ الأصل في "كم" هو الافراد، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: نقضه في الأفعال

نِعمَ وبِئسَ

شاع بين النحويين المتأخرين خلاف في "نعم وبئس"، إذ أفرد أبو البركات لهما مسألة خلافية بقوله: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ "نِعْمَ، وبِئْسَ" اسمان مُبْتَدَآن، وذهب البصريون إلى أنَّهما فعلان ماضيان لا يتصرَّفَان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين))[١].

فلو تتبّعنا آراء النحويين المتقدمين من أعلام المدرستين نجد آراء مغايرةً لما ساقه كثيرٌ من المتأخرين على الرغم من أنَّ بعض النحويين ممّن سبق أبا البركات نسبوا هذا الرأي إلى الكوفيين إلا أنَّ الكوفيين كالكسائي والفرَّاء وثعلب وابن خالويه ومن تابعهم لهم رأي مخالف لما ساقوه[٢]، إذ لم يختلف موقفهم عن رأي جمهور البصريين[٣] الذين ذهبوا إلى فعلية تلك البِنيتين، فالجميع نَهل من موقف الأقدمين كسيبويه[٤] الذي حسم القول في هذه المسألة، التي طالما ذكرت كتب النحو المتأخرة[٥] خلافهم فيها، ومنها (أسرار العربية)، إذ تحدّث أبو البركات البركات فيه عن هذه المسألة بطريقة مبسطة مبتعدًا عن الإكثار في عرض الآراء وتفصيلاتها، معتمدًا على الحجج المنطيقة العقلية في عرضها بطريقة السؤال والجواب، مرجحًا رأي البصريين كعادته في الأعم الأغلب من ترجيحاته للمسائل الخلافية[٦].

---

(١) الإنصاف:٨١/١ ، وينظر: أسرار العربية:٩٠ .

(٢) ينظر: معاني القرآن، الفرَّاء:١٤١/٢، ومجالس ثعلب:٦٢/١، ومعاني القرآن، الزجاج:١٧٢/١، وعمدة الكتّاب، أبو جعفر النحاس:١٨٥، وشرح السيرافي:٣٩١/٣، وإعراب القراءات:١٠١/١.

(٣) ينظر: المقتضب: ١٤٠/٢، ومعاني القرآن، الزجاج: ٧٢/١، والأصول في النحو:٩٨/١-١٢١، وشرح السيرافي: ٧/٣ ، و٣٤/٤.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٧٩/٢.

(٥) ينظر: المرتجل:١٣٦، والمقدمة الجزولية:١٥٩، واللباب في علل البناء والإعراب:١٨٣/١، وشرح المفصّل:٣٨٩/٤، والكتاب الفريد في إعراب القران المجيد:٥٨٨/١، ومختار الصحاح، الرازي:٣١٤، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، ابن الوردي:٤٥٧/٢، ومتن قطر الندى، ابن هشام:٤.

(٦) ينظر: أسرار العربية:٩٠ .

فحجّة الكوفيين التي زعمها أبو البركات تعتمد على ما يعتري اللفظ من علامات تدلّ على اسميته أو فعليته أساسًا، إذ احتجّوا لإسمية "نعم وبئس" بجواز دخول حرف الخفض عليهما، فقد جاء عن العرب قولهم: "ما زيد بنعم الرجُلُ"[١]، وكذلك قول الشاعر:[٢]

ألستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ أخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المال مُصْرِمَا

فدخل حرف الخفض على "نعم" والمسلّم أنّها من عوامل الأسماء.

واحتجّوا أيضًا على اسميتها بدخول حروف النداء عليها كقول العرب: "يا نِعم المولى ويا نِعم النصير" فدلَّ ذلك على أنّهما اسمان؛ لأنَّ حروف النّداء مختصة بدخولها على الأسماء، ولا يجوز عندهم تقدير منادى من الأسماء إلا إذا ولِّي بفعل أمر أو ما جرى مجراه[٣].

وذكر أبو البركات أيضًا أنَّ من حججهم على أنّهما ليسا فعلين، أنّهما غير مختصيَن بزمن، وهما غير متصرّفين، وكذا قالت العرب: "نعيم الرجلُ زيدٌ" وليس من أوزان الأفعال "فعيل" فكل تلك الأدلَّة أثبتت أنَّهما اسمان عند الكوفيين[٤].

بيد أنَّ هذه الحجج مرفوضة عند البصريين، فهما فعلان جامدان، وإنَّما عملا لمعنى المدح والذم، واستدلوا على ذلك باتّصال الضمير المرفوع بهما كما اتصل بالفعل المتصرّف، ((فإنَّه قد جاء عن العرب أنَّهم قالوا "نِعْمَا رجلين، ونِعْمُوا رجالًا" وحكى ذلك الكسائي، وقد رفعا مع ذلك المُظْهَرَ في نحو "نعم الرجلُ، وبئس الغلامُ" والمضمر في نحو "نعم رجلًا زيدٌ، وبئس غلامًا عمرو" فدلّ على أنَّهما فعلان))[٥].

---

(١) ينظر: الإنصاف:٨١/١، وأسرار العربية:٩٠.

(٢) البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت في ديوانه:٢١٨ ، وهو من شواهد الزّجاجي في اشتقاق اسماء الله:١٤٤، ابن الوراق في علل النحو:٢٩٢، والصُحاري في الابانة:٣٧٩/٤، وابن الشجري في أماليه:٤٠٥/٢، والعكبري في شرح ديوان المتنبي:٢٩٩/١، وابن الخباز في توجيه اللمع:٣٨٩ ، وابن يعيش في الشرح:٣٨٩/٤، والبغدادي في الخزانة:٣٨٩/٩ .

(٣) ينظر: الإنصاف:٨٢/١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه:٨٦/١ .

(٥) المصدر نفسه:٨٦/١ .

واستدلّوا أيضًا لفعليّتهما باتصالهما بتاء التأنيث الساكنة ((التي لا يقلبها أحدٌ من العرب في الوقف هاء كما قلبوها في نحو رحمة وسنة وشجرة، ولك قولهم "نعمتِ المرأةُ، وبئست الجاريةُ"؛ لأنَّ هذه التاء يختصّ بها الفعل الماضي لا تَتَعَدَّاه، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به))[١].

واستدلوا أيضًا على أنّهما فعلان ماضيان بتمسّكهم باستصحاب الحال، فهما ((مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه؛ إذ لا علَّة ههنا توجب بناؤهما، وهذا تمسّكٌ باسْتِصْحَاب الحال، وهو من أضعف الأدلة، والمعتمد عليه ما قدمناه))[٢].

وبتلك الأدلّة ينقض أبو البركات الحجّة التي زعم أنّها من قول الكوفيين، ذاهبًا مذهب البصريين فيها، فما استدلّ به الكوفيون بدخول حرف الخفض عليها واستدلالاتهم لذلك محمولة عنده على الحكاية؛ لأنَّ الحكاية فيه مقدَّرة وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شُبْهَة في فعليته، ولو كان الأمر كذلك لحُكم على "نام" بالاسمية؛ لدخول الباء عليه، فإذا لم يحكم عليه بالاسمية بل على تقدير الحكاية كانت نِعم وبِئس كذلك[٣].

والحق أنَّ المتقصّي لأقوال النحويين من أهل الكوفة يلحظ أنَّ لهم وقفات طويلة مع هذين الفعلين، وبالأخص الفرّاء الذي لم تخالف أقواله مذهب البصريين فيها خلافًا لما تناقلته مصنفات المتأخرين، إذ يقول: ((والعرب توحِّد نِعمَ وبِئسَ وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون: "أمّا قومك فنعموا قوما، ونعم قوما"، وكذلك بِئسَ، وإنّما جاز توحيدها لأنّهما ليستا بفعل يلتمس معناه، إنّما أدخلوهما لتدلّا على المدح والذم، ألا ترى أنَّ لفظهما لفظ فعل وليس معناهما كذلك، وأنَّه لا يقال منهما يبأس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك، فلذلك استجازوا الجمع والتّوحيد في الفعل))[٤].

فالنصّ واضحٌ بإشارته إلى أنَّ له موقف مغاير لما نُسب إليه من وجهين، أحدهما: أنَّه يقرُّ بفعلية هذه الصيغ ويُستشفُّ ذلك من قوله: فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل.

---

(١) **الإنصاف:١/٨٧ .**

(٢) **المصدر نفسه:١/٩٢.**

(٣) **ينظر: المصدر نفسه:١/٩٣.**

(٤) **معاني القرآن:٢/١٤١-١٤٢ .**

والآخر: أنّه لا يعدُّ هذه الصيغ أفعالًا تامة، إذ يحملها على الجمود، إذ يذكر علَّة ذلك بقوله: ((أنَّهما تضمنا ما ليس لهما في الأصل؛ وذلك أنّهما نُقلا من الخبر إلى نفس المدح والذم، والأصل في إفادة المعاني إنَّما هي الحروف، فلمَّا أفادت فائدة الحروف، خرجت عن بابها، ومنعت التصرّف))[١].

وممّا يدلُّ على فعليّة هذه الصيغ عند الفرّاء قياسه لها على أفعالٍ معروفة بجمودها وعدم تصرَّفها بقوله: ((ونظيرهما ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ ﴾[الحجرات: ١١]، وفي قراءة عبد الله ((عسوا أنْ يكونوا خيرا منهم))[٢]. ألا ترى أنك لا تقول، "هو يعسي" كما لم تقل "يبأس"))[٣]، فهذا القول ينصُّ بوضوح إلى أنَّه يعدهما فعلين جامدين، ولعلَّ ما يُوهم أنَّه ذهب مذهب الإسمية فيما قاله من أنَّهما ليستا بفعل يتلمس معناه، ولعلَّ ما يجلّي تلك الغمة ما أثبتته نصوص الفرَّاء المتقدّمة.

وقد شارك الفرّاء نحويي البصرة في رفعهما للاسم الذي يليهما، فالفاعل عنده لا يخرج عن الصورة التي ذكرها سيبويه، فهو إمّا أنْ يكون محلّى بالألف واللام الجنسية، أو يكون مضافًا إلى ما فيه معنى التعريف، إذ توسّع الفرّاء في هذا النوع فجوّز الإضافة إلى النكرة بقوله: ((وبناء نعم وبئس ونحوهما أنْ ينصبا ما وليهما من النكرات، وإنْ يرفعا ما يليهما من معرفة غير موقتة وما أضيف إلى تلك المعرفة، وما أضيف إلى نكرة كان فيه الرفع والنصب))[٤].

ونقل ثعلب عن الكسائي توجيهه لقوله تعالى: ﴿ لَبِئۡسَ مَا قَدَّمَتۡ لَهُمۡ أَنفُسُهُمۡ ﴾ [المائدة: ٨٠] إجازته أن يلي بِئس صلة، فالتقدير بئس الذي قدمت لهم السّخط"، وهذا ما لم يقبل به الفرَّاء والبصريون إذ نصَّ على عدم جواز قولك: "بئس الذي قام"[٥].

---

(١) شرح المفصل:٤/٣٨٩ .

(٢) قراءة عبد الله بن مسعود، وقرأها أُبي بن كعب ((عَسَيَنَ)): ينظر: مختصر شواذ القرآن:١٤٤، والكشاف:٤/٣٦٨، وتفسير ابن عطية:٥/١٥٠ .

(٣) معاني القرآن:٢/١٤٢.

(٤) المصدر نفسه:١/٢٦٧.

(٥) ينظر: مجالس ثعلب:١/٦٢، ومعاني القرآن، الزجاج:١/١٧٢، وعمدة الكتاب:١٨٥، وشرح السيرافي:٣/٣٩١ .

وهذه الآراء لم ينفرد بها الفرّاء من الكوفيين، إذ تابعه ابن خالويه أيضًا بقوله: ((والأصل في نعم وبئس: نَعِمَ وبَئِسَ، فلمّا كانا فعلين غير متصرّفين، وعين الفعل حرف من حروف الحلق أتبعوا فاء الفعل عينه، فقالوا: نِعم وبِئس ثم اسكنوه وخففوه، فيجوز فيه أربع لغات: نعم على الأصل، وَنَعْمَ مثل فَخْذِ، وَنِعْمَ مثل فِخْذٍ، وَنِعِمَ مثل فِخِذٍ، وذكر ذلك المبرّد رحمه الله))[١].

وهذا ما نصَّ عليه صاحب المقتضب، إذ فصّل القول في شأن هذين الفعلين الجامدين مقلّبًا وجوه الإعراب فيما يليهما، وما يعملان فيه متمسكًا باستصحاب الحال بقوله: ((فكان أصل نعم وبئس ما ذكرت لك إلّا أنَّهما الأصل في المدح والذم فلمّا كثر استعمالهما ألزما التخفيف وجريا فيه وفي الكسرة كالمثل الذي يلزم طريقة واحدة))[٢]، وتابعه في ذلك الزّجاج وابن السّراج وجمهور البصريين، ففضلًا عن تمسّكهم بفعليتها وجمودها تمسّكوا بلزومها حالة واحدة وهو البناء[٣].

فلم يكونوا بعيدين عن مذهب سيبويه في هذه المسألة الذي تمسّك بالأصل بقوله: ((واعلم أنك لا تُظهر علامةَ المضمرين في نعمَ، لا تقول: نِعْموا رجالا، يكتفون بالذي يفسره كما قالوا مررتُ بكلٍّ. وقال الله عزّ وجلّ: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ﴾[النمل: ٨٧]، فحذفوا علامة الإضمار وألزموا الحذف، كما ألزموا نِعمَ وبئسَ الإسكان، وكما ألزموا خُذ الحذف، ففعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم))[٤].

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها:١٠١/١

(٢) المقتضب:١٤٠/٢ .

(٣) ينظر: معاني القرآن، الزّجاج:٧٢/١، والأصول في النحو:٩٨/١-١٢١، وشرح السّيرافي:٧/٣، و٣٤/٤

(٤) الكتاب: ١٧٩/٢

ولم نقف على أحدٍ من المتأخرين خالف جمهور البصريين، وما أثبته البحث من موقف مشايخ الكوفة من هذه المسألة، إلّا ما تناقله بعضهم من وقوع الخلاف بين المدرستين في شأن اسمية هذين الفعلين كما تقدَّم من ذكر[١].

فمن ذلك يمكن للباحث أنْ يلج إلى حقيقتين في هذه المسألة، أحدهما: أنَّ رأيًا واحدًا جمع نحويي المدرستين وهو يخطّون القواعد التي تخص أفعال المدح والذم على الرغم من وجود آراء متفاوتة من جزئيات هذه المسألة، فما نُسب إلى الكوفيين في هذه المسألة أمر فيه نظر، فالفرَّاء وقبله الكسائي وثعلب وابن خالويه لم يذهبوا إلى ذلك كما تبين بل أثبتوا فعليّة تلك البِنى، وذهب الفرّاء أكثر من ذلك بإثبات الدليل الذي استدلّ به البصريون، وهو تمسّكهم بالأصل في بناء تلك الأفعال كما سبق من ذكر.

والآخر: وتأسيسًا على ما تقدّم فإن ما تبناه أبو البركات من كلام البصريين دليلاً، وهو تمسكهم باستصحاب الحال لنقض حجَّة الكوفيين المزعومة، ينقضه ما أثبته البحث من براءة مشايخ الكوفة ممَّا نُسب أليهم، فهم أصحاب هذا الدليل أيضًا، فلا حجَّة له بذلك النقض، والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: المرتجل:١٣٦، والمقدمة الجزولية:١٥٩، واللباب في علل البناء والإعراب:١/١٨٣، وشرح المفصل:٤/٣٨٩، والكتاب الفريد في إعراب القران المجيد:١/٥٨٨، ومختار الصحاح، الرازي:٣١٤، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، ابن الوردي:٢/٤٥٧، ومتن قطر الندى، ابن هشام:٤.

المطلب الثالث: نقضه في الحروف

حذف حرف القسم مع بقاء عمله

يلحق أسلوب القسم في العربية ضروبًا من التخفيف، لكثرة استعماله في كلامهم، فقد يُحذف حرف القسم، ويبقى عمله في المقسم به، وفي ذلك خلاف بين النحويين، إذ ((ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز ذلك إلّا بعوض، نحو ألف الاستفهام، نحو قولك للرجل: "اللهِ ما فعلتَ كَذَا" أو هاء التنبيه نحو "هاللهِ"))[١].

فالكوفيون يجيزون قياس جميع ما يقسم به من غير لفظ الجلالة "الله" عليه في حذف حرف الخفض بلا عوض[٢]، وهذا ما لم يقرَّ به المبرِّد[٣]، على الرغم من مخالفته لسيبويه وجمهور البصريين كالزَّجاج وابن السّراج وغيرهما[٤]. الذين يشترطون في إعمال حرف الجر المضمر في القسم أنْ يعوض بالألف أو الهاء، بيد أنَّ قطربًا أجاز خفض الاسم بغير القسم في اختيار الكلام زاعمًا أنّه مذهب الخليل[٥]، إلّا أنّ سيبويه لم يجز ذلك، إذ وقف طويلًا عند هذه المسألة في أكثر من مناسبة كما سيتبين[٦]. ولم يخالف المتأخرون[٧]. مذهب سيبويه ومَن تابعه، من النحويين إلّا ما ذهب إليه بعضهم إذ أنكروا إجازة الجر وإن كان من الكثير الشائع في استعمال العرب[٨].

---

(١) الإنصاف:١/٣٢٥ .

(٢) ينظر: معاني القرآن:٢/٤١٣، وشرح الكافية:٢/٣٠٥، وائتلاف النصرة:١٤٦.

(٣) ينظر: الكامل:١/٢٩٠، والمقتضب:٢/٢٣٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن، الزّجاج:٢/٦، والأصول في النحو:١/٤٣٠، ومعاني القرآن، النحاس:٦/١٤١.

(٥) ينظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية، قطرب:٣٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣/٤٩٧-٤٩٨ .

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري:٢/١٩٥، ونتائج الفكر:٢٤٧، والبديع:١/٢٤١، والتبيان في أعراب القرآن:١/١٤، وشرح المفصّل:١/٤٢، شرح الكافية الشافية:٢/٨٦٥، وشرح التسهيل:٣/٢٠٠.

(٨) ينظر: أمالي ابن الحاجب:٢/٧١٣، وارتشاف الضرب:٤/١٧٦٧.

وساق أبو البركات إجازة الكوفيين ذلك اتكاءً على ما قالته العرب، إذ سمعوهم يقولون " اللهِ لتفعلنَّ" فيقول المجيب: "أَلله لأفعلنَّ" بألف واحدة مقصورة في الثانية، إذ يخفض "الله" بتقدير حرف الخفض المحذوف، وقد حُكي عن يونس وهو من مشايخ البصرة أنَّ العرب تقول: "مررت برجلٍ صالحٍ إلّا صالحٍ فطالح" أي إلّا أكن مررت برجل صالح؛ فقد مررت بطالح[١]، ويؤيد ذلك قول الشاعر[٢].

رسمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِه كِدْتُ أقضي الحَيَاةَ من جَلَلِهْ

فخفض قوله "رسم" بحرف خفض محذوف قبله

أمّا من منع ذلك وهم البصريون فقد أورد أبو البركات تمسّكهم بالأصل في حروف الجر أنْ لا تعمل مع الحذف ((وإنّما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عِوض، ولم يوجد ههنا، فبقينا فيما عداه على الأصل، والتمسّك بالأصل تمسّك باستصحاب الحال، وهو من الأدلّة المعتبرة))[٣]، إلّا أنَّهم أجازوا إعمالها إنْ دلّ على ذلك دليل وهو العوض كألف الاستفهام كقولك: "آلله ما فَعَلَ"، وها التنبيه كقولك: "هالله ما فَعَلْتُ"، والدّليل على ذلك أنّه لا يجوز أنْ يظهر معها حرف القسم فلا تقول: "أوالله، ولا هاوالله"، فلا يجوز الجمع بين العِوض والمعوض.

وبهذا الدليل البصري ينقض أبو البركات أدلّة الكوفيين النّقلية، فما قالته العرب "أَلله لأفعلن" إنَّما جاز ذلك من غير عوض لكثرة الاستعمال على الرغم مخالفته للقياس، وكذلك دخول حرف النداء مع الالف واللام، أمّا ما عداه فباقٍ على أصله[٤].

---

(١) ينظر: الإنصاف:١/٣٢٥.

(٢) البيت من الخفيف: لجميل بثينة في ديوانه:٥٢، وهو من شواهد العين:٧/٤٠٥، وأبي بكر الأنباري في شرح القصائد:٣٩، وابن خالويه في الحجة في القراءات:١١٩، والفارسي في الحجة للقراء:٥/٢٠٦، وابن جني في الخصائص:١/٢٨٦، وابن يعيش في الشرح:٢/٢٨٣.

(٣) الإنصاف:١/٣٢٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه:١/٣٢٧.

وعلى الرغم من عدم مخالفة الفرّاء لرأي سيبويه وجمهور البصريين في قولهم: "اللهِ لأفعلن" ونحوه، إلّا أنّه عند توجيهه لقوله تعالى: ﴿ فَٱلۡحَقُّ وَٱلۡحَقَّ أَقُولُ ﴾ [ص: ٨٤] أجاز الخفض بالمحذوف بغير لفظ الجلالة "الله" بقوله: ((ولو خفض الحق الأول خافض يجعله الله تعالى يعني في الإعراب فيُقسم به كان صوابا والعرب تُلقي الواو من القسم ويخفضونه سمعناهم يقولون: الله لتفعلن، فيقول المجيب: أللهِ لأفعلن لأنَّ المعنى مستعمل والمستعمل يجوز فيه الحذف، كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: خير يريد بخير، فلمّا كثرت في الكلام حذفت))[١]. فصفة الأجود حاضرة في توجيه إضمار الخافض في قوله: "الحق"، بل وجائز عنده الخفض بالمحذوف في غير القسَم أيضًا وذلك عند توجيهه لعمل "كم"، فيما بعدها ثلاثة أحوال منها الخفض، إذ يقول: ((ومن خفض قال: طالت صحبة "من" للنكرة في كم، فلمّا حذفناها أعملنا إرادتها فخفضنا، كما قالت العرب إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت؟ قال: خير عافاك الله، فخفض، يريد: بخير))[٢].

وتابعه أبو بكر الأنباري وابن خالويه في توجيههما للدليل الشعري السابق بحذف الخافض من غير عوض فالتقدير: "وربَّ رسمٍ" فحذف ربَّ والواو وأبقى عملها[٣]. فهم بذلك يجيزون عمل حرف الخفض المحذوف فيما بعدها سواءٌ كان قسمًا أو لم يكن كذلك من غير عوض.

وهذا ما لم يقرّ به البصريون، فعلى الرغم من تمسّكهم بالأصل في حروف الجر ألّا تكون محذوفة إلّا في مواضع كثُر فيها استعمال العرب، إذ نقل قطرب عن الخليل أنّه أجاز الجر بإضمار الجار كقولك: "خيرٍ عافاك الله" بإضمار الباء في "خير" كما قالو: "لاه أبوك" والتقدير "لله أبوك"، فما جاء ذلك إلّا لكثرة الاستعمال[٤]، إلّا أنَّ المبرّد خرج عن مذهب جماعته في إجازة قولهم: "الله لأفعلنّ" بقوله: ((واعلم أنَّ من العرب من يقول الله لأفعلن يريد الواو فيحذفها وليس هذا بجيد في القياس ولا معروف في اللغة ولا جائز عند كثير من النحويين وإنَّما ذكرناه؛

---

(١) **معاني القرآن:٢/٤١٣.**

(٢) **المصدر نفسه:١/١٦٩.**

(٣) **ينظر: شرح القصائد السبع:٣٩، والحجّة في القراءات السبع:١١٩.**

(٤) **ينظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية، قطرب:٣٢ .**

لأنّه شيء قد قيل وليس بجائز عندي؛ لأنّ حرف الجر لا يُحذف ويعمل إلّا بعوض لما تقدّم من الشّرح))[١].

وكذلك الأخفش الذي خالف الجمهور فيما نُقل عنه أنَّ الجر في القسم يكون بـ "ها" وغيرها التي تأتي للعوض وليس بحرف الجر المحذوف، وذكر ابن مالك أنَّ جماعة من النحويين تابعوه في ذلك ولم نقف على تلك الآراء[٢].

بيد أنّ الزّجاج وابن السّراج وجمهور البصريين ذهبوا إلى التمسّك بالأصل، فضلًا عن إجازة حذف الخافض في بعض المواضع عند توجيههم لهاتيك المسألة[٣]، فالواضح أنّهم لم يخرجوا عن مذهب الأقدمين كالخليل وسيبويه، فالخليل يقول: ((إنّما تجيء بهذه الحروف؛ لأنَّك تضيف حلفك إلى المحلوف به كما تضيف مررت به بالباء، إلّا أنَّ الفعل يجيء مضمراً في هذا الباب، والحلف توكيد))[٤]، فالقَسَم لا يأتي إلّا بإضمار فعل تقديره "أُقسم" أو "أحلف"، فلا يصح أنْ يحذف حرف القسم مع الفعل المضمر إلّا بمواضع ذكرها سيبويه، إذ يقول: ((واعلم أنّك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته... ومن العرب من يقول: الله لأفعلنَّ، وذلك أنّه أراد حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفا وهم ينووونه))[٥]، فإنْ حُذف حرف الجر نُصب ما بعده.

فيما تباينت وجهات نظر المتأخرين من إضمار حروف القسم، إذ ذهب كثيرٌ منهم مذهب سيبويه[٦]، فيما أنكر قوم منهم على من أجاز ذلك الحذف توسعًا في الاستعمال، إذ نصّ ابن الحاجب على أنَّ قولهم: "الله لأفعلن" جاز فيها الخفض والنصب هو الوجه، أمّا ما استدلوا به

---

(١) المقتضب:٢/٢٣٦، وينظر: الكامل:١/٢٩٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل:٣/٢٠٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن، الزّجاج:٢/٦، والأصول في النحو:١/٤٣٠، ومعاني القرآن، النحاس:٦/١٤١، وشرح السيرافي:٤/٢٣٨ .

(٤) الكتاب:٣/٤٩٧ .

(٥) المصدر نفسه:٣/٤٩٨.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري:٢/١٩٥، ونتائج الفكر:٢٤٧، والبديع:١/٢٤١، والتبيان في أعراب القرآن:١/١٤، وشرح المفصّل:١/٤٢، شرح الكافية الشافية:٢/٨٦٥، وشرح التسهيل:٣/٢٠٠ .

من قول رؤبة، فهو من الشاذ، ويخلص إلى أنَّ هذا النوع من الخفض شاذٌ ولا يُعوّل عليه، وتابعه في ذلك صاحب الارتشاف[١]، إلا أنّ الباحث أميل إلى مذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين في توجيه هذه المسألة، تمسَكًا بالأصل واستصحاب الحال على الرغم من أنّ حجج الكوفيين كانت ممّا نُقل من كلام العرب إلا أنّه من القليل الذي لا يُعوّل عليه، فالأصل في حروف الجر أن يكون عملها في الظاهر، أمّا إجازة إضمار حرف الجر فلا يجوز إلّا بالألفاظ التي كثرت على ألسنة العرب الخُلّص، وهذا ما ذهب إليه جمهور النحويين، الذين قرّروا أنَّ المُقسَم به إذا حُذف جاره بلا عوض ولم يُنوَ المحذوف جاز نصبه كائنًا ما كان، وهذه صورة أخرى صورها لنا أبو البركات في مواجهة الأقوى وهو النقل بالأضعف وهو استصحاب الحال إلا أنَّ ذلك النقل كما بينّا مما لا يعوّل عليه ولا يُقاس، والله تعالى أعلم.

"أو" بمعنى "الواو" و"بل"

من المقرّر لدى المحقّقين من النحويين أنَّ المعنى الأصلي لـ "أو" العاطفة إنّما هو للدلالة على التخيير؛ لأنّ مبناها دالٌ على عدم الاشتراك، بيد أنّه قد يتفرّع من ذلك الأصل معانٍ أخرى تُستمد من السياق وقرائن الحال، ومنها ما زعم أبو البركات أنَّه مسألة خلافية بقوله: ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ "أو" تكون بمعنى "الواو"، وبمعنى "بل"، وذهب البصريون إلى أنّها لا تكون بمعنى "الواو"، ولا بمعني "بل"))[٢].

والمتأمّل في هذا المسلك وهو تحوّل دلالة "أو" إلى هذين المعنيين "الواو وبل" في الاستعمال، يجده عند الكوفيين من مثل الكسائي والفرّاء ومن تابعهما، إذ اختلفوا في مجيئها بمعنى "الواو"، على الرغم من مجيئها بمعنى "بل" وجهًا عند بعضهم[٣]، وهذا ما ذهب إليه قوم من البصريين الذين اختلفوا في توجيهها أيضًا[٤]، إلّا أنّ جمهورهم تابع الأقدمين في توجيهها فضلًا عن

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب:٢/٧١٣، وارتشاف الضرب:٤/١٧٦٧.

(٢) الإنصاف:٢/٣٩١

(٣) ينظر: معاني القرآن، الفرّاء:١/٧٢، ٢٥٠، والوقف والابتداء، محمد بن سعدان الضرير:١٢٠، وإيضاح الوقف والابتداء:١/٤٤١، وإعراب القراءات:٢/٢٦٦ .

(٤) ينظر: مجاز القرآن:٢/١٧٥، ٢٨٠، ومعاني القرآن، الأخفش:١/٣٤، والخصائص:٢/٤٦٠.

تمسّكهم بالأصل فيما وضِعت له تلك الحروف إلا أنّها تؤدي معاني يفرضها السّياق[١]، على الرغم من أنَّ الأقدمين لم يكونوا على رأي واحد فيها كما سيتبيّن[٢]، بيد أنَّنا نجد هذه المسألة أكثر وضوحًا ونضجًا في تفصيل جوانبها عند المتأخرين، إذ جمعوا ما صحّ من تلك المعاني لتكون وجوها لـ "أو" في الأدلّة النقليّة التي سنتناولها متكئين على مذهب سيبويه وما ذكره في هذه المسألة[٣].

استدلّ الكوفيون بالنقل كما أورده أبو البركات، إذ جاء ذلك كثيرًا في القرآن الكريم وكلام العرب، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٧]، وقول الشاعر:[٤]

بَدَتْ مِثلَ قَرْنِ الشمسِ في رَوْنَقِ الضُّحَى وصُورَتِهَا أو أَنْتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ

أراد: "بل أنتِ"، وكذلك استدلوا بقوله تعالى:﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٢٤]، والتقدير: وكفورًا[٥].

وذكر أبو البركات تمسّك البصريين بالأصل؛ لأنَّ الأصل في "أو" أنْ تكون لأحد شيئين مُبهَمَيْن، خلافًا لـ "الواو وبل"؛ لأنَّ "الواو" معناها الجمع بين الشيئين و "بل" تعني الإضراب، فكل حرف يدلّ على ما وضِع له، ولا يدلّ على معنى حرف آخر، فالأولى التمسّك بالأصل

---

(١) ينظر المقتضب:٣/٣٠٤-٣٠٥، ومعاني القرآن، الزجاج:٤/٣١٤، والأصول في النحو:٢/٥٦، وحروف المعاني والصفات:٥١، ومعاني القرآن، النحاس:٢/٥١٢، وشرح السيرافي:٣/٤٣١.

(٢) ينظر: العين:٨/٤٣٨، والكتاب:٣/١٨٤.

(٣) ينظر: البديع:١/٣٦١، واللباب في علل البناء والإعراب:١/٤٢٤، وشرح المفصل: ٥/٢٠، وشرح التسهيل:٣/٣٦٥، والكناش:٢/١٠٥، وارتشاف الضرب:٤/١٩٨٩، وجنى الداني:٢٢٨.

(٤) البيت: من الطويل، وهو لذي الرمّة الباهلي في ديوانه: ٣/١٨٥٧، وهو من شواهد الفرّاء: ١/٧٢، ورواه الزجاج في حروف المعاني:٥٢ فالرواية عنده " أم أَنتِ" وهي الرواية الصحيحة عند أبي البركات، والسيرافي في الشرح:٣/٤٣١، وابي الفتح في الخصائص:٢/٤٦٠، والبغدادي في الخزانة:١١/٦٥.

(٥) ينظر: الإنصاف:٢/٣٩٢ .

((ومن تمسّك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مُرْتَهَنًا بإقامة الدّليل، ولا دليل لهم يدلُّ على صحَّة ما ادعوه))[١].

فما استدلَّ به الكوفيون من أدلّة نقليّة منقوضة عند أبي البركات من جهة المعنى فـ "أو" الواردة في الدليل القرآني الأول لا حجّة لهم به، وإنَّما جاءت هنا لتدلّ على معنيين أحدهما: أنّها للتخيير، بمعنى أنَّهم إذا رأوا الرائي تخيّر في أنْ يقدّرهم مائة ألف أو أكثر من ذلك

والآخر: أنّها جاءت للشك في إحصاء عددهم لكثرتهم، فالشك راجع إلى الرائي لا إلى الله تعالى، أمَّا حجَّتهم في الدليل الشعري المتقدّم، فحمله على ضعف الرّواية فالرّواية الصّحيحة عنده: "أم أنتِ في العين"، فإن سُلِّم بصحّة روايتهم فهي للشك وليست بمعنى "بل"، إذ سُمّي هذا اللّون من البلاغة بتجاهل العارف، أمّا ما استدلّوا به في الآية الثانية فإنَّما جاءت أو للإباحة أي: قد أبحتك في كل واحد منهما، فهي ليست بمعنى "الواو" عنده[٢].

والحقُّ أنَّ الكوفيين لم يكونوا على رأي واحد بشأن مجيء "أو" بمعنى "الواو"، فمنهم من قال إنَّها تأتي بمعنى الواو وهو رأي الكسائي[٣]، ومنهم من قال أنّها تأتي بمعنى "بل"، إذ وجَّه الفرّاء الآية الكريمة المتقدّمة بقوله: ((وكذلك تفعل العرب في "أو" فيجعلونها نسقا مفرَّقة لمعنى... كقولك: اضرب أحدهما زيدًا أو عمرًا، فإذا وقعت في كلام لا يُراد به أحد وإن صلحت جعلوها على جهة "بل" كقولك في الكلام اذهب إلى فلان أو دع ذلك فلا تبرح اليوم... فجعل "أو" في معنى "بل" ومنه قول الله قوله: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾))[٤]، وقال في موضع آخر: ((من زعم أنَّ "أو" في هذه الآية على غير معنى "بل" فقد افترى على الله؛ لأنَّ الله تبارك وتعالى لا يشك))[٥]، وكذلك الحال عنده توجيه الشاهد الشعري المتقدّم ذكره، فقوله

---

(١) الإنصاف:٢/٣٩٣.
(٢) ينظر: المصدر نفسه:٢/٣٩٢.
(٣) ينظر: معاني القرآن، النحاس: ٢/٥١٢ .
(٤) معاني القرآن:١/٧٢ .
(٥) المصدر نفسه:١/٢٥٠ .

"أو أنتِ" يريد به "بل أنتِ"[١]، أمّا توجيهه لقوله تعالى: ﴿أَوْ كَفُورًا﴾ ، فإنّما جاءت هنا بمعنى "لا" فـ "أو" في الجحد والاستفهام والجزاء تكون بمعنى "لا"[٢]، بيد أنّ قومًا منهم ذهبوا إلى أنّها بمعنى "الواو" فالتقدير عندهم "لا تطع منهم آثمًا ولا كفورًا" متابعين بذلك الكسائي[٣]. فإنَّما جاءت هنا بمعنى الإباحة أي: لا تطع هؤلاء فهم متساوون في المنع فوجب عدم طاعتهما لما اشتركوا فيه.

وليس بعيدًا عن ذلك ما نجده عند البصريين الذين لم يكونوا على موقف واحد منها، إذ ذهب أبو عبيد ومن تابعه من البصريين إلى أنّ "أو" تأتي بمعنى "الواو و بل" مستدلّين بالأدلَّة القرآنية والشعرية التي ساقها أبو البركات على أنَّها من أدلَّة الكوفيين[٤].

أمَّا جمهور البصريين فذهبوا إلى أنَّها لا تأتي إلا للتخيير والإباحة، إذ يردُّ المبرّد على من حملها على معنى "بل"، فذلك فاسد عنده من وجهين أحدهما: أنّها لو جازت أنْ تقع كذلك لجاز وقوعها في الإثبات أو النفي كقولك: " ضربت زيدًا أو عمرًا، وما ضربت زيدًا أو عمرًا"، والآخر: أنَّ "بل" لا تأتي إلّا للإضراب بعد غلطٍ أو نسيان، وهذا منفي عن الله عزّ وجل[٥]، فلم يكونوا بعيدين عما ذهب إليه الأقدمون على الرغم من أنّهم ليسوا على رأي واحد فيها، فالخليل يذهب إلى أن "أو" تأتي بمعنى الواو وبمعنى "بل" مستدلّا بما استدلّ به الكوفيون من شاهد قرآني[٦]، أمّا سيبويه فلم يجز ذلك على اطلاقه، فـ "الواو" و "أو" و "بل" إنَّما هي حروف أصول تعطي معاني مختلفة، إلَّا أنْ يقع فيهنَّ من المجاز والاتساع ما يقع، فتختلط معانيها، فيُستعمل الحرفان منها في معنى واحد، ومنها "أو" ففي غير الاستفهام تأتي إمّا للإباحة أو للتخيير، تقول: جالس

---

(١) ينظر: معاني القرآن:١/٧٢ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه:٣/٢١٩.

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء:١/٤٤١، والوقف والابتداء، محمد بن سعدان الضرير:١٢٠، وإعراب القراءات:٢/٢٦٦.

(٤) ينظر: مجاز القرآن:٢/١٧٥، ٢٨٠، ومعاني القرآن، الأخفش:١/٣٤، والخصائص:٢/٤٦٠.

(٥) ينظر: المقتضب: ٣/٣٠٤-٣٠٥، ومعاني القرآن، الزجاج:٤/٣١٤، والأصول في النحو:٢/٥٦، وحروف المعاني والصفات، الزجاجي:٥١ ، ومعاني القرآن، النحاس:٢/٥١٢، وشرح السيرافي:٣/٤٣١.

(٦) ينظر: العين:٨/٤٣٨.

زيدًا أو عمرًا أو خالدًا، كأنَّك قلت: جالس أحد هؤلاء، وتقول: كُل خُبزًا أو لحمًا أو تمرًا، كأنَّك قلت: كل أحد هذه الأشياء مباح لك أكلها، أمَّا في حالة النفي، فمذهب سيبويه أنَّ نفي المباح بـ "أو" يشمل جميع ما وقعت عليه، فبذلك لا يخالف معاناها معنى الواو كقولك: "لا تأكل خبزًا أو لحمًا أو تمرًا" فإذا أردت نفي الأكل جاءت جميع هذه الأشياء منهيّة عن الأكل[١].

وجمَع المتأخرون هذه المعاني التي اختلف عليها الأولون من المدرستين فيما تؤديه "أو" من معانٍ، إذ أفردوا لها ثلاثة معانٍ أحدها: الشكُّ والابهام، كقولك: "ضربت زيدًا أو عمرًا"، والثاني: التخيير بين الشيئين كقولك: "جالس الحسن أو ابن سيرين"، فلك الخيار في مجالسة أحدهما فكلُّ واحد منهما صح لك مجالسته، والثالث: وهو الإباحة، فهو يشبه التخيير من جهة الجواز المجالسة وهو متعلّق بالأمر والنهي فإنَّه في الأمر يقرب من معنى الواو كما ذكر ذلك سيبويه، أمَّا في حالة النهي فهو يفارق الواو فتقول: "لا تلبس لثوبًا أو جبَّة" فإن لبس أحدهما أو لبسهما كان مخالفًا للنهي[٢].

فمن ذلك يبدو للباحث أمران أثنان، أحدهما: أنّ هذا المسألة لم تكن خلافية بين أهل الكوفة والبصرة من النحويين، بل أثبت البحث أنّ الكوفيين لم يكونوا على رأي واحدٍ فيها على الرغم من أنّهم لم يقولوا بأنّها بمعنى "بل" عدا الفرّاء، وكذا الحال عند البصريين فضلًا عن موقف الأقدمين كسيبويه وكذلك مَن تابعه من جمهور المتأخرين، وهو ما نميل إليه لما أثبتوه بالأدلَّة النقلية التي أتثبت أنّه يأتي لتلك المعاني الثلاثة، فعلى الرغم من أنَّ الأصل في كلٍ منها أنْ يؤدي معناه الذي وضع له، لذا يرى الباحث أنَّ هذه المسألة أعمُّ من أنْ يُحصر الخلاف فيها بين أهل البلدين من النحويين، فالأصوب أن تكون خلافية بين النحويين جميعًا.

والآخر: بناءً على ما تقدَّم فإنّ ما نقضه أبو البركات لأدلّة الكوفيين النقلية بدليل الأصل واستصحاب الحال لا حجّة له به، فعلى الرغم من أنّ النحويين لم يعترضوا على ذلك الأصل إلّا

---

(١) ينظر: الكتاب:٣/١٨٤، وشرح السيرافي:٣/٤٣٨.

(٢) ينظر: البديع:١/٣٦١، واللّباب :١/٤٢٤، وشرح المفصل:٥/٢٠، وشرح التسهيل:٣/٣٦٥، والكناش:٢/١٠٥، وارتشاف الضرب:٤/١٩٨٩، وجنى الداني: ٢٢٨، ومغني اللبيب: ٨٧ .

أنَّه من المسلّم به أنَّه من أضعف الأدلَّة ومن عدل عنه وجب عليه إقامة دليل أقوى وهذا ما فعله سيبويه ومن تابعه من جمهور النحويين، إذ استدلوا بالأدلَّة النقلية التي ذكرها أبو البركات، والله تعالى أعلم.

النتائج

النتائج

الحمدُ لله الذي تتمُّ بنعمته الصالحات، فبفضله ومنَّته تمَّ هذا العمل الذي عنِي بدراسة نقض الدليل النحوي عند أبي البركات الأنباري لِما له من أثرٍ كبيرٍ في تصفية الآراء، وتنقية المسائل والاعتراضات التي ترد إلى ميزان الاستدلال، وفيما يأتي عرضٌ لأهمِّ النتائج التي توصّل إليها البحث:

١- أثبت البحث أنَّ كثيرًا من المسائل الخلافية التي أوردها أبو البركات لم يقل بها الكوفيون، إذ لم يقف الباحث على تلك الآراء والأدلَّة التي زُعم أنّهم استدلُّوا بها في كتبهم، فضلًا عن مصنّفات النّحويين الذين سبقوا أبا البركات حتى القرن السادس الهجري، إذ تلقّف النحويون الذين لحقوه هذه المسائل وسوّدوا بها صحائف مدوناتهم حتى عصرنا هذا، متابعين أبا البركات فيما ولّده من آراء وأدلَّة نحوية إجمالية إلى الكوفيين خاصة، ناقضًا تلك الأدلَّة بأدلَّة البصريين أو أنَّه يسلك مسلك التأويل أو القدح أو غيرها من مسالك نقض الدليل، ومنها مسألة إعراب الفعل المضارع، ومسألة تقديم التمييز على عامله، ومسألة تقديم الخبر على المبتدأ، وغيرها من المسائل المدوَّنة في صفحات الرسالة.

٢- أثبت البحث أنَّ كثيرًا من المسائل الخلافية التي ساقها أبو البركات ناسبًا إياها إلى الكوفيين، لم تكن ثابتةً لهم، فاستطاع البحث أنْ يُثبّت آراءهم فيها، إذ لم تكن مخالفة لآراء خصومهم المزعومين، فلا حجّة لذلك النقض ولا حاجة، طالما أنَّ تلك المسائل ليست خلافية كمسألة "بناء أفعل التعجب"، و"تقديم خبر مازال عليها"، وغيرها.

٣- إنَّ المسائل النحوية التي تناولها أبو البركات في مصنّفيه عينتي الدراسة، خطّها بطابع جدليّ بناءً على خلفيته الثقافية مؤسِّسًا مسائلَ خلافيةً بين البلدين مؤيدًا البصريين في الأعمّ الاغلب منها وناقضًا أدلَّة الكوفيين المختلفة، بيد أنَّ البحث أثبت أنَّ هنالك مسائل لا يصح أنْ تكون خلافية، فالخلاف فيها بين أئمة المدرسة الواحدة أكبر وأعمق، فلا حجّة لذلك النقض؛ لعدم إثبات نسبة تلك الاستدلالات إلى مدرسة بعينها كما في مسألة "الضمير في إياك وأخواتها"، و"رافع المضارع"، و"عمل واو ربَّ" وغيرها.

٤- أثبت البحث أنَّ أبا البركات استدلّ بأدلَّة نقليّة مظنونة، أو مطعون في روايتها أو جاءت ضرورةً، فضلًا عن استدلاله بأدلَّة لم يُعرف قائلها لنقض أدلّة خصومه، وترجيح رأي البصريين وأدلّتهم مخالفًا بذلك الأسس التي وضعها النحويون في الاستدلال، والتزم بها هو في تنظيره لأصول النحو في رسالتيه (الإغراب ولمُع الأدلّة) ومن تلك المسائل "حاشا بين الفعلية والاسمية" ومسألة "عمل أنْ المصدرية"، و"أصل اشتقاق الفعل" وغيرها.

٥- لم يختلف موقف أبي البركات في (أسرار العربية) عنه في (الإنصاف) من جهة ميله إلى مذهب البصريين، بيد أنَّ البحث رصد اختلافًات في توجيه كثير المسائل بين المصنَّفَيْن، منها أنَّه يزيد في (أسرار العربية) وجوها أخرى في توجيه المسائل لم يذكرها في (الإنصاف) كما في مسألة تقديم خبر ليس عليها، أو يذكر قياسًا في (الأسرار) مخالفًا لِما ساقه في (الإنصاف) على الرغم من أنَّ القياس لا يتم إلّا بين أصلٍ وفرع كما في مسألة عمل ما الحجازية قياسًا على ليس، فضلًا عن ذلك إيراده لمسائل في (الأسرار) لم يذكر فيها خلافًا بين النحويين في حين أنّه عدَّها في (الإنصاف) من المسائل الخلافية استدلالًا ونقضًا، كما أنَّه يورد مسائل خلافيةً في (الأسرار) بين البصريين فقط، إلا أنّه في (الإنصاف) يعدُّها خلافية بين أهل البلدين كمسألة تقديم التمييز على عامله، وهذا ما يعضُّد موقفنا من تلك المسائل.

٦- أثبت البحث أنَّ أبا البركات لم يعتدَّ بالقراءات القرآنية لنقض أدلّة الخصوم إلاّ في مواضع يسيرة كمسألة "بناء غير على الفتح"، فما استدلَّ به من أدلّة قرائية كانت أدلَّة للكوفيين وهي منقوضة عنده حملًا على الشذوذ مرة أو وهم القارئ أخرى كما في مسألة "الفصل بين المتضايفين"، ومسألة "مجيء الماضي حالًا"، وغيرها.

٧- كانت مواضع الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف نادرة يوردها لتقوية شاهد آخر بما يخدم قواعد النحويين وأدلتهم في الأعم الأغلب، وممّا لا يدع مجالًا للشك عند الباحث أنَّ هذه القلّة يُستشعَر بها احتياط أبي البركات في احتجاجه بالدليل النبوي من جهة أنَّه نُقِل بالمعنى، ووقع فيه اللحن حقيقة ربّما خشي التصريح بها لكنه ألمح إليها.

٨- أثبت البحث أنَّ لا إجماع في العربية؛ فهو من الأدلّة المُختلف عليها، إذ لم يعتدَّ به أبو البركات عند تنظيره لأصول النحو العربي، وعلى الرغم من ذلك فإنَّه استدلَّ به في مسائل كثيرة من مصنّفيَه عينتي الدراسة، إذ لم يسلم من خرق في جميع ما تناولناه من تلكم المسائل كما في مسألة إعراب الأسماء الستّة، ومسألة و"إعراب الصفة المقترنة بالظرف"، ومسألة "النصب بـ (حتّى)" وغيرها من المسائل التي ثبَّتناها في طيّات هذه الرسالة، فإجماع النحويين في حقيقته إما أنَّ يكون معتمدًا على النقل أو معتمدًا على القياس أو عليهما فهو راجع إليهما لذا لم يكن دليلًا مستقلّا عنده.

٩- لم يكن لأبي البركات موقفٌ ثابتٌ من دليل استصحاب الحال، فمرّة يعدّه من الأدلَّة المعتبرة فمن تمسّك بالأصل خرج من عهدة المطالبة بالدّليل كما في مسألة "كم" مركّبة أم مفردة، ثمَّ يذكر في مواطن أخرى أنَّه من أضعف الأدلَّة كما في مسألة نِعمَ وبِئسَ، على الرغم من أنَّ جميع استدلالاته بهذا الدّليل جاءت لنقض أدلَّة الكوفيين النقلية أو القياسية، فهو ليس من أدلَّتهم التي بنوا عليها قواعدهم وأقيستهم، فليس من الحق أن يُحاكَموا بما لم يؤمنوا به.

توصية

ومِن ذلك كلِّه يوصل الباحث أنَّ هنالك إمكانية لمراجعة التراث النحوي وإعادة النظر في كثيرٍ من الأحكام التي انْبَنَتْ عليها الصناعة النحوية من تصورات واجتهادات أو نقض لأدلَّة ثابتة من لغة الفصحاء، إذ ينمّ ذلك على نقص في استيعاب تلك اللغة، أو وهم، أو تلفيق لمسائل لم يقل بها أصحابها فانسحب هذا كلّه على أذهان النحويين قرونًا طويلةً ملتزمين مبدأ الثقة فيما وصلهم من تراث، لذا يجد الباحث أنّه آن الأوان لمراجعة هذا الإرث العظيم بما ينسجم مع روح التجديد والتوسّع في الأخذ بأساليب العربية مواكبةً للتطور.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

أولاً: **الكتب**:

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي(ت:٨٠٢هـ) تح: طارق الجنابي، علم الكتب، مكتبة النهضة، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ابن يعيش النحوي، عبد الإله نبهان، منشورات اتحاد الكتاب العرب،١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت: ٤٥٦ هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت-لبنان، د.ت.
- أخبار أبي القاسم الزّجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تح: عبد الحسين المبارك، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت:٧٦٧هـ)، تح: محمد بن عوض بن محمد السهلي، دار أضواء السلف، الرياض، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- الأزمنة والأمكنة، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت: ٤٢١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٧هـ
- الأزمنة وتلبية الجاهلية، محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقُطْرُب (ت: ٢٠٦هـ)، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، كمال الدين أبي البركات الأنباري، (ت:٥٧٧هـ) تح: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، (ت: ٧٤٣هـ) ، تح: عبد المجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، السعودية- الرياض ط١ ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

- اشتقاق أسماء الله، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تح: عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الأصمعيات (اختيار الأصمعي)، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (ت: ٢١٦هـ)، تح: احمد محمد شاكر، دار المعارف – مصر، ط٧، ١٩٩٣م.
- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٧م.
- أصول الفقه، محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د.ت.
- أصول النحو العربي محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٧-١٩٨٧م
- الأضداد، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري، (ت: ٣٢٨هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي(ت: ٣٧٠ هـ)، تح: عبد الرحمن العثيمين، مكة المكرمة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- إعراب القرآن للأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت: ٥٣٥هـ)، تح: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، (ت:٥٧٧هـ)، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تح: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩- ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦هـ)، تح: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل بيروت،١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري(ت: ٥٤٢هـ)، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩١م.
- الأمالي = شذور الأمالي = النوادر، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (ت: ٣٥٦هـ)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦م.
- الأمالي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت:٣٣٧هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط٢،١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (ت: ٤٣٦ هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ط١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- أمثال العرب، المفضّل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت: نحو ١٦٨هـ)، تح: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي، القاهرة- مصر، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت- لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي (ت:٣٣٢ هـ)، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
- إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت: ق ٦هـ)، تح: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م.
- إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،١٣٩٠هـ-١٩٧١م.

- البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، (ت: ٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩م.
- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤ هـ) تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ)، تح: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.
- البستان في إعراب مشكلات القرآن أحمد بن أبي بكر بن عمر الجبلي المعروف بابن الأحنف اليمني،(ت: ٧١٧ هـ)، تح: الدكتور أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١,١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: المكتبة العصرية، لبنان- صيدا.د.ت.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ) الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م
- البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية، أبو البركات بدر الدين محمد بن محمد بن محمد الغزي رحمه الله (ت: ٩٨٤هـ)، تح: حمزة مصطفى حسن أبو توهة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ط١، ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تح: جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، ١٣٨٥- ١٤٢٢ هـ = ١٩٦٥ - ٢٠٠١م.
- تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار، دار المعارف القاهرة- مصر، ط٥، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، (ت: ٦١٦هـ)، تح: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت:٧٤٩ هـ) تح: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- التحرير والتنوير= تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق- سوريا (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، ط١، ١٤١٨- ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م.
- تسهيل الوصول إلى كفاية الأصول، محمد كاظم الخراساني، (ت:١٣٢٩هـ) تح: محمود الملكي الاصفهاني، منشورات دار العلم، قم- إيران، ط٢، د.ت.
- التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، (ت:١٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م)، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، (ت: ٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، تح: عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- تفسير ابن عطية= المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- التَّفسير البسيط، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت: ٤٦٨هـ)، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٠هـ.
- تفسير الزمخشري= الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- تفسير الطبري= جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ)، دار التربية والتراث، مكة المكرمة، د.ت.
- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤ هـ)، تح: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢,١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

- تفسير القرطبي= الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
- تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى (ت: ١٥٠هـ)، تح: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- تفسير يحيى بن سلام، تح: يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، التيمي بالولاء، من تيم ربيعة، البصري ثم الإفريقي القيرواني (ت: ٢٠٠هـ)، تح: الدكتورة هند شلبي دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت: ٧٤٢هـ)، تح: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو منصور، (ت: ٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١٤٢١،١هـ- ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة- مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي،(ت: ٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م..
- التوطئة، أبو علي الشلوبين (ت:٦٤٥هـ)، تح: يوسف أحمد المطوع، مطبوعات جامعة الكويت، د.ت.
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- الجامع الصحيح، (صحيح مسلم)، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري(ت:٢٦١هـ)، تح: أحمد بن رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري وآخرون، دار الطباعة العامرة، تركيا،١٣٣٤هـ.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ)، رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط، ١٤١٣هـ- ٩٩٢م.

- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
- الحجَّة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت: ٣٧٠هـ)، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٠١هـ–١٩٨١م.
- حجّة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت: حوالي٤٠٣هـ)، تح: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، د.ت.
- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، تح: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق– سوريا، بيروت–لبنان، ط١، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.
- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت: ٩٢٦هـ)، تح: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت– لبنان ط١، ١٤١١هـ– ١٩٩٠م.
- حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٤، د.ت.
- الداعي إلى الإسلام، أبو البركات الأنباري (ت:٥٧٧هـ) ت سيد حسين باغوجان، دار البشائر الإسلامية بيروت– لبنان ط١، ١٣٠٩هـ– ١٩٨٨م .
- الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي الدمشقي الصالحي المعروف بـ (ابن المبرد)، (ت: ٩٠٩ هـ)، تح: رضوان مختار بن غربية، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة – السعودية، ط١، ١٤١١هـ– ١٩٩١م.
- دراسات في فقه اللغة، صبحي إبراهيم الصالح (ت: ١٤٠٧هـ)، دار العلم للملايين، ط١، ١٣٧٩هـ–١٩٦٠م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت: ١٤٠٤هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، د.ت.
- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت: ٥١٦هـ)، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١، ١٤١٨–١٩٩٨هـ.

- دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت: ق ١٢هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة– مصر، دار المدني بجدة– السعودية، ط٣، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تح: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، ط١، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
- دليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى (ت: ١٠٣٣هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس(ت: ٧هـ)، تح: محمد حسين، مكتبة الآداب للطباعة والنشر، مصر، د.ت.
- ديوان امرِئ القيس، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (ت: ٥٤٥ م) اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت– لبنان، ط٢، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، شرحه وقدم له: عبد مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان،ط٢، ١٤١٤هـ–١٩٩٤م. ديوان النابغة الذبياني، جمعه وشرحه محمد الطاهر بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٦م.
- ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي، أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت: ٢٣١ هـ)، تح: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، ط١٤٠٢،١هـ–.١٩٨٢م.
- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تح: دريد الخطيب، ولطفي الصقال، المؤسسة العربية للدرسات والنشر، بيروت– لبنان، د.ت.
- ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي،الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة– مصر، ١٣٨٥هـ– ١٩٦٥م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط١، ١٤١٢هـ–١٩٩٢م.
- السبعة في القراءات، : أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤هـ)، تح: شوقي ضيف. دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م،

- سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود، أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني(ت: ٢٧٥)، تح: تلطف حسين الدهلوي، المطبعة الأنصارية بدهلي- الهند ١٣٢٣هـ.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت:٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة ط٢٠، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت:١٠٩٣هـ)، تح: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٣٩٣ - ١٤١٤هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، العلامة شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت: ٩٨١ هـ)، تح: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ط١، ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.
- شرح التسهيل= تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـ)، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٨هـ.
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١,١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شرح ديوان الحماسة، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت: ٤٢١ هـ) تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعه أبو العباس ثعلب، (ت:٢٩١هـ)، تح: حنا نصر الدتي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تح: مصطفى السقا، وآخرون، دار المعرفة، بيروت- لبنان، د.ت.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت:٧٦١هـ)، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د.ت.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط٥، د.ت.
- شرح القصائِد العشر، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (ت: ٥٠٢هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، د.ت.
- شرح (قواعد الإعراب لابن هشام)، محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (ت:٩٥٠ هـ)، تح: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سوريا ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- شرح كافية أبن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت: ٦٨٦هـ)، تق: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(ت:٦٧٢ هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، (ت: ٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
- شرح المفصّل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، تح: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩هـ)، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.
- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت: ٦٧٢ هـ)، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت: ٨٠٧ هـ)، تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان،١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، مطبعة محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري(ت: ٣١١هـ)، تح: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت–لبنان، د.ت.
- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي(ت: ٢٥٦ هـ)، تح: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة– دمشق، ط٥، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
- ضرائر الشِّعْر، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٠م.
- طبقات الشافعية الكبرى تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: ٧٧١هـ)، تح د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ.
- الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر،(ت: ٣٧٩هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، د.ت.
- العدد في اللغة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تح: عبد الله بن الحسين الناصر، عدنان بن محمد الظاهر، ط١، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- علل التثنية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ)، تح: الدكتور صبيح التميمي مكتبة الثقافة الدينية، مصر، د.ت.
- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض– السعودية، ط١،١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.
- عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)، تح: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، والجفان والجابي للطباعة والنشر، ط١,١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م.
- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، (ت: ١٧٠هـ) تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.
- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، ط١ ١٣٥١هـ.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي(ت: ٧٦١هـ)، تح: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

- فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت: ٤٢٩هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ط٨، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد محمد محمد سالم محيسن (ت: ١٤٢٢هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة على جراح الصباح، ط٢، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- القطع والائتناف، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس(ت: ٣٣٨ هـ)، تح: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، السعودية، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت: ٢٨٥هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت: ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية،١٣٦٠هـ-١٩٤١م.
- كتاب الأفعال، سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد (ت:٤٠٠ هـ)، تح: حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة – مصر، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني (ت:٦٤٣هـ)، تح: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة- السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- كتاب فيه لغات القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تح: جابر بن عبد الله السريع، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٣م.
- الكتاب= (كتاب سيبويه)، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- كتاب المصاحف، أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت: ٣١٦هـ)، تح: محمد بن عبده، الفاروق الحديثة، مصر-القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي (ت:٢٣٥هـ)، تح: كمال يوسف الحوت، دار التاج- لبنان، مكتبة الرشد- الرياض، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى – بغداد، ١٣٦٠هـ-١٩٤١م
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: ١٠٩٤هـ)، تح: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، د.ت.
- الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت: ٧٣٢هـ)، تح: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م.
- اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين،(ت: ٦١٦هـ)، تح : عبد الإله النبهان، دار الفكر دمشق- سوريا، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، (ت: ٧١١هـ) دار صادر، بيروت- لبنان، ط٣ ١٤١٤هـ-١٩٩٣م .
- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة- السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، محمد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبد الله التميمي (ت:٤١٢هـ) تح: رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، د.ت.
- المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (ت:٣٨١هـ)، تح: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق-سوريا، ٩٨١ م.
- متن قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، دار العصيمي للنشر والتوزيع، ط١، د.ت.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (ت: ٢٠٩هـ)، تح: محمد فواد سزگين مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٣٨١هـ- ١٩٦١م.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد من يحيى ثعلب، (ت:٢٩١هـ) ، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٥٠م
- مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت:٣٩٥هـ)، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني(ت: ٣٩٢ هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، (ت:٤٥٨هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١٤٢١،١هـ–٢٠٠٠م.
- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي،(ت: ٦٦٦هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط٥، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.
- مختصر التبيين لهجاء التنزيل، أبو داود، سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأموي بالولاء، الأندلسي (ت: ٤٩٦هـ)، مجمع الملك فهد – المدينة المنورة،١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، ابن خالويه، تح: آثر جفري، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.
- المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت:١٤٢٦هـ)، دار المعارف، د.ت.
- المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، مصطفى عبد العزيز السنجرجي، المكتبة الفيصلية، ط١، ١٤٠٦–١٩٨٦م.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان، للأمام عبد الله بن أسعد اليافعي (ت: ٧٦٨هـ) تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان ط١، ١٤١٧هـ–١٩٩٧م
- المرتجل (في شرح الجمل)، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢ – ٥٦٧ هـ)، تح: علي حيدر دمشق–سوريا، ١٣٩٢هـ– ١٩٧٢م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ)، تح: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥هـ.
- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق –سوريا، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب (ت: ٦١٦هـ)، تح: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- المسائل العسكريات في النحو العربي، لأبي علي النحوي، تح: علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن،٢٠٠٢م.

- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل(ت: ٧٦٩ هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ودار المدني، جدة، ط١، ١٤٠٠ – ١٤٠٥هـ.
- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث – القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: ٤٣٧هـ)، حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان ط٢، ١٤٠٥.
- المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، أبو الحجاج يوسف بن يبقي بن يسعون، تح: محمد بن حمود الدعجاني، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- المطلع على ألفاظ المقنع محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين (ت: ٧٠٩هـ)، تح: محمود الأرناؤوط، وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
- معاني الحروف، ابو الحسن علي بن عيسى الرماني، تح: عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ١٤٢٥هـ.
- معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت:٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩م.
- معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، تح: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، (ت:٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د.ت.
- معاني القرآن، أبو العباس أحمد بن يحيى، ثعلب الكوفي(ت:٢٩١هـ)، تح: شاكر سبع نتيش، مطبعة الناصرية للمطبوعات التجارية، الناصرية- العراق، ط١ ١٤٣٠هـ-٢٠١٠م.
- معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي، (ت:١٨٩هـ)، أعاد بناءه وقدم له: عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، ١٩٩٨م.

- معانى القرآن لأبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق- سوريا، د.ت.
- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ) تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، د.ت.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، (ت: ١٤٢٤هـ)، مطبعة عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م .
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت- لبنان، دار إحياء التراث العربي بيروت- لبنان، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرّازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، دار الدعوة، د.ت.
- معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، تح: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- المغرب في ترتيب المعرّب، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِيّ (ت: ٦١٠هـ)، تح: محمود فاخوري، عبد الحميد مختار، مكتبة اسامة بن زيد، حلب-سوريا، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

- المفصّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت–لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- مفهوم الجملة عند سيبويه، حسن عبد الغني الأسدي، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٨–٢٠٠٧م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت:٧٩٠ هـ)،تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: ٨٥٥ هـ)، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر ط١، ١٤٣١هـ–٢٠١٠م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد– بغداد، ١٩٨٢.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت– لبنان، د.ت.
- المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت: ٦٠٧هـ)، تح: شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، د.ت.
- المقنع في رسم مصاحف الأمصار، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تح: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ–١٩٥٤م.
- المهذب في فقه الإمام الشافعي، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، د.ت.
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى المزرباني (ت:٣٨٤هـ)، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤١٥هـ–١٩٩٥م.
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١: ١٤١٢– ١٩٩٢م.
- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣ هـ)، تح: علي محمد الضباع، دار الكتاب العلمية.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبي الحجّج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري،(ت:٤٧٦هـ)، تح: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- المملكة المغربية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: ٤٣٧هـ). مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، د.ت.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: ٧٦٤هـ) تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت عام النشر:١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م
- الوجيز في أصول الفقه، عبد الكريم زيدان، مؤسسة قرطبة للطباعة والنشر، ط٦، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.
- الورقات، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين(ت: ٤٧٨هـ)، عبد اللطيف محمد العبد
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: ٦٨١هـ) المحقق: إحسان عباس الناشر: دار صادر، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٧١م.
- الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أَبُو جَعْفَر مُحَمَّد بن سَعْدَان الكوفي النّحويّ المقرئ الضَّرِير(ت: ٢٣١هـ)، تح: أبو بشر محمد خليل الزروق، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

ثانياً: الرسائل والأطاريح:

- ابن الأنباري وجهوده في النحو، جميل ابراهيم علوش، (أطروحة دكتوراه) جامعة القديس يوسف، كلية الآداب، بيروت- لبنان، ١٩٧٧م
- الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحًا واستعمالًا، محمد عبد الرحمن حسن الحجوج، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، كلية الآداب،١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت:٣٨٤هـ)، تح: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي،(أطروحة دكتوراه)، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض – السعودية،١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

Summary of Research

The Arabic language has received divine care, as it is the vessel in which the Noble Qur'an was revealed. Its honor is from his honor. He is the one who gives it eternity in its eloquence, adherence to its origins and evidence, and accuracy in its meanings. Therefore, I chose to work on the origins of Arabic grammar as my research resource

The grammatical evidence has a great place in achieving the issues of the grammatical industry, as it determines the field of analysis and sets the course of the ideas of the authors, and draws the parameters of opinions, and reveals the validity of sayings and doctrines. Because it is their way to reach correct results that serve the Arab world and its people

Not all of these evidences are of the same degree of importance. There is definitive evidence that is one of the evidence that no grammarian can deny, and there is evidence that is not accepted by the public, as some of them go to it, so visions conflict and a multiplicity of jurisprudence ends up in the end of the difference between acceptance and rejection and from here arises Violation of those who disagree with that evidence and the absence of invoking it

The importance of our topic lies in the fact that working in it does not stop at the grammatical ruling such as validity, corruption and other rulings made by Abu Al-Barakat Al-Anbar. Inferences, negating or proving the opposite, in harmony with the linguistic environment from which those evidences are based